أدب الطلب

ومنتهى الأرب

تأليف

شيخ الإسلام القاضي

محمد بن علي الشوكاني

المتوفى سنة ١٢٥٠هـ

تحقيق ودراسة

عبد الله يحيى السريحي

دار ابن حزم

أَدَبُ الطَّلَبِ وَمُنْتَهَى الأَرَبِ

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها



مكتبة الإرشاد

الجمهورية اليمنية - صنعاء - ميدان التحرير

شارع ٢٦ سبتمبر ص.ب ٣٠١٩ تليفون ٢٧١٦٧٧ - ٢٧٩٢٨٩

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

أدب الطلب ومنتهى الأرب

تأليف

شيخ الإسلام القاضي

محمد بن علي الشوكاني

المتوفى سنة ١٢٥٠هـ

تحقيق ودراسة

عبد الله يحيى السريحي

مكتبة الإرشاد

صنعاء

دار ابن حزم

تصدير النشرة الثانية

يُعد كتاب «أدب الطلب ومنتهى الأرب» أحد أهم مؤلفات شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، لأنه ـ رغم صغر حجمه ـ يفصح عن شخصية الشوكاني كعالم موسوعي ومجتهد مستقل، ومجدِّد مبدع يتمتع بموهبة فذة، وبمقدرة كبيرة على العطاء، ولأنه نابع من خلاصة تجربته الفكرية والعلمية الثرية كطالب ومدرس وقاض ومجتهد، ومعبِّراً عن تطلعاته ونزعته التجديدية والإصلاحية. . . إلخ.

وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن مركز الدراسات والبحوث اليمنية بصنعاء عام (١٩٧٩)، بتحقيق الأستاذ عبد الله محمد الحبشي، وقد حظي الكتاب بعد صدوره باهتمام الأوساط العلمية والثقافية داخل اليمن وخارجه، فقد تناول الكتاب عدد من المفكرين بالعرض والتحليل، ومن أبرزهم: الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح، الذي كتب عنه عدة مقالات نشرت بصحيفة «١٣ يونيو» (٢٦ سبتمر حالياً)، وأعاد جمعها ونشرها في كتابه القيم: «قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة»[١]،

---

(١) د. عبد العزيز المقالح قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، بيروت: دار العودة (١٩٨٢) ص ٢١٥ ـ ٢٤٣؛ وانظر كذلك بحث الدكتور المقالح المقدم إلى ندوة «السلطة والمعرفة» المنعقدة بجامعة صنعاء (١٩٨٩) والمنشور بمجلة «دراسات يمنية» العدد (٣٦) ربيع ١٩٨٩ م بعنوان «المثقف والسلطة: النموذج اليمني» ص ١٤١ ـ ١٥٥.

والدكتور محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة «العربي» في مقاله الإفتتاحي بمجلة العربي، العدد (٢٩٥) يونيو ١٩٨٣ م بعنوان: «الحكمة يمانية»، والدكتور سعيد إسماعيل علي بعنوان «أدب البحث العلمي عند الإمام الشوكاني» نشرته مجلة «الأمة» الصادرة عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، في عددها رقم (٧٢) لشهر ١٩٨٦/٨ م. وقد أصبح هذا الكتاب منذ صدوره مصدراً مهماً ـ لا غنى عنه ـ للباحثين المهتمين بشخصية الشوكاني وفكره، وشكَّل المادة الرئيسية لدراستين علميتين عن الفكر التربوي عند الشوكاني: الأولى مقدمة من الدكتور عبد الغني قاسم الشرحبي لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: «الإمام الشوكاني تربوياً» والثانية مقدمة من الباحث صالح محمد صغير مقبل لنيل درجة الماجستير بعنوان: «محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية».

ولكن تلك الطبعة ـ السالفة الذكر ـ لهذا الكتاب «أدب الطلب. . .» كانت مع الأسف مليئة بالأخطاء المطبعية، بالإضافة إلى أن النسخة الرئيسية التي اعتمد عليها المحقق كانت غير دقيقة، وفيها الكثير من التصحيف والسقط (سقطت من الناسخ كلمات كثيرة وأحياناً أسطر وفقرات بكاملها).

وكم كنت أتمنى ـ منذ قرآءتي الأولى للكتاب بعد صدوره ـ لو أعيد النظر في تحقيق وإخراج الكتاب بصورة أفضل تتناسب مع أهمية الكتاب وقيمته العلمية، وظلت هذه الفكرة تُلحُّ علي كلما رجعت إليه للاستعانة به في بعض أبحاثي. وقد حققت لي الأيام هذه الأمنية، بصورة غير متوقعة، وأن أتولى هذه المهمة بنفسي بعدما سمح لي زميلي وصديقي الأستاذ عبد الله الحبشي بالقيام بهذا العمل، إذ كنت قد طرحت عليه فكرة إعادة تحقيق ونشر الكتاب، باعتباره قد حقق النشرة الأولى للكتاب، فأخبرني بأنه مهتم فعلاً بذلك، وأنه ينوي القيام به منذ عدة سنوات وخاصة بعد أن تيسر له الحصول

على نسخة مصورة للمخطوطة الأصلية للكتاب بقلم المصنف محمد بن علي الشوكاني نفسه، والمحفوظة بمكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء (انظر وصف المخطوطة في خاتمة الدراسة) إلاّ إن إنشغاله المستمر بالتنقيب عن التراث اليمني وتحقيق ونشر المهم منه، قد حال دون ذلك. ولهذا فقد اقترح علي، بعدما لمس تحمسي للفكرة، أن أتولى تنفيذها بنفسي، وزودني، مشكوراً بالنسخة المصورة لمخطوطة الكتاب الأصلية، فشجعني ذلك على قبول هذا الاقتراح، فأقدمت مستعيناً بالله على خوض أول تجربة لي في ميدان التحقيق، وبذلت جهدي لكي تخرج هذه النشرة للكتاب على الصورة التي أطمح إليها، وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ذلك.

أسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل.

عبد الله يحيى السريحي

صنعاء في ٦ جمادى الأولى

١٤١٤ هـ

الموافق ٢١ اكتوبر

١٩٩٣ م

تمهيد لغوي وتأريخي عن مصطلح
«أدب الطلب»

بقلم الأستاذ الدكتور/ إبراهيم السامرائي
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة
أستاذ الدراسات اللغوية بجامعة صنعاء

هذا كتاب للإمام الشوكاني قد خفي أمره وطُوي خبره عن كثير من أهل الدرس. وهو كتاب يأتي في آخر سلسلة من كتب المعرفة التربوية التاريخية التي سآتي على طرف منها في هذا الموجز.

لقد عرف أهل عصرنا عبارات جديدة مولّدة هي «تاريخ الأدب الجاهلي» و «تاريخ الأدب الإسلامي» و «تاريخ الأدب العباسي» وهذا كان دأبهم حتى عصرنا هذا الذي كثر فيه «تاريخ الأدب» الذي وصفوه بالحديث والمعاصر والقصصي ونحو هذا. وقد تجد «تاريخ الأدب الأندلسي» منسوباً إلى الأندلس وكذلك نسبوا إلى الأقاليم فقالوا: «تاريخ الأدب المغربي» ومثله التونسي والمصري والشامي والعراقي.

أقول: وهذا كله مأخوذ مما وجدناه لدى الغربيين Histoir de Litérature.

وأعود إلى «الأدب» في كتاب الإمام الشوكاني فأجده غير هذا الذي قصره أهل عصرنا على حديث الشعر والنثر وما يتصل بهما من قريب أو بعيد.

إن «الأدب» في كتاب الإمام الشوكاني قد أضيف إلى «الطلب» و «الطلب» هنا هو «التعلّم» الذي يضطلع به «طالبه» وهو المتلقي للعلم من الشيخ المعلم الأستاذ. ومن هنا كان هذا كله في «الكتاب» و «الطالب» عملاً بل صنعة «تربوية».

ويكون «الأدب» في هذا ما يلزم الطالب من موادّ وطرائق يصل فيها إلى مراده وعلى هذا فلنا أن نعدّ الأدب «الصنعة الخاصة التربوية» التي يأخذ بها «الطالب» نفسه.

وهذه «الصنعة الخاصة» تقتضيه نظاماً ورسوماً يلتزم بها للوصول إلى ما يريد.

فهل كان الإمام الشوكاني أوّل من بدأ هذا المصطلح الذي لا يمتّ بوشيجة من رحم إلى الشعر والنثر وما يتصل بهما؟

والجواب عن هذا أن الشوكاني درج على ما درج عليه المتقدمون من أهل العلم الذين ذهبوا إلى هذا «المصطلح»، وكأن هؤلاء جميعاً قد أفادوا من الأثر الشريف وهو قول الرسول الكريم: «أدَّبني ربّي فأحسَن تأديبي».

والفعل «أدّب» ومصدره «التأديب» في قول الرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ يتجاوزان ما هو مندرج في «الصنعة التربوية» إلى معنى «التهذيب» و«التقويم» وما يكون من هذا.

وكأنَّ هذه الدلالة هي التي بقيت لنا، نحن أهل هذا العصر، حين نقول: «إن الرجل مؤدب» أي أنه على جانب من الخلق الكريم، وحين نقول «الآداب العامة» ونحو هذا مما يقال في عربيتنا المعاصرة وفي الألسن الدارجة.

ولم يرد شيء من مادة «أدب» في لغة التنزيل العزيز.

وأعود إلى ما كان لدى المتقدمين فأجد لابن قتيبة من اللغويين السابقين كتاباً هو «أدب الكاتب» و «أدب الكاتب» هذا من كتب التعليم والتقويم وملاك الأمر فيه أن حبسه على ما يقتضي الكاتب في سلوكه لصنعة الكتاب من تقويم اللسان والقلم ومعرفة الصحيح والصواب والمعدول عن الصحة والصواب، وتزويد طالب العلم ليصل إلى صنعة «الكتابة» بالأصول والقواعد والضوابط وبسط الأمثلة والنماذج من فصيح العربية أمام هذا المتعلّم الجاد.

وكأن هذا «الكتاب» الذي صنّفه ابن قتيبة قد وجد مكانه لدى أهل العلم، ولذلك عدّه ابن خلدون من الكتب الأساسية في ثقافة الدارسين وقد أشار إلى هذا في «المقدّمة». لقد تصدّى لهذا الكتاب الجليل اللغوي الأندلسي ابن السيد البطليوسي فشرحه وأضاف وضبط ما كان فيه من أقوال فكان له «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب».

لقد كانَ لعلماء العربية نصيبهم في هذه الصنعة التربوية وكتاب «إصلاح المنطق» لابن السكّيت شيء من هذا، ذلك أن «الإصلاح» يعني ما نقول في عصرنا من «تصليح»، وهو مرادف أو قريب من «تصحيح».

ولأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب كتاب «الفصيح» وهو كتاب قصد إليه في هذه «الصنعة التربوية». وكأن من خلف أبا العباس قد تصدّوا لهذا الكتاب فشرحوه وبيّنوا ما كان لهم عليه من اعتراضات فجاء إلينا من هذا كله جملة كتب في «شرح الفصيح» لابن السيد البطليوسي ولآخرين. وكان من هذه كتاب «تصحيح الفصيح» لابن درستويه.

وأعود إلى مصطلح «الأدب» فأجد فيه مما ورثنا كتاب «أدب الدنيا والدين» وهو في هذه الصنعة الخاصة، كما أجد كتاب «أدب العالم

والمتعلم»[1] وهو فيما ينبغي للعالم وللمتعلّم معرفته والإحاطة به.

ثم آتي إلى «أدب الكتاب» للصولي الذي حبسه على حاجة من تصدّى لصنعة الكتابة في الدواوين وغيرها، فكان له في أدوات الكتابة من القلم والدواة والقرطاس مادة مفيدة إلى غير ذلك من الفوائد التي لا غنى لطالب هذه الصنعة منها.

وأنت واجد في كتاب «لباب الآداب» لأسامة بن منقذ فوائد تتصل بما نحن فيه. على أننا لا نعدم أن نجد من استعمل «الأدب» و «الآداب» وأراد بهما صنعة الشعر والنثر والشاعر والناثر، ومن هذا كتاب «زهر الآداب» للحصري القيرواني، وكتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لضياء الدين ابن الأثير.

على أننا نجد لابن السمعاني كتاباً في «أدب الإملاء والاستملاء» يعرض فيه لقواعد الرواية وطرائقها وشروطها، وهذا يدخل في هذه الصنعة التعليمية.

ومن المفيد أن أشير إلى أن مادة «أدب» التي انصرفت إلى العملية التربوية وما يتصل بها من تهذيب و «تقويم»، قد احتملت شيئاً من العقاب. ومن هنا كان من لوازم «المؤدّب» أن يعرف وسائل ضبط التلميذ أو الطالب بغية تقويمه، ومن هذه الوسائل العقوبة على اختلاف النظر إليها.

وما زال معنى، العقاب معروفاً في كلمة «أدب» في لغة المعربين.

ويحسن بي أن أشير هنا إلى مصطلح آخر أخذ من مصطلح «الأدب» بعض الشيء وهو مصطلح «سياسة».

---

(١) ومؤلفه ابن جماعة.

أقول: ربما ضاق أهل هذا العصر في هذا المصطلح فقصروه على سلوك وتطبيق ولاة الأمر من الرؤساء والملوك وغيرهم في المسائل التي تخصّ الدول وعلاقة الدولة بغيرها من الدول.

إن مصطلح «السياسة» قد بدأ مستعاراً من «سياسة الخيل» على يد السائس المروِّض إلى «سياسة الصبيّ» وتقويمه وتربيته وكان من هذا كتاب «سياسة الصبيان» للونشريسي. على أننا لانعدم أن نجد شيئاً من معناها المعاصر في بعض ما ورثناه من مصادر التاريخ[1].

أقول: هذه نبذة يسيرة دعاني إليها وحفزني كتاب «أدب الطلب»[2] للإمام الشوكاني.

إبراهيم السامرائي

---

(١) أقول: وكتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب خطأً لابن قتيبة. لقد أوضح هذا الأمر فكان فيه مقطع الرأي الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري في بحث مفيد نشر في مجلة كلية الآداب ببغداد منذ ما يقرب من ربع قرن.

(٢) أقول: والطلب هو طلب العلم. ولي هنا أن أثبت أن مصطلح «الطالب» في المعجم التربوي ليس من صنع التربويين في عصرنا، بل إنه قديم.

القسم الأول

الدراسة

ومقدمة التحقيق

يرى المفكر والأديب العربي الأستاذ محمود محمد شاكر، أن التاريخ الحقيقي لـ «عصر النهضة / اليقظة» العربية الإسلامية، يقع بين منتصف القرن الحادي عشر الهجري إلى منتصف القرن الثالث عشر الهجري (منتصف القرن السابع عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي) وهي المرحلة التي شهدت ظهور عدد من العلماء والمفكرين الذين أحسوا بالخطر المحدق بأمتهم وبوطأة التخلف والجمود وخطره الماحق على الأمة، فحملوا على عاتقهم مهمة إيقاظ الجماهير «المستغرقة في غفوتها» وأرادوا أن يدخلوا الأمة في «عصر النهضة» نهضة دار الإسلام من الوهن والنوم والجهالة والغفلة عن إرث إسلافهم العظام، فسعوا إلى إصلاح الخلل الواقع في دار الإسلام «خلل اللغة» و «خلل العقيدة» و «خلل علوم الدين» و «خلل علوم الحضارة» وحدَّد الاستاذ محمود شاكر خمسة من أبرز أعلام حركة التجديد والأصلاح وهم:

١ ــ عبد القادر بن عمر البغداي (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣ هـ) «صاحب خزانة الأدب» في مصر الذي قصد بمؤلفاته ليرد على الأمة قدرتها على التذوق، تذوق اللغة والشعر والأدب وعلوم العربية.

٢ ــ حسن بن إبراهيم الجبرتي العقيلي «الجبرتي الكبير» (١١١٠ ـ

١١٨٨ هـ) العالم والفقية الحنفي البارز، الذي اتجه منذ عام ١١٤٤ هـ إلى «العلوم» التي كانت مستغلقة على أهل زمانه، كالهندسة والكيمياء، والفلك، والصنائع الحضارية كلها، حتى النجارة والحدادة، إلخ فجمع كتبها من كل مكان، وحرص على لقاء من يعلم سر ألفاظها ورموزها، وعكف على دراستها عشر سنوات حتى امتلك ناصيتها، فصار إماماً عالماً في أكثر الصناعات ولجأ إليه مهرة الصنّاع من كل صناعة يستفيدون من علمه، ووفد عليه الطلاب من «الأفرنج» وتعلموا منه.

٣ ــ محمد بن عبدالوهاب التميمي النجدي (١١١٥ ـ ١٢٠٦ هـ)، في جزيرة العرب. الذي هب يكافح البدع والعقائد التي تخالف ما كان عليه سلف الأمة من صفاء عقيدة التوحيد.

٤ ــ المرتضى الزبيدي «صاحب تاج العروس» (١١٤٥ ـ ١٢٠٥ هـ) في الهند ومصر، الذي بعث التراث اللغوي والديني وعلوم العربية وعلوم الإسلام، ويُحيي ما كاد يخفى على الناس بمؤلفاته ومجالسه.

٥ ــ محمد بن على الشوكاني الزيدي (١١٧٣ ـ ١٢٥٠ هـ) في اليمن، الذي دعا إلى «الأجتهاد» وحرّم «التقليد» في الدِّين، وحطّم الفرقة والتنابذ الذي أدى إليه إختلاف الفرق والعصبية[١].



أردنا باقتباس الفقرة السابقة ـ الطويلة نسبياً ـ عن الأستاذ محمود شاكر التوصل أولاً إلى تحديد مرحلة «عصر النهضة» العربية الإسلامية وأنّها تقع

(١) محمود محمد شاكر رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة: «سلسلة كتاب الهلال» العدد (٤٨٩) سبتمبر ١٩٩١ م. ص ١١٨ ـ ١٢٢ (بتصرف يسير).

(بين منتصف القرن الحادي عشر الهجري ومنتصف القرن الثالث عشر الهجري)، وموقع الشوكاني فيها ثانياً، ونحن نشاطر الأستاذ شاكر الرأي، بأن تلك الحركة، وتلك المرحلة، تمثل مرحلة «يقظة» حقيقية، و «نهضة» عربية وإسلامية صحيحة[1]. وفي رأينا أنه لو قُدِّر لتلك الحركة التواصل والاستمرار، ورافقها إصلاح وتجديد في الفكر السياسي الإسلامي ونظام الحكم، لنتج عنها نهضة قوية شاملة وراسخة، وذلك لأنها كانت تهدف إلى إحياء وتجديد علم الأمة، ولغتها وثقافتها، التي أصيبت بالركود والشَّلل عقب إغلاق باب الاجتهاد، وشيوع ظاهرة الرأي الواحد، الذي أفرزته ظاهرة الحكم الفردي والاستبداد السياسي، بعد تحول الخلافة إلى ملك.

ولأنها سعت إلى تحرير العقول من أسر التقليد والجمود والمحاكاة، لكي يسترد العقل العربي والإسلامي، مقدرته على التفكير والإبداع، ومن ثم امتلاكه القدرة على اكتشاف السنن والأسباب الكامنة وراء تقدم وازدهار الشعوب والأمم أو انحطاطها، والتعامل معها بقدر أكبر من الثقة بالنفس، كأساس لاستعادة وامتلاك الأمة لأسباب حضارتها ومقومات رقيِّها وإزدهارها.

ولأن أفكارها مُستمدة من الينابيع الجوهرية والنَّقية للفكر العربي الإسلامي، كونها نابعة من ذات الأمة، ومرتبطة بهويتها وتراثها ومرجعيتها الفكرية والحضارية، وليست مستعارة من خارجها كما هو الحال مع المرحلة التي اعقبت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣ هـ ١٧٩٨ م التي مهَّدت لظهور تيار التغريب الداعي التي تبني النموذج الحضاري الغربي، بدلاً من النموذج الحضاري العربي الإسلامي، ولم يكن المشروع الحضاري الغربي الذي بشَّر به ذلك التيار التغريبي سوى محاولة «للإنفصال عن الموروث،

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٥.

وقطع حبال التواصل الحضاري، والاستقلال عن المحيط العربي الإسلامي واستبدال النموذج الغربي بدلاً من المنابع الحضارية الإسلامية، والوطنية القطرية بدلاً من الجامعة الإسلامية»[1] ويهدف في النهاية إلى ترسيخ التبعية والإرتهان الثقافي والاستلاب الحضاري.



وإذا كان الشوكاني ـ كما مرَّ بنا ـ أحد رواد وأعلام حركة النهضة العربية الإسلامية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، إلاّ أنه لم يكن هو المجدِّد الوحيد الذي انجبته اليمن خلال مرحلة «عصر النهضة» (من منتصف القرن الحادي عشر ـ منتصف القرن الثالث عشر الهجري)، بل كان امتداداً لكوكبة عظيمة من المصلحين والمجددين (علماء وأدباء ومؤرخين)[2] الذين ظهروا في اليمن خلال هذه الحقبة، وكان لهم دور كبير في إثراء الحركة الفكرية في اليمن بمؤلفاتهم الكثيرة التي تزخر بها الخرائن والمكتبات اليمنية في جميع الفنون، وشهدت اليمن بفضل جهودهم نهضة علمية كبرى بحيث كانت هذه المرحلة «من أخصب فترات الإزدهار الفكري والثقافي في اليمن»[3].

وقد كرَّس هؤلاء الرواد جهودهم وفكرهم (من خلال التأليف،

---

(١) محمد عمارة أزمة الثقافة العربية الإسلامية، مجلة «الاجتهاد» العدد (١٠ ـ ١١) شتاء وربيع العام ١٩٩١ م ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) ترجم الشوكاني، في كتابه «البدر الطالع» للعشرات من أولئك المبدعين الذين برزوا خلال هذه الحقبة.

(٣) حسين العمري المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث..، دمشق: دار الفكر (١٩٨٨) ص ٤١، راجع أيضاً، محمد الغماري، الإمام الشوكاني مفسِّراً؛ جدة: دار الشروق (١٤٠١ هـ) ص ٤٥، صالح محمد صغير مقبل، محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية، بيروت: دارالجيل (١٩٨٩) ص ٨٤ ـ ٨٧.

أو التدريس[1]) لإشاعة هذه النزعة العلمية والتحررية في بيئتهم التي غلب عليها طابع التقليد والتعصب[2]، إذ دعوا إلى نبذ التقليد وإلى انتهاج مبدأ الاجتهاد القائم على إعمال العقل وتمحيص الأفكار السابقة وغربلتها، وقد لقيت جهودهم وأفكارهم مقاومة شديدة من قبل أولئك المتعصبين الذين شنُّوا ضدهم حملاتٍ دعائية واسعة وأذاقوهم ألواناً من القهر والاضطهاد[3].

ومن أبرز أولئك العلماء والمجددين الذين نبغوا في مجال «الفكر الإسلامي» بخاصة:

ـ الحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤ هـ)، يحيى بن الحسين بن القاسم (ت ١٠٩٩ هـ) تقريباً، صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨ هـ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) ويعد هؤلاء العلماء في طليعة المجتهدين ـ خلال هذه المرحلة ـ الذين تحرروا من ربقة التقليد والتعصب المذهبي، وتحلّو بروح الإنصاف (الموضوعية) وبالمقدرة على الإبتكار والتجديد، وعلى إعادة صياغة الفكر الإسلامي، وتنقيته مما علق به من البدع

---

(١) كان في شيوخ الشوكاني عدد من هؤلاء المجتهدين أمثال: عبد القادر بن أحمد الكوكباني (ت ١٢٠٧ هـ)، علي بن إبراهيم عامر (ت ١٢٠٧ هـ)، القاسم بن يحيى الخولاني (ت ١٢٠٩ هـ)، الحسن إسماعيل المغربي (ت ١٢٠٨ هـ).

(٢) جمعت هذه المرحلة التاريخية في اليمن بين النقيضين، فإنه كان إلى جانب ذلك العدد الكبير من المجتهدين والمستنيرين تياراً كبيراً وقوياً من أنصار التقليد والمتعصبين للمذاهب، وقد نشطت حركت التأليف في أوساط هؤلاء المقلدة نشاطاً ملحوظاً، إما للدفاع عن الأفكار التي يتعصبون لها، وإما للتصدي لأفكار المجددين، لذلك، فمن الطبيعي أن يكون الطابع العام لمؤلفاتهم هو التقليد والتعصب، وخلوها من الإضافة أو التجديد (راجع: الغماري الإمام الشوكاني مفسراً ص ٥٣ ـ ٥٤)، وكان لهؤلاء المقلدين نفوذ كبير وسطوة واسعة في المجتمع(كما سنرى في الفقرات اللاحقة).

(٣) انظر ص ٩٦، ٩٧، من هذا الكتاب أيضاً، د. عبد العزيز المقالح قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة بيروت: دار العودة (١٩٨٢) ص ٢١٨.

والخرافات أثناء عصور الإنحطاط «فكانوا بأفكارهم مدرسة أو مدارس تتخطى عصر كل منهم»[١].

كما كان لفكرهم ومنهجهم التحرري، أثر واضح على شخصية الشوكاني وفكره فقد مهدوا له الساحة بأفكارهم المستنيرة[٢].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها أولئك المصلحون والمجددون، إلاّ أن أفكارهم وآراءهم التحررية والإصلاحية لم يقدر لها أن تنتشر وتأتي بالثمار المرجوة منها ويمكن إرجاع ذلك من وجهة نظرنا، لعدة أسباب:

١ ـ انحصار فكر أولئك الرواد، داخل اليمن، وعدم انتشاره خارجها، بسبب موقع اليمن الجغرافي وبعده عن مركز الثقل والتأثير في المحيط العربي والإسلامي، ولعزلتها الفكرية والسياسية[٣] فظلت كتبهم

(١) المقالح: المصدر السابق.

(٢) المقالح المصدر السابق، د. عبد الغني قاسم، الإمام الشوكاني حياته وفكره، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد (١٩٨٨) ص ٣١، ١٥٨؛ د. العمري (حركة التجديد والإصلاح في اليمن في العصر الحديث) مجلة الاجتهاد (العدد ٩) خريف ١٩٩٠ ص ١٨٩؛ المؤرخون اليمنيون ص ٦٥.

(٣) تشترك اليمن وعُمان في هذه الخصائص الجغرافية والسياسية والفكرية، فكلا المذهبين السائدين فيهما (الزيدية في اليمن والإباضية بعمان) لم يعتريهما حالة الجمود والركود الفكري التي أبتليت بها بقية أقطار العالم الإسلامي، لأن المذهبين ـ الزيدي، الأباضي ـ لم يعترفا بإغلاق باب الاجتهاد، وتمسكا بحرية الاجتهاد والفكر، وبرفض التقليد، ولذلك فقد استمر تواصل الإبداع والعطاء الفكري فيهما دونما إنقطاع، إلاّ أن اشتراك البلدين في الموقع الجغرافي وفي العزلة الفكرية والسياسية المفروضة عليهما، ساهم في إبقاء ذلك الفكر حبيس المنطقة الجغرافية «القصيّة» وعدم انتشاره خارجها، ومن ثم عدم تأثيره، ليس في المرحلة موضوع دراستنا فحسب بل وفي المراحل السابقة عليها أيضاً.

حبيسة الخزائن والمكتبات اليمنية، ولم تنشر خارج اليمن وعلى نطاق واسع إلاّ مطلع هذا القرن على يد الشيخ محمد رشيد رضا.

٢ ــ المقاومة العنيفة ـ في الداخل ـ التي واجهت ذلك الفكر، كما واجهت دعاته والمبشرين به، من قبل المتعصبين وأنصار التقليد، الذين كانت لهم سطوة ونفوذ واسع في المجتمع، ووقوف السلطة ـ غالباً ـ إلى جانبهم أو تحالفها معهم بهدف تأمين مصالح كلا الفريقين، واستمرار سيطرتهما وسيادتهما، التي لا يمكن استمرارها إلاّ بالإبقاء على الأوضاع السائدة (المتخلفة) وركود العلاقات الاجتماعية، فقد كانوا يرون في كل نزعة اصلاحية أو عقلية خطراً عليهم، وتهديداً لنفوذهم ومصالحهم، لذلك فقد قام المتعصبون بشنّ حملة دعائية مضادة لذلك الفكر الإصلاحي بهدف تشويهه في أذهان الناس وتنفيرهم عنه، وأيضاً بغية تقليصه والحد من انتشاره بفرض ما يشبه الحصار على ذلك الفكر، ورافق ذلك حملة من الإرهاب الفكري والمادي ضد هؤلاء النفر من المجتهدين.

٣ ــ كما كان لتردي الأحوال السياسية، إنعكاساتها السلبية على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بعامة، وعلى الحياة الفكرية بشكل خاص، فلم يتهيأ لليمن خلال هذه المرحلة ـ مرحلة عصر النهضة ـ أن تنعم بالسلام والعدل والاستقرار سوى فترات قصيرة متقطعة حتى تعود بعدها الفتن والثورات والحروب إلى الإندلاع من جديد، مع ما يترتب عليها من شيوع الاضطراب والفوضى، وغياب الأمن والاستقرار، بفعل عوامل وأسباب كثيرة نذكر منها:

أ ــ الصراع على السلطة:

بعد خروج العثمانين من اليمن عام (١٠٤٥ هـ)، واستكمال وحدتها في عهد المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (حكم اليمن من ١٠٥٤ ـ

١٠٨٧ هـ)، لم يستقر الوضع في اليمن بعد وفاته إلا فترة قصيرة دب بعدها التنافس والصراع على السلطة بين أفراد الأسرة القاسمية الحاكمة فأدى الحال بهم «إما إلى الاقتتال حتى يستسلم الضعيف للقوي، أو يتوزعون المناطق والمصالح مع من قد يعترفون آخر الأمر بسلطته الإسمية.. كما حدث على سبيل المثال، بعد عام ١١٢٧ هـ مع المنصور الحسين بن القاسم الشهاري [ت ١١٣١ هـ]، الذي لم يبق في حوزته إلّا مخلاف شهارة وكحلان والسودة والشرفين، بعد أن اتفق مع أربعة من منافسيه من أبناء عمومته على تقسيم مناطق اليمن فيما بينهم»(١). وقد وصلت حدة التنافس والصراع على السلطة داخل الأسرة الحاكمة إلى الاقتتال بين الأبناء والآباء، كما حدث من خروج المنصور الحسين بن القاسم (ت ١١٦١ هـ) على والده الإمام المتوكل، القاسم بن الحسين بن أحمد بن الحسن (ت ١١٣٩ هـ)، وقد سعى في الصلح بينهما محمد بن إسماعيل الأمير(٢). وخروج المتوكل أحمد بن علي (ت ١٢٣١ هـ) على والده المنصور علي بن المهدي (ت ١٢٢٤ هـ)، واستأثر بالسلطة دونه، وقد تدخل في الصلح بينهما الإمام الشوكاني على أن يتسلم الابن السلطة الفعلية من أبيه(٣).

ب ـ قد لا تتحقق في بعض الأئمة أهليته للحكم بحسب شروط وقواعد الإمامة في الفكر السياسي الزيدي ـ وغالباً ما يكون وصول مثل هذا

---

(١) د. حسين العمري/ حركة التجديد والإصلاح في اليمن/ مرجع سابق ص ١٧٦؛ زبارة/ نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث (د. ت) ١/ ٦٠١ ـ ٦١٦.

(٢) زبارة، نشر العرف ٣/ ٣٧ ـ ٣٩.

(٣) الشوكاني البدر الطالع ١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧؛ محمد بن الحسن الشجني(ت ١٢٦٨ هـ) التقصار تحقيق: محمد بن علي الأكوع، صنعاء: مكتبة الجيل (١٩٩٠) ص ٤٥ ـ ٤٧.

الشخص إلى الحكم بطريق القهر والغلبة وليس بطريق العقد والاختيار، فيسرف في الظلم والاستبداد مما يسبب اندلاع حركات المقاومة والثورة ضد حكمه.

ج ــ محاولات القوى الخارجية السيطرة على اليمن، إذ حاولت الحركة الوهابية مد نفوذها ونشر دعوتها إلى اليمن، فاحتلت المخلاف السليماني عام ١٢١٧ هـ، ثم واصلت زحفها حتى استولت على جزء كبير من تهامة حتى الحديدة وزبيد وحيس[١]، ومنذ عام ١٢٤٨ هـ ١٨٣٢ م، فقد الإئمة سيطرتهم على عدن، واستقل بحكمها سلطان لحج ثم احتلها الإنجليز عام ١٢٥٤ هـ/ ١٨٣٩ م، ثم شهدت اليمن عودة الأتراك إلى السواحل اليمنية عام ١٢٦٥ هـ، وتمكنوا من الاستيلاء على صنعاء بعد عقدين من الزمان[٢].

٤ ــ كما أن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية عما سبق، وهو عدم إنتشار التعليم على نطاق واسع في صفوف الشعب، وتمركزه في بعض المدن، كصنعاء، وصعدة، وذمار، وشهارة وكوكبان وزبيد ..، وانحصار التعليم في هذه المدن في بعض الأسر والبيوتات التي تتوارث احتكار التعليم واحتكار وظائف الدولة. كما أن نظام التعليم في العالم الإسلامي بعد ظهور التجزئة السياسية وظهور الدويلات المتعددة، قد ارتبط بالدولة، بغرض إعداد العناصر الكافية من المتعلمين لتسيير وظائف وأجهزة الدولة، وأيضاً للسيطرة على مناهج التعليم بحيث تتضمن تلك المناهج، غرس الولاء والطاعة في

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ ٢/ ٨٠٧؛ الشجني: التقصار ص ٣٦ ـ ٤٠، ٣٥٣.

(٢) د. حسين العمري، حركة التجديد والإصلاح في اليمن، مجلة الأجتهاد (مرجع سابق) ص ١٧٧.

نفوس أولئك المتعلمين لتلك الدولة والتزامهم بنهجها السياسي وفكرها المذهبي... إلخ. ونتج عن ذلك إرتباط مصلحة «النخبة» المتعلمة بالدولة، ووفّر للسلطة فرصة استيعابهم وإخضاعهم لخدمة مقاصدها كما سهل عليها أيضاً إمكانية قمع تلك النخبة إذا تعارضت غاياتها مع غايات السلطة.

مما أدى إلى عزلة تلك «النخبة» وانفصالها عن الحياة العامة والواقع والمجتمع الذي تنتشر في صفوفه الأمية والجهل والخرافة، فهي (أي النخبة) مشغولة إما بمصالحها الخاصة مثل تولي الوظائف العامة في الدولة أو التدريس والإفتاء.. أو بعكوفها في مجالسها الخاصة أو مجالس العلم على البحث والنقاش في مسائل تاريخية أو أدبية، أو مقولات نظرية عقيمة لا صلة لها بالواقع، ولا ينتج عنها سوى جدلاً لا يتناهى.

مؤلف هذا الكتاب:

هو شيخ الإسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ) العالم الموسوعي المجتهد والمجدد، والمفسر، والمحدث، والفقيه والأصولي والمؤرخ والأديب والشاعر والمحقق والناقد والفيلسوف... إلخ[(١)].

فهو كما نرى من الأوصاف السابقة التي أطلقها عليه مترجموه وتؤكدها مؤلفاته الكثيرة في كل هذه الفنون أحد أعلام الفكر الإسلامي المعروفين في العصر الحديث، وهو أشهر من أن نترجم له أو نُعَرِّف به في هذه العجالة،

---

(١) كحالة، معجم المؤلفين ١١/٥٣ د. العمري: الإمام الشوكاني مصلحاً، مجلة العربي عدد (٣٠٠) محرم ١٤٠٤ هـ ص ١٢٥ - ١٢٨، د. محمد مصطفى بلحاج التحرر الفكري والمذهبي عند الإمام الشوكاني، مجلة دراسات يمنية، العدد (٤٠) ربيع ١٩٩٠ ص ٢٤٨.

فقد ترجم المؤلف ـ رحمه الله ـ لنفسه في كتابه البدر الطالع ٢/ ٢١٤ ـ ٢٢٥ ترجمة وافية ومفيدة.

كما إن كتاب البدر الطالع، بالإضافة إلى تلك الترجمة، قد حوى صوراً متعددة من حياته الشخصية وتجاربه وعلاقاته الاجتماعية، ذكرها في معرض تراجمه لشيوخه وزملائه وعلماء وقادة عصره لا تقل أهمية عما ذكره في ترجمته لنفسه. وقد حظيت شخصية الشوكاني وأعماله ـ ولا تزال حتى الآن ـ باهتمام واسع سواء أثناء حياته أو بعد وفاته، فكان بذلك أول عالم يمني تخطى شخصيته بقسط وافر من التقدير والاهتمام. كما ترجم له العديد من زملائه وتلاميذه ومعاصريه نذكر منهم: تلميذه محمد بن الحسن الشجني، الذي أفرد له كتاباً مستقلاً ترجم فيه لحياته وشيوخه وتلاميذه أسماه: (التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار..) وقد نشر الكتاب بتحقيق القاضي محمد بن علي الأكوع عام ١٩٩٠؛ وترجم له تلميذه لطف الله بن أحمد حجاف في كتابه «درر نحور الحور العين...»؛ وترجم له الحسن بن أحمد عاكش الضمدي في كتابه «حديقة الزهر في تراجم القرن الثالث عشر» وإبراهيم أحمد الحوثي، في «نفحات العنبر لفضلاء اليمن في القرن الثالث عشر»[١] وغيرهم.

كما نشرت عن الشوكاني، أو عن جوانب من شخصيته وفكره أكثر من بحث علمي ورسالة جامعية[٢]، وأيضاً فإنه لا يخلوا أياً من كتبه المطبوعة ـــ

---

(١) نشر الدكتور حسين العمري بعضاً من هذه التراجم في مجلة دراسات يمنية العددين ١٣، ١٤ (١٤٠٣ ـ ١٤٠٤) بعنوان: الإمام الشوكاني في تراجم معاصريه.

(٢) فيما يلي بعضاً من تلك الأبحاث:

١ ـــ إبراهيم توفيق أبو بكر الديب الشوكاني المفسر (رسالة دكتوراه) جامعة الأزهر (١٩٧٧). =

وخاصة المحققة منها ـ من ترجمة مستفيضة له، وقد انعقدت في صنعاء في الفترة من ١٧ ـ ١٩ فبراير ١٩٩٠ ندوة عن الإمام الشوكاني اشترك فيها مجموعة من الباحثين بأبحاث متعددة تناولت مختلف جوانب حياة الشوكاني وفكره[١].

ولذلك فإننا سنقتصر هنا على الإشارة إلى بعض ملامح شخصية الشوكاني، والتي لها علاقة مباشرة بموضوع هذا الكتاب:

= ٢ ــ محمد حسن الغماري الإمام الشوكاني مفسراً (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى (١٩٨١).

٣ ــ أحمد حافظ الحكمي الإمام محمد بن علي الشوكاني، أديباً وشاعراً؛ الرياض: المطابع الأهلية (د. ت).

٤ ــ قاسم غالب، محمود زايد، من أعلام اليمن: شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية (١٩٦٩).

٥ ــ عبد الغني قاسم، الأراء التربوية لمحمد بن علي الشوكاني (رسالة دكتوراه): وقد نشرت هذه الرسالة تحت عنوان/ الإمام الشوكاني حياته وفكره، صنعاء: مكتبة الجيل (١٩٨٨).

٦ ــ إبراهيم هلال، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد، القاهرة: دار النهضة العربية (١٩٧٩).

٧ ــ وللدكتور حسين العمري كتاباً تحت الطبع بعنوان: «الإمام الشوكاني فقهه وفكره» ذكره في كتابه: المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث ص ٦٩ هامش رقم ٢)[*].

٨ ــ وقدَّم باحث عراقي: علاء الدين القيسي رسالة ماجستير إلى كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد بعنوان: الشوكاني ومنهجه في التفسير، ويعد حالياً باحث أمريكي من أصل لبناني: برنار هيكل رسالة علمية عن فكر الشوكاني. وأثناء طبع هذا الكتاب نُوقشت بجامعة صنعاء في ٢٠/ ٧/ ٩٤ رسالة ماجستير تقدم بها الأستاذ عبد الملك منصور بعنوان: الشوكاني فقيهاً».

. . . .

(*) صدر كتاب الدكتور العمري بعنوان: «الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره» ولم أطلع عليه إلّا بعد تقديم هذا الكتاب للطبع، فلم أتمكن من الإفادة منه.

١ ــ ذكاؤه وتعدد مواهبه:

أسهمت في تكوين شخصية الشوكاني وفي تكوينه النفسي والفكري عوامل عديدة، فبالإضافة إلى طموحه وحبه للعلم والجد في تحصيله بهمة عالية وعزيمة قوية فقد كان من أهم تلك العوامل: ذكاؤه الحاد، وتعدد مواهبه واهتماماته، وقد تجلى ذلك، في مقدرته وسرعة إستيعابه للكثير من العلوم والمعارف العامة، في وقت قصير وفي مرحلة مبكرة من عمره، فأثناء تلقيه لتعليمه الأوّلي في «المكتب»[١]:

حفظ إلى جانب القرآن «متن الأزهار للإمام المهدي، ومختصر الفرائض للعصيفري والملحة للحريري والكافية والشافية لابن الحاجب، والتهذيب للتفتزاني والتلخيص للقزويني والغاية لابن الإمام وبعض مختصر المنتهى لابن الحاجب، ومنظومة الحريري ومنظومة الجزار في العروض، وأدب البحث للعضد، ورسالة الوضع له أيضاً، وكان حفظه لهذه المختصرات قبل الشروع في الطلب وبعضها بعد ذلك، ثم قبل شروعه في الطلب كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التواريخ ومجاميع الأدب من أيام كونه في المكتب فطالع كتباً عِدَّة ومجاميع كثيرة»[٢].

وهذه العلوم والمعارف، كما نرى، لا يتلقاها الطلاب في هذه المرحلة الدراسية المبكرة، كما إن الطالب العادي يحتاج لاستيعابها عدة سنوات بعد تجاوزه لمرحلة التعليم الأولي في«المكتب». وقد أتاح له ذكاؤه

---

(١) «المكتب» أو «الكتَّاب» هو المكان الذي يتعلم فيه التلميذ مبادىء القراءة والكتابة والحساب وقراءة القرآن الكريم وغالباً ما يكون ذلك على يد معلم واحد، فهو أشبه ما يكون بالمرحلة الابتدائية الآن. ثم ينتقل الطالب، الراغب في مواصلة تعليمه إلى حلقات العلم في المساجد لحفظ وقراءة المتون والشروح المتعلقة بعلوم الشريعة واللغة.. إلخ.

(٢) البدر الطالع ٢/ ٢١٥.

واستيعابه المبكر لهذه العلوم، وثقافته الذاتية الواسعة، أن يقوم ـ أثناء دراسته ـ بتدريس زملائه الذين يدرسون معه: «كان يقرأ على مشايخه فإذا فرغ من كتاب قراءة أخذه عنه تلامذته، بل ربما أجمعوا على الأخذ عنه قبل أن يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه»[(١)].

وأهلته ثقافته الواسعة تلك على البدء بتحرير أبحاثه ومؤلفاته وهو في هذه السن المبكرة (مرحلة الطلب)، إما ليجيب بها على أسئلة واستفسارات طلابه، أو لمشاركة أهل العلم في التعقيب على آرائهم في المسائل التي كانت مدار بحثهم (أدب الطلب ص ١٧٣ ـ ١٧٤)، وأيضاً بدأ بإفتاء العامة من أهل صنعاء وغيرهم «وكان في أيام قراءته على الشيوخ، وإقرائه لتلامذته، يفتي أهل مدينة صنعاء وغيرها.. من نحو العشرين من عمره فما بعد ذلك[(٢)].

وساعده ذكاؤه أيضاً على اختصار الوقت والجهد في إنجاز أبحاثه ومصنفاته، فقد ذكر تلميذه محمد بن الحسن الشجني عن طريقته في القراءة والبحث إنه «كان ينظر فيها (أي في المراجع) ويحفظ معانيها ويستغني بأول نظر لسبق تحقيق المعنى في فكرته ثم يحرِّر ما يراه عن عفو القريحة»[(٣)].

٢ ــ تفرغه للعلم:

وكما دفعه حبه **للعلم** إلى الجد في تحصيله، فقد دفعه كذلك إلى أن يتفرغ له تفرغاً كلياً، مكرساً كل طاقته ووقته **للعلم** دارساً، ومدرساً وباحثاً ومجتهداً... ولم ينشغل بأي شيء سواه «وكان منجمعاً عن بني الدنيا، لم يقف بباب أمير ولا قاض ولا صحب أحداً من أهل الدنيا، ولا خضع لمطلب من مطالبها، بل كان منشغلاً في جميع أوقاته بالعلم درساً وتدريساً وإفتاءاً

(١) البدر الطالع ٢/٢١٨، أدب الطلب ص ٩٨، ٩٩، ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) البدر الطالع ٢/٢١٩.
(٣) الشجني التقصار ص ٢٠٢.

وتصنيفاً عائشاً في كنف والده راغباً في مجالسة أهل العلم والأدب وملاقاتهم والإفادة منهم»[1].

وساعده على ذلك تشجيع والده علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢١١ هـ) ورعايته له ـ كما ذكر الشوكاني سابقاً ـ فقد هيأ له كل الوسائل اللازمة للتفرغ لطلب العلم وأعانه عليه، ووفر له ما يحتاج إليه، فجنَّبه بذلك همّ التفكير والبحث عن أسباب معشيته أو الاشتغال بها، ومما قاله المؤلف عن والده: «لقد بلغ معي إلى حدٍّ من البر والشفقة والإعانة على طلب العلم والقيام بما أحتاج إليه مبلغاً عظيماً بحيث لم يكن لي شغلة بغير الطلب فجزاه الله خيراً وكافأه بالحسنى...»[2].

وبعد أن انتهى الشوكاني من دراسته على يد شيوخه، واستوفى بذلك جميع ما عندهم، تفرغ للتدريس والبحث والتأليف، فكان الطلبة يأخذون عنه في كل يوم، زيادة على عشرة دروس[3] من فنون متعددة، وقد أتاحت له ثقافته الموسوعية أن يدرّس طلبته بالإضافة إلى العلوم المألوفة علوماً أخرى لم تكن تدرّس في ذلك الوقت: «بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها [على شيوخه] كعلم الحكمة التي منها العلم الرياضي والطبيعي والإلهي وكعلم الهيئة وعلم المناظر وعلم الوضع»[4]. ولذا كانت المرحلة الأولى من حياته حتى بلوغه السادسة والثلاثين من عمره وهي المرحلة السابقة على توليه منصب القضاء الأكبر في اليمن، هي أخصب المراحل في حياته وأكثرها عطاءًا فقد استطاع خلالها إستيعاب ثقافة وعلوم عصره، بل

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٢٤.
(٢) البدر الطالع ١/ ٤٨٤.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٢١٩.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٢١٩.

وتمكن كذلك من تجاوزها والإضافة إليها إذ أنه «ترك التقليد واجتهد رأيه اجتهاداً مطلقاً غير مقيد وهو قبل الثلاثين»[1] وألف في هذه المرحلة معظم كتبه أو ابتدأ في الاعداد لها كما يتضح من الفقرة اللاحقة، ولهذا فقد جاء توليه القضاء الأكبر في اليمن عام ١٢٠٩ هـ وهو في السادسة والثلاثين من عمره، بمثابة كارثة بالنسبة له، لأن أعباء منصبه قد أخذت عليه معظم وقته وشغلت فكره، وأبعدته عن المجال والمحيط الذي يحبه ويألفه كما يحكي ذلك عن نفسه: «بل إنثـال عَلَيّ الناس من كل محل فاستغرقت في ذلك جميع الأوقات إلاّ لحظات يسيرة، قد أفرغتها للنظر في شيء من كتب العلم أو لشيء من التحصيل وتتميم ما قد كنت شرعت فيه واشتغل الذهن شغلة كبيرة وتكدر الخاطر تكدراً زائداً[2] . . »

ولم تقف مسؤلياته عند القضاء فحسب، بل أضاف إليه مسئولية الإشراف على إدارة الشئون الخارجية لليمن، فقد كان يطّلع على المراسلات الخارجية الموجهة إلى الإمام من الزعماء ورؤساء الدول ويتولى بنفسه الرد عليها إما باسمه أو باسم الأئمة الذين عاصرهم[3]، وكذلك اشركه الأئمة في الإشراف على السياسة الداخلية وخاصة منذ أيام المتوكل أحمد بن علي (تولى الحكم من ١٢٢٤ ـ ١٢٣١ هـ) الذي لم يكن يصدر أي أمر من أمور مملكته حتى يرسل وزيره الفقيه علي بن إسماعيل فارع يشاور فيه «شيخ

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٢٤.

(٢) البدر الطالع ١/ ٤٦٥.

(٣) لم يكتف الشوكاني بالاطلاع على تلك الرسائل والرد عليها فقط، بل عمل على تدوين نصوص تلك الرسائل في مذكراته الخاصة، وقد نشر الدكتور صلاح رمضان محمود، بعض هذه الرسائل بعنوان: «ذكريات الشوكاني: رسائل المؤرخ اليمني محمد علي الشوكاني، عدن: وزارة الثقافة (١٩٨٣)، انظر كذلك: التقصار ص ٣٥ وما بعدها.

الإسلام ويعمل بما يراه...»[1]. ولكن برغم انشغاله بهذه المهام والأعباء الكبيرة، فإنه لم يترك التدريس أو القراءة والتأليف «ولم يدع الاشتغال بالعلم وإن كان اشتغاله الآن [أي بعد توليه القضاء] بالنسبة إلى ما كان عليه ليس شيئاً»[2].

فقد قسم وقته بحيث يلائم بين واجبات عمله وبين التدريس والبحث، كما يقول تلميذه الشجني إذ خصص أول النهار (منذ انبلاج الضوء إلى ارتفاع الشمس) لتدريس طلابه، ويجعل بقية يومه لعمله، ويخصص الشطر الأول من الليل للقراءة والتأليف...»[3]، ومع أن هذا الوقت المخصص للقراءة والبحث محدوداً، وقد ينشغل في أكثر الليالي بهموم عمله إلاّ أنه بفضل ما حَباهُ الله به من الموهبة والذكاء، كان ينجز في هذه الساعات القليلة من الكراريس ما يعجز الناسخ الذي يتولى تبييض مسودات تلك الأبحاث التي يحررها الشوكاني في المساء، عن إتمام تبييضها بالرغم من تفرغ الناسخ لهذا العمل[4] ومما يؤكد ما ذكره الشجني، عن قدرات ومواهب شيخه، أن الشوكاني قد جمع مادة كتابه «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» في أربعة أشهر وليال[5]، وهو كتاب ضخم يقع في مجلدين ترجم فيه لـ (٦١٠) شخصية من مشاهير العلماء والسياسيين منذ بداية القرن الثامن الهجري وحتى عصره.

---

(١) الشجني/ التقصار ص ٤٢٦.
(٢) البدر الطالع ٢/ ٢٢٤.
(٣) الشجني/ التقصار ص ٧٤.
(٤) الشجني/ التقصار ص ٤٢٦.
(٥) قال الشوكاني في خاتمة البدر الطالع «وكان مدة جمعه نحو أربعة أشهر وليال يسيرة وأكثر الأيام يعرض الشغل فلا يمكن تحرير شيء» البدر الطالع ٢/ ٣٧٥.

٣ ـ قوة شخصية الشوكاني:

أشرنا فيما سبق إلى أن دعوة الشوكاني الإصلاحية ـ شأنه في ذلك شأن دعاة الإصلاح في كل زمان ومكان ـ واجهت أو لقيت مقاومة عنيفة من قبل أنصار الجمود والتقليد الذين يرون في كل دعوة إصلاحية خطراً عليهم وتهديداً لنفوذهم ومصالحهم، ولكنه استطاع بعزيمته وقوة شخصيته[١]، أن يواجه كل الصعاب التي تقف في طريق دعوته فلم ترهبه أو تفت في عضده حملات الأرهاب المادي والمعنوي التي شنها عليه مقلدة ومتعصبي عصره فلم تنل حملاتهم الظالمة من معنوياته أو تؤثر فيه كما أثرت على كثير من المجددين والمصلحين الذين سبقوه، فقد دفعت بالبعض منهم إلى الابتعاد عن المواجهة أو الإنعزال عن المجتمع كما فعل الحسن بن أحمد الحلال (ت ١٠٨٤ هـ) وصالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨ هـ) كما قال عنهما الشوكاني: «إنهما نالا من المحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول على الاستقرار في هجرة الجراف منعزلاً عن الناس، وحمل الثاني على الارتحال إلى الحرم الشريف والاستقرار فيه حتى توفاه الله تعالى»[٢]، فقد كان لهؤلاء المقلدة سطوة كبيرة ويتمتعون بمقدرة هائلة على التأثير في القبائل اليمنية وتهييجها وحشدها ضد من يخالفهم أدنى مخالفة، ولا أدل على ذلك من مقدرتهم ـ كما يفيد الشوكاني ـ على إرغام المهدي عباس، وهو أحد حكام اليمن الأقوياء (حكم اليمن من ١١٦١ هـ ـ ١١٨٢ هـ) على

---

(١) انظر صوراً ونماذج عن شجاعته ورباطة جأشه في: التقصار ص ٢٨ ـ ٣٢، ٤٢٠ ـ ٤٢٢ وقد حفل كتاب الشوكاني «أدب الطلب» بذكر العديد من حملات الإرهاب التي شنها عليه خصومه من مقلدة ومتعصبي عصره، فلم تؤثر عليه، راجع ص ١٠٠ ـ ١٠٣، ١٥٢ ـ ١٥٤ من هذا الكتاب.

(٢) أدب الطلب ص ٩٦ ـ ٩٧؛ أيضاً: صالح محمد صغير مقبل، محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية ص ١٤٩.

التراجع عما كان أظهره من العمل ببعض السنن في الصلاة وكاد بسببها أن يخسر ملكه (أدب الطلب ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

٤ ـ دور الشوكاني في حركة الإحياء والتجديد:

كانت المهمة الكبرى أمام دعاة الإصلاح من رواد عصر النهضة، ومنهم الشوكاني، هو العمل على تجديد وإحياء الفكر العربي الإسلامي، بتبنيهم للدعوة للاجتهاد وإعمال العقل وتحريره من قيود التقليد والتعصب، ليسترد العقل العربي عافيته ومقدرته على التفكير والإبداع، بغية إخراج الفكر العربي والإسلامي من محنته، وتجاوز أزمته المستعصية التي المَّت به وتسببت في ركوده وجموده، منذ شيوع الدعوة للتقليد وإغلاق باب الاجتهاد، وأدت إلى انتشار التواكل والاسترخاء والكسل العقلي، واكتفاء الخلف باجترار ما قرره السلف في العلوم الشرعية، وانتهت بتعطيل وظيفة العقل وشل فاعليته على التفكير الصحيح ومن ثم عجزه عن الإضافة والتجديد، فعم التخلف والجمود كل مناحي الحياة.

فقد استأثرت هذه المسألة باهتمام الشوكاني، وشغلت تفكيره وكانت بمثابة «الفكرة المحورية» التي تدور حولها معظم كتاباته وآرائه[1]، وكرس لها معظم فكره وجهده (من خلال التأليف والتدريس) فلا يكاد يخلو كتاباً من كتبه من التشنيع على التقليد والمقلدين والدعوة إلى الاجتهاد وأعمال العقل[2]. محاولا إزالة كل الأوهام والعقبات التي تحول دون الاجتهاد،

---

(١) انظر: د. سعيد إسماعيل علي، أدب البحث العلمي عند الإمام الشوكاني، مجلة «الأمة» قطر: رئاسة المحاكم الشرعية العدد (٧٢) ٨/١٩٨٦ م ص ٣٣؛ عبد الغني قاسم الإمام الشوكاني حياته وفكره ص ٢٨٠ وما بعدها.

(٢) انظر على سبيل المثال تفسيره (فتح القدير) ١/١٦٧ ـ ١٦٨، ٥٢٦ ـ ٥٢٧؛ ٢/١٩٨ ـ ١٩٩، ٢٤٣، ٣٥٣ ـ ٣٥٤؛ ٣/٤١٢، ٤/٥٥٢ ـ ٥٥٣؛ انظر نماذج من شعره في ذم التقليد والمقلدين في قطر الولي ص ٣٣٠ ـ ٣٣٥.

ومناقشة كل المبررات والحجج التي يرفعها أنصار التقليد ليدلل على ضعفها وتفاهتها. فبالإضافة إلى الكتب والرسائل المستقلة التي أفردها لهذا الغرض (سيأتي ذكرها) فقد ألّف كتابه التاريخي «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» الذي أورد فيه تراجم المشاهير من العلماء الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد في العالم الإسلامي عامة واليمن خاصة، ليدحض بذلك حجة أنصار التقليد القائلة بانحصار الاجتهاد في السلف دون الخلف وتعذر الاجتهاد أو المجتهدين بعد القرن السادس الهجري.

قال الشوكاني بعد عرض مقولة أنصار التقليد.. «حداني ذلك إلى وضع كتاب يشتمل على تراجم أكابر العلماء من أهل القرن الثامن ومن بعدهم.. إلى عصرنا هذا ليعلم صاحب تلك المقالة أن الله وله المنة قد تفضل على الخلف كما تفضل على السلف، بل ربما كان في أهل العصور المتأخرة من العلماء المحيطين بالمعارف العلمية على اختلاف أنواعها من يقل نظيره من أهل العصور المتقدمة»[1].

أما مؤلفاته ورسائله التي خصصها للحث على الاجتهاد ونبذ التقليد فكثيرة نذكر منها:

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.
- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد.
- بغية المستفيد في الرد على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد.
- ومنها: هذا الكتاب موضوع تحقيقنا «أدب الطلب».

هذا الكتاب:

قبل أن نعرِّف بكتاب الشوكاني لا بد أن نقف وقفة قصيرة نتعرف من

(١) الشوكاني البدر الطالع ١/ ٢ ـ ٣.

خلالها على الموضوع أو الفن الذي يدخل هذا الكتاب في إطاره مع الإشارة إلى نشأة هذا الفن وأهم مؤلفات ورسائل علماء الإسلام الذين سبقوا الشوكاني إلى التأليف فيه لنعرف من خلالها ما أضافه الشوكاني وتفرد به عمن سبقه:

من المعروف أن نطاق المعرفة والثقافة العربية في الفترة السابقة على ظهور الإسلام، وخاصة في أواسط الجزيرة العربية، كانت محدودة، ومتمثلة في الشعر، وتاريخ العرب وأيامهم ووقائعهم وأنسابهم وعاداتهم وتقاليدهم... إلخ، وكانت الوسيلة لتوثيق هذا التراث وتداوله عبر الزمان والمكان هو «الحفظ» و «الرواية» التي كان اعتمادهم عليها أكثر من اعتمادهم على التدوين فقد يتخصَّصُ بعض الأشخاص في حفظ ورواية جانب معين من هذا التراث فالذي يحفظ أنساب القبائل العربية يسمى «النسَّابة» والذي يحفظ شعر أحد الشعراء ويقوم برواية شعره ونشره يسمى «الراوية»، أما الذي يُعنى بحفظ أو بمعرفة تاريخ العرب وأيامهم وسير وأخبار ملوكهم وزعمائهم فيسمى «الإخباري»...

وقد استمرت هذه الوسيلة حتى ظهور الإسلام وجانب من تأريخ صدر الإسلام، وبمجيء الإسلام الذي فتح أمام العرب والثقافة العربية آفاقاً واسعة وأمدّها بعلوم ومعارف متعددة، سواء ما كان منها متعلقاً بالدين نفسه، كالقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، والفقه، وأصول الدين (علم الكلام).. إلخ، أو المعارف والفنون الأخرى الناتجة عن الاحتكاك والتفاعل الحضاري مع حضارات الأمم والشعوب التي دخلت في الإسلام، أو المجاورة له، ونتيجة لهذا الاتساع والتنوع المعرفي لم تعد طريقة (الحفظ والرواية) كافية لاستيعاب هذا الكم الهائل من المعرفة، اتجه العرب إلى (الكتابة والتدوين) كأداة لتوثيق ونشر الثقافة، بالإضافة إلى أن الإسلام نفسه

قد أعلى من شأن العلم والقراءة والكتابة، إذ كان أول ما نزل من الوحي والقرآن «إقرأ. .» وحث المسلمين كذلك على نشر الإسلام وتبليغه للناس، وشرح تعاليمه وأحكامه لهم. فأدى ذلك إلى إزدهار الحركة العلمية والفكرية، وأزدهرت كذلك حركة «التدوين» و «التأليف» واتسع نطاقها، وخاصة بعد منتصف القرن الثاني الهجري، مما جعل الحاجة ماسة إلى وضع القواعد والضوابط التي تنظم عملية التدوين والتأليف، وتنظم كذلك طريقة عمل العلماء والمشتغلين بالمجال العلمي، فظهرت نوعين من تلك القواعد أو المناهج:

الأولى: «المناهج أو الأصول العلمية» وتعنى بوضع المعايير والضوابط المنظمة لعملية التوثيق والتدوين أولاً، وتضع الأصول والمناهج المنظمة لعملية البحث والنظر والاستدلال والاستنباط «الاجتهاد» ثانياً، كما تعنى كذلك بضبط مصطلحات العلم وحدوده، بهدف توخي الدقة والموضوعية في عملية التأليف والاجتهاد، وكبح جماح الأهواء والعواطف الذاتية، وتُجنب العلماء والباحثين من الوقوع في الخطأ والزلل[1].

وابتدأت ملامح المنهج العلمي تتضح وتنموا شيئاً فشيئاً، حتى تكاملت وانتظمت وأصبح لكل فرع من فروع المعرفة، قواعده وأصوله الخاصة به كالحديث والفقه واللغة والتفسير والفلسفة... إلخ.

---

(١) يُعرِّف البعض «أصول الفقه» بأنه: «المنهاج أو القانون الذي يعصم الفقيه (المجتهد) من الخطأ في الاستدلال واستنباط الأحكام» شأنه في ذلك شأن قواعد اللغة العربية (النحو) التي تعصم اللسان من الخطأ في الكلام، والمنطق، الذي يعصم ذهن الفيلسوف من الخطأ في التفكير» علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٨٤) ص ٨٠؛ علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية مفهومها، نشائها، دمشق: دار القلم (١٩٨٦) ص ٥٩؛ حامد محمود إسماعيل أصول الفقه الإسلامي، القاهرة (١٩٨٣) ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

الثانية: «المناهج أو القواعد العملية» وتعنى بوضع الأسس والضوابط التي تنظم طريقة مزاولة العاملين في المجالات العلمية والعملية لعملهم، وتضع المعايير والأصول «الأخلاقية» التي يجب على كل منهم التحلي بها والتزامها في ممارسته لعمله، بالإضافة إلى وضع القواعد والإرشادات العملية الكفيلة بأداء وإنجاز ذلك العمل على الوجه الأكمل وبأيسر الوسائل والطرق، وتهدف هذه المناهج والقواعد إلى إرساء وترسيخ التقاليد والقيم الحضارية، في كل المجالات والتخصصات وعدم تجاوز العاملين بها لمبادىء الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وقام العلماء بوضع الكثير من الرسائل والمؤلفات المتضمنة لمثل هذه القواعد العملية، تحت عنوان: «الأدب(1)/ الآداب العامة المتضمنة لقواعد الأخلاق والسلوك» مثل: آداب الجهاد، آداب القضاء، أدب الكاتب، أدب الوزير، أدب النديم، والآداب السلطانية، وأدب الفقيه والمتفقه، وأدب المفتي والمستفتي، وأدب الجدل والمناظرة، أو آداب البحث والمناظرة، وآداب الدرس أو آداب العالم والمتعلم(2)... إلخ.

---

(1) الأدب هنا بمعنى التحضر والدماثة والتهذب، اكتساب رياضة النفس وتلقين محاسن الأخلاق، وأقرب تعريف له نجده عند كارلو نالينو: «هو المنهج الواجب سلوكه في فن من الفنون أو العلوم أو عمل من الأعمال»، نالينو تاريخ الآداب العربية من الجاهلية إلى العصر الأموي، القاهرة: دار المعارف (١٩٧٠) ص ٣٥؛ أيضاً ابن منظور لسان العرب مادة (أدب)؛ المعلم بطرس البستاني قطر المحيط ١٦/١؛ دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة دار الشعب (د. ت) ٤٦٧/٢ ـ ٤٧٠ إدريس الناقوري المصطلح النقدي في نقد الشعر..، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع (ط ١٩٨٤/٢) ص ٦٥ ـ ٦٦؛ انظر أيضاً مقدمة الدكتور إبراهيم السامرائي لهذا الكتاب ص ٩ ـ ١٣.

(2) للمزيد من التفاصيل عن هذه الموضوعات راجع: طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة.. تحقيق: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة: دار الكتب الحديثة: (د.ت) ٣٠٣/١ وما بعدها، وقد وضع حاجي خليفة هذه المواد تحت =

وهـذا الكتـاب «أدب الطلـب. . .» ـ مـوضـوع تحقيقنـا ـ واحـد مـن المـؤلفـات الكثيـرة التـي حفـل بهـا تـراثنـا الإسـلامـي فـي آداب «التعليـم والمتعلمين»، فقد اهتم علماء المسلمين بكل ما يتعلق بالعلم والتعليم وأولوه عناية فائقة لما له من الأهمية من تطور وازدهار الحياة العلمية والفكرية، وباعتباره أداة لتطور ونمو كافة العلوم والفنون، ونقلها من الخلف إلى السلف، ووسيلة لتوسيع مدارك الإنسان وتنمية مهاراته وتكوين شخصيته. . إلخ.

وقد بدأ العلماء والفلاسفة بوضع تلك القواعد العملية المتعلقة بالعلم والتعليم كمباحث أو فصول متفرقة ضمن كتب الفقه والحديث وعلم الكلام، وكتب الوعظ والإرشاد، أو ضمن مجاميع الأدب (المشتملة على عدة فنون كالعقد الفريد مثلاً) وضمن كتب الآداب العامة المتعلقة بقواعد الأخلاق والسلوك، ثم أفردت لها رسائل وكتب مستقلة نشير فيما يلي إلى بعض ما نشر منها:

- محمد بن سحنون (ت ٢٥٦ هـ) آداب المتعلمين[1].
- أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت ٤٠٣ هـ): الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين.
- ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ): جامع بين العلم وفضله وما ينبغي من روايته وحمله وله أيضاً آداب المجالسة (مخطوط).
- أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): أفرد له باباً في كتابه إحياء علوم الدين

= عنوان «الشعبة الثانية في العلوم التي تعصم عن الخطأ في المناظرة والدرس» حاجي خليفة كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار إحياء التراث (د.ت) ١/ ٣٨ ـ ٤٩.

(١) نشرت في تونس (١٣٤٨ هـ) وأعاد نشرها مع رسالة القابسي، أحمد فؤاد الأهواني، في كتابه: التربية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف (د. ت) ص ٢٣٠ وما بعدها.

وهو: «كتاب العلم»[1]، ورسالة بعنوان: «أيها الولد».

ـ الزرنوجي (ت ٥٩١ هـ) تعليم المتعلم طريق التعلم (طبعت في اسطنبول سنة ١١٩٢ هـ).

ـ نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ): آداب المتعلمين[٢].

ـ ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ): تذكرة السامع والمتكلم في آداب السامع والمتعلم[٣].

ـ طاش كبرى زاده (أحمد مصطفى) (ت ٩٦٨ هـ) خصصّ لهذا الموضوع المقدمات الثلاث الأولى من كتابه مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم[٤].

ـ ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) تحرير المقال في آداب وأحكام وفوائد يحتاجها مربوا الأطفال[٥].

ـ الأمير الحسين بن الإمام القاسم بن محمد (ت ١٠٥٠ هـ) آداب العلماء والمتعلمين[٦].

ـ وقد تناول هذا الموضوع كذلك إخوان الصفاء في رسائلهم (نشر أحمد عبد الغفور عطا ما يتعلق بالتعليم من هذه الرسائل في كتابه السالف الذكر: آداب المتعلمين)، وابن مسكون (ت ٤٢١ هـ) في كتابه تهذيب

---

(١) إحياء علوم الدين، القاهرة: دار الشعب (د. ت) ١/٨ ـ ١٣٥.
(٢) نشرها أحمد عبد الغفور عطا مع عدة رسائل أخرى، بعنوان: آداب المتعلم ورسائل أخرى في التربية الإسلامية، بيروت (ط ٢/ ١٩٦٧ م).
(٣) طبعت في حيدر آباد سنة ١٣٥٣ هـ، وأعاد نشرها أحمد عبد الغفور عطا ضمن المصدر السابق.
(٤) طاش كبرى زادة: مفتاح السعادة ١/٦ ـ ٦٥.
(٥) حقق هذه الرسالة محمد سهيل الدبس، بإشراف: شعيب الأرناؤوط؛ صدرت طبعتها الثانية عن دار ابن كثير: دمشق (١٩٨٧) ونشرها: عطا: ضمن مجموعته.
(٦) نشرتها الدار اليمنية (جدة) (ط ٢/ ١٩٨٧).

الأخلاق وتطهير الأعراق، وابن سيناء في كتاب «السياسة»، وابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) في مقدمته[١].

وتدور معظم الأفكار في هذه المؤلفات ـ باستثناء آراء بعض الفلاسفة التي تبحث بجانب هذه الموضوعات موضوع نظرية العلم من الناحية الفلسفية ـ حول الموضوعات التالية:

ـ التأكيد على أهمية العلم والتعليم وبيان الغاية منه، والحث عليه والاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على طلب العلم والمبيِّنة لفضل العلم والعلماء والمتعلمين وشرحها.

ـ تُخصِّص فصلاً أو باباً عن المعلِّم، تذكر الصفات العلمية والأخلاقية التي يجب توفرها فيه، بصفته مربياً وقدوة لطلابه، وتحدد له أنسب وأيسر الطرق للتدريس، وكيفية تعامله مع طلابه على إختلاف مستوياتهم واستعداداتهم وأعمارهم وكيف يحبب العلم إليهم ويرغبهم فيه.. إلخ.

ـ وتخصص فصلاً آخر للمتعلم، تبتدىء ـ عادة ـ بنصحه بوجوب إخلاص النية في طلب العلم، وتحثه على الصبر والجد في طلبه، وتحدد له قواعد سلوكه وواجباته نحو معلميه وطريقة تعامله معهم، وواجباته نحو زملائه، وأسلوب استخدامه للكتب والمكتبات، وأدبه في سكنه بالمدرسة مع ذكر الوسائل التي تعينه على الحفظ، وأفضل الأوقات الصالحة للاستذكار والحفظ، وحتى أوقات نومه ويقظته ونوعية طعامه[٢].. إلخ.

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن المؤلفات والرسائل في هذا الموضوع راجع: أحمد شلبي تاريخ التربية الإسلامية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية (ط ١٩٦٦/٣) ص ٢٨٨ وما بعدها؛ أحمد فؤاد الأهواني التربية في الإسلام ص ١٩٣ وما بعدها.

(٢) من الظريف أن بعض هؤلاء المؤلفين يعتقد أن بعض التصرفات والأعمال وكذلك بعض الأطعمة تصفى الذهن وتنمي الذكاء وأخرى تسبب البلادة وتورث النسيان =

وتحتوي مؤلفات هؤلاء العلماء على الكثير مما يعرف اليوم بأصول وقواعد التربية، ووسائل التنشئة الاجتماعية، وأيضاً طرق التدريس.

أما الشوكاني فإنه لم يقف في كتابه هذا عند حدود تلك الموضوعات التي طرقها السابقون عليه في مجال (آداب العلم والتعلم) ولم يعمل على تكرار آراء مؤلفيها، بل جاءت معظم الأفكار الرئيسية في كتابه جديدة ومبتكرة لم يسبقه إليها أحد. ولهذا لم يكن من قبل المبالغة قول الشوكاني في نهاية عرضه للأسباب المؤدية للتعصب والمانعة من الأنصاف والموضوعية: «إنه ينبغي لكل عالم ومتعلم أن تكون [تلك الأسباب والعوامل] نصب عينيه في إقدامه وإحجامه وما أحقها بذلك.. فإنها فوائد لا توجد في كتاب» (ص ١٧٩).

وهذا ما يشهد للشوكاني بالقدرة على الإبداع والإضافة والتجديد فقد تجاوز آراء سابقيه، وسعى إلى إصلاح وتجديد المنهجين الذين سبقت الإشارة إليهما في آن واحد (المنهج العلمي، والمنهج العملي) من خلال الإسهام بتشخيص وتحليل الأسباب والعوامل الكامنة وراء الخلل الفكري ووضع الحلول الكفيلة بمعالجته وإصلاحه، كمنطلق سابق لأي محاولة تستهدف النهوض والتجديد، أو إصلاح التعليم والاستفادة من نتائجه، فإذا

= ولذلك نجدهم ينصحون الطالب «.. أن يقلل من استعمال الأطعمة التي هي من أسباب البلادة كالتفاح الحامض، والباقلا، وشرب الخل وكذلك ما يكثر استعماله البلغم المبعد للذهن ككثرة الألبان والسمك ونحو ذلك، ويتجنب ما يورث النسيان بالخاصة: كأكل سور الفار، وقراءة الواح القبور والدخول بين جملين مقطورين والقاء القمل حية ونحو ذلك» ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) تذكر السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم (نشرها أحمد عبد الغفور عطا ضمن مجموعته: آداب المتعلمين ص ٢١٠؛ الحسين بن القاسم بن محمد (ت ١٠٥٠ هـ) آداب العلماء والمتعلمين، الدار اليمنية للنشر (ط ٢/ ١٩٨٧) ص ٦٢.

كان التعليم أداة فعالة للتغيير، (تغيير الفكر أو السلوك)، فإنه لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة منه طالما وأن تلك العوائق الفكرية ما تزال قائمة، إذ أن المعوقات التي تؤثر سلباً على التعليم إنما هي مرتبطة بذلك الخلل الفكري الذي أدّى إلى جمود العقل والفكر العربي، ونتيجة له، ولأن آراء الشوكاني في هذه الكتاب نابعة ومستمدة من تجربته الفكرية الثرية كباحث ومدرس ومجتهد، فقد حاول من خلاله أن يرسم المنهج العلمي للإحياء والتجديد وهو المنهج الذي صاغه وبشَّر به ودعا إليه، وأن يضع لطلابه وأبناء جيله أسس وقواعد التفكير والبحث العلمي، كأداة لتشخيص وتحديد مواطن الخلل التي تعيق النهوض أولاً، واستنباط أو اكتشاف الحلول الملائمة والكفيلة بتجاوز المجتمع لمحنته والخروج به من نفق الجمود والتخلف ثانياً، فكان كتابه هذا أشبه ما يكون بما نسميه اليوم مناهج التفكير العلمي، أو قواعد البحث العلمي. ولهذا فإن فائدة هذا الكتاب لن تقتصر على طلبة العلم فحسب، بل سيستفيد منه كل من له صلة أو اهتمام بالعلم والبحث، كما تَصوَّر ذلك الشوكاني في مقدمة كتابه: «وإني أتصور الآن أن الكلام بمعونة الله ومشئيته لا بد أن يتعدى إلى فوائد ومطالب ينتفع بها المنتهي كما ينتفع بها المتبدي، ويحتاج إليها الكامل كما يحتاج إليها المقصر، ويعدها المحققون من أعظم الهدايا» (ص ٨١).

وقد التزم المؤلف نفسه في عرضه لموضوعات هذا الكتاب، بالمنهج العلمي الذي يدعو إليه باستثناء بعض التجاوزات أو الشطحات القليلة ــ سنشير إليها في خاتمة هذه الدراسة ــ، فهو يشخِّص المشكلة ويحددها بدقة، ثم يعمل بعد ذلك على تحديد أسبابها، وتوضيح مظاهرها وأبعادها، ثم يقدم الحلول التي يراها من وجهة نظره كفيلة بمعالجتها. فإذا كانت المشكلة متمثلة في الخلل الفكري وما ترتب عليه من جمود للفكر وإعاقة للعقل عن

أداء دوره ورسالته، فإنه يُرجِعُ السبب الكامن وراء هذا الخلل إلى عاملين رئيسيين:

الأول: التقليد والتعصب، للأشخاص والآراء والمذاهب لأنهما (أي التقليد والتعصب) أساس المشكلة ويشكلان العقبة الكبرى في طريق العلم، فهما يشكلان حجاباً كثيفاً أمام العقل يمنعه من الاستفادة من مصادر العلم والمعرفة، وينبع التقليد أو يبدىء من المبالغة في احترام أئمة المذاهب وتمجيد أشخاصهم، مما يؤدي إلى إضفاء هالة من القداسة على آرائهم واجتهاداتهم تدفع المقلد إلى التهيب من التعرض لتلك الأفكار، وتجعل من المستحيل مناقشتها، وتحميصها ونقدها، مما يسبب إلى افتقاد المقلدين لملكة النقد ـ تدريجياً ـ حتى تصل إلى درجة إلغاء دور العقل وشل فاعليته وتعطيل وظيفته في النظر والتفكير واكتشاف السنن والأسباب، والعجز عن إدراك الحقائق ومن ثم يؤدي إلى العجز عن الإبداع والابتكار اللازم للتجديد والتغيير، وكما يدفع التقليد بالمقلدين إلى التمسك الشديد بالرأي أو المذهب الذي يقلدوه ورسوخه في أذهانهم ودفاعهم عنه، وتحزبهم حوله وتعصبهم له فإنه يدفعهم كذلك إلى التسليم المطلق بصحة وصواب ذلك الرأي أو المذهب واعتقادهم باحتكارهم للحقيقة المطلقة، وبأن الحق محصور بهم لا يعدوهم إلى غيرهم، ويسبب جمودهم عليه وعدم الإلتفات إلى ما عداه، فينتهي بهم التقليد إلى الوصول إلى أقصى مراحل التعصب والجمود، وهي مرحلة القبول المسبق، دون تفكير لكل آراء وأفكار مذهبهم، وكذلك إلى الرفض المسبق ـ ودون تفكير أيضاً ـ لكل ما يخالفه (ص ٩٠ ـ ٩١، ١٢٢، ١٣٣ ـ ١٣٥)[١].

---

(١) راجع أيضاً: أبو حامد الغزالي معارج القدس، القاهرة (١٩٢٧ م) ص ١٠١؛ أيضاً: الأقتصاد في الاعتقاد، بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٨٣) ص ١٠٤ وما بعدها؛ =

ومن أقوال الشوكاني (عن اقتران التقليد بالتعصب ومخاطرهما) أن: «الاعتقاد لمذهب نشأ عليه الإنسان وأدرك عليه أهل بلدته يوقع في التعصب، والمتعصب وإن كان بصره صحيحاً فبصيرته عمياء. وأذنه عن سماع الحق صماء فهو يحسب أن ما نشأ عليه هو الحق غفلة منه وجهلاً بما أوجبه الله عليه من النظر الصحيح.. وما أقل المنصفين بعد ظهور هذه المذاهب.. فإنه صار بها باب الحق مرتجاً وطريق الإنصاف مستوعرة»[1].

واستشهد على تأثير التقليد السلبي على العقل وإلغاء دوره بمقولة ابن الجوزي الشهيرة «بأن في التقليد إبطال منفعة العقل»[2].

وعن منافاة التقليد للعلم، وأثره في الحيلولة بين المتعلم والاستفادة من مصادر العلم والمعرفة يقول: «إن مجرد التقليد ليس من العلم الذي ينبغي عَدَّ صاحبه من جملة أهل العلم، لأن كل مقلد يقر على نفسه بأنه لا يعقل حجج الله ولا يفهم ما شرعه لعباده..» (ص ١٢٠)، و «إذا سكنت نفوس المقلدين للتقليد سكوناً ما، وقبلته قبولاً كلياً لم تبق فيهم بقية لفهم شيء من العلوم» (ص ١٢١).

ويصف المقلد بأنه «عامي الفهم سيء الإدراك عظيم البلادة غليظ الطبع» (ص ٢٢٨) ولا يتردد في وصفه أيضاً، بأنه: «حماري الفهم بهيمي الطبع» (ص ١٣٥).

ـ أما العامل أو السبب الرئيسي الثاني: فيتمثل في تقاعس النخبة =

= المقبلي، العلم الشامخ، القاهرة: دار الحديث (ط ٢/ ١٩٨٥) ص ١٢٩؛ معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية، الكويت: (سلسلة عالم المعرفة رقم ١٣٧) ص ٧٧ وما بعدها.

(١) فتح القدير ٢/ ٢٤٣.

(٢) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص ٢٧.

(العلماء) وإحجامها عن أداء مهمتها ورسالتها المنوطة بها والمتمثلة في نشر الوعي والمعرفة، ومقاومة الإنحراف والفساد بكل صوره وأشكاله، وقيادة عملية الإصلاح والتغيير، كونها الفئة الوحيدة القادرة على القيام بهذه المهمة والمؤهلة لها علمياً وفكرياً.

ويعزو الشوكاني السبب في ذلك:

ــ إلى جبن بعض العلماء، وخوفهم على حياتهم أو مصالحهم من بطش وإرهاب السلطة أو جماعة التقليد وأصحاب المصالح والنفوذ، لأن أي دعوة أو محاولة للإصلاح والتغيير لا بد أن تصطدم أو تتعارض مع مصلحة هذه الفئات، ولذلك آثرت هذه الطائفة من العلماء السلامة والتزمت السكوت، فأصبح دورها سلبياً.

ــ والفئة الأخرى من العلماء قد تُغَلِّبُ مصلحتها وامتيازاتها الذاتية على المصلحة العامة (يطلق الشوكاني على هذه المصالح والإمتيازات: حب الشرف والمال) فيدفعها ذلك لا إلى السكوت فحسب، كما تفعل الفئة الأولى، وإنما إلى التحالف مع السلطة، لكي تحصل منها على الجاه والأموال والمناصب، وحينئذ لا يصبح دورها سلبياً فقط، بل تصبح هذه الفئة من العلماء من أكبر العوائق الفكرية والاجتماعية وأشدها خطراً، لأن مهمتها ودورها لا يقتصر فقط على تسخير فكرها ومواهبها لخدمة السلطة، وإنما تسخر الدين كذلك للسلطة وتخضعه لهواها في سبيل إضفاء الشرعية على استبداد السلطة ومظالمها وتبرير تصرفاتها وقراراتها المخالفة للشريعة، وما دامت مصالح هذه الطائفة مرتبطة بالسلطة، ولأن استمرار مصلحة الفريقين مرهون ببقاء الوضع الراهن (المتخلف) على حاله فإنها لا تتورع عن ممارسة الدَّجل والتضليل على العامة، والوقوف ضد أي محاولة تستهدف الإصلاح والتغيير والعمل على محاربتها وإجهاضها. (انظر ص: ١٠٦ ـ ١٠٩، ١١٢ ـ ١١٥، ١٥٦، ١٥٩، ٢١٥ ـ ٢١٧).

لذلك فالحلول التي يقترحها الشوكاني لإصلاح هذا الخلل وتجاوز هذه المعضلة تتمثل في:

أولاً: الدعوة للاجتهاد وتحرير العقل من قيود التقليد والتعصب فقد اتجه المؤلف منذ بداية الكتاب إلى إثارة فكر الطالب (الباحث) وتهيئة ذهنه إلى وجوب تحرير عقله وفكره من ربقة التقليد والتعصب للأشخاص أو الأفكار، وتوطين نفسه على التزام المنهج العلمي في التفكير، لكي يستفيد من نتائج التعليم أو البحث والوصول إلى المرحلة التي يكون فيها قادراً بنفسه على الاجتهاد والتجديد (ص ٨٨ ـ ٩٠).

وأول مقتضيات التفكير العلمي والموضوعية هو تجاوز هالة القداسة التي اضفاها المقلدون على أئمة ورجال مذاهبهم وإخضاع آرائهم واجتهاداتهم للنقد والتمحيص وعدم التسليم المطلق والمسبق بصوابها، لأن أولئك الأئمة لم يسعوا لفرض آرائهم واجتهاداتهم على الناس، ولم يهدفوا إلى إتخاذ فكرهم وسيلة لتعطيل فكر الآخرين، وإنما اجتهدوا لأنفسهم فاجتهاداتهم لا تعتبر حجة على غيرهم ولا تلزم سواهم «فإنك إن جعلت اجتهاد أي مجتهد حجة عليك وعلى سائر العباد كنت قد جعلته شارعاً لا متشرعاً، ومكلِّفاً لا مُكلَّفاً» (ص ٨٦)، «بل عليك أن توطن نفسك على الجد والاجتهاد والبحث عما يدخل تحت طوقك وتحيط به قدرتك حتى تبلغ إلى ما بلغ إليه ذلك المجتهد» (ص ٨٧) «فإذا وطنت نفسك ـ أيها الطالب ـ على الإنصاف (الموضوعية) وعدم التعصب لمذهب من المذاهب ولا لعالم من العلماء.. فقد فُزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده فلأمرٍ ما، جعل الرسول (ﷺ) المنصف أعلم الناس وإن كان مقصراً. فالأنصاف هو الخصلة الموجبة للأعلمية، ولم يعتبر غيرها «لأن المنصف لم يكن لديه هوى ولا حميه ولا عصبية لمذهب أو عالم من العلماء...، فَصَفَتْ غريزته (فطرته) عن أن تتكدَّر بشيء من ذلك» (ص ٨٩ ـ ٩٠).

وهذا ما دفع بالشوكاني إلى رصد وتحليل الأسباب الباعثة على التعصب الفكري والمذهبي بوصفه العائق الأساسي أمام العقل والمؤدي إلى الانحراف بالفكر عن مساره الصحيح وخروجه عن دائرة الإنصاف (الموضوعية)، وقد بذل الشوكاني جهداً كبيراً في استقصاء هذه الأسباب والظواهر، والاستفاضة في شرحها وتحديد أبرز مظاهرها ونتائجها، ومخاطرها على الدين والعلم والعقل.. إلخ (تشكل مادة هذا الموضوع نصف حجم الكتاب تقريباً) مستعيناً في توضيح وشرح الموضوع ـ بغية تقريبه للأذهان ـ بتجربته الشخصية كطالب ومدرس ومجتهد. ويتجلى في هذا الفصل ملامح المنهج العلمي عند الشوكاني بوضوح، «لأن النشاط العقلي للإنسان لا يكون علمياً بالمعنى الصحيح إلّا إذا استهدف معرفة الظواهر وتعليلها ولا تكون الظاهرة مفهومة بالمعنى العلمي إلّا إذا توصلنا إلى معرفة أسبابها كما إن من المستحيل التوصل إلى النتائج دون معرفة أسباب العلل والأمراض لنتمكن من معالجتها»[1]. وأمراض الفكر كما يراها الشوكاني لا يمكن إجتنابها والتحرر منها إلا بعد معرفة أسبابها: «فإن عرفها [الباحث] بعد التدبر فليجتنبها كما يتجنب العليل ما ورد عليه من الأمور التي كانت سبباً لوقوعه في المرض، وإن خفيت عليه العلة التي حالت بينه وبين الحق فليسأل من له ممارسة للعلم ومعرفة بأحوال أهله، كما يسأل المريض الطبيب إذا لم يعرف علته، فقد يكون دفع العلة بمجرد تجنب الأسباب الموقعة في العلة كالحمية.. وقد يكون دفعها باستعمال الأدوية، وهكذا علة التعصب فإنه إذا عُرف سببه أمكن الخروج منه باجتنابه وإن لم يعرف سأل المنصفين من أهل العلم» (ص١٤٣).

كما قام المؤلف بوضع عدة معايير يمكن بواسطتها معرفة مدى التزام الباحث بالموضوعية وتحرره من التعصب، وأهم تلك المعايير:

---

(١) فؤاد زكريا التفكير العلمي ص ٣٧ ـ ٣٩.

ـ عدم مخالفة الدليل: لأن التفكير العلمي إنما هو طريقة في النظر والبحث تعتمد أساساً على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو الدليل[1].

يقول الشوكاني: «فالمعيار الذي لا يزيغ، أن يكون طالب العلم مع الدليل في جميع موارده ومصادره، لا يثنيه عنه شيء ولا يحول بينه، وبينه حائل فإذا وجدَ في نفسه نزوعاً إلى غيره وأدرك منها (أي من نفسه) رغبة للمخالفه وتأثيراً لغير ما هو الحق، فليعلم أنه قد أصيب بأحد الأسباب السابقة ـ أي أسباب التعصب ـ من حيث لا يدري» (ص ١٤٣).

ـ عدم القبول أو الرفض المسبق لأي رأي أو فكر دون تفكير وتمحيص ونقد: «ومن حق الإنصاف ولازم الاجتهاد أن لا يحسن الظن أو يسؤه بفرد من أفراد أهل العلم على وجه يوجب قبول ما جاء به، أو رَدَّه من غير إعمال فكر وإمعان نظر، وكشف وبحث، فإن هذا شأن المقلدين وصنيع المتعصبين وإن غرَّته نفسه بأنه من المنصفين، وأن لا يغتر بالكثرة فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال، بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرية والخروج عن قول الأقلية، أو إلى متابعة من له جلالة قدر ونبالة ذكر وسعة دائرة علم، لا لأمر سوى ذلك، فليعلم إنه قد بقي فيه عرق من عروق العصبية، وشعبة من شعب التقليد وأنه لم يوف الاجتهاد حقه» (ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦) ويدخل في التقليد كذلك قبول أو رفض بعض العلوم لمجرد تزكية بعض العلماء لها أو تنفيرهم عنها (ص ١٩٧، ٢٠٥ ـ ٢٠٨).

ـ اعتماد الباحث في كل علم على أهله، والرجوع إلى مصادره الأساسية: فإذا واجهت الباحث مسألة متعلقة باللغة، يرجع فيها إلى كتب اللغة، ويأخذ بأقوال أهلها، ولا يلتفت إلى قول غيرهم فيها (ص ١٢٤

---

(١) المصدر السابق ص ١٣.

وما بعدها) وكذلك بقية الموضوعات المتعلقة بفنون لها مؤلفات مستقلة من قبل المتخصصين: «فإن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن على أهله كائناً ما كان» (ص ١٢٧).

كما إن «المجتهد على التحقيق هو من يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها. . . وكأنه لم يسبقه عالم ولا تقدمه مجتهد» (ص ٢٠٦).

ثانياً: وجوب التزام النخبة (العلماء) بواجبها وأدائها لرسالتها، وعدم الفصل بين العلم والعمل، والتحرر من الخوف والترفع عن النزوات والمصالح الشخصية لتكون بسلوكها ومواقفها قدوه حسنة، (ص ٩١ ـ ٩٣، ١١٦ ـ ١٢٠، ١٦٠ ـ ١٦٥، ٢٣١ ـ ١٣٢).

ثالثاً: إصلاح وتجديد نظام التعليم: يقترح المؤلف منهجاً تعليمياً يتناسب وحاجة كل فئة من فئات المتعلمين، على اختلاف مقاصدهم، ومستوياتهم وميولهم واتجاهاتهم الفكرية، فقد قَسَّم المتعلمين إلى فئتين أو طبقتين بحسب تعبيره:

الأولى: طلاب العلوم الشرعية، الثانية: طلاب العلوم التخصصية ـ غير الشرعية ـ مثل الأدب، والطب، والهندسة، والمحاسبة والإدارة. . إلخ.

وقسَّم طلاب الفئة الأولى من حيث الغايات أو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه من التعليم، إلى ثلاث فئات:

ــ **الأولى**: الراغبون في الوصول إلى مرحلة الاجتهاد المطلق، والمتطلعين إلى إفادة الآخرين من علمهم بالتدريس أو التأليف.

ــ **الثانية**: الراغبون في الوصول إلى مرتبة الاجتهاد، ولكنهم لا يطمحون إلى التأليف وإفادة الغير، بل ليستغنوا باجتهادهم عن غيرهم.

ــ **الثالثة**: وهم الذين يهدفون من وراء التعليم إلى إصلاح ألسنتهم

وتقويم أفهامهم بما يقدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع، دون قصد إلى الاستقلال بأنفسهم، بل يعولون على السؤال عند التعارض، أو الاحتياج للترجيح.

ويقترح المؤلف لكل فئة من فئات المتعلمين، المنهج التعليمي الملائم لها الذي يحقق هدفها المنشود من التعليم، والسِّمة الأساسية التي تميز هذه المناهج التي يقترحها المؤلف:

ـ أنها تساعد على تنيمة التفكير العلمي الذي يستند على الفهم والتقويم والنَّقد والتحرر من قيود التقليد، وتؤهل الطالب/ الباحث إلى الاعتماد على النفس في البحث والوصول إلى المعنى والاستقلال في التفكير وفي تكوين آرائه وأحكامه، والوصول إلى الإبداع الفكري والتجديد[1]. فكما رَكَّز الشوكاني في الفصل السابق، على توضيح العوائق التي تحول بين الإنسان وبين التفكير العلمي الصحيح، وتحول أيضاً دون الاستفادة من مصادر العلم والمعرفة، فقد ركَّز في هذا الفصل على ضرورة إمتلاك الطالب لمهارات التعليم الذاتي، فلا حاجة للمتعلم إلى تكديس وحفظ المعلومات عن أي علم بقدر ما يحتاج إلى اكتساب المهارات التي تتيح له فرصة الاستقلال بنفسه والمقدرة على مواصلة البحث والتوسع في الموضوع أو العلم الذي يريد التوسع أوالبحث فيه، ويكفي الطالب للوصول إلى هذه المرحلة «أن يأخذ من كل فن من فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذلك الفن علماً يستغني به عن الحاجة إليه، أو يهتدي به إلى المكان الذي فيه ذلك البحث على وجه يفهم به ما يقف عليه منه» (ص ٢٢٠ ـ ٢٢١).

ويقول في البدر الطالع عن القدر الذي يكتفي به طالب «الطبقة

(١) د. عبد الغني قاسم/ الإمام الشوكاني حياته وفكره ص ٥١٤، ٥٣٣.

المتوسطة» من العلوم التي تؤهله للوصول إلى مرحلة الاجتهاد، ففي علوم اللغة مثلاً «يكفيه من علم مفردات اللغة مثل القاموس، وليس المراد إحاطته به حفظاً بل المراد الممارسة لمثل هذا الكتاب أو ما يشابهه على وجه يهتدي به إلى ما يطلبه عند الحاجة»[1].

ويقول بعد عرضه لعلوم الاجتهاد (اللغة وعلم الأصول) التي ينبغي لطالب «الطبقة المتوسطة» أن يُلمَّ بها: «فمن علم بهذه العلوم علماً متوسطاً يوجب ثبوت مطلق الملكة في كل واحد منها صار مجتهداً مستغنياً عن غيره...» (ص ٢٢٢).

ـ كما إن هذه المناهج التي يقترحها كفيلة بتحقيق الإنفتاح الفكري على كل العلوم والفنون، وعلى كافة الإتجاهات الفكرية، والمذهبية السائدة في عصر الشوكاني وتساعد على تجاوز كل ألوان التعصب، وخلق الإنسجام والتسامح الفكري في صفوف الأمة، إذ أن الشوكاني يريد من المتعلم، وخاصة من يريد أن يصل إلى المرتبة الأولى في الاجتهاد، أن يكون واسع الأفق غزير الاطلاع موسوعي الثقافة فلا يستبعد أي علم أو فن، حتى وإن كان ذلك العلم بعيداً عن نطاق تخصصه فإنه لا بد سيستفيد منه في مجال تخصصه، لأن العلوم والمعارف متداخلة ومتكاملة فقد يتوصل من خلال معرفة أي علم، إلى معرفة فن آخر من فنون العلم، ويؤكد على أن العلوم غير الدينية كالأدب والمنطق وعلوم الفلسفة والكلام لا تتعارض مع الشريعة، (ص ٢٢٦) ولهذا يحثّ الطالب/ الباحث على ألا يستبعد أي علم أو فن، ولا يُصغي أو يلتفت إلى أي نقد أو تشنيع من أي عالم على أي علم من العلوم، فعن علم الكلام يقول: «وإيَّاك أن يثنيك عن الاشتغال بهذا الفن ما تسمعه من كلمات بعض أهل العلم في التنفير عنه والتزهيد فيه، والتقليل

(١) البدر الطالع ٢/٨٦ ـ ٨٧؛ وانظر كذلك: إرشاد الفحول ص ٢٥١ وما بعدها.

لفائدته، فإنك إن عملت ذلك وقبلت ما يقال لك كنت مقلداً.. بل أعرفه حق معرفته وأنت بذلك مفوض فيما يقوله من قدح أو مدح» (ص ١٩٧) ويقول عن بقية العلوم غير الشرعية «وبالجملة فالعلم بكل فن خير من الجهل به، ولا سيما من رشح نفسه للطبقة العلية.. ودع عنك ما تسمعه من التشنيعات فإنها شعبة من التقليد، وأنت بعد العلم بأي علم من العلوم حاكم عليه بما لديك من العلم غير محكوم عليك واختر لنفسك ما يحلو، وليس يخشى على من ثبت قدمه في علم الشرع من شيء.. فاشتغلْ بما شئت واستكثر من الفنون ما أردت وتبحّر في الدقائق ما استطعت..» (ص ٢٠٧).

ويؤكد أن معاداة السابقين لبعض العلوم وتنفير الناس عنها صادرة عن جهل منهم لتلك العلوم لأن من جهل شيئاً عاداه: «وإني لا أعجب من رجل يدَّعي الإنصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطَّعن في أي علم من العلوم لا يدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه.. وقد رأينا كثيراً ممن عاصرنا ورأيناه يشتغل بالعلم وينصف في مسائل الشرع فإذا سمع مسألة عن فن من الفنون التي لا يعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك نفر منه طبعه ونفَّر عنه غيره..» (ص ٢٠٨).

ويضيف، بأن فائدة العلوم (غير الشرعية) لا تقتصر على فائدتها العلمية، بل تتعدى فوائدها إلى المتعلم نفسه، فهي تساعد على تكوين شخصيته وصقل مواهبه، وتنمي لديه ملكة الفهم والاستيعاب، وتشحذ الذهن وتوسع مدارك العقل.. إلخ. فالشعر «يفيده قوة إدراك وصحة فهم وسيلان ذهن» (ص ٢٠٦) والأدب والنحو يساهم «في تهذيب فهمه وتلقيح فكره» (ص ٢٢٨) والعلوم الطبيعية والتطبيقية كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب «هي من أعظم ما يصقل الأفكار ويصفي القرائح

ويزيد القلب سروراً والنفس انشراحاً» (ص ٢٠٧) ومن ناحية ثانية يحث الشوكاني طلبة العلم على ألاّ يتقوقعوا على مذهبهم، ويقتصروا في دراستهم واطلاعهم عليه، بل يجب عليهم الانفتاح والإطلاع على كل ما لدى الآخرين من أصحاب المذاهب الأخرى، سواء أكان ذلك في علم الأصول (علم الكلام) أو الفروع (الفقه) ولا يكتفي بالاطلاع على كتب المشهورين منهم فقط، «لأن الباحث قد يتحصل على فوائد عند من كان أقل علماً أو أقل شهرة لا توجد في مؤلفات المشهورين» (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

وينصح الباحث بضرورة الإطلاع على آراء كافة الفرق والمذاهب ومعرفة وجهة نظرها وفكرها الحقيقي من مصادرها هي لا من مصادر غيرها (ص ١٩٦ ـ ١٩٧).

والخلاصة: فإن هذه النظرة الانفتاحية التي تميز فكر الشوكاني بخاصة، والمذهب الزيدي بعامة هي من الأهمية بمكان، سواء أكان ذلك في عصر الشوكاني أم في عصرنا، لأن الجمود والتخلف الذي لحق بالمسلمين منذ عدة قرون ولا نزال نعاني منه حتى الآن، يرجع قسم كبير منه إلى قصر النظر وضيق الأفق، الذي أفرزه التقليد والتعصب المذهبي، فقد ابتدأت أوائل مظاهر هذا الضيق، في القرنين الثالث والرابع الهجري ـ والحضارة العربية الإسلامية في أوج ازدهارها ـ عندما بدأ الصراع والتنافس بين التيارين الفكريين الرئيسيين «أهل الأثر» و «أهل الرأي» ولجوء «أهل الأثر» والمتمثل في تيار السلف وأصحاب الحديث إلى تنفير الناس من علوم الرأي وخاصة علم الكلام، والتشديد في الأنكار على من يتعلمه أو ينظر فيه[1].

وتلى ذلك في مرحلة لاحقة، وهي مرحلة تبلور الفرق والمذاهب الإسلامية واشتداد الصراع فيما بينها، وادعاء كل فرقة بأن رأيها أو اجتهادها

(١) راجع هامش (١) ص ١٩٧ فيما يأتي من هذا الكتاب.

هو الصواب، وأنها هي الفرقة الناجية، بأن قامت كل فرقة بحثّ أو إلزام أتباعها على الاقتصار على دراسة كتب الفرقة نفسها وتنفيرهم عن الاطلاع على أي من كتب أو أراء الفرق الأخرى المنافسة أو المخالفة لها، التي تصفها بالإبتداع والضلال.

كما شهدت مرحلة التراجع الحضاري بعد غلق باب الاجتهاد وتوقف الإبداع، تصاعد الدعوات المنفرة من العلوم غير الشرعية، وحث الناس على الاقتصار على علوم الشرع دون غيرها، وكان شعارهم في تلك المرحلة:
«العلم قال الله قال رسوله وما عداهما فوسواس الشياطين»

فقد كان لهذه الأفكار والنظرة الضيقة آثارها السيئة في تشكيل وعي واتجاهات الأجيال اللاحقة، وفي التهيئة للكسل العقلي والجمود الفكري. فالمعروف أنه بعد إغلاق باب الاجتهاد ورسوخ التقليد المذهبي لم تعد مهمة العلماء والمفكرين مقتصرة على الاهتمام بالقرآن والسنة، واستنباط الأحكام منهما، كما يفترض من تلك الإدعاءات، بل انشغل المتعلمون بحفظ المتون والمختصرات والشروح التي ألفها فقهاء مذاهبهم، واقتصرت مهمة القادرين على التأليف على اجترار ومحاكاة أسلافهم، إما على اختصار تلك المطولات، أو شرح المختصرات ووضع الحواشي على تلك الشروح... إلخ، حتى نسي الناس ـ كما يقول عبد الواحد المراكشي[1] ـ النظر في

(١) قال عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧ هـ) عن علي بن يوسف بن تاشفين (ت ٥٣٧ هـ) ثاني ملوك دولة المرابطين بالمغرب الذي فرض المذهب المالكي أثناء حكمه: ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلاّ من علم الفروع، أعني فرع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها وكثر ذلك حتى نُسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعنى بهما كل الاعتناء، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في علم الكلام..» المعجب في تلخيص أخبار المغرب، =

الكتاب والسنة وتعذر عليهم فهمهما واستنباط الأحكام منهما، وأصبحت القراءة فيهما على سبيل التعبد والتبرُّك فقط (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).

رابعاً: دعوة الشوكاني لإعادة النظر في القواعد الأصولية:

وقد دعم المؤلف حلوله ومقترحاته بالدعوة إلى إعادة النظر في المناهج والقواعد الأصولية (أصول الفقه) باعتبارها الأداة أو المنهج الرئيسي للاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، وقد أشرنا فيما سبق إلى بداية نشأة وتطور هذه المناهج وأنها قد استمرت في النمو والتطور خلال العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، لتلائم وتستوعب المتغيرات والمستجدات الناجمة عن تطور حياة المسليمن، وتنوع بيئاتهم ومشكلاتهم.. وكان من المفروض أن يستمر نموها واتساعها لتواكب أي تغيير، إلّا أنها تجمدت مع توقف حركة الاجتهاد، وأصبحت بالتالي غير قادرة على مسايرة تطورات الحياة فكان لزاماً إذا ما أريد فتح باب الاجتهاد من جديد أن يعاد النظر في تلك المناهج من جديد، وهو ما حاول الشوكاني فعله، فإنه لم يكتف فقط بالدعوة للاجتهاد وإنما سعى كذلك، لإصلاح قواعد ومناهج الاجتهاد نفسها أو على الأقل حاول أن يخطو، الخطوات الأولى في هذا السبيل:

فقد شكّك الشوكاني، أو أنكر حجية بعض القواعد الأصولية، كالإجماع والقياس والاستحسان، (ص ٢٤٦ ـ ٢٥٢)، واعتبارها قيداً على حرية الاجتهاد أو وسيلة للتعمية لا الاكتشاف. وأنكر كذلك إسراف الفقهاء في استخدام «المجاز» لأنه أصبح ـ من وجهة نظره ـ عند المقلدين والمتعصبين للمذاهب من الوسائل التي يقومون عن طريقها بردّ أدلة الكتاب

تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٩٦٣) ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(١) انظر كذلك: القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص ٢٨ ـ ٣٠.

والسنة، إذا تعارضت مع مذاهبهم، بدعوى أن تلك النصوص «مجازية»، ونبَّه طلابه إلى أهمية التعرف على «الحيل الفقهية» وضرورة اجتنابها إذ أن كثيراً من الفقهاء قد توسعوا فيها واتخذوا منها أداة للتحلل من بعض التكاليف الشرعية (ص ٢٣٧ وما بعدها).

وفي مقابل ذلك كرر المؤلف التأكيد على سهولة ويسر الاجتهاد من خلال قواعد أكثر وضوحاً ومرونة، ومقدرة على استيعاب كل القضايا والمصالح المتجددة مثل «مقاصد الشريعة» لأن بناء الشريعة إنما هو على أساس جلب المصالح ودفع المفاسد (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٤).

ولأن الشريعة الإسلامية، نظراً لخلودها واستمراريتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان قد ركزت على المبادىء العامة، واتخذت من بيانها للأحكام المنهج «الكلي» لا «التفصيلي» أو الجزئي، وتركت مهمة التفاصيل المتغيرة بتغير الزمان والمكان لجهود العلماء والمجتهدين. ولهذا دعا الشوكاني إلى استخلاص تلك المبادىء العامة والقواعد الكلية، والتي يمكن من خلالها وباستخدام قواعد «الاستدلال» معالجة ووضع الحلول للكثير من الوقائع والمستجدات (الجزئيات).

* * *

وقبل أن نختم هذه الدراسة نحب أن نوضح بعض القضايا التي وردت في كتاب الشوكاني هذا (أدب الطلب) ومنها:

أولاً: علاقة الشوكاني بالزيدية وموقفه منها:

سيلاحظ القارىء في ثنايا هذا الكتاب نقد الشوكاني لمقلدي الزيدية وذمهم، بل وتهجُّمه الشديد عليهم، ونبزهم بـ «الروافض»، وقد يتبادر إلى ذهن البعض ـ وخاصة غير المطلع منهم على تراث الشوكاني ـ أن هذا النقد موجَّه للزيدية وللمذهب الزيدي بشكل عام، وهذا غير صحيح، فالفئة التي

يقصدها المؤلف بنقده في هذا الكتاب، إنما هي مجموعة من أدعياء العلم ظهرت في عصر الشوكاني، وفي بعض المراحل السابقة لعصره، وسلكت طريقاً مغايراً لمنهج الزيدية (سنشير إلى بعض خصائص الزيدية بعد قليل) وحاولت فرض التقليد، وإشاعة الغلو في التشيع، واتخذت من التعصب والإرهاب سلاحاً ضد كل من يخالفها في الرأي أو في هذا النهج. أما موقف الشوكاني الحقيقي من الزيدية وعلاقته بها، فهو وإن كنا لا نميل إلى تصنيف الشوكاني ضمن أي مذهب فقهي أو كلامي (أصولي)، إلاّ أننا نود التأكيد على أمرين:

الأول: إن أقرب تصنيف للشوكاني ـ من وجهة نظرنا ـ أنه مجتهد متحرر من أي نزعة مذهبية، فالإسلام هو المذهب الذي ينتمي إليه، ويستقي معارفه وآراءه من ينابيعه الأولى (الكتاب والسنة) بعيداً عن أي تعصب مسبق لأي مذهب من المذاهب ولا ضده.

الثاني: إن الشوكاني، ظل الابن البار والوفي للزيدية التي انجبته واكتسب منها عقلانيته ونضجه الفكري، وإيمانه بحرية الرأي والاجتهاد، حتى وصل إلى ما وصل إليه.

ولهذا حرص المؤلف على المحافظة على أصالة المذهب الزيدي، واستمراره في صورته الناصعة والبعيدة عن مظاهر التقليد والتعصب، والاهتمام بإزالة كل ما علق به من الشوائب في رحلته الطويلة خلال تعاقب القرون والأجيال، ولا أدلّ على تقدير الشوكاني للمذهب الزيدي واهتمامه به، من قيامه بشرح الكتب الرئيسية للمذهب كالأزهار وشفاء الأوام، أو الدفاع عن وجهة نظر المذهب في مسألة الصحابة في كتابه «إرشاد الغبي» كما أنه لا يخلو أي كتاب من كتبه من الإشادة بالمذهب وأئمته ومجتهديه،

وقد خصص كتابه «البدر الطالع» لتراجم هؤلاء المجتهدين والأئمة، والدفاع عنهم، لأنهم لم ينالوا أي عناية أو اهتمام من علماء المذاهب الأخرى خارج اليمن بسبب نظرة أولئك العلماء الغير صحيحة عن المذهب الزيدي وعلمائه التي تقوم على التقليد، كما يقول الشوكاني: «ولا ريب إن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن في ديارنا الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدد يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح من الأمهات الحديثية وما يلتحق بها من دواوين الإسلام المشتملة على سنة سيد الأنام ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، لا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح من العمل بما يدل عليه كتاب الله وما صح من سنة رسول الله . . . ولو لم يكن لهم من المزية إلاّ التقيد بنصوص الكتاب والسنة وطرح التقليد فإن هذه خصيصة خص الله بها أهل هذه الديار في هذه الأزمنة الأخيرة ولا توجد في غيرهم إلاّ نادراً . . »[(١)].

ولهذا فإن نقد الشوكاني لتلك الفئة من الزيدية لم يأت من موقع معاد للزيدية، وإنما من موقف زيدي بحت، لأن الزيدية التي اتسمت بالعقلانية، وبفتحها الطريق واسعاً أمام العقل كأداة للتفكير والاختيار لا للتسليم والقبول، وتشجيعها للاجتهاد، قد طبع فكرها بالمرونة والتفتح، واتساع الأفق والبراءة من التعصب، وفي المقابل، فقد اتسمت كذلك برفض التقليد وانتقاص المقلدين والأزراء بكل عالم لا يضيف جديداً[(٢)]. وأيضاً فقد تميز

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٨٣ وانظر أيضاً: قطر الولي على حديث الولي للشوكاني ص ٣٣٩؛ أدب الطلب ص ١٥٦.

(٢) د. عبد العزيز المقالح/ قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ص ٢٢، ٣٠.

فكر الزيدية ومنهجها بالاعتدال والتوسط، والابتعاد عن الغلو والتفريط في كل القضايا الفكرية، سواء في الأصول أو الفروع، ومن تلك القضايا مسألة التشيع، وهذا ما ميَّز الزيدية عن معظم فرق الشيعة (الغالية)، بالرغم من التقائها مع تلك الفرق على تفضيل الإمام علي على بقية الصحابة، وجعل مسألة «الإمامة» من مسائل الأصول، وحصرها في أبناء الإمام علي (من فاطمة) إلاّ أنهم يختلفون عنهم في مسائل كثيرة من أهمها: نفيهم لعصمة الأئمة، والحلولية والعلم اللدني، وينكرون الرجعة.. إلخ. وهذا أبعدهم عن تقديس وتأليه أئمة أهل البيت، كما إن عدم ذهابهم إلى القول بالنص «الجلي» على إمامة الإمام علي، وإقرارهم بإمامة المفضول مع وجود الفاضل، جعلهم يعترفون بشرعية الخلفاء الثلاثة السابقين للإمام علي. وجنَّبهم الخوض في تكفير الصحابة الذين خالفوا علياً، أو قدموا عليه الثلاثة. ومن هنا فإن أي تجاوز لذلك النهج الذي يُميز الزيدية (العقلانية، الاعتدال، وحرية الاجتهاد والفكر، ونبذ التقليد) والميل إلى التّقليد أو التعصب أو الغلو في التشيع، إنما هو خروج عن الزيدية نفسها وأي فرد أو جماعة تتجاوز هذا النهج، قد يطلق عليها صفة أو لقب التيار الفكري الذي تميل إليه[1]. وكان حدوث مثل هذا الأمر (التقليد أو الغلو في التشيع) إنما هو بمثابة أمر طارىء على الفكر الزيدي، وكان محل نقد واستهجان من كافة العلماء والمجتهدين في اليمن ومنهم الشوكاني، وغالباً ما كان ظهور مثل تلك الحالات، وفي فترات متقطعة من تاريخ الفكر الزيدي، مرتبطاً بأحد العاملين التاليين (أو كليهما):

---

(١) يطلق الزيدية عادة على أي شخص يجنح إلى الغلو في التشيع لقب «رافضي» أو «جارودي» نسبة إلى أبي الجارود (ت بعد ١٥٠ هـ) الذي تنسب إليه إحدى فرق الزيدية القديمة، وكان من غلاة أهل الكوفة ابتعد كثيراً عن منهج الإمام زيد فأصبح قريباً من فرقة الإمامية الأثنى عشرية.

ـ قد يحدث التقليد والتعصب لنتيجة أو انعكاس لتردي الأوضاع السياسية وخاصة عندما تنحرف السلطة السياسية عن قواعد ومبادىء الزيدية في الحكم، القائم على إشاعة العدل واحترام الحريات ومقاومة الظلم والاستبداد، فتجنح تلك السلطة إلى الطّغيان والاستبداد، فينعكس ذلك على البنى الاجتماعية والفكرية، ويصيبها بالتشوه، ويغلب عليها التقليد والتعصب وضيق الأفق والاستبداد بالرأي، لأن الفكر لا يمكن له أن يزدهر أو ينمو نمواً صحيحاً خالياً من التشوهات والانحرافات الفكرية، إلاّ في ظل مناخات وأنظمة سياسية توفر العدل وترعى الحريات ولا تضيق بالمعارضة أو النقد.

ـ كما إن ظهور التطرف والمغالات في التشيع قد لا يخلو من تأثير خارجي، إذ كان يفد إلى اليمن بعض الأفراد أو الجماعات من فارس (إيران) إما لغرض السياحة أو العمل والتجارة ويعمدون أثناء إقامتهم باليمن إلى بث ونشر مذهبهم «الإمامي» في أوساط العامة ومن أبرز أولئك الأشخاص وأكثرهم تأثيراً: يوسف العجمي، الذي قدم إلى اليمن عام ١١٦٠ هـ، وقد تمكن من الاتصال بالإمام المنصور، الحسين بن القاسم (حكم اليمن من سنة ١١٣٩ ـ ١١٦١ هـ) فأعجب به المنصور وحظي عنده، وبالغ في إكرامه وتعظيمه وكلفه بالتدريس في فضائل الإمام علي بالجامع الكبير بصنعاء، وقراءة شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد في مجلس المنصور، بحضور العلماء، أمّا الدرس الذي كان يلقيه في الجامع الكبير بين العشائين، فقد كان يتم في جو من المهابة، إذ أمر المنصور أن ينصب له كرسي في المسجد، وأن تسرج الشموع الكثيرة بين يديه[1]، وكلّف الشَّوشْ من أهل الدولة

---

(١) يلاحظ أن عادة نصب الكرسي واسراج الشموع لكل من يدرس في فضائل الإمام علي، قد استمرت حتى بعد رحيل هذا الشخص عن اليمن، راجع ص ١٠٢، ١٥٢ من هذا الكتاب.

بمرافقته، فاستغل يوسف، مكانته لدى المنصور، وحب اليمنية للإمام علي وأهل البيت، لنشر مذهبه في التشيع في أوساط العامة وخاصة في دروسه التي يلقيها بالجامع تدريجياً حتى لم يبق مذهب من مذاهب العجم ـ كما يقول زبارة ـ إلاّ دسه في ذلك، فعظم الخطب حتى وصل الأمر إلى سب كبار الصحابة، واستمر على ذلك إلى أن طرد من اليمن عام ١١٦٦ هـ، عندما طرده المهدي عباس بن الحسين (حكم من سنة ١١٦١ هـ ـ ١١٨٩ هـ)، بعدما تبين له مسؤوليته عن إثارة الفتنة وتهييج العامة ضد العالم الكبير محمد إسماعيل الأمير التي استهدفت قتله، بتهمة النصب ومعاداة أهل البيت[١].

ثانياً: أما المسألة الثانية التي نريد التنبيه عليها في ما يتعلق ببعض الهفوات التي وقع فيها الإمام الشوكاني في هذا الكتاب:

بما أنه لا عصمة لأحد من البشر سوى الأنبياء، فإن أي إنسان يظل عرضة للخطأ مهما بلغ حظه من الكمال والعلم، وهذا من أعظم العبر، وقد تكون تلك الأخطاء التي يقع فيها العلماء، هي في الأمور التي لا يجهلون خطأها، وقد يسبق لهم أن نبهوا الأخرين ـ سلفاً ـ إلى عدم الانزلاق إليها، وهذا ما حصل بالفعل لكبار أعلام الفكر الإسلامي، وخاصة المكثرين منهم في التصنيف، كابن حزم الأندلسي، وأبو حامد الغزالي وأبو الفرج ابن الجوزي، وابن تيمية والسيوطي.. إلخ. ونفس الشيء حصل للشوكاني. وإن كانت أخطاؤه أقل ممَّن ذكرناهم بسبب منهجه العلمي وبعده عن أي تعصب مذهبي ـ فإنا نلاحظ عليه، أنه قد يبتعد قليلاً عن المنهج العلمي الذي

---

(١) راجع بالتفصيل ترجمة، يوسف العجمي في: زبارة/ نشر العرف ٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠٣، كما أشار إليه الشوكاني في ترجمة محمد بن إسماعيل الأمير، انظر البدر الطالع ٢/ ١٣٤.

رسمه للباحثين في هذا الكتاب، فيقع في الأخطاء التي حذَّرهم من الوقوع فيها، فإما أن يقع في التقليد دون أن يشعر، أو ينساق وراء عواطفه وانفعالاته، فتأتي آراءه أو أحكامه، بعيدة عن الإنصاف والموضوعية، وسنعرض هنا لمسألتين وقع منه الخطأ فيهما:

١ ــ مطالبته بإنزال عقوبة الإعدام على بعض المقلدين، بتهمة الكفر والزندقة: لاحظنا فيما سبق، وجود بعض المقلدة في أوساط الزيدية، ونقد الشوكاني العنيف لهم، ولكن البعض من هؤلاء المقلدة ـ كما يفهم من كلام الشوكاني ـ قد أدى بهم الإفراط في التقليد والغلو في التشيع إلى تجاوز الحد في التطرف والتعصب لوجهة نظرهم، فأصبحوا لا يتورعون، أثناء دفاعهم عن وجهة نظرهم تلك، في أبحاثهم أو مناقشاتهم عن التطاول على كبار الصحابة، والعلماء الذين يخالفون وجهة نظرهم وسبِّهم وسلب أعراضهم، بل وصل بهم الأمر كما يقول الشوكاني إلى التهاون بالشريعة والتلاعب بالدين والطعن على الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، فضلاً عن غيرهم من المتمسكين بالشرع، وكل عارف إذا سمع كلامهم وتدبر أبحاثهم يتضوع له منها روائح الزندقة بل قد يقف منها على صريح الكفر. . .» (ص ٢١٠).

ولذلك طالب الشوكاني بتطبيق حكم الأعدام ضد هؤلاء بتهمة الكفر والزندقة. مستدلاً بأحكام القضاة (في غير اليمن) ضد أمثال هؤلاء وناعياً على اليمنيين عدم تطبيق مثل هذه الأحكام: «ولقد كان القضاة من أهل المذاهب في البلاد الشامية والمصرية والرومية (أي العثمانية). . يحكمون بإراقة دم من ظهر منه دون ما يظهر من هؤلاء حسبما تحكيه كتب التاريخ، وقد أصابوا أصاب الله بهم» (ص ٢١٠ ـ ٢١١).

ولكن من حسن حظ اليمن واليمنيين، وحظ الشوكاني أيضاً، أن هذه الفكرة لم تصل إلى مرحلة التطبيق العملي لأن الظروف لم تكن مهيئة لذلك

(راجع ص ٢١١ ـ ٢١٢) وإلا لما كان هناك أي فارق بين عمله وعمل محمد بن عبد الوهاب الذي يستنكره الشوكاني[١].

ولذلك آثر التريث عن تبني إخراج تلك الفكرة إلى حيز التنفيذ العملي، حتى تحين الظروف المناسبة مع إصراره على التمسك بصواب فكرته والتحسر على عدم تنفيذها، فيقول:

«وبعد فإني أرجو الله أن يمكن منهم فتجرى عليهم الأحكام الشرعية وينفذ فيهم ما يقتضيه مُرَّ الحق ونص الدليل، وقد علم الله أني أجد من الحَسْـرة والتلهف ما لا يقادر قدره ولا يمكن التعبير عنه لأنه ليس بتغاض عن مبتدع ولا بمجرد سكوت عن انتهاك حرمة من حرمات الشرع، بل هو سكوت عن الكفر..» (ص ٢١١).

ويضيف: «فبهذه الأسباب علمت أن قيامي عليهم لا يجدي إلاّ ثوران فتنة وظهور محنة، .. اللهم إني اشهدك وأنت خير الشاهدين، أني أول حاكم بسفك دم من صدر منه ذلك، وأول مُفتٍ بقتل من فعل شيئاً منه أو قال به عند أول بارقة من بوارق العدل...» (ص ٢١٢).

فنحن نجد أن أقواله هذه التي «لا تخلو من الشطط وحِدَّه العاطفة» كما يقول الدكتور: إبراهيم رفيدة[٢] قد جاءت مخالفة لدعوته في هذا الكتاب للعلماء لاستعمال الرفق، والتلطف عند قيامهم بمهمة الإصلاح والتغيير،

---

(١) انظر قصيدته التي يستنكر فيها أعمال صاحب نجد على تكفيره للناس وسفك دمائهم والتي مطلعها:

إلى الدرعية القرآء تسري فتخبرها بما فعل الجنود

في: التقصار للشجني ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٢) د. إبراهيم عبد الله رفيدة، الإمام محمد بن علي الشوكاني العالم المجتهد المفسر، مجلة «دراسات يمنية» العدد (٤٠) صيف ١٩٩٠ ص ٣٤٤.

واعتماد أسلوب الحوار والإقناع في التعامل مع المخالفين والمتعصبين، وأن يتعاملوا مع الناس على قدر عقولهم واستعداداتهم وينصحهم بألاّ يتسرب اليأس إلى نفوسهم، وينصحهم بالتحلي بالصبر فلا بدّ أن يعثروا على الوسيلة المناسبة لنشر العلم وتغيير الأفكار والعادات البعيدة أو المخالفة للإسلام، وأن أقل شيء يستطيع العالم أن يفعله مع أشد الناس تعصباً، أن يقلل من درجة تعصبه، إذا لم يتمكن من إصلاحه (انظر ص ١٦٠ ـ ١٦٥، ١١٣ ـ ١٢١).

كما أن رأيه هذا جاء متعارضاً كذلك مع آرائه في مسألة تكفير الخصوم والمخالفين من أهل القبلة، التي ضمنها معظم كتبه، وأوضح فيها مخاطر التكفير، وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع وعلى الإسلام[١].

ونجد أن مواقف الشوكاني تجاه هؤلاء المقلدين وأسباب حدّته عليهم، متشابه إلى حد كبير، مع ظروف ومواقف ابن حزم الأندلسي تجاه هذه الفئة، إذ يعلل الأستاذ: المكي إقلايينه لمواقف ابن حزم تجاه المقلدين ونقده العنيف لهم ترجع إلى كراهيته للتقليد ـ فالتقليد غير مقبول عنده ـ أما السبب المباشر، فيرجع إلى تهجمهم عليه وكيدهم له[٢].

وكذلك الشوكاني، فهو بالإضافة إلى تحريمه للتقليد، ونقده للمقلدة،

(١) انظر عن تراجع الشوكاني عن تكفير المتصوفة: البدر الطالع ٢/ ٣٧، عن آرائه في خطورة التكفير راجع: وبل الغمام في شفاء الأوام (مخطوط) ص ٣٩ ـ ٤٠، الصوارم الحداد (مخطوط) ص ١٥٣؛ قصيدته التي سبق الإشارة إليها في: التقصار ص ١٨٠ ـ ١٨٢، وفي بعض رسائله مثل: كلام على حديث بني الإسلام على خمس (مخطوط)؛ بحث في الصلاة على المديون (مخطوط)؛ السيل الجرار ٤/ ٥٧٨، إرشاد الفحول ص ٢٦٠.

(٢) انظر: المكي إقلايينة، ابن حزم الأندلسي وأثره في الدراسات الحديثية ١/ ٦٩ ـ ٨٢ نقلاً عن: النظم التعليمة عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى (لنفس الباحث)، قطر: (سلسلة كتاب الأمة رقم ٣٤) (رجب ١٤١٣ هـ) ص ١٢٧ (هامش).

قد تعرض للمضايقة والأذى من هؤلاء المقلدين، وكتابه هذا (أدب الطلب) طافح بالمرارة والشكوى منهم ومما ألحقوه به من ألوان العنت والأذى. ولهذا جاء موقفه الأخير (اتهامهم بالكفر والزندقة) أقرب ما يكون إلى العاطفة وردود الفعل منه إلى الحياد والموضوعية، فانسياقه وراء هذه العواطف والانفعالات، جعلته يبتعد عن منهجه ومواقفه السابقة من التكفير ـ كما أشرنا ـ ودفعته إلى تصويب أحكام الإعدام التي أصدرها القضاة خارج اليمن ضد المخالفين في الرأي، وقبوله لها دون أن يخضعها للتمحيص والنقد إذ لو فعل ذلك ودرس حالة المحكوم عليهم بتلك الأحكام لتبين له أن الدوافع الحقيقية لإعدام معظم من اتهم بالزندقة، ابتداءً من إعدام الجعد بن درهم، وغيلان الدمشقي مروراً بابن المقفع وأحمد بن نصر الخراعي... وحتى عصر المؤلف، كانت دوافعها سياسية أكثر منها دينية(١).

٢ ـ أما الخطأ الثاني الذي وقع فيه الشوكاني في هذا الكتاب، فمتعلق بالشروط أو المواصفات الأساسية التي ينبغي توفرها في طالب العلم:

يرى الشوكاني أن الشرط الأساسي في المتعلم أن يكون من ذوي

---

(١) توصل سلف الشوكاني العلامة محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) إلى جانب من هذه النتيجة في ردّه على محمد بن عبد الوهاب، الذي اتخذ من حادثه قتل خالد القسري للجعد بن درهم دليلاً على مسلكه في قتل المخالفين لدعوته، واعتبر سكوت بقية الصحابة والتابعين على هذه الحادثة إجماعاً منهم على قتل صاحب البدعة.. إلخ فيقول ابن الأمير عن الصراع الدائر بين عبد الملك ابن مروان، وابن الزبير والمختار بن عبيد «إن هؤلاء أقوام طلاب ملك ودنيا لا يستدل بأفعالهم عاقل.. بل هؤلاء أقوام يسفكون الدماء بطلب الملك فأفعالهم دولية لا دليلية (أي سياسية لا دينية) وقتل الجعد بن درهم عمل من أعمال الطغيان والاستبداد لم يستشر قاتله أحداً من العلماء.. فكيف يُدعى الإجماع على قتله.
انظر: محمد بن إسماعيل الأمير/ النشر الندي بحقيقة محمد بن عبد الوهاب النجدي، ضمن مجموع رسائل ابن الأمير (مخطوط) ق ٢٥ وما بعدها.

«الحسب والنسب» فيقول: «فإن قلت: وما هذه الأهلية التي يكون صاحبها محلاً لوضع العلم فيه وتعليمه أياه؟ قلت: هي شرف المَحْتَد وكرم النَّجَار وظهور الحسب أو كون في سلف الطالب من له تعلق بالعلم والصلاح ومعالي الأمور ورفيع الرتب. . » (ص ٢١٣).

فهذه الطبقة الاجتماعية هي التي يراها أهلاً للعلم، أما غيرها من فئات وطبقات المجتمع وخاصة تلك التي تزاول الأعمال والمهن الإنتاجية أو الحرف والأعمال اليدوية فلا يراهم أهلاً لتلقي العلم... بل ويوصي بإبعادهم وطردهم من مجالس العلم... وإلزامهم بممارسة مهن آبائهم لأن تعليمهم إنما هو بمثابة وضع العلم في غير أهله (ص ٢١٩). ويؤكد رأيه بأن هذه الفئات لا تصلح للعلم نهائياً وإن وجد منهم أفراد قلائل فإنما يعود ذلك إلى النسب الرفيع الذي قد يكون غير معلوم في سلفهم «ومن أنكر هذا فعليه بالاستقراء والتتبع فإنه سيجد ما وجدناه ويقف على ما حكيناه ولا يخرج من هؤلاء إلاّ النادر القليل، ولا يكون ذلك إلاّ لعرق ينزعه إلى الشرف ويجذبه إلى الخير في سلفه القديم وإن جهله من لم يعرفه. . » (ص ٢١٥).

فهذه النظرة والحكم الجائر من الشوكاني ـ رحمه الله ـ لا تتعارض مع منهجه وآرائه في معظم كتبه[1]. ولا مع إنصافه وتسامحه فحسب، ولكنها تتعارض مع جوهر الدّين الإسلامي، الذي يرفض التمييز بين اتباعه، بل يرفض التمييز بين البشر فكلهم لآدم وآدم من تراب، والأكرم عند الله هو الأتقى[2].

---

(١) يصور موقف الشوكاني في هذه المسألة، وكأنه قد تراجع عن موقفه السابق الذي أعلنه عام ١٢١٦ هـ أي قبل تأليف هذا الكتاب بسبع سنوات عندما دعا إلى نشر وتعميم التعليم في جميع القرى والمدن اليمنية، كما جاء في رسالته: الدواء العاجل في دفع العدو الصائل، ضمن «الرسائل السلفية» القاهرة: (١٩٣٠ م) ص ٣٥.
(٢) عبد العزيز المقالح/ قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ص ٢٤٢.

وهذه الهفوة من المؤلف، يمكن إرجاعها ـ كسابقتها ـ إلى التقليد والانسياق وراء العواطف.. فموقف الشوكاني من هذه الفئة الاجتماعية ونظرته إليها مستمدة من النظرة الاجتماعية السائدة في عصره: إذ كانت النظرة الاجتماعية آنذاك ـ وما تزال بعض رواسبها قائمة حتى الآن ـ إلى أصحاب الحرف والمهن اليدوية والإنتاجية، نظرة دونية، ويتم تصنيفهم ضمن الطبقات والفئات الدنيا في المجتمع، وكانت التقاليد الاجتماعية، تقضي بوجوب توارث الأبناء لتلك الحرف عن الآباء كما يرثون عنهم نفس الوضع والمكانة الاجتماعية.

ويبدو أن اشتراك بعض المتعلمين من هذه الفئة الاجتماعية في الحملات المتكررة التي شنها عليه المقلدون والمتعصبون، قد أسهم في تعزيز وجهة نظر المؤلف السيئة نحو هذه الفئة.

وإثبات خطأ وجهة نظر المؤلف في هذه المسألة لا يحتاج إلى المزيد من الأدلة، فقد بيّن الشوكاني نفسه في ثنايا هذا الكتاب، عدم التلازم بين العملية التعليمية والوضع الاجتماعي للمتعلم، كما وضّح كذلك العوامل المؤثرة في التعليم:

فهو يرى أن المعارف ليست حكراً على طبقة أو فئة من الناس مهما علت منزلتها، ولا يقتصر فهمها واستيعابها على أبناء جيل دون جيل، بل هي متاحة لكل من أقبل عليها فلا مدخل في العلم لعصبية ولا مجال عنده لحمية (انظر ص ٨٤، ١٦٤) كما أكّد على أن الاختلاف بين الناس في مدى استفادتهم من العلم والتعليم إنما يرجع إلى اختلافهم في القدرات والميول والمواهب والاستعدادات الفطرية (الذكاء) وليس بحسب اختلاف أنسابهم: «ويختلف الانتفاع بالعلوم، باختلاف القرايح والفهوم فقد ينتفع من هو كامل الذكاء

صادق الفهم سوي الإدراك بالقليل، ما لا يقدر على الانتفاع بما هو أكثر منه كثير من جامدي الفهم وراكدي الفطنة» (ص ٢٢٢).

ويتأثر مستوى التحصيل العلمي كذلك باختلاف الرغبات والدوافع والجهد (الهمم) واختلاف الأهداف المتوخاة من وراء العملية التعليمية: «إنه لما كانت تتفاوت المطالب في هذا الشأن (أي شأن طلب العلم) وتتباين المقاصد بتفاوت همم الطالبين وأغراض القاصدين، فقد ترتفع همة البعض منهم فيقصد البلوغ إلى مرتبة في الطلب لعلم الشرع، ومقدماته يكون عند تحصيلها إماماً مرجوعاً إليه.. وقد تقصر همته عن هذه الغاية فيكون غاية مقصده أن يعرف ما طلب منه الشرع..» (ص ١٧٩ ـ ١٨٠).

فالعملية التعليمية تتوقف على الدوافع التي تدفع إليها، فالذي لديه رغبة في التعليم يتعلم أسرع من المجبر عليه، ويلاحظ أن قوة الدوافع للعلم عند أبناء الطبقات الفقيرة أو الدنيا في المجتمع بشكل يفوق مثيله، عند أبناء الطبقات العليا أو المترفة في نفس المجتمع، ويدل على ذلك كثرة العلماء الذين برزوا من أبناء الفقراء، أو أبناء الطبقات المضطهدة (كالموالي مثلاً)، لأن الطالب المنتمي إلى هذه الفئة يحاول أن يكمل بالعلم ما بدا فيه من نقص، ويعوض به ما فقده من الجاه أو الحسب، أما بعض الطلاب الذين ينتمون إلى فئة أرقى من هذه الفئة، فقد يقتصر هدفهم من التعليم على المحافظة على الوضع الاجتماعي أو الوظيفي لسلفه، وفي ذلك يقول الشوكاني عن فئة من الطلاب من أبناء الأسر العريقة في النسب الذين تقتصر دوافعهم على «إدراك منصب من منصاب أسلافهم ونيل رئاسة من الرئاسات التي كانت لهم كما نشاهده في أغلب البيوتات المعمورة بالقضاء، أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة». فهذا الطالب «يكون ذهنه كليلاً وفهمه عليلاً ونفسه

خائرة ونيته خاسرة بل غاية تصوره ومعظم فكرته في اقتناص المنصب والوصول إليه . . . » (ص ٢١٦ ـ ٢١٧).

* * *

يبدو أننا قد أسهبْنا في تناول هذه الأخطاء أو الهفوات ـ القليلة ـ الواردة في هذا الكتاب، وليس ذلك منا إلاّ من قبيل الوفاء للشوكاني، ولمنهجه العلمي الذي رسمه للباحثين في كتابه هذا، والذي من أهم مقتضياته إعمال العقل وطرح التقليد، والتخلص من هالة القداسة نحو الأشخاص والأفكار.

وبالرغم من وجود مثل هذه الهفوات أو الزلاّت في هذا الكتاب، والتي نتمنىٰ ـ كما تمنى قبلنا الدكتور عبد العزيز المقالح ـ لو خلى الكتاب منها[1] إلاّ أن ذلك لا يقلل من شأن الكتاب أو أهميته، بل ربما كان وجودهاأكثر فائدة وأبلغ أثراً، لتقدم الدليل والعبرة، من خلال الشوكاني نفسه، على مساوىء التقليد والابتعاد عن قواعد المنهج العلمي.

---

(١) عبد العزيز المقالح/ قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ص ٢١٧، ٢٤١ ـ ٢٤٢.

مخطوطة الكتاب ومنهج التحقيق

اعتمدنا في إعادة تحقيق هذا الكتاب على مخطوطتين:

الأولى: المخطوطة الأصلية للكتاب وهي بخط الشوكاني نفسه، وهي عبارة عن جزء من مجموع يضم بالإضافة إلى هذا الكتاب «أدب الطلب» عدة رسائل وأبحاث أخرى للشوكاني، بقلمه، ومن وقفه على طلبة العلم بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، (مكتبة الأوقاف ورقم تصينفها حالياً بالمكتبة (٤٢٨) يقع هذا الكتاب في ٣٥ ورقة (قطع كبير) مقاس ٣٣ × ٢٣ سنتم الأوراق من رقم (٧٩ ــ ١١٤) من هذا المجموع، متوسط سطور كل صفحة ٤٢ سطر، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٥ كلمة. ويبدو أن هذه النسخة هي المسودة الأولى للمؤلف لأن بها كثير من الشطب والإضافات في الحواشي، وهي كذلك غير مقسمة أو مبوبة، كما إن موضوعات الكتاب فيها بعض التداخل والتكرار أو الاستدراكات، وكان من المفروض أن يعيد المؤلف ترتيب وصياغة تلك الموضوعات عند تبييض الكتاب. وخط الشوكاني جيد يمكن قراءته، وإن كان في بعضه خالياً من النقط، والأخطاء الإملائية قليلة، كون الإمام الشوكاني حجة في اللغة والنحو، فيما عدا بعض الحروف التي سقطت من المؤلف نتيجة السرعة في الكتابة (راجع ما ذكرناه عن قدرة المؤلف على التصنيف وسرعته في الكتابة ص٣٣) أو إحلال الألف

المقصورة مكان الألف الممدودة أو العكس[1] بالإضافة إلى بعض الأخطاء في نصوص الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية التي يستشهد بها المؤلف، لأن المؤلف كما يبدو يكتبها من حفظه.

ـ لم يؤرخ المؤلف لانتهائه من التأليف، ولكن يستفاد من بعض المعلومات أو الحوادث التي ذكرها في هذا الكتاب، أن تأريخ تأليف الكتاب في السنة **١٢٢٢** هـ فقد ذكر المؤلف في صفحة (**٢٤٨**) أنه في عام تحرير هذه الأحرف وافق الإمام المنصور على إلغاء المكوس استجابة لنصيحة الشوكاني وإلحاحه برفع المظالم والغرامات غير الشرعية على الرعية.. إلخ. وقد أكد تلميذه محمد بن الحسن الشجني، إن موافقة المنصور، على إسقاط بعض المطالب الدولية على الرعية، وأمره بهدم دكاكين المكوس المتخذة للجبايات في شهر ربيع الأول سنة **١٢٢٢** هـ[2].

وفي آخر هذه المخطوطة إشارة من أحد أحفاد المؤلف: عبد الله بن أحمد بن محمد الشوكاني... إلى أنه قد قرأ الكتاب على والده أحمد بن محمد سنة **١٢٤٦** هـ. وقد رمزنا لهذه المخطوطة بـ «الأصل».

المخطوطة الثانية: وهي النسخة التي اعتمد عليها الأستاذ.

عبد الله الحبشي في تحقيق الطبعة الأولى من هذا الكتاب والتي يعود تأريخ نسخها إلى عام **١٢٤٠** هـ، عن النسخة الأصلية للمؤلف، وقد التزم ناسخها بنفس طريقة المؤلف في الكتابة والإملاء، وبالرغم من أن خطّها جيد، إلا أن فيها سقط كثير، كلمات وأحياناً أسطر، أو فقرات بكاملها (أشرنا فقط إلى سقط السطر أو الفقرة تلافياً للتطويل في الهوامش بالإضافة

---

(١) من الأمثلة على ذلك أن المؤلف يكتب بعض الكلمات مثل: الإفتاء، والإقتداء، هكذا (الأفتى، الاقتدى)، ويكتب: الأسرى: الأسرا.

(٢) التقصار ص ١٧٢.

إلى كثرة الأخطاء الإملائية والتصحيف وقد أصبحت أهمية هذه النسخة ثانوية بالنظر لوجود الأصل الذي نقلت عنه.

وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز «ب».

منهج التحقيق:

١ ـ أشرنا سابقاً إلى أنَّ النسخة الأصلية للكتاب غير مبوبة ولا مقسمة، ولم يذكر المؤلف في المقدمة ـ كعادة معظم المؤلفين ـ خطته التي اعتمدها في تصنيف الكتاب.

ولذلك فقد اجتهدنا في تقسيم الكتاب إلى مقدمة، وثلاثة فصول (راجع فهرس الموضوعات)، ووضع عناوين لتلك الفصول، كما قمنا بوضع عناوين جانبية بين معقوفتين [ ] للموضوعات أو الأفكار الرئيسية داخل كل فصل.

٢ ـ أصلحنا بعض الأخطاء الإملائية الموجودة بالأصل، وكذلك الأخطاء في نصوص الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، دونما حاجة إلى الإشارة إليها في الهوامش.

٣ ـ تخفيفاً من كثرة الإحالات في الهوامش، وضعنا عقب الآيات القرآنية اسم السورة ورقم الآية بين معقوفتين [ ] وكذلك تأريخ وفيات بعض الأعلام الواردة اسماؤهم بالكتاب، وخاصة المشهورين الذين لا يحتاجون إلى ترجمة.

٤ ـ حققنا بعض الأقوال أو النصوص التي نقلها الشوكاني عن غيره قدر الإمكان، ولأن موضوعات هذا الكتاب من الموضوعات التي شغلت فكر المؤلف، وكانت على رأس أولوياته واهتماماته. بحيث لا يخلو معظم كتبه من الإشارة إلى بعضها، فقد أحلنا القارىء على مكان تلك النصوص

في كتب ورسائل الشوكاني، التي تيسر لنا الاطلاع عليها، وخاصة إذا كانت تلك الموضوعات أوسع مما هي عليه في هذا الكتاب، أو متعارضة معه.

٥ ــ أبقيت على الهوامش والملاحظات القيمة التي كتبها الأستاذ:

عبد الله الحبشي في نشرته الأولى لهذا الكتاب كما هي، والتزاماً بالأمانة العلمية فقد وضعنا عقب كل حاشية منها بين قوسين، اسم الأستاذ المحقق مختصراً هكذا (الحبشي).

ختاماً:

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر:

ــ الأستاذ: عبدالله محمد الحبشي، الباحث والمحقق اليمني المشهور، فإليه يعود الفضل الأول في إصدار هذه النشرة، فهو الذي شجعني على ذلك وزودني بمصورات عن مخطوطتي الكتاب، ولم يبخل علي بأي نصح أو إرشاد، ويسَّر لي كذلك استعارة بعض المصادر ـ مخطوطة ومطبوعة ـ التي استعنت بها في الدراسة والتحقيق، من مكتبته الخاصة، والتي لا تتوفر بمكتبتي أو بالمكتبات العامة وليس ذلك بغريب على شخص كالأستاذ الحبشي، ذلك الرجل الزاهد المتواضع الذي وهب نفسه للعلم وخدمة التراث اليمني مكرساً له كل جهده ووقته، في صبر وتفان نادرين، نائياً بنفسه عن الجري وراء الشهرة وحب الظهور.

ــ وأشكر كذلك العلامة الكبير الأستاذ الدكتور:

إبراهيم السَّامرائي الذي تفضل بمراجعة مسودة الكتاب والدراسة، وتكرم بكتابة تمهيد لغوي وتاريخي لمعاني «أدب الطلب» عنوان وموضوع هذا الكتاب بالإضافة إلى ما أسداه إليَّ من الملاحظات والنصائح القيمة.

ـ ولا يفوتني هنا أن أشكر كذلك أخي عبد الرحمن يحيى السريحي لمساعدته في المقابلة والتصحيح، وأشكر الأخ/ حمود منصور، صاحب مكتبة الإرشاد ـ بصنعاء الذي يسَّر طباعة وإخراج الكتاب بهذا الشكل الجميل.

الصفحة الأولى من المخطوطة الأصلية بقلم المؤلف محمد بن علي الشوكاني

الصفحة الأخيرة من الكتاب بقلم المؤلف

القسم الثاني
النص

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأصلي وأسلم على رسولك وآله وأسألك التثبيت والهداية وأعوذ بك من الخذلان والغواية.

وبعد فإنّي قد عزمتُ عزم الله لي على الخير على أن أجمع في هذه الورقات ما ينبغي لطالب العلم اعتماده في طلبه والتحلي به في إيراده وإصداره وابتدائه وانتهائه، وما يشرع فيه ويتدرج إليه حتى يبلغ مراده على وجه يكون به فائزاً بما هو الثمرة والعلة الغائية التي هي أول الفكر وآخر العمل. وسميته (أدب الطلب ومنتهى الأرب).

وإني أتصور الآن أن الكلام بمعونة الله ومشيئته لا بدّ أن يتعدى إلى فوائد ومطالب ينتفع بها المنتهي كما ينتفع بها المبتدىء ويحتاج إليها الكامل كما يحتاج إليها المقصّر ويعدها المتحققون بالعرفان من أعظم الهدايا.

فأول ما على طالب العلم أن يحسن نيته ويصلح طويّته ويتصور أن هذا العمل الذي قصد له والأمر الذي أراده هو الشريعة التي شرعها الله سبحانه لعباده، وبعث بها رسله وأنزل بها كتبه، ويجرد نفسه عن أن يشوب ذلك بمقصد من مقاصد الدنيا، أو يخلطه بما يكدره من الإرادات التي ليست منه،

كمن يريد به الظفر بشيء من المال أو الوصول إلى نوع من الشرف أو البلوغ إلى رئاسة من رئاسات الدنيا أو جاهٍ يحصله به، فإن العلم طيّب لا يقبل غيره ولا يحتمل الشركة والروائح الخبيثة إذا لم تغلب على الروائح الطيّبة، فأقل الأحوال أن تساويها وبمجرّد هذه المساواة لا يتبقى للطيّب رائحة والماء الصافي العذب الذي يستلذه شاربه كما يكدره الشيء اليسير من الماء المالح فضلاً عن غير الماء من القاذورات بل يُنغِّصُ لذَّته مجرد وجود القذاة فيه ووقوع الذباب عليه، هذا على فرض أن مجرد تشريك العلم مع غيره له حكم هذه المحسوسات وهيهات ذاك فإن مَن أراد أن يجمع في طلبه العلم بين قصد الدنيا والآخرة فقد أراد الشطط وغلط أقبح الغلط، فإن طلب العلم من أشرف أنواع العبادة وأجلّها وأعلاها، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيّنة/ ٥] فقيّد الأمر بالعبادة بالإخلاص الذي هو روحها، وصحّ عن رسول الله ﷺ حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىءٍ ما نوى»[1] وهو ثابت في دواوين الإسلام كلها، وقد تلقته الأمة بالقبول، وإن كان أحادياً أجمع جميع أهل الإسلام على ثبوته وصحته. وقد تقرّر في علم البيان والأصول بأن (إنما) من صيغ الحصر وثبت القول بذلك عن الصحابة رُوِيَ عن ابن عباس أنه احتجّ على اختصاص الربا بالنسيئة بحديث «إنَّما الربا في النسيئة»[2] ولم يخالفه الصحابة في فهمه، وإنما خالفوه في الحكم مستدلين بأدلة أخرى مصرحة بثبوت ربا الفضل، وكما أن هذا

(١) أخرجه البخاري ومسلم، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١ (رقم ١٢٤٥)؛ ابن ماجة (٤٢٢٧) البيهقي ١/ ٤١، ٢١٥، ٢٩٨؛ أبو داود (٢٢٠١)؛ الترمذي (١٦٤٧)؛ النسائي ١/ ٥٨، ٦/ ١٥٨، ٧/ ١٣.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم بلفظ «لا ربا إلا في النسيئة» اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٥٣ (١٠٢٧).

التركيب يفيد ما ذكرناه من الحصر كذلك لفظ الأعمال «بالنية»[1] أو بالنيات كما ورد في بعض ألفاظ الحديث الثابتة في الصحيح فإن الألف واللام تفيد الاستغراق وهو يستلزم الحصر وهكذا ورد في بعض ألفاظ الحديث لا عمل إلا بنيّة وهي أيضاً من صيغ الحصر بل هي أقواها والمراد بالأعمال هنا: أفعال الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال ومن نازع في ذلك فقد أخطأ، ثم لا بدّ لقوله بالنيات من تقدير متعلق عام لعدم ورود دليل يدل على المتعلق الخاص فيقدر الوجود أو الكون أو الاستقرار أو الثبوت أو ما يفيد مفاد/ [٧٩/] ذلك فيكون التقدير إنما وجود الأعمال وكونها واستقرارها أو ثبوتها بالنيات فلا وجود أو لا كون أو لا استقرار أو لا ثبوت لما لم يكن كذلك وهو ما ليس فيه نية، لا يقال أن تقدير الثبوت والوجود والكون ونحوها يستلزم عدم وجود الذات مع عدم النية وقد وجدت في الخارج، لأنا نقول المراد الذات الشرعية وهي غير موجودة ولا اعتبار بوجودات غير شرعية ونفي الذات هو المعنى الحقيقي فلا يُعدل عنه إلى غيره إلاّ لصارف، ولا صارف هنا على أنه لو فُرض وجود صارف إلى المعنى المجازي لم يكن المقدر ههنا إلاّ الصحة أو ما يفيد مفادها وهي مستلزمة لنفي الذات، فتقرر بمجموع ما ذكرنا أن حصول الأعمال وثبوتها لا يكون إلاّ بالنية، فلا حصول أو لا ثبوت لما ليس كذلك، فكل طاعة من الطاعات وعبادة من العبادات إذا لم تصدر عن إخلاص نية وحسن طويّة لا اعتداد بها، ولا التفات إليها، بل هي إن لم تكن معصية فأقل الأحوال أن تكون من أعمال العبث التي هي بما يصدر عن المجانين أشبه منها بما يصدر غن العقلاء.

ومن أهم ما يجب على طالب العلم تصوّره عند الشروع، واستحضاره عند المباشرة بل وفي كل وقت من أوقات طلبه مبتدياً ومنتهياً متعلّماً وعالماً

---

(١) ورد لفظ «إنما الأعمال بالنية...» عند مسلم في باب الإمارة (١٥٥)، النسائي ٥٨/١، ١٥٨/٦، ١٣/٧.

أن يقرر عند[1] نفسه أن هذا العمل الذي هو بصدده هو تحصيل العلم كما شرعه الله لعباده والمعرفة لما تعبّدهم به في محكم كتابه وعلى لسان رسوله والوقوف على أسرار كلام الله عزّ وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن هذا المطلب الذي هو بسبب تحصيله ليس هو من المطالب التي يقصدها مَن هو طالب للجاه والمال والرياسة بل هو مطلب يُتاجِر به الربّ سبحانه وتكون غايته العلم بما بعث الله به رسله وأنزل فيه كتبه، وذلك سبب الظفر بما عند الله من خير ومثل هذا لا مدخل فيه لعصبية ولا مجال عنده لحمية بل هو شيء بين الله سبحانه وبين جميع عباده تعبّدهم به تعبّداً مطلقاً أو مشروطاً بشروط وأنه لا يخرج عن ذلك فرد من أفرادهم، بل أقدامهم[2] متساوية في ذلك عالمهم وجاهلهم وشريفهم ووضيعهم وقديمهم وحديثهم ليس لواحدٍ منهم أن يدعي أنه غير متعبّد بما تعبّد الله به عباده أو أنه خارج عن التكليف أو أنه غير محكوم عليه بأحكام الشرع ومطلوب منه ما طلبه الله من سائر الناس فضلاً عن أن يرتقي إلى درجة التشريع وإثبات الأحكام الشرعية وتكليف عباد الله سبحانه بما يصدر عنه من الرأي، فإن هذا أمر لم يكن إلاّ لله سبحانه لا لغيره من البشر كائناً من كان، إلاّ فيما فوّضه إلى رسله، وليس لغير الرّسل في هذا مدخل بل الرّسل أنفسهم[3] متعبّدون بما تعبّدهم الله به مكلّفون بما كلفهم[4] به مطلوبون بما طلبه منهم وتخصيصهم بأمور لا تكون لغيرهم لا يوجب خروجهم عن كونهم كذلك، بل هم من جملة البشر ومن أفراد[5] العباد في التكليف بما جاؤوا به عن الله وقد أخبروا

---

(١) في (ب) أن يقرّ في نفسه.
(٢) في (ب) من أقدامهم بل أقوالهم.
(٣) في (ب) منهم.
(٤) في (ب) كلفوا.
(٥) في (ب) سائر العباد.

بهذا وأخبر به الله عنهم كما في غير موضع من الكتاب العزيز ومن السنّة المطهَّرة وكما وقفنا عليه في التوراة والإنجيل والزّبور مكرراً في كل واحد منها وإذا كان هذا حال الرسل عليهم الصلاة والسلام في التعبّد بالأحكام[1] الشرعية والتوقف في التبليغ على ما أمرهم الله تعالى بتبليغه، فلا يُشرِّعون لعباده[2] إلاّ ما أذن لهم الله به وأمرهم بإبلاغه وليس لهم من الأمر شيء إلاّ مجرّد البلاغ عن الله والتوسط بينه وبين عباده فيما شرعه لهم وتعبّدهم به كما هو معنى الرسول والرسالة لغةً وشرعاً عند مَن يعرف علم اللغة ومصطلح أهل الشرع، ولا ينافي هذا وقوع الخلاف بين أئمة الأصول في إثبات اجتهاد الأنبياء ونفيه فإن الخلاف المحرر في هذه المسألة لفظي عند من أنصف وحقق فكيف بحال غيرهم من عباد الله ممن ليس هو من أهل الرسالة ولا جعله الله من أهل العصمة كالصحابة فالتابعين فتابعيهم من أئمة المذاهب فسائر حملة العلم، فإن من زعم أن لواحد من هؤلاء أن يحدث في شرع الله ما لم يكن فيه أو يتعبّد عباد الله بما هو خارج عن ما هو منه فقد أعظم على الله الفرية وتقوّل على الله تعالى بما لم يقل وأوقع نفسه، في هوّة لا ينجو منها وطرحها في مطرح سوء ووضعها في موضع شرّ ونادى على نفسه بالجهل والجرأة على الله تعالى والمخالفة لما جاءت به الشرائع وما أجمع عليه أهلها فإن هذه رتبة لم تكن إلاّ لله ومنزلة لا ينزلها غيره ولا يدّعيها سواه، فمن أدعاها لغيره تصريحاً أو تلويحاً فقد أدخل نفسه، في باب من أبواب الشرك، وكان ذلك هو الفائدة التي استفادها من طلبه والربح الذي ربحه من تعبه ونصبه وصار اشتغاله بالعلم جنايةً عليه ومحنةً له ومصيبةً أصاب بها نفسه، وبليّة قادها إليها، ومعصية كان عنها بالجهل وعدم الطلب في راحة. وهكذا من لم يحسن لنفسه الاختيار ولا سلك فيها مسالك الأبرار

(١) في (ب) بالأوامر.
(٢) في (ب) للناس.

ولا اقتدى بمن أمر الله الإقتداء به من أهل العلم الذين جعلهم محلاً لذلك ومرجعة ./ [٨٠/أ]

فإذا تقرر لك هذا وعلمت بما فيه من الضرر العظيم الذي يمحق بركة العلم ويشوّه وجهه ويصيّره بعد أن كان من العبادات التي لا تشبهها طاعة ولا تماثلها قربة، معصيةً محضة، وخطيئة خالصة، تبيّن لك نفع ما أرشدتك إليه من تحري الإيمان، الذي من أعظم أركانه وأهم ما يحصّله لك أن تكون منصفاً غير متعصّب في شيء من هذه الشريعة فإنها وديعة الله عندك وأمانته لديك فلا تخنها وتمحق بركتها بالتعصب لعالم من علماء الإسلام بأن تجعل ما يصدر عنه من الرأي ويروي له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد فإنك إن فعلت ذلك، كنت قد جعلته شارعاً لا متشرعاً ومكلِّفاً ولا مكلَّفاً ومتعبَّداً ولا متعبِّداً وفي هذا من الخطر عليك والوبال لك ما قدّمناه فإنه وإن فضلك بنوع من أنواع العلم وفاق عليك بمدرك من مدارك الفهم فهو لم يخرج بذلك عن كونه محكوماً عليه متعبَّداً بما أنت متعبّد به فضلاً عن أن يرتفع عن هذه الدرجة إلى درجة يكون رأيه فيها حجة على العباد واجتهاده لديها لازماً لهم، بل الواجب عليك أن تعترف له بالسبق وتقرّ له بعلو الدرجة اللائقة به في العلم معتقداً أن ذلك الاجتهاد الذي اجتهده والاختيار الذي اختاره لنفسه بعد إحاطته بما لا بدّ منه هو الذي لا يجب عليه غيره، ولا يلزمه سواه لما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طرق أنّه «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»[١] وفي

(١) رواه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢/١٩٥ (رقم ١١١٨)، أحمد ٢/١٨٧؛ الدراقطني ٢/٢١٨، ٤/٢١١، ابن كثير في التفسير ٤/٣٨٠، البيهقي ١٠/١١٨ ـ ١١٩؛ والنسائي ٨/٢٢٤ بلفظ: إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب. . . ، ابن ماجة (٢٣١٤).

خارج الصحاح من طرق «إنه إذا أصاب فله عشرة أجور» وقد صححه الحاكم في المستدرك[1] وفضل الله واسع وعطاؤه جمّ وليس لك أن تعتقد أن صوابه صواب لك أو خطأه خطأ عليك[2] بل عليك أن توطن نفسك على الجد والاجتهاد والبحث بما يدخل تحت طوقك وتحيط به قدرتك حتى تبلغ إلى ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذلك المعدن الذي لا معدن سواه، والموطن الذي هو أول الفكر وآخر العمل. فإن ظفرت به فقد تدرجت من هذه البداية إلى تلك النهاية وإن قصرت عنه لم تكن ملوماً بعد أن قررت عند نفسك وأثبت في تصوّرك أنه لا حجة إلاّ لله، ولا حكم إلاّ منه، ولا شرع إلاّ ما شرعه وإن اجتهادات المجتهدين ليست بحجة على أحد، ولا هي من الشريعة في شيءٍ بل هي مختصة بمن صدرت عنه لا تتعداه إلى غيره، ولا يجوز له أن يحمل عليه أحداً من عباد الله ولا يحل لغيره أن يقبلها عنه ويجعلها حجة عليه يدين الله بها، فإن هذا شيء لم يأذن الله به، وأمر لم يسوغه لأحد من عباده، ولا يغرّك ما استدل به القائلون بجواز التقليد فإنه لا دلالة في شيء مما جاءوا به على محلّ النزاع وقد أوضحنا ذلك في مؤلف مستقل وهو (القول المفيد في حكم التقليد)[3] فارجع إليه إن بقي في صدرك حرج فإنك تقف فيه على ما يريحك وينثلج به صدرك ويفرخ عنده روعك.

فإن قلت: وكيف يقتدر على تصوّر ما أرشدت إلى تصوره ويتمكن من توطين نفسه على ما دللت عليه مَن أراد الشروع في العلم بادىء بدء وهو إذ ذاك لا يدري ما الشرع ولا يتعقل الحجة ولا يعرف الإنصاف ولا يهتدي إلى ما هديته إليه إلاّ بعد أن يتمرّن ويمارس ويكون له من العلم ما يفهم به ما

---

(١) الحاكم/ المستدرك (طبعة دار الكتب العلمية/ بيروت) ٤/٩٩ رقم (٧٠٠٤).
(٢) في (ب) عليه.
(٣) طبع في مصر سنة ١٣٤٠ هـ.

تريد منه؟ قلت: ما أرشدتُ إليه يعرف بمجرد العقل وسلامة الفطرة[1]، وعدم ورود ما يرد عليها مما يغيرها، وعلى فرض ورود شيء من المغيّرات عليها كاعتقاد حقية التقليد ونحوه فارتفاع ذلك يحصل بأدنى تنبيه فإن هذا أمر يقبله الطبع بأول وهلة لمطابقته للواقع وحقيته، وكل ما كان كذلك فهو مقبول، والطبائع تنفعل له انفعالاً بأيسر عمل وأقل إرشاد وهذا أمرٌ يعلمه كل أحد، ويشترك في معرفته أفراد الناس على اختلاف طبقاتهم ولهذا نبّه عليه الشارع فقال: «كل مولود يُوْلدُ على الفطرة ولكن أبواه يهوِّدانه وينصِّرانه ويمجسانه[2]» وهو ثابت في الصحيح.

وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي تحدثاً بنعمة الله سبحانه، ثم تقريباً لما ذكرت لك، من أن هذا الأمر كامن في طبائع الناس ثابت في غرائزهم وإنه من الفطرة التي فطر الله الناس عليها: إني لما أردت الشروع في طلب العلم ولم أكن إذ ذاك قد عرفت شيئاً منه حتى ما يتعلق بالطهارة والصلاة إلاّ مجرّد ما يتلقاه الصغير من تعليم الكبير لكيفية الصلاة والطهارة ونحوهما، فكان أول بحث طالعته بحث كون الفرجين من أعضاء الوضوء في الأزهار وشرحه، لأن الشيخ الذي أردت القراءة عليه والأخذ عنه كان قد بلغ في تدريس تلامذته إلى هذا البحث، فلما طالعت هذا البحث قبل الحضور عند الشيخ رأيت اختلاف الأقوال فيه، فسألت والدي رحمه الله عن تلك الأقوال: أيها يكون العمل عليه؟ فقال: يكون العمل على ما في الأزهار، فقلت: [هل] صاحب الأزهار أكثر علماً من هؤلاء؟ قال: لا، قلت: فكيف كان

---

(١) قارن بابن الوزير/ ايثار الحق على الخلق ص ٣٢، ٣٥.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم.
اللؤلؤ والمرجان ٣/ ٢١٢ (١٧٠٢)، أحمد ٢/ ٢٣٣، ٢٧٥، ٢٨٢. ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١، ٣/ ٣٥٣، أبو داود: ٤٧١٤، ٤٧١٦، البيهقي ٦/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الطبراني المعجم الكبير ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥(من رقم ٨٢٦ ـ ٨٣٥).

اتّباع قوله دون أقوالهم لازماً؟ فقال: إصنع كما يصنع الناس فإذا فتح الله عليك فستعرف ما يأخذ به وما يترك. فسألت الله عند ذلك أن يفتح عليَّ من معارفه ما يتميز لي به الراجح/ من المرجوح وكان هذا في أول بحث نظرته [٨٠/ب] وأول موضع درسته وقعدت فيه بين يدي العلم، فاعتبر بهذا ولا تستبعد ما أرشدتك إليه فتحرم بركة العلم وتمحق فائدته.

ثم ما زلت بعد ذلك كما وصفت لك، أنظر في مسائل الخلاف وأدرسها على الشيوخ ولا أعتقد ما يعتقده أهل التقليد من حقية بعضها بمجرد الإلف والعادة والاعتقاد الفاسد، والاقتداء بمن لا يُقتدى به، بل أسائل من عنده علم بالأدلة عن الراجح وأبحث في كتب الأدلة عن كل ما له تعلق بذلك وأستروح إليه وأتعلل به مع الجد في الطلب واستغراق الأوقات في التعلّم خصوصاً علوم الاجتهاد وما يلتحق بها فإني نشطت إليها نشاطاً زايداً لما كنت أتصوره من الانتفاع بها حتى فتح الله بما فتح ومنح ما منح فله الحمد كثيراً حمداً لا يحاط به ولا يمكن الوقوف على كنهه.

فإذا وطنّتَ نفسك أيها الطالب، على الإنصاف وعدم التعصب لمذهب من المذاهب ولا لعالم من العلماء بل جعلتَ الناس جميعاً بمنزلة واحدة في كونهم منتمين إلى الشريعة محكوماً عليهم بها لا يجدوا لأنفسهم عنها مخرجاً ولا يستطيعون متحولاً فضلاً عن أن يرتقوا إلى (ما هو فوق ذلك من كونه يجب على أحد من الأمة العمل على رأي)[1] واحد منهم أو يلزمه تقليده وقبول قوله فقد فزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده، ولأمر ما جعل صلى الله عليه وآله وسلم المنصف أعلم الناس وإن كان مقصراً فإنه أخرج الحاكم في المستدرك وصححه مرفوعاً «أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا

(١) ما بين ( ) ساقط من (ب).

اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل وإن كان يزحف على أسته»[1] هكذا في حفظي فليراجع المستدرك، فانظر كيف جعل صلى الله عليه وآله وسلم المنصف أعلم الناس، وجعل ذلك هو الخصلة الموجبة للأعلمية، ولم يعتبر غيرها. وإنما كان أبصر الناس بالحق إذا اختلف الناس، لأنه لم يكن لديه هوى ولا حميّة ولا عصبية لمذهب من المذاهب أو عالم من العلماء، فصفت غريزته عن أن تتكدر بشيء من ذلك، فلم يكن له مأرب ولا مقصد إلّا مجرد معرفة ما جاء عن الشارع، فظفر بذلك بسهولة من غير مشقّة ولا تعب لأنه موجود إما في كتاب الله وهو بين أظهرنا في المصاحف الشريفة مفسر بتفاسير العلماء الموثوق بهم وإما في سنة رسول الله صَلى الله عليه وآله وسلم وهي أيضاً موجودة، قد ألَّف أهل العلم في أدلة المسائل من السنّة كتباً متنوعة منها ما هو على أبواب الفقه، ومنها ما هو على حروف المعجم، فكان تناوله يسيراً، ثم قد تكلم الأئمة على صحتها وحسنها وضعفها فجاؤوا بما لا يحتاج الناظر معه إلى غيره ووضعوا في ذلك مؤلفات مشتملة على ذلك اشتمالاً على أحسن وجه وأبدع أسلوب، ثم أوضحوا ما في السنّة من الغريب بل وجمعوا بين المتعارضات، ورجحوا ما هو راجح، ولم يدعوا شيئاً تدعو إليه الحاجة فإذا وقف على ذلك من قد تأهّل للاجتهاد وظفر بعلومه أخذه أخذ غير أخذ مَن لم يكن كذلك وعمل عليه، مطمئنة به نفسه، ساكنة إليه نافرة عن غيره هاربة منه.

(١) رواه الحاكم من حديث طويل عن ابن مسعود ٢/ ١٨٠، رواه الطبراني في الكبير بإسنادين ٨/ ٢٢٠ ـ ٢٢١ (١٠٥٣١)، ٨/ ١٧١ (١٠٣٥٧)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٩٠، ١٦٣؛ ٧/ ٢٦٠ ـ ٢٦١ رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح غير بكير بن معروف، وثقه أحمد وغيره وفيه ضعف، وفي الأخرى عقيل ابن الجعد، قال البخاري: منكر الحديث، رواه كذلك ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ابن كثير في التفسير ٤/ ٣١٦ وقد استشهد به الشوكاني في: القول المفيد ص٤٣، ونصّ الحديث: «يابن مسعود أتدري أي الناس أعلم؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: إن أعلم الناس أبصرهم بالحق.. إلخ».

[الفصل الأول]

[الأسباب المؤدية إلى التعصب وإلى الخروج عن دائرة الأنصاف]

واعلم أن أسباب الخروج عن دائرة الأنصاف والوقوع في موبقات التعصُّب كثيرة جداً:

[أولاً: أثر البيئة والتنشئة الاجتماعية وقصور العلماء عن أداء رسالتهم]:

فمنها وهو أكثرها وقوعاً وأشدها بلاءً: أن ينشأ طالب العلم في بلد من البلدان التي قد تمذهب أهلها بمذهب معيّن، واقتدوا بعالم مخصوص(١). وهذا الداء قد طبّق في بلاد الإسلام وعم أهلها، ولم يخرج عنه إلاّ أفراد قد يوجد الواحد منهم في المدينة الكبيرة، وقد لا يوجد لأن هؤلاء الذين ألفوا هذه المذاهب قد صاروا يعتقدون أنها هي الشريعة وأن ما خرج عنها خارج عن الدين مباين لسبيل المؤمنين ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم/ ٣٢]، فأهل هذا المذهب يعتقدون أن الحق بأيديهم وأن غيرهم على الخطأ والضلال والبدعة وأهل المذهب الآخر يقابلونهم بمثل ذلك. والسبب: أنهم نشأوا فوجدوا آباءهم وسائر قراباتهم على ذلك ورثه الخلف

---

(١) راجع: فتح القدير للشوكاني ٢/ ٢٤٣.

عن السلف والآخر عن الأول[1]، وانضم إلى ذلك قصورهم عن إدراك الحقائق بسبب التغيير الذي ورد عليهم ممن وجوده قبلهم، وإذا وُجد فيهم من يعرف الحق والمحقين فهو لا يستطيع أن ينطق بذلك مع أخص خواصه وأقرب قرابته فضلاً عن غيره لما يخافه على نفسه أو على ماله أو على جاهه بحسب اختلاف المقاصد وتباين العزائم الدينية فيحصل من قصور هؤلاء مع تغيّر فطرهم، بمن أرشدهم إلى البقاء على ما هم عليه، و [اعتقاد] أنه الحق وخلافه الباطل، وسكوت من له فطنة ولديه عرفان وعنده إنصاف عن تعليمهم معالم الإنصاف، وهدايتهم إلى طرق الحق، ما يوجب جمودهم على ما هم عليه، واعتقادهم أن الحق مقصور عليه، منحصر فيه وأن غيره ليس من الدين، ولا هو من الحق، فإذا سمع عالماً من العلماء يفتي بخلافه
[٨١/أ] أو يعمل على ما لا يوافقه اعتقد/ أنه من أهل الضلال ومن الدّعاة إلى البدعة[2]، وهذا إذا عجز عن إنزال الضرر به بيده أو لسانه، فإن تمكن من ذلك فعله معتقداً أنه من أعظم ما يتقرّب به إلى الله ويدخره في صحائف حسناته ويتاجر الله به، وهذا معلوم لكل أحد. وقد شاهدنا منه ما لا يأتي عليه حصر ولا تحيط به عبارة، بل قد يبلغ هذا المتعصب في معاداة من يخالفه إلى حد تجاوز به عداوته لليهود والنصارى، ولو علم المخدوع المغرور بأن سعيه ضلال وعمله وبال وأنه من ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤] لأقصر عن غوايته وأرعوى عن بعض جهله، لكنه جهل قدر نفسه وخسران سعيه وتحامى غيره من أهل المعرفة والفهم، إرشاده إلى الحق وتنبيهه على فساد ما هو فيه مخافة على نفسه منه وممن يشابهه في ذلك. فتعاظم الشر،

---

(١) راجع فتح القدير، للشوكاني ٢/١٩٨ ـ ١٩٩، الغزالي، الأقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٢، المقبلي، العلم الشامخ ص ١٤٦، ١٩٦، ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) أنظر: القول المفيد/ للشوكاني ص ٤٠.

وطم[1] البلاء وتفاقم الأمر وعمّ الضرر. ولو نظر ذلك المتعصب بعين الإنصاف ورجع إلى عقله وما تقتضيه فطرته الأصلية، لكف عن فعله وأقصر عن غيه وجهله ولكنه قد حيل بينه وبين ذاك وفرغ الشيطان منه إلاّ من عصم الله وقليل ما هم. وهكذا صاحب المعرفة وحامل الحجة وثاقب الفهم لو وطّن نفسه على الإرشاد وتكلم بكلمة الحق ونَصرَ الله سبحانه ونصر دينه وقام في تبيين ما أمره الله بتبيينه لحمد مسراه وشكر عاقبته وأراه الله سبحانه من بدائع صنعه وعجائب وقايته، وصدق ما وعد به من قوله ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠] [و] ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۝٧﴾ [محمد/٧] ما يزيده ثباتاً ويشد من عضده ويقوي قلبه في نصرة الحق ومعاضدة أهله.

ومن تأمل الأمر كما ينبغي عرف أن كل قائم بحجة الله إذا بيّنها للناس كما أمره الله وصدع بالحق وضرب بالبدعة في وجه صاحبها وألقم المتعصب حجراً وأوضح له ما شرعه الله لعباده، وإنه في تمسّكه بمحض الرأي مع وجود البرهان الثابت عن صاحب الشرع، كخابط عشوي، وراكب العمياء، فإن قبل منه، ظفر بما وعده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأجر في حديث: (لأن يهدي الله على يديك رجلاً)[2] الحديث، وإن لم يقبل منه كان قد فعل ما أوجب الله عليه وخلّص نفسه من كتم العلم الذي أمره الله بإفشائه، وخرج من ورطة أن يكون من الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى، ودفع الله عنه ما سوّلته له نفسه الأمّارة من الظنون الكاذبة والأوهام

(١) في (ب) فتعاظم الأمر، وعم البلاء.
(٢) في رواية البخاري ومسلم: «لأن يهدي الله بك رجلٌ واحد خير لكم من حمر النعم» اللؤلؤ والمرجان ٣/ ١٣٢ (١٥٥٧)، أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ٣٣٣، أبو داود، في باب العلم رقم ١٠: مجمع الزوائد ٥/ ٣٣٤، ابن عبد البر في التمهيد ٢/ ٢١٨؛ جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٢٢.

الباطلة وانتهى حاله إلى أن يكون كعبه الأعلى وقوله الأرفع ولم يزده ذلك إلاّ رفعةً في الدنيا والآخرة وحظاً عند عباد الله وظفراً بما وعد الله به عباده المتقين، وهم وإن أرادوا أن يضعوه بكثرة الأقاويل، وتزوير المطاعن وتلفيق العيوب، وتواعدوه بإيقاع المكروه به وإنزال الضرر عليه، فذلك كله ينتهي إلى خلاف ما قدّروه وعكس ما ظنوه، وكانت العاقبة للمتقين كما وعد به عباده المؤمنين ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر/ ٤٣] ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة/ ١٩٣].

ولقد تتبّعت أحوال كثير من القائمين بالحق، المبلغين له كما أمر الله، المرشدين إلى الحق، فوجدتهم ينالون من حسن الأحدوثة وبُعد الصّيت وقوّة الشهرة وانتشار العلم ونفاق المؤلفات وطيرانها وقبولها في الناس ما لا يبلغه غيرهم ولا يناله من سواهم، وسأذكر لك هنا جماعةً ممن اشتهرت مذاهبهم وانتشرت أقوالهم وطارت مصنفاتهم بعدما نالهم[1] من المحنة ما نالهم كإمام دار الهجرة مالك بن أنس فإنه بلي بخصوم وعاداه ملوك، فنشر الله مذاهبه في الأقطار واشتهر من أقواله ما ملأ الأنجاد والأغوار، كذلك الإمام أحمد بن حنبل فإنه وقع له من المحن[2]، التي هي منح ما لا يخفى على من له اطّلاع، وضُرب بين يدي المعتصم العباسي ضرباً مبرحاً، وهمّوا بقتله مرة بعد مرة وسجنوه في الأمكنة المظلمة، وكبلوه بالحديد ونوعوا له أنواع العذاب، فنشر الله من علومه ما لا يحتاج إلى بيان ولا يفتقر إلى إيضاح، وكانت العاقبة له، فصار بعد ذلك إمام الدنيا غير مدافع، ومرجع أهل العلم غير منازع، ودوّن الناس كلماته وانتفعوا بها، وكان يتكلم بالكلمة فتطير في

(١) في (ب) بعدهم وما أصابهم.
(٢) يقصد المؤلف، محنة القول بخلق القرآن التي حدثت في أواخر عهد المأمون واستمرت إلى بداية عهد المتوكل (٢١٨ ـ ٢٣٤ هـ) وامتحن فيها أهل الحديث، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل.

الآفاق، فإذا تكلم في رجل بجرح تبعه الناس، وبطل علم المجروح. وإن تكلّم في رجل بتعديل كان هو العدل الذي لا يحتاج بعد تعديله إلى غيره، ثم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري أصابه من محمد بن يحيى الذهلي(١) واتباعه من المحنة ما مات به كمداً، ثم جعل الله تعالى كتابه الجامع الصحيح كما ترى، أصح كتاب في الدنيا وأشهر مؤلف في الحديث، وأجلّ دفتر من دفاتر الإسلام، ثم انظر أحوال من جاء بعد هؤلاء بدهر طويل كابن حزم المغربي [الأندلسي ت ٤٥٦ هـ] فإنه أُصيب بمحن عظيمة بسبب ما أظهره من إرشاد الناس إلى الدليل والصدع بالحق وتضعيف علم الرأي/ حتى أفضى [٨١/ب] ذلك إلى امتحان الملوك له وإيقاعهم به وتشريده من مواطنه، وتحريق مصنّفاته، ومع ذلك نشر الله من علومه ما صار عند كل فرقة وفي كل بلاد وبين ظهراني كل طائفة، ثم كذلك شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، أحمد بن عبد الحليم [ت ٧٢٨ هـ] فإنه لما أبان للناس فساد الرأي وأرشدهم إلى التمسك بالدليل وصدع بما أمره الله به، ولم يخف في الله لومة لائم، قام عليه طوائف من المنتمين إلى العلم، المنتحلين له من أهل المناصب وغيرهم، فما زالوا يحاولون ويصاولون ويسعون به إلى الملوك، ويعقدون له

---

(١) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي بالولاء، النيسابوري (١٨٠ ـ ٢٥٨ هـ) من حفاظ الحديث، له رحلة واسعة في طلبه، جمع حديث الزهري وانتهت إليه مشيخة الحديث بخراسان، أما المحنة التي لحقت بالبخاري بسببه ـ كما يشير المؤلف ـ، فلأن الذهلي عاصر البخاري، وبحكم اشتراكهما في المهنة الواحدة، وكون البخاري أكثر منه شعبية وشهرة، فقد داخله الحسد من البخاري، لذلك أراد أن يصرف الناس عنه، فأخذ يشنّع عليه ويتهمه بأنه يقول «إن لفظه بالقرآن مخلوق»، واتفق أن أمير بخارى، كان قد حقد على البخاري لرفضه الحضور إلى مجلسه، ليسمع منه هو وأولاده الحديث، فلما انتشرت شائعات الذهلي ضد البخاري استغلّها الأمير، فأمر بنفيه من بلاده؛ انظر: ابن الأثير الكامل ٥/ ٣٦٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية ١١/ ٢٧، ابن الجوزي، المنتظم (طبعة بيروت) ١٢/ ١١٩.

مجالس المناظرة ويفتون تارة بسفك دمه وتارةً بتشريده، وتارةً باعتقاله. فنشر الله من فوائده ما لم ينشر بعضه لأحد من معاصريه، وترجَمه أعداؤه فضلاً عن أصدقائه بتراجم لم يتيسر لهم مثلها ولا ما يقارُبها لأحد من الذين يتعصبون لهم ويدأبون في نشر فضائلهم ويطرؤون في إطرائهم، وجعل الله له من ارتفاع الصيت وبُعد الشهرة ما لم يكن لأحد من أهل عصره، حتى اختلف من جاء بعد عصره في شأنه واشتغلوا بأمره، فعاداه قوم وخالفهم آخرون، والكل معترفون بقدره معظمون له خاضعون لعلومه واشتهر هذا بينهم غاية الاشتهار حتى ذكره المترجمون لهم في تراجمهم فيقولون وكان من المائلين إلى ابن تيمية أو المائلين عنه.

وهذه الإشارة إنما هي لقصد الإيضاح لك لتعلم بما يصنعه الله لعباده وعلماء دينه وحملة حجته. وفي كل عصر من هذا الجنس من تقوم به الحجة على العباد.

وانظر في أهل قطرنا فإنه لا يخفى عليك حالهم إن كنت ممن له إطلاع على أخبار الناس، وبحث عن أحوالهم، كالسيد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير[1] فإنه قام داعياً إلى الدليل في ديارنا هذه في وقت غربة وزمان ميل من الناس إلى التقليد وإعراض عن العمل بالبرهان فناله من أهل عصره من المحن ما اشتملت عليه مصنفاته، حتى ترسل عليه من ترسل من مشائخه برسالة حاصلها الإنكار عليه لما هو فيه من العمل بالدليل وطرح التقليد، وقام عليه كثير من الناس وثلبوه بالنظم والنثر ولم يضيرهُ ذلك شيئاً، بل نشر الله من علومه وأظهر من معارفه ما طار كل مطار.

ثم جاء بعده ـ مع طول فصل وبعُد عهد ـ السيد العلامة الحسن بن

(١) من مشاهير علماء اليمن (ت ٨٤٠ هـ)، انظر ترجمته في البدر الطالع للشوكاني ٢/ ٨١ ـ ٩٣.

أحمد الجلال[١] والعلامة صالح بن مهدي المقبلي[٢] فنالهما من المحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول على استقراره في هجرة الجراف[٣] منعزلاً عن الناس وحمل الثاني على الارتحال إلى الحرم الشريف والاستقرار فيه حتى توفاه الله فيه، ومع هذا فنشر الله من علومهما وأظهر مؤلفاتهما ما لم يكن لأحدٍ من أهل عصرهما ما يقاربه فضلاً عن أن يساويه.

ثم كان في العصر الذي قبل عصرنا هذا السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير[٤] وله في القيام بحجة الله والإرشاد إليها وتنفير الناس عن العمل بالرأي وترغيبهم إلى علم الرواية ما هو مشهور معروف، فعاداه أهل عصره وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضره جَهداً، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة ولم يظفروا منه بطائل ولا نقصوه من جاه ولا مال، ورفعه الله عليهم وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنفات المطوّلة والمختصرة ما هو معلوم عند أهل هذه الديار، ولم ينتشر لمعاصريه المعادين له المبالغين في ضرره بحث من المباحث العلمية فضلاً عن رسالة فضلاً عن مؤلف بسيط، فهذه عادة الله في عباده فاعلمها وتيقنها.

---

(١) الحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤ هـ) له مؤلفات كثيرة، راجع ترجمته في البدر الطالع ١/١٩١ ـ ١٩٤؛ مصادر الفكر الإسلامي في اليمن/ عبد الله الحبشي ص ١٢٩.

(٢) توفي سنة ١١٠٨ هـ من مؤلفاته: العلم الشامخ (مطبوع)، انظر: البدر الطالع ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢، مصادر الفكر الإسلامي ص ١٣٢.

(٣) كانت من ضواحي صنعاء الشمالية، وقد اتَّصلت بها في الوقت الحاضر مباني صنعاء فأصبحت حياً من أحيائها يعرف بهذا الاسم.

(٤) توفي ١١٨٢ من إجلاء العلماء انظر ترجمته في: البدر الطالع ٢/١٣٣ ـ ١٣٩؛ (مصادر ص ٦٢). (الحبشي).

وكان شيخنا السيد العلامة عبد القادر بن أحمد[1] رحمه الله من أكثر الناس نشراً للحق وإرشاداً إليه وتلقيناً له وهدماً لما يخالفه، فجعله الله علماً يُقتدى به ومرجعاً يأوي إليه أهل عصره، وأخضع له كل مخالف له واعترف له كل واحدٍ بأنه إمام عصره وعالمه ومجتهده، ولم يضره ما كان يناله به المخالفون له من الغيبة التي هي غاية ما يقدرون عليه ونهاية ما يبلغون إليه.

وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي وعن الحوادث الجارية بيني وبين أهل عصري ليزداد يقينك وتكون على بصيرة فيما أرشدتك إليه: إعلم أني كنت عند شروعي في الطلب على الصفة التي ذكرتها لك سابقاً، ثم كنت بعد التمكن من البحث عن الدليل والنظر في مجاميعه أذكر في مجالس شيوخي ومواقف تدريسهم وعند الاجتماع بأهل العلم ما قد عرفته من ذلك، لا سيما عند الكلام في شيء من الرأي مخالف الدليل أو عند ورود قول عالم من أهل
[٨٢/أ] العلم قد تمسك بدليل ضعيف وترك الدليل القوي/ أو أخذ بدليل عام وبعمل خاص أو بمطلق وطرح المقيّد، أو بمجمل ولم يعرف المبيّن، أو بمنسوخ ولم ينتبه للناسخ، أو بأول ولم يعرف بآخر، أو بمحض رأي ولم يبلغه أن في تلك المسألة دليلاً يتعيّن عليه العمل به، فكنت إذا سمعت بشيء من هذا لا سيما في مواقف المتعصبين ومجامع الجامدين، تكلمت بما بلغت إليه مقدرتي وأقل الأحوال أن أقول استدلّ هذا بكذا وفلان المخالف له بكذا، ودليل فلان أرجح لكذا، فما زال أسرى التقليد يستنكرون ذلك ويستعظمونه لعدم الفهم به وقبول طبائعهم له حتى ولّد ذلك في قلوبهم من العداوة والبغضاء ما الله به عليم.

ثم كنت إذا فرغت من أخذ فن من الفنون أو مصنّف من المصنفات

---

(١) توفي سنة ١٢٠٧ (انظر البدر الطالع ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٨ ومصادر الفكر الإسلامي ص ٢٣٤) (الحبشي).

على شيوخي أقبل جماعة من الطلبة إليّ وعوّلوا عليّ في تدريسهم في ذلك[1]، فكان يأخذ أترابي شيئاً من الحسد الذي لا يخلو عنه إلاّ القليل، ثم تكاثر الطلبة عليّ في علوم الاجتهاد وغيرها وأخذوا عني أخذاً خالياً عن التعصب سالماً من الاعتساف فكنتُ أقرر لهم دليل كل مسألة وأوضح لهم الراجح فيها، وأصرّح لهم بوجوب المصير إلى ذلك وكانوا قد تمرّنوا وعرفوا علوم الاجتهاد، وذهب عنهم ما تكدرت به فطرهم من المغيّرات فزاد ذلك المخالفين عداوة وشناعة وحسداً وبغضاً، وأطلقوا ألسنتهم بذلك وكان مع ذلك ترد إليّ أبحاث من جماعة من أهل العلم الساكنين بصنعاء وغيرهم من أهل البلاد البعيدة والمدائن النائية، فأحرر الجوابات عليهم في رسائل مستقلة، ويرغب تلامذتي لتحصيل ذلك وتنتشر في الناس، فإذا وقف عليه المتعصبون ورأوه يخالف ما يعتقدون، استشاطوا غضباً، وعرضوا ذلك على مَن يرجون منه الموافقة والمساعدة، فمن ثالبٍ بلسانه، ومعترض بقلمه، وأنا مصمّم على ما أنا فيه لا أنثني عنه ولا أميل عن الطريقة التي أنا فيها، وكثيراً ما يرفعون ذلك إلى من لا علم عنده من رؤساء الدولة الذين لهم في الناس شهرة وصولة، فكان في كل حينٍ يبلغني من ذلك العجب، ويناصحني من يظهر لي المودّة، ومن لا تخفى عليه حقيقة ما أقوله وحقيته، مع اعترافهم بأن ما أسلكه هو ما أخذه الله على الذين حملوا الحجة، لكنهم يتعللون بأن الواجب يسقط بدون ذلك، ويذكرون أحوال أهل الزمان وما هم عليه وما يخشونه من العواقب فلا أرفع لذلك رأساً، ولا أعوّل عليه، وكنت أتصوّر في نفسي أن هؤلاء الذين يتعصبون عليّ ويشغلون أنفسهم بذكري والحطّ عليّ هم أحد رجلين: إمّا جاهل لا يدري أنه جاهل ولا يهتدي بالهداية ولا يعرف الصواب، وهذا لا يعبأ الله به. أو رجل متميز له حظ من

---

(١) راجع ص ١٧٣ ـ ١٧٤ من هذا الكتاب، أيضاً: البدر الطالع ٢/ ٢١٩.

علم وحصّة من فهم، لكنه قد أعمى بصيرته الحسد وذهب بإنصافه حب الجاه، وهذا لا ينجع فيه الدواء ولا تنفع عنده المحاسنة ولا يؤثر فيه شيء، فما زلت على ذلك وأنا أجد المنفعة بما يصنعونه أكثر من المضرَّة والمصلحة العائدة على ما أنا فيه، بما هم فيه أكثر من المفسدة.

ولقد اشتد بلاؤهم وتفاقمت محنتهم في بعض الواقعات فقاموا قومة شيطانية وصالوا صولة جاهلية، وذلك أنه ورد إليّ سؤال في شأن ما يقع من كثير من المقصّرين من الذَّم لجماعة من الصحابة صانهم الله، وغضبت على من ينتهك أعراضهم المصونة، فأجبت برسالة[1] ذكرت فيها ما كان عليه أئمة الزيدية من أهل البيت وغيرهم، ونقلت إجماعهم من طرق وذكرت كلمات قالها جماعة من أكابر الأئمة، وظننت أنّ نقل إجماع أهل العلم يرفع عنهم العماية، ويردّهم عن طرق الغواية، فقاموا بأجمعهم وحرروا جوابات زيادة على عشرين رسالة[2] مشتملة على الشتم والمعارضة بما لا ينفق إلاّ على بهيمة، واشتغلوا بتحرير ذلك وأشاعوه بين العامة ولم يجدوا عند الخاصة إلاّ الموافقة، تقية لشرهم وفراراً من معرتهم، وزاد الشر وتفاقم حتى أبلغوا ذلك إلى أرباب الدولة والمخالطين للملوك من الوزراء وغيرهم، وأبلغوه إلى مقام خليفة العصر[3] حفظه الله وعظَّم القضية عليه جماعة ممن يتصل به، فمنهم من يشير عليه بحبسي، ومنهم من ينتصح له بإخراجي من مواطني، وهو ساكت لا يلتفت إلى شيء من ذلك وقاية من الله وحماية لأهل العلم ومدافعة

---

(١) هي رسالته المسماة إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي (مخطوطة)، ذكر المؤلف في البدر الطالع ١/ ٢٣٤، أنه ألفها سنة ١٢٠٨ هـ (الحبشي).

(٢) جمعت في كتاب بعنوان إظهار الخبى، وانظر: كتابنا مصادر الفكر الإسلامي ص ١٤١ (الحبشي).

(٣) هو المنصور علي بن العباس، حكم اليمن من سنة (١١٨٩ ـ ١٢٢٤ هـ) انظر ترجمته في البدر الطالع ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٧.

عن القائمين بالحجة في عباده، ولم تكن لي إذ ذاك مداخلة لأحد من أرباب الدولة ولا اتصال بهم[1]، واشتد لهج الناس بهذه القضية وجعلوها حديثهم في مجامعهم، وكان من بيني وبينهم مودّة يشيرون عليّ بالفرار أو الاستتار، وأجمع رأيهم على أني إذا لم أساعدهم على أحد الأمرين فلا أعود إلى مجالس التدريس التي كانت أدرّس بها في جامع صنعاء، فنظرت ما عند تلامذتي فوجدت أنفسهم قوية، ورغبتهم في التدريس شديدة، إلاّ القليل منهم فقد كادوا يستترون من الخوف، ويفرّون من الفزع، فلم أجد لي رخصةً في البعد عن مجالس التدريس، وعدت وكان أول درس عاودته عند وصولي إلى الجامع في أصول الفقه بين العشائين، فانقلب من بالجامع وتركوا ما هم فيه من الدرس والتدريس ووقفوا ينظرون إليَّ متعجبين من الإقدام على ذلك، لما قد تقدر عندهم من عظم الأمر، وكثرة التهويل، والوعيد والترهيب حتى ظنوا أنه لا يمكن البقاء في صنعاء فضلاً عن المعاودة للتدريس، ثم وصل وأنا في حال ذلك الدرس جماعة لم تجرِ لهم عادة بالوصول إلى الجامع وهم متلفعون بثيابهم لا يُعرفون وكانوا ينظرون إليّ ويقفونَ قليلاً ثم يذهبون ويأتي آخرون حتى لم يبقَ شك مع أحد أنها إن لم تحصل منهم فتنة في الحال وقعت مع خروجي من الجامع، فخرجت من الجامع وهم واقفون على مواضع من طريقي، فما سمعت من أحدهم كلمة فضلاً عن غير ذلك، وعاودت الدروس كلها وتكاثر الطلبة المتميزون زيادة على ما كانوا عليه، في كل فن وقد كانوا ظنوا أنه لا يستطيع أحد أن يقف بين يدي مخافةً على أنفسهم من الدولة والعامة، فكان الأمر على خلاف ما أظنه، وكنت أتعجب من ذلك وأقول في نفسي: هذا من صنع الله الحسن،

(١) كان المؤلف قبل توليه القضاء عام ١٢٠٩ هـ، متفرغاً للعلم تفرغاً تاماً، مبتعداً عن رجال السياسة، انظر: البدر الطالع ٢/ ٢٢٤.

ولطفه الخفي، لأن من كان الحامل له على ما وقع، الحسد والمنافسة لم ينجح كيده بل كان الأمر على خلاف ما يريد.

ومن عجيب ما أشرحه لك: أنه كان في درس بالجامع بعد صلاة العشاء الآخرة في صحيح البخاري يحضره من أهل العلم الذين مقصدهم الرواية وإثبات السماع جماعة، ويحضره من عامة الناس جمع جمّ لقصد الاستفادة بالحضور، فسمع ذلك وزير رافضي من وزراء الدولة، وكانت له صولة وقبول كلمة بحيث لا يخالفه أحد،وله تعلق بأمر الأجناد، فحمله ذلك على أن استدعى رجلاً من المساعدين له في مذهبه، فنصب له كرسياً في مسجد من مساجد صنعاء، ثم كان يسرج له الشمع الكثير، في ذلك المسجد[1]، حتى يصير عجباً من العجب فتسامع به الناس وقصدوا إليه من كل جانب لقصد الفرجة والنظر إلى ما لا عهد لهم به والرجل الذي على الكرسي يملي عليهم في كل وقت ما يتضمن الثلب لجماعة من الصحابة صانهم الله، ثم لم يكتفِ ذلك الوزير بذلك، حتى أغرى جماعة من الأجناد من العبيد وغيرهم بالوصول إليّ لقصد الفتنة، فوصلوا وصلاة العشاء الآخرة قائمة، ودخلوا الجامع على هيئة منكرة وشاهدتهم عند وصولهم، فلما فرغت الصلاة قال لي جماعة من معارفي: إنه يحسن ترك الإملاء تلك الليلة في البخاري، فلم تطب نفسي بذلك، واستعنت بالله وتوكلت عليه، وقعدت في المكان المعتاد، وقد حضر بعض التلاميذ، وبعضهم لم يحضر تلك الليلة لمَّا شاهد وصول أولئك الأجناد، ولما عقدت الدرس وأخذت في الإملاء رأيت أولئك الأشخاص يدورون حول الحلقة من جانب إلى جانب، ويقعقعون بالسلاح ويضربون سلاح بعضهم في بعض،ثم ذهبوا ولم يقع شيء بمعونة الله تعالى وفضله ووقايته. ثم أن ذلك الوزير أكثر السعاية إلى المقام

---

(١) راجع: ص ١٥٢ من هذا الكتاب.

الإمامي هو ومن يوافقه على هواه ويطابقه في اعتقاده من أعوان الدولة واستعانوا برسائل بعضها من علماء السوء، وبعضها من جماعة من المقصرين الذين يظنهم من لا خبرة له في عداد أهل العلم. وحاصل ما في تلك الرسائل إني قد أردت تبديل مذهب أهل البيت عليهم السلام، وأنه إذا لم يتدارك ذلك الخليفة بطل مذهب آبائه، ونحو هذا من العبارات المفتراة والكلمات الخشنة والأكاذيب الملفقة. ولقد وقفت على رسالة منها لبعض أهل العلم ممن جمعني وإياه طلب العلم ونظمنا جميعاً عقد المودة وسابق الإلفة فرأيته يقول فيها مخاطباً لإمام العصر: أن الذي ينبغي له ويجب عليه أن يأمر جماعة يكبسون منزلي ويهجمون مسكني ويأخذون ما فيه من الكتب المتضمنة لما يوجب العقوبة من الاجتهادات المخالفة للمذهب، فلما وقفت على ذلك قضيت منه العجب ولولا أن تلك الرسالة بخطه المعروف لديّ لما صدقت وفيها من هذا الزور والبهت والكلمات الفظيعة شيء كثير، وهي في نحو ثلاثة كراريس، وعند تحرير هذه الأحرف[1] قد انتقم الله منه فشرده إمام العصر إلى جزيرة من جزائر البحر مقروناً في السلاسل بجماعة من السوقة وأهل الحرف الدنيئة وأهلكه الله في تلك الجزيرة ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ۝٤٩﴾ [الكهف/ ٤٩] وكان حدوث هذه الحادثة عليه/ ونزول هذه الفاقرة به بمرأى [٨٣/ ب]
ومسمع من ذلك الوزير الرافضي الذي ألّف له تلك الرسالة استجلاباً لما عنده، وطلباً للقرب إليه وتودّداً له. ومن جملة ما وقفت عليه من الرسائل المؤلفة بعناية هذا الوزير: رسالة لبعض مشائخي[2] الذين أخذت عنهم بعض

---

(١) هذا الفقيه المشار إليه هنا هو الفقيه إسماعيل بن عز الدين بن محمد النعمي اشترك مع العامة في ثورتهم ضد الشوكاني سنة ١٢١٦ ونفي إلى جزيرة زيلع توفي سنة ١٢٢٠ وله رسالة في الرد على الشوكاني بعنوان السيف الباتر المضي لكشف الإيهام والتمويه في إرشاد الغبي (انظر كتابنا مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص ١٣٩) (الحبشي)

(٢) هو عبدالله بن إسماعيل النهمي، ترجم له المؤلف في البدر الطالع وأشار إلى هذه الحادثة، البدر الطالع ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠؛ أيضاً ١/ ٢٣٤ وما بعدها.

العلوم الآلية[1] وفيها من الزور ومحض الكذب ما لا يظن بمن هو دونه، وما حمله على ذلك إلاّ الطمع في الوزير، فعاقبه الله بقطع ما كان يجري عليه من الخليفة، وأصيب بفقر مدقع وفاقة شديدة حتى صار عبرة من العِبر وكان يفدُ إليّ يشكو حاله وما هو فيه من الجهد والبلاء فأبلغُ جهدي في منفعته وما يسد فاقته. وهكذا جماعة من المترسلين عليّ المبالغين في إنزال الضرر بي أرجعهم الله إليّ راغمين وأحوجهم لمعونتي مضطرين ولم أعاقب أحداً منهم بما أسلفه ولا كافيته بما قدّمه. فانظر صنع الله مع من عُودي وأوذي لأجل تمسكه بالإنصاف ووقوفه عند الحق. اللهم إني أحمدك على جميل صنعك وجزيل فضلك وجميل طولك حمداً يتجدّد بتجدّد الأوقات ويتعدد بعدد المعدودات. وإني وإن لم أكن أهلاً لما أوليته فأنت له أهل وبه حقيق، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

ومما أسوقه لك أيها الطالب وأعجِّبك منه: أنه كان لي صديق بمدينة من مدائن اليمن[2] جمعني وإياه الطلب والإلفة والوداد وكان عالي القدر رفيع المنزلة في العلم كبير السن بعيد الصيت مشهور الذكر ولعله كان يفيد الطلبة في الفقه قبل مولدي، وقرأ عليه بعض شيوخي ورحل إلى صنعاء وطلب علوم الاجتهاد في أيام طلبي لها، وكان بيني وبينه من المودة أمر عظيم، وله معي مذاكرات ومباحثات وترسلات في فوائد كثيرة هي في مجموع رسائلي. فلما حدث ما حدث من قيام ما قام عليّ من الخاصة والعامة، وكان إذ ذاك قد فارق صنعاء وعاد إلى مدينته وعكف عليه الطلبة واستفادوا به في الفنون فقاموا عليه وقالوا: أنه بلغ إلينا ما حدث من أليفك الذي تكثر الثناء عليه والمذاكرة له من مخالفة المذهب والتظهر بالاجتهاد،

---

(١) في (ب) الإلهية.
(٢) راجع البدر الطالع ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

فإن كنت موافقاً له قمنا عليك كما قام عليه أهل صنعاء، وإن كنت تخالفه فيماظهر منه فترسّل عليه فوصلت منه رسالة في عدة كراريس، وما حمله على ذلك إلاّ المداراة لهم والتقيّة منهم وظاهرها المخالفة وباطنها الموافقة، مع حسن عبارة وجودة مسلك ولم أستنكر ذلك منه، ولا عتبته عليه فإن الصدع بالحق والتظهر بما لا يوافق الناس من الحق لا يستطيعه إلاّ الأفراد وقليل ما هم.

ووصلت رسائل من جماعة آخرين في مدائن بعيدة من صنعاء فيها ما هو موافق لي مقوٍّ لما ذهبت إليه وفيها ما هو مخالف لذلك ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود/١١٨] وليس بعجيب خذلان من خذلني ولم يقم بنصري ولم يصدع بالحق في أمري من علماء صنعاء العارفين بالعلوم المتمسكين منها بجانب يفرقون به بين الحق والباطل، فثورة العامة يتقيها غالب الناس ولا سيما إذا حطبوا[1] في حبل من ينتمي إلى دولة ويتصل بملك ويتأيد بصولة، ويأبى الله إلاّ أن يتم نوره وينصر دينه ويؤيد شرعه.

وبالجملة: فالشرح لما حدث لي من الحوادث في هذا الشأن يطول ولو ذهبت أسردها وأذكر ما تعقبها من ألطاف الله التي هي من أعظم العبر ومنحه التي لا تبلغها الأفهام ولا تحيط بها الأوهام، لم يفِ بذلك إلاّ مصنَّف مستقل، وليس المقصود ههنا إلاّ ما نحن بصدده من تنشيط طالب العلم وترغيبه في التمسك بالإنصاف، والتحلي بحلية الحق والتلبس بلباس الصدق وتعريفه بأن قيامه في هذا المقام، كما أنه سبب الفوز بخير الآخرة، هو أيضاً سبب الوصول إلى ما يطلبه أهل الدنيا من الدنيا، وأن له الثأر على من خالفه والظهور على من ناوأه في حياته وبعد موته، وأنه بهذه الخصلة الشريفة التي هي الإنصاف ينشر الله علومه ويظهر في الناس أمره ويرفعه إلى مقام لا يصل إلى أدنى مراتبه من يتعصب في الدين، ويطلب رضاء الناس بإسخاط رب العالمين.

(١) «حطب في حبل فلان» بمعنى أعانه ونصره.

[ثانياً: تزلف بعض العلماء للسلطة وإخضاع الدين لهواها طمعاً في المال والمناصب][(١)].

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف ويصدر عنها البعد عن الحق وكتم الحجة وعدم ما أوجبه الله من البيان: حب الشرف والمال اللذين هما أعدى على الإنسان من ذئبين ضاريين، كما وصف ذلك رسول الله ﷺ[(٢)]، فإن هذا هو السبب الذي حرَّف به أهل الكتاب كُتب الله المنزلة على رسله، وكتموا ما جاءهم فيها من البينات والهدى كما وقع من أحبار اليهود، وقد أخبرنا الله بذلك في كتابه العزيز، وأخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الثابت عنه في الصحيح، وبهذا السبب بقي من [٨٣/ب] بقي على الكفر من العرب وغيرهم بعد قيام الحجة عليهم وظهور الحق لهم/ وبه نافق من نافق ووقع في الإسلام من أهل العلم بذلك السبب عجائب مودعة بطون كتب التاريخ، وكم من عالم قد مال إلى هوى ملك من الملوك فوافقه على ما يريد وحسَّن له ما يخالف الشرع، وتظهر له بما ينفق لديه من المذاهب، بل قد وضع بعض المحدثين للملوك أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما وقع من وهب بن وهب البختري[(٣)] مع الرشيد

---

(١) راجع ص ١١٣ من هذا الكتاب وما بعد، قارن بالمقبلي، العلم الشامخ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) لفظ الحديث: «ما ذئبان ضاريان (وفي رواية جائعان) باتا في غنم بافسد لها من حب ابن آدم الشَّرف والمال».
رواه الترمذي (٢٣٧٦)، أحمد ٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، ٤٦٠؛ مجمع الزوائد ١٠/ ٢٥٠، الطبراني ١٠/ ٣١٩ (١٠٧٧٨)، ٩٦/١٩٥، وقد شرح هذا الحديث ابن رجب الحنبلي، في رسالة، أوردها ابن عبد البر كاملة في: جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٦٧ ـ ١٨٣.

(٣) هو أبو البختري وهب بن وهب بن كبير بن عبد الله بن زمعة من بني المطلب بن أسد بن عبدالعزى، قاض من العلماء له معرفة بالأخبار والأنساب متهم بوضع =

ووقع من آخر في حديث «لا سبق إلّا في خفّ أو حافر أو نصل»[1] فزاد في الحديث أو «جناح»[2] موافقة للملك الذي رآه يلعب بالحمام ويسابق بينها ووضع جماعة مناقب لقوم وآخرون مثالب لآخرين لا حامل لهم على ذلك إلّا حب الدنيا والطمع في الحطام والتقرب إلى أهل الرئاسة بما ينفق لديهم ويروج عليهم نسأل الله الهداية والحماية من الغواية.

وكم قد سمعنا ورأينا في عصرنا من أهله، فكثيراً ما نرى الرجل يعتقد في نفسه اعتقاداً يوافق الحق ويطابق الصواب، فإذا تكلم عند من يخالفه في ذلك ويميل إلى شيء من البدعة، فضلاً عن أن يكون من أهل الرئاسة وممن بيده شيء من الدنيا، فضلاً عن أن يكون من الملوك، وافقه وساعده وسانده وعاضده، وأقل الأحوال أن يكتم ما يعتقده من الحق ويغمط ما قد تبين له من الصواب، عند من لا يجوّز منه ضرراً ولا يقدّر منه نفعاً، فكيف ممن عداه وهذا في الحقيقة من تأثير الدنيا على الدين والعاجلة على الآجلة، وهو لو أمعن نظره وتدبر ما وقع فيه لعلم أن ميله إلى هوى رجل أو رجلين أو ثلاثة أو أكثر ممّن يجاملهم في ذلك المجلس ويكتم الحق مطابقة لهم واستجلاباً لمودتهم واستبقاء لما لديهم وفراراً من نفورهم، هو من التقصير بجانب الحق، والتعظيم لجانب الباطل، فلولا أن هؤلاء النفر لديه أعظم من

= الحديث وولاه الرشيد القضاء بعسكر المهدي قال الإمام أحمد بن حنبل هو أكذب الناس كان يضع الحديث غالب ليله، توفي سنة ٢٠٠ (الأعلام ج ٩ ص ١٥١). (الحبشي).

(١) حديث: لا سبق إلّا في خف.. إلخ أخرجه أبو داود (٢٥٧٤) الترمذي (٢٢) النسائي ٦/٢٢٧ ابن ماجة (٢٨٧٨) البيهقي ١٠/٦، الطبراني ١٠/٣١٤ رقم (١٠٧٦٤)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/٢٦٣) وقال: وفيه عبد الله بن هارون وهو ضعيف بهذا الحديث وغيره.

(٢) وضع هذه الزيادة غياث بن إبراهيم النخعي ليجامل بها المهدي العباسي لأنه كان يُحِبُ اللعب بالحمام، انظر: ابن الجوزي الموضوعات ١/٤٢، ابن عدي الكامل في الضعفاء والمتروكين ٤/١٥٧٣.

الرب سبحانه لما مال إلى هواهم وترك ما يعلم أنه مراد الله سبحانه ومطلبه من عباده.

وكفاك بهذه الفاقرة العظيمة والداهية الجسيمة، فإن رجلاً يكون عنده فرد من أفراد عباد الله أعظم قدراً من الله سبحانه ليس بعد تجريه على الله شيء، أرشدنا الله إلى الحق بحوله وطوله.

ومن غريب ما أحكيه لك من تأثر هوى الملوك والميل إلى ما يوافق ما ينفق عندهم: واقعةً معي مشاهدة لي، وإن كانت الوقائع في هذا الباب لا يأتي عليها الحصر، وهي مودعة بطون الدفاتر معروفة عند من له خبرة بأحوال من تقدم. وذلك أنه عقد خليفة العصر حفظه الله مجلساً جمع فيه وزرائه وأكابر أولاده وكثيراً من خواصه وحضر هذا المجلس من أهل العلم ثلاثة أنا أحدهم، وكان عقد هذا المجلس لطلب المشورة في فتنة حدثت بسبب بعض الملوك ووصول جيوشه إلى بعض الأقطار الإمامية[1] وتخاذل كثير من الرعايا واضطرابهم وارتجاف اليمن بأسره بذلك السبب، فأشرت على الخليفة بأن أعظم ما يتوصل به إلى دفع هذه النازلة هو العدل في الرعية[2] والاقتصار

(١) هو جيش ابن سعود الذي استولت قواته على عسير عام ١٢١٧ هـ وتمكنت من التوغل إلى تهامة فاستولت على الحديدة وزبيد وحيس، واستمرت سيطرتها على هذه المناطق حتى عام ١٢٣٤ هـ عندما أخرجتها قوات محمد علي باشا راجع: البدر الطالع ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، ٢/ ٧ ـ ٨، التقصار ص ٣٦ ـ ٤٠، ٣٥٣ ـ وما بعدها، الواسعي فرجة الهموم والحزن ص ٣٤ ـ ٣٦.

(٢) قارن برأي عمر بن عبد العزيز في رده (المشهور) على طلب أحد عماله الإذن له بتحصين مدينته: «حصنها بالعدل ونقِّ طرقها من الظلم...» السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ٢٣٢، ابن عبد ربه، العقد الفريد ١/ ٣.
وبالفعل فإن رسوخ الوحدة الوطنية وتماسك الجهة الداخلية يقوي من مقدرة الأمة على صدّ ومواجهة أي عدوان خارجي، والعكس صحيح، ومن ثم فإن إشاعة السلطة السياسية للإنصاف والعدل (العدل الشامل) يعد من أهم العوامل التي تحقق =

في المأخوذ منهم على ما ورد به الشرع وعدم مجاوزته في شيء وإخلاص النية في ذلك وإشعار الرعية في جميع الأقطار والعزم عليه على الاستمرار، فإن ذلك من الأسباب التي تدفع كل الدفع وتنجع أبلغ النجع، فإن اضطراب الرعايا ورفع رؤوسهم إلى الواصلين ليس إلّا لما يبلغهم من اقتصارهم على الحقوق الواجبة وليس ذلك لرغبة في شيء آخر. فلما فرغت من أداء النصيحة، انبرى أحد الرجلين الآخرين، وهو ممن حظي من العلم بنصيب وافر ومن الشرف بمرتبة عليّة ومن السن بنحو ثمانين سنة وقال: إن الدولة لا تقوم بذلك ولا تتم إلّا بما جرت به العادة من الجبايات ونحوها، ثم أطال في هذا بما يتحير عنده السامع ويشترك في العلم بمخالفته للشريعة العالم والجاهل والمقصّر والكامل، ثم ذكر أنه قد أخذ الجباية ونحوها من الرعية فلان وفلان، وعدد جماعة من أئمة العلم ممن لهم شهرة وللناس فيهم اعتقاد. وهذا مع كونه عناداً للشريعة وخلافاً لما جاءت به وجرأة على الله ونصباً للخلاف بينه وبين من عصاه وخالف ما شرعه، هو أيضاً مجازفة بحتة في الرواية عن الذين سماهم، بل هو محض الكذب/ . وإنما يروي عن بعض المتأخرين [٨٤/أ]
ممن لم يسمّه ذلك القائل، وهذا البعض الذي يروي عنه ذلك إنما فعله أياماً يسيرة ثم طوى بساطه وعلم أنه خلاف ما شرعه الله فتركه. وإنما حمله

= وحدة وتماسك الجبهة الداخلية، لأنه يلغي أهم أسباب وبواعث الصراع والتفرق الداخلي، ويحفز الجماهير على رَصِّ صفوفها وتوحيد طاقاتها للدفاع عن كيان الشعب ونظامه السياسي، ويدفعها للتضحية في سبيلهما كما أن ممارسة السلطة للاستبداد والظلم، هو الذي يدفع بالشعوب للتطلع لأي قوة خارجية أو داخلية تدخل في صراع مع تلك السلطة، ويجعلها مستعدة للتعاون مع تلك القوى بغية التخلص من الظلم غير آبهة بما قد يلحق بالوطن من أضرار، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية إذ تعاونت بعض الفئات والجماعات داخل العراق، مع الجيوش المعادية له كرد فعل على دكتاتورية النظام في العراق.

على ذلك رأي رآه وتدبير دبّره ثم تبين له فساده، فانظر أرشدك الله ما مقدار ما قاله هذا القائل في ذلك الجمع الحافل الذي شمل الإمام وجميع المباشرين للأعمال الدولية والناظرين في أمر الرعية. ولم ينتفع هذا القائل بمقالته لا بزيادة جاه ولا مال، بل غاية ما استفاده ونهاية ما وصل إليه اجتماع الألسن على ذمّه، واستعظام الناس لما صدر منه.

وهكذا جرت عادة الله في عباده فإنه لا ينال من أراد الدنيا بالدين، إلّا وبالاً وخسراناً عاجلاً وآجلاً، خصوصاً من كان من الحاملين لحجة الله المأمورين بإبلاغها إلى العباد. فإن خيره في الدنيا والآخرة مربوط بوقوفه على حدود الشريعة فإن زاغ عنها زاغ عنه. وقد صرح الله سبحانه بما يفيد هذا في غير موضع من كتابه العزيز. فأنت أيها الحامل للعلم لا تزال بخير ما دمت قائماً بالحجة مرشداً إليها ناشراً لها غير مستبدل بها عرضاً من أعراض الدنيا أو مرضاةً من أهلها.

[ثالثاً: الجدل والمراء وحب الظهور والغلب]:

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف وكتم الحق وغمط الصواب ما يقع بين أهل العلم من الجدال والمراء فإن الرجل قد يكون له بصيرة وحسن إدراك ومعرفة بالحق ورغوب إليه، فيخطىء في المناظرة ويحمله الهوى ومحبة الغلب وطلب الظهور على التصميم على مقاله، وتصحيح خطئه وتقويم معوجّه بالجدال والمراء. وهذه الذريعة الإبليسية والدّسيسة الشيطانية قد وقع بها من وقع في مهاو من التعصبات ومزالق من التعسفات عظيمة الخطر مخوفة العاقبة. وقد شاهدنا من هذا الجنس ما يقضي منه العجب، فإن بعض من يسلك هذا المسلك لا يجاوز ذلك إلى الحلف بالإيمان على حقيقة ما قاله وصواب ما ذهب إليه. وكثيراً منهم يعترف بعد أن تذهب عنه سورة الغضب وتزول عنه نزوة الشيطان بأنه فعل

ذلك تعمداً مع علمه بأن الذي قاله غير صواب. وقد وقع مع جماعة من السلف من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحَصر وصار ذلك مذاهب تُروى وأقوال تُحكى كما يعرف ذلك من يعرفه.

[رابعاً: التعصب للآباء والأجداد]:

ومن الأسباب المقتضية للتعصب: أن يكون بعض سلف المشتغل بالعلم قد قال بقول ومال إلى رأي، فيأتي هذا الذي جاء بعده فيحمله حب القرابة على الذهاب إلى ذلك المذهب والقول بذلك القول، وإن كان يعلم أنه خطأ، وأقل الأحوال إذا لم يذهب إليه أن يقول فيه أنه صحيح ويتطلب له الحجج ويبحث عما يقوّيه وإن كان بمكان من الضعف ومحل من السقوط، وليس له في هذا حظ ولا معه فائدة، إلاّ مجرد المباهاة لمن يعرفه والتزيّن لأصحابه بأنه في العلم معرق وإن بيته قديم فيه. ولهذا ترى كثيراً منهم يستكثر من: قال جدنا، قال والدنا، اختار كذا، صنع كذا، فعل كذا. وهذا لا شك أن الطباع البشرية تميل إليه ولا سيما طبائع العرب فإن الفخر بالأنساب والتحدث بما كان للسلف من الأحساب يجدون فيه من اللذة ما لا يجدونه في تعدد مناقب أنفسهم، ويزداد هذا بزيادة شرف النفس وكرم العنصر ونبالة الآباء، ولكن ليس من المحمود أن يبلغ بصاحبه إلى التعصب في الدين، وتأثير الباطل على الحق، فإن اللذة التي يطلبها والشرف الذي يريده قد حصل له بكون من سلفه ذلك العالم، ولا يضيره أن يترك التعصب له ولا يمحق عليه شرفه بل التعصب ـ مع كونه مفسداً للحظ الآخروي ـ يفسد عليه أيضاً الحظ الدنيوي، فإنه إذا تعصّب لسلفه بالباطل، فلا بد أن يعرف كل من له فهم أنه متعصب، وفي ذلك عليه من هدم الرفعة التي يريدها والمزية التي يطلبها ما هو أعظم عليه وأشد من الفائدة التي يطلبها، بكون له قريب عالم. فإنه لا ينفعه صلاح غيره مع فساد نفسه. وإذا لم يعتقد فيه السامع التعصب

اعتقد بلادة الفهم ونقصان الإدراك وضعف التحصيل. لأن الميل إلى الأقوال
[٨٤/ب] الباطلة ليس من شأن/ أهل التحقيق الذين لهم كمال إدراك وقوة فهم وفضل دراية وصحة رواية، بل ذلك دأب من ليست له بصيرة نافذة ولا معرفة نافعة. فقد حصل عليه بما تلذذ به وارتاح إليه من ذكر شرف السلف ما حقق عند سامعه بأنه من خلف الخلف.

ولقد رأيت من أهل عصري في هذا عجباً فإن بعض من جمعني وإياه الطلب لعلوم الاجتهاد يتعصب لبعض المصنفين من قرابته تعصباً مفرطاً، حتى أنّه إذا سمع من يعترض عليه أو يستبعد شيئاً قاله، اضطرب وتزبّد وجهه وتغيّرت أخلاقه سواء عليه من اعترض بحق أو بباطل، فإنه لا يقبل سمعه في هذا كلاماً، ولا يسمع من نصيح ملاماً، ومع هذا فهو بمحل من الإنصاف ومكان من العرفان قدتحصلت له علوم الاجتهاد تحصّلاً قوياً ونظر في الأدلة نظراً مشبعاً، وكان صدور مثل هذا منه يحملني في سن الحداثة وشرخ الشباب على تحرير مباحث انقض بها رسائل ومسائل من كلام قريبه، قاصداً بذلك إيقاظه ورده إلى صوب الصواب، وكنت إذا أردت إغضابه أو الانتصاف منه ذكرت بحثاً من تلك الأبحاث أو مسألة من تلك المسائل التي اعترضتها، ولهذا السبب تجد من كان له سلف على مذهب من المذاهب، كان على مذهبه، سواء أكان ذلك المذهب من مذاهب الحق أو الباطل. ثم تجد غالب العلوية شيعة وغالب الأموية عثمانية، وكان تعظيم عثمان في الدولة الأموية عظيماً، وأهل تلك الدولة مشغولون بحفظ مناقبه ونشرها وتعريف الناس إياها، وكانوا إذ ذاك يثلبون من كانت بينه وبينه عداوة أو منافسة، ثم لما جاءت الدولة العباسية عقبها، كان العباس عند أهلها أعظم الصحابة قدراً وأجلهم، وكذلك ابنه عبد الله وتوصلت خلفاء بني العباس بكثير من شعراء تلك الدولة إلى تفضيل العباس على علي، ثم تفضيل أولاد العباس على أولاد علي وكان الناس في أيامهم هم عندهم أهل البيت،

ويطبقون ما ورد من فضائل الآل عليهم، وأولاد علي إذ ذاك إنما هم عندهم خوارج لقيامهم عليهم ومنازعتهم لهم في الملك، ولقد كان بنو أمية قبلهم هكذا، يعتقد أهل دولتهم فيهم أنهم هم الآل والقرابة وعصبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن العلوية والعباسية ليسوا من ذلك في ورد ولا صدر بل أطبقوا هم وأهل دولتهم على لعن علي، ولا يعرف لديهم إلاّ بأبي تراب والمنتسب إليه والمعظم له ترابي لا يقام له وزن ولا يعظم له جانب ولا تُرعى له حرمة، ثم قامت الدولة العبيدية فانتسبوا إلى علي وسموا دولتهم الدولة العلوية الفاطمية، ثم أفرطوا في التشيع وغالوا في حب علي وبغض كثير من الصحابة واشتغل الناس بفضائل علي ونشرها وبالغوا في ذلك حتى وضع لهم علماء السوء أكاذيب مفتراة، وقد جعل الله ذلك الإمام في غنى عنها بما ورد في فضائله.

[خامساً: أثر الدولة في فرض المذهب الذي يخدم مصلحتها ويدعم شرعيتها]:

فالناشيء في دولة ينشأ على ما يتظهّر به أهلها ويجد عليه سلفه فيظنه الدين الحق والمذهب العدل ثم لا يجد من يرشده إلى خلافه إن كان قد تظهّر أهله بشيء من البدع وعملوا على خلاف الحق لأن الناس إما عامة: وهم يعتقدون في تلك البدع التي نشأوا عليها ووجدوها بين ظهرانيهم إنها هي الدين الحق والسنّة القويمة والنحلة الصحيحة، وإما خاصة: ومنهم من يترك التكلم بالحق والإرشاد إليه مخافة الضرر من تلك الدولة وأهلها، بل وعامتها، فإنه لو تكلم بشيء خلاف ما قد علموا عليه ونشروه في الناس لخشي على نفسه وأهله وماله وعرضه، ومنهم من يترك التكلم بالحق، محافظة على حظ قد ظفر به من تلك الدولة من مال أو جاه. وقد يترك التكلم بالحق الذي هو خلاف ما عليه الناس استجلاباً لخواطر العوام، ومخافة من نفورهم عنه. وقد يترك التكلم بالحق لطمع يظنه ويرجو حصوله

من تلك الدولة أو من سائر الناس في مستقبل الزمان، كمن يطمع في نيل رئاسة من الرئاسات ومنصب من المناصب كائناً ما كان ويرجو حصول رزق من السلطان أو أي فائدة فإنه يخاف أن تفوت عليه هذه الفائدة المظنونة والرئاسة المطموع فيها فيتظهّر بما يوافق الناس وينفق عندهم ويميلون إليه/ [٨٥/أ]
ليكون له ذلك ذخيرة ويداً عندهم ينال بها عرض الدنيا الذي يرجوه.

فكيف تجد ذلك الناشيء بين من كان كذلك [مع عدم وجود[1]] من يرشده إلى الحق ويبيّن له الصواب ويحول بينه وبين الباطل ويجنبه الغواية وهيهات ذلك فالدنيا مؤثرة والدين تبع لها، ومن شك في هذا فليخبرنا من ذاك الذي يستطيع أن يصرخ بين ظهراني دولة من تلك الدول بما يخالف اعتقاد أهلها، وتألفه عامتها وخاصتها، ووقوع مثل ذلك نادراً، إنما يقوم به أفراد من مخلصي العلماء ومنصفيهم وقليل ما هم فإنهم لا يوجدون إلّا على قلة وإعواز. وهم حملة الحجة على الحقيقة والقائمون ببيان ما أنزل الله والمترجمون للشريعة وهم العلماء حقاً، وأما غيرهم ممن يعلم كما يعلمون ولا يتكلم كما يتكلمون بل يكتم ما أخذ الله عليه بيانه ويعمل بالجهل مع كونه عالماً بأنه جهل ويقول بالبدعة مع اعتقاده أنها بدعة، فهذا ليس بأهل لدخوله في مسمى العلم، ولا يستأهل أن يوصف بوصف من أوصافه أو يدخل في عداد أهله بل هو متظهر، وأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته بالجهل والبدعة مطابقة لأهل الجهل والابتداع، وتنفيقاً لنفسه عليهم واستجلاباً لقلوبهم ومداراة لهم حتى يبقى عليه جاهه، ويستمر له رزقه الجاري عليه من بيت مال المسلمين أو وقفهم أو نحو ذلك، فهذا هو من البائعين عرض الدين بالدنيا المؤثرين العاجلة على الآجلة، فضلاً عن أن يستحق الدخول في أهل العلم والوصول إلى منازلهم[2]، ومن شك فيما ذكرته أو تردد في بعض

(١) زيادة يقتضيتها السياق.
(٢) في (ب) هذا العلم.

ما سقته فليمعن النظر في أهل عصره هل يستطيع أحد من أهل العلم أن يخالف ما يهواه السلطان من المذاهب فضلاً عن أن يصرح للناس بخلافه هذا، على فرض أن ذلك الذي يهواه الملك بدعة من البدع الشنيعة التي لا خلاف في شناعتها ومخالفتها للشريعة، كما تعتقده الخوارج والروافض فإن السنّة الصريحة المتواترة التي لا خلاف فيها قد جاءت بقبح ذلك وذم فاعله وضلاله.

فانظر هداك الله وإياي، من يتكلم من أهل العلم الساكنين في أرض الخوارج كبلاد عمان ونحوها بما يخالف مذهب الخوارج أو ينكر ذلك عليهم أو يرشد الناس إلى الحق. وكذلك من كان ساكناً من أهل العلم ببلاد الروافض كبلاد الأعاجم ونحوها، هل تجد رجلاً منهم يخالف ما هم عليه من الرفض فضلاً عن أن ينكره عليهم، بل قد تجد غالب من في بلاد أهل البدع من العلماء الذين لا تخفى عليهم مناهج الحق وطرائق الرشد يتظهرون للملوك والعامة بما يناسب ما هم عليه، ويوهمونهم بأنهم يوافقونهم وأن تلك البدعة التي هم عليها ليست ببدعة بل هي سنة وحق وشريعة، ويعملون كعملهم ويدخلون في ضلالهم فيكونون ممن أضله الله على علم.

فمن كان من أهل العلم هكذا فهو لم ينتفع بعلمه، فضلاً عن أن ينتفع به غيره فعلمه محنة له وبلاء عليه والجاهل خير منه بكثير فإنه فعل البدعة ووقع في غير الحق معتقداً أن ما فعله هو الذي تعبّده الله به وأراده منه، فيا من أخذ الله عليه البيان، وعلمه السنّة والقرآن، إذا تجرّيت على ربك بترك ما أخذه[١] عليك وطرح ما أمرك به. فقف عند هذه المعصية وكفى واجعل[٢] ما علمته كالعدم لا عليك ولا لك، ودع المجاوزة لهذه المعصية إلى ما هو

(١) في (ب) النبذة.
(٢) في (ب) وقس.

أشد منها وأقبح من ترويج بدع المتبدعين والتحسين لها، وإيهامهم أنهم على الحق فإنك إذا فعلت ذلك كان علمك ـ لا علمت ـ بلاء على أهل تلك البدع بعد كونه بلاء عليك لأنهم يفعلون تلك البدع على بصيرة ويتشددون فيها ولا تنجع فيهم بعد ذلك موعظة واعظ ولا نصيحة ناصح، ولا إرشاد مرشد لاعتقادهم فيك ـ لا كثّر الله في أهل العلم من أمثالك ـ بأنك عالم محقق متقن قد عرفت علوم الكتاب والسنّة، فلم يكن في علماء السوء شرّ منك ولا أشد ضرراً على عباد الله. وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق/ الدهر [٨٥/ب] ولاحقه بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم ويجعلونها حجة لبدعتهم ويضربون بها وجه من أنكر عليهم، كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب فإنهم يطيرون عند ذلك فرحاً ويجعلونه من أعلم الذخائر والغنائم.

فإن قلتَ: لا شك فيما أرشدت إليه من وجوب الصدع بالحق والهداية إلى الإنصاف وتأثير ما قام عليه الدليل الصحيح على محض الرأي وبيان ما أنزله الله للناس وعدم كتمه لكن إذا فعل العالم ذلك وصرخ بالحق في بلاد البدع وأرشد إلى العمل بالدليل في مدائن التقليد قد لا يتأثر عن ذلك إلاّ مجرد التنكيل به والهتك لحرمته وإنزال الضرر به.

قُلتُ: إنما سألت هذا السؤال وجئت بهذا المقال ذهولاً عما قدمته لك وأوضحته وكررت من حفظ الله للمتكلمين بالحق ولطفه بالمرشدين لعباده إلى الإنصاف وحمايته لهم عن ما يظنه من ضَعُف إيمانه وخارت قوته ووهت عزيمته، فارجع النظر فيما أسلفته وتدبّر ما قدمته تعلم به صدق ما وعد الله عباده المؤمنين من أن العاقبة للمتقين.

ثم هب صدق ما حدستَه، ووقوع ما قدَّرتَه وحصول المحنة عليك

ونزول الضرر بك فهل أنت كل العالم وجميع الناس أم تظن أنك مخلد في هذه الدار أم ماذا عسى يكون إذا عملت بالعلم ومشيت على الطريقة التي أمرك الله بها فنهاية ما ينزل عليك ويحل بك أن تكون قتيلاً للحق وشهيداً للعلم فتظفر بالسعادة الأبدية وتكون قدوة لأهل العلم إلى آخر الدهر، وخزياً لأهل البدع وقاصمة لظهورهم، وبلاءً مصوباً عليهم وعاراً لهم، ما داموا متمسكين بضلالهم سادرين في عمايتهم واقعين في مزالقهم، وكم قد سبقك من عباد الله إلى هذه الطريقة، وظفر بهذه المنزلة العلية، وفيهم لك القدوة وبهم الأسوة.

فانظر يا مسكين من قطّعته السيوف ومزقته الرماح من عباد الله في الجهاد فإنهم طلبوا الموت ورغبوا في الشهادة والبيض تغمد في الطُّلى[1] والرماح تغرز في الكُلى[2] والموت بمرأى منهم ومسمع يأتيهم من أمامهم وخلفهم ومن عن يمينهم وشمالهم فأين أنت من هؤلاء ولست إلاّ قائماً بين ظهراني المسلمين تدعوهم إلى ما شرعه الله وترشدهم إلى تأثير كتاب الله وسنّة رسوله على محض الرأي والبدع، فإن الذي يظن بمثلك ممن يقوم بمقامك إن لم تنجذب له القلوب بادىء بدء ويتبعه الناس بأول نداء، أن يستنكر الناس ذلك عليه ويستعظموه منه وينالوه بألسنتهم ويسيئوا القالة فيه فيكثروا الغيبة له فضلاً عن أن يبلغ ما يصدر منهم إلى الإضرار ببدنه أو ماله فضلاً عن أن ينزل به منهم ما نزل بأولئك وهب أنه ناله أعظم ما جوّزه وأقبح ما قدَّره فليس هو بأعظم مما أصيب به من قتل في سبيل الله.

وها أنا أرشدك إلى ما تستعين به على القيام بحجة الله والبيان لما أنزله وإرشاد الناس إليه على وجه لا تتعاظمه وتقدر فيه ما كنت تقدره من تلك

---

(١) الطّلى: جمع طُلية؛ العنق.
(٢) الكُلى: جمع كُلية.

الأمور التي جبنت عند تصوّرها وفرقت بمجرد تخيلها، وهو أنك لا تأتي الناس بغتة، وتصك وجوههم مكافحة ومجاهرة، وتنعي عليهم ما هم فيه نعياً صراحاً، وتطلب منهم مفارقة ما ألفوه طلباً مضيقاً وتقتضيه اقتضاء/ [٨٦/أ] حثيثاً بل أسلك معهم مسالك المتبصرين في جذب القلوب إلى ما يطلبه الله من عباده ورغِّبهم في ثواب المنقادين إلى الشرع المؤثرين للدليل على الرأي وللحق على الباطل فإن كانوا عامة فهم أسرع الناس انقياداً لك وأقربهم إمتثالاً لما تطلبه منهم، ولست تحتاج معهم إلى كثير مؤنة بل اكتف معهم بترغيبهم في التعلم لأحكام الله ثم علمهم ما علمك الله منها على الوجه الذي جاءت به الرواية وصح فيه الدليل، فهم يقبلون ذلك منك قبولاً فطرياً، ويأخذونه أخذاً خلقياً لأن فطرتهم لم تتغير بالتقليد ولا تكدرت بالممارسة لعلم الرأي، ما لم يتسلط عليهم شيطان من شياطين الإنس، قد مارس علم الرأي واعتقد أنه الحق وأن غيره الباطل وأنه لا سبيل للعامة إلى الشريعة إلاّ بتقليد من هو مقلد له، واتباع من يتبعه، فإنه إذا تسلط على العامة مثل هذا وسوس لهم كما يوسوس الشيطان، وبالغ في ذلك لأنه يعتقد ذلك من الدين ويقطع بأنه في فعله داعٍ من دعاة الحق وهاد من هداة الشرع وإن غيره على ضلالة، وهذا وأمثاله هم أشد الناس على من يريد إرشادهم إلى الحق ودفعهم عن البدع لأن طبائعهم قد تكدرت وفطرهم قد تغيرت، وبلغت في الكثافة والغلظة والعجرفة إلى حد عظيم لا تؤثر فيه الرقى ولا تبلغ إليه المواعظ فلم تبقَ عندهم سلامة طبائع العامة حتى ينقادوا إلى الحق بسرعة ولا قد بلغوا إلى ما بلغ إليه الخاصة من رياضة أفهامهم، وتلطيف طبائعهم بممارسة العلوم التي تتعقل بها الحجج الشرعية، ويعرف بها الصواب ويتميز بها الحق، حتى صاروا إذا أرادوا النظر في مسألة من المسائل أمكنهم الوقوف على الحق والعثور على الصواب.

وبالجملة فالخاصة إذا بقي فيهم شيء من العصبية كان إرجاعهم إلى

الإنصاف متيسر غير متعسر بإيراد الدليل الذي تقوم به الحجة لديهم، فإنهم إذا سمعوا الدليل عرفوا الحق وإذا جادلوا وكابروا، فليس ذلك عن صميم اعتقاد، ولا عن خلوص نية، فرياضة الخاصة بإيراد الأدلة عليهم وإقامة حجج الله وإيضاح براهينه وذلك يكفي، فإنهم لما قد عرفوه من علوم الاجتهاد ومارسوه من الدقائق، لا يخفى عليهم الصواب، ولا يلتبس عليهم الراجح بالمرجوح والصحيح بالسقيم والقوي بالضعيف والخالص بالمغشوش.

ورياضة العامة بإرشادهم إلى التعلم، ثم بذل النفس لتعليمهم ما هو الحق في اعتقاد ذلك المعلم بعد أن صار داعياً من دعاة الحق ومرشداً من مرشدي المسلمين، ثم ترغيبهم بما وعد الله به وإخبارهم بما يستحقه من فعل كفعلهم من الجزاء والأجر، ثم يجعل لهم من القدوة بأفعاله مثل ما يجعله لهم من القدوة بأقواله أو زيادة فإن النفوس إلى الاقتداء بالفعَّال أسرع منها إلى الاقتداء بالقوَّال.

والعقبة الكؤود والطريق المستوعرة والخطب الجليل والعبء الثقيل إرشاد طبقة متوسطة بين طبقة العامة والخاصة وهم قوم قلّدوا الرجال وتلقنوا علم الرأي ومارسوه حتى ظنوا أنهم بذلك قد فارقوا طبقة العامة وتميزّوا عنهم، وهم لم يتميزوا في الحقيقة عنهم، ولا فارقوهم إلاّ بكون جهل العامة بسيطاً وجهل هؤلاء جهلاً مركباً. وأشد هؤلاء تغييراً لفطرته وتكديراً لخلقته أكثرهم ممارسة لعلم الرأي وأثبتهم تمسكاً بالتقليد وأعظمهم حرصاً عليه، فإن الدواء قد ينجع[1]، في أحد هؤلاء في أوائل أمره وأما بعد طول العكوف على ذلك والشغف به والتحفظ له، فما أبعد التأثير وما أصعب القبول لأن طبائعهم ما زالت تزداد كثافة بازدياد تحصيل ذلك وتستفيد غلظة وفظاظة

(١) نجع فيه الكلام أو الدواء أو الطعام... نفع وأثّر.

باستفادة ذلك، وبمقدار ولوعهم بما هم فيه وشغفهم به تكون عداوتهم للحق ولعلم الأدلة وللقائمين بالحجة.

ولقد شاهدنا من هذه الطبقة ما لو سردنا بعضه لاستعظمه سامعه واستفظعه فإن غالبهم لا يتصوّر بعد تمرّنه فيما هو فيه إلاّ منصباً يثب عليه، أو يتيماً يشاركه في ماله، أو أرملة يخادعها عن ملكها أو فرصةً ينتهزها عند ملك أو قاض، فيبلغ بها إلى شيء من حطام الدنيا، ولا يبقى في طبائع [٨٦/ب] هؤلاء/ شيء من نور العلم وهدى أهله وأخلاقهم، بل هم أشبه شيء بالجبابرة وأهل المباشرة للمظالم، ومع هذا فهم أشد خلق الله تعصباً وتعنتاً وبُعداً من الحق، ورجوعهم إلى الحق من أبعد الأمور وأصعبها، لأنه لم يبق في أفهامهم فضلة لتعقّل ذلك وتدبّره، بل قد صار بعضها مستغرقاً بالرأي، وبعضها مستغرقاً بالدنيا. فإن قلتَ: فهل بقي مطمع في أهل هذه الطبقة وكيف الوصول إلى إرشادهم إلى الإنصاف وإخراجهم عن التعصب؟

قُلتُ: لا مطمع إلاّ بتوفيق الله وهدايته فإنه إذا أراد أمراً يسّر أسبابه وسهّلَ طرائقه، وأحسن ما يستعمله العالم مع هؤلاء ترغيبهم في العلم وتعظيم أمره والإكثار من مدح علوم الاجتهاد وأن بها يعرف أهل العلم الحق من الباطل ويميّزون الصواب من الخطأ وأن مجرّد التقليد ليس من العلم الذي ينبغي عد صاحبه من جملة أهل العلم[١]، لأن كل مقلد يقر على نفسه بأنه لا يعقل حجج الله ولا يفهم ما شرعه لعباده في كتابه وعلى لسان رسوله[٢]، وأن من ظفر من طلبه وفاز من كده ونصبه لمجرّد اتباع فرد من أفراد علماء هذه الأمة وتقليده وقبول قوله دون حجته فلم يظفر بطائل، ولا

---

(١) يرى أبو حامد الغزالي، أن المقلد الذي يقبل آراء الغير دون مناقشة إنما هو وعاء للعلم ولا يكون عالماً، إحياء علوم الدين.
(٢) قارن بابن الجوزي، تلبيس إبليس ص ٨١.

نال حظاً، فإن بقي في من كان من هذه الطبقة نصيب من علو الهمة وحظ من شرف النفس وقسط من الرغبة في نيل ما هو أعلى مناقب الدنيا والآخرة، فقد تميل نفسه إلى العلم بعض الميل، فيأخذ من علوم الاجتهاد بنصيب ويفهم بعض الفهم، فيعرف أنه كان معلّلاً لنفسه بما لا يسمن ولا يغني من جوع، ومشتغلاً بما لا يرتقي به إلى شيء من درجات العلم، فهذا الدواء لأهل هذه الطبقة من أنفع الأدوية وهو لا يؤثر بعض التأثير إلاّ مع كون ذلك المخاطب له بعض استعداد للفهم، وعنده إدراك وهو القليل، أما من كان لا يفهم شيئاً فيه من علوم الاجتهاد وإن أجهد نفسه وأطال عناها وأعظم كدّها كما هو الغالب على أهل هذه الطبقة، فإنهم إذا استفرغوا وسعهم في علم الرأي وأنفقوا في الاشتغال به شطراً من أعمارهم وسكنت أنفسهم إلى التقليد سكوناً تاماً وقبلته قبولاً كلياً لم تبقَ فيهم بقية لفهم شيء من العلوم، وقد شاهدنا من هذا الجنس من لا يأتي عليه الحصر، قد تقتضيه في بعض الأحوال رغبة تجذبه إلى النظر في علم النحو فلا يفهمه قط، فضلاً عن سائر علوم الاجتهاد التي يفتتحها الطلبة بهذا العلم فمن كان على هذه الصفة وبهذه المنزلة، لا يأتي إرشاده إلى تعلّم علوم الاجتهاد بفائدة، وأحسن ما يستعمله معه من يريد تقليل تعصبه ودفع بعض ما قد تغيّرت به فطرته: هو أن ينظر العالم من عمل بذلك الدليل الذي هو الحق من قدماء المقلدين فيذكرهم أنه قد خالف إمامهم في تلك المسألة فلان وفلان ممن هو في طبقته أو أعلا طبقة منه، وليس هو بالحق أولى من المخالفين له، فإن قبل ذهنهم هذا فقد انفتح باب العلاج للطبيب لأنه ينتقل معهم من ذلك إلى ما استدلّ به إمامهم وما استدلّ به من خالفه وينتقل منه إلى وجوه الترجيح مبتدئاً بما هو أقرب إلى قبول فهم ذلك العليل، ثم ينقله من مرتبة إلى مرتبة، حتى يستعمل من الدواء ما يقلّل تلك العلة فإنه إذا أدرك العليل ذهاب شيء منها حصل له بعض نشاط يحمله على قبول ما يذهب بالبقية، ولكن ما أقل من يقبل شيئاً

من هذه الأدوية، فإنه قد ارتكز في ذهن غالب هؤلاء إن الصحة والسلامة لهم هي في نفس العلة/ التي قد تمكنت من أذهانهم فسرت إلى قلوبهم [٨٧/أ] وعقولهم وأشربوا من حبها زيادة على ما يجده الصحيح عن العلة من محبة ما هو فيه من الصحة والعافية، وسبب ذلك: أنهم اعتقدوا أن إمامهم الذي قلدوه ليس في علماء الأمة من يساويه أو يدانيه، ثم قبلت عقولهم هذا الاعتقاد الباطل وزاد بزيادة الأيام والليالي حتى بلغ إلى حدّ يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة جارية على وفق الشريعة، ليس فيها خطأ ولا ضعف وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنّة على وجه لا يفوت عليه منها شيء ولا تخفى منها خافية، فإذا سمعوا دليلاً في كتاب الله أو سنّة رسوله قالوا: لو كان هذا راجحاً على ما ذهب إليه إمامُنا لذهب إليه ولم يتركه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون لذلك رأساً، ولا يرون بمخالفته بأساً[١].

وهذا صنيع قد اشتهر عنهم وكاد أن يعمهم قرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر على اختلاف المذاهب وتباين النحل، فإذا قال لهم القائل اعملوا بهذه الآية القرآنية أو بهذا الحديث الصحيح. قالوا لست أعلم من إمامنا حتى نتبعك، ولو كان هذا كما تقول لم يخالفه من قلّدناه فهو لم يخالفه إلّا إلى ما هو أرجح منه[٢].

وقد ينضم إلى هذا من بعض أهل الجهل والسفه والوقاحة وصف ذلك الدليل الذي جاء به المخاطب لهم بالبطلان والكذب إن كان من السنّة ولو تمكنوا من تكذيب ما في الكتاب العزيز إذا خالف ما قد قلّدوا فيه لفعلوا.

---

(١) راجع ص ١٣٤ ـ ١٣٥، ١٦٥ ـ ١٦٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر على سبيل المثال: ابن عابدين/ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، القاهرة: (١٣٠٠ هـ) ٢/ ٣٣٣.

وأما في ديارنا هذه فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور والبعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية، ولطيفة مشؤومة هي أن دواوين الإسلام الصحيحين والسنن الأربع وما يلتحق بها من المسندات والمجاميع المشتملة على السنّة إنما يشتغل بها ويكرر درسها ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه من لم يكن من اتباع أهل البيت لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة، جميع السنّة المطهرة لأن السنة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي ما في تلك المصنفات ولا سنة غير ما فيها، وهؤلاء وإن كانوا لا يعدون من أهل العلم ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم وتدوين غباوتهم، لكنهم لما كانوا قد تلبّسوا بلباس أهل العلم وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس، اعتقدتهم العامة من أهل العلم، وقبلوا ما يلقنونهم من هذه الفواقر فضلوا وأضلوا وعظمت بهم الفتنة وحلّت بسببهم الرزية، فشاركوا سائر المقلدة في ذلك الاعتقاد في أئمتهم الذين قد قلدوهم واختصوا من بينهم بهذه الخصلة الشنيعة، والمقالة الفظيعة، فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظمون كتب السنّة ويعترفون بشرفها وأنها أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وأنها هي دواوين الإسلام وأمهات الحديث وجوامعه التي عوّل عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا فضمّوا إلى شنعة التقليد شنعة أخرى هي أشنع منها وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى هي أفظع منها[1] ولو كان لهم أقل حظ من علم وأحقر نصيب

(١) هذا صنيع بعض متعصبي الزيدية، في عصور الإنحطاط والجمود، والذين تجاوزوا إطار المذهب الزيدي وعقلانيته واعتداله، وجنحوا إلى التقليد والغلو في التشيع (راجع ما ذكرناه حول هذا الموضوع في مقدمة التحقيق ص ٥٩ ـ ٦٢).
وقد يدفع التعصب بالبعض منهم إلى هذا المنزلق الخطير، ذكر الشجني أن أحد هؤلاء المتعصبين ألّف رسالة سماها «المنقذة من الغواية» جزم فيها بأن ترك القراءة في الحديث أولى من البحث فيه، (التقصار ص ٢٣٠). =

من فهم لم يخف عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنفوها إلاّ جمع ما بلغ إليهم من السنّة بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم وانتهى إليه علمهم ولم يتعصبوا فيها لمذهب ولا اقتصروا فيها على ما يطابق بعض المذاهب دون بعض بل جمعوا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته ليأخذ كل عالم منها بقدر علمه وبحسب استعداده، ومن لم يفهم هذا فهو بهيمة لا
[٨٧/ب] يستحق أن يخاطب بما يخاطب به النوع الإنساني/ وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعاداة كتب السنّة، التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد ابتداع فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنّة ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع.

فانظر أصلحك الله ما يصنع الجهل بأهله ويبلغ منهم حتى يوقعهم في هذه الهوّة فيعترفون على أنفسهم بما يقشعرّ له جلد الإسلام، وتبكي منه عيون أهله. وليتهم نزّلوا كتب السنّة منزلة فن من الفنون التي يعتقدون أن أهله أعرف به من غيرهم، وأعلم ممن سواهم. فإن هؤلاء المقلدة على اختلاف مذاهبهم وتباين نحلهم إذا نظروا في مسألة من مسائل النحو، بحثوا في كتب النحاة وأخذوا بأقوال أهله وأكابر أئمته كسيبويه والأخفش ونحوهما ولم يلتفتوا إلى ما قاله من قلدوهم في تلك المسألة النحوية، لأنهم يعلمون أن لهذا الفن أهلاً هم المرجوع إليهم فيه، فلو فرضنا أنه اختلف أحد المؤلفين في الفقه من أهل المذاهب المأخوذ بقولهم المرجوع إلى تقليدهم وسيبويه في مسألة نحوية لم يشك أحد أن سيبويه هو أولى بالحق في تلك المسألة من ذلك الفقيه لأنه صاحب الفن وإمامه.

= أما موقف علماء وأئمة الزيدية من كتب الحديث فقد أوضح الشوكاني مدى اهتمامهم بها وحرصهم على العمل بها بقوله: «وما زال الأئمة من الزيدية يقرؤون كتب الأمهات منذ خرجت إلى اليمن، ونقلوها في مصنّفاتهم الأول فالأول لا ينكره إلاّ جاهل أو متجاهل» البدر الطالع ١/ ١٣٤.

وهكذا لو احتاج أحد من المقلدين أن ينظر في مسألة لغوية لرجع إلى كتب اللغة وأخذ بقول أهلها ولم يلتفت في تلك المسألة إلى ما قاله من هو مقلّد له ولا عمل عليه، ولا سيما إذا عارض ما يقوله من هو من أئمة اللغة وخالف ما يوجد في كتبها، وهكذا لو أراد أحدهم أن يبحث عن مسألة أصولية أو كلامية أو تفسيرية أو غير ذلك من علوم العقل والنقل، لم يرجع في كل فن إلاّ إلى أهله ولا يعوّل على سواهم، لأنه قد عرف أن أهل تلك الفنون أخبر بها وأتقن لها وأعرف بدقائقها وخفيّاتها وراجحها ومرجوحها وصحيحها وسقيمها بخلاف من يقلّدونه فإنه وإن كان في علم الفقه بارعاً عارفاً به لكنه في هذه الفنون لا يرتقي إلى أقل أهله رتبة وأحقرهم معرفة ولا يرضى مقلدوه أن يعارضوا بقوله في هذه الفنون قول من هو أهلها، وإذا عرفت هذه من صنيعهم وتبينته فقل لهم ما بالكم تركتم خير الفنون نفعاً وأشرفه أهلاً وأفضله واضعاً وهو علم السنة فإنكم قد علمتم أن اشتغال أهل هذا العلم به أعظم من اشتغال أهل سائر الفنون بفنونهم وتنقيحهم له وتهذيبه، والبحث عن صحيحه وسقيمه ومعرفة علله، والإحاطة بأحوال رواته، وإتعاب أنفسهم في هذا الشأن ما لا يتعبه أحد من أهل الفنون في فنونهم حتى صار طالب الحديث في تلك العصور لا يكون طالباً إلاّ بعد أن يرحل إلى أقطار متباينة ويسمع من شيوخ عدة ويعرف العالي والنازل والصحيح وغيره، على وجه لا يخفى عليه مخرج الحرف الواحد من الحديث الواحد، فضلاً عن زيادة على ذلك، وفيهم من يحفظ مائة ألف حديث إلى خمسمائة ألف حديث إلى ألف ألف حديث هي على ظهر قلبه، لا تخفى عليه منها خافية ولا يلتبس عليه فيها حرف واحد، ومع هذا الحفظ والإتقان في المتون كذلك يحفظون ويتقنون أسانيدها على حد لا يخفى عليهم من أحوال الرواة شيء ولا يلتبس عليهم ما كان فيه من خير وشرّ وجرح وتعديل ويتركون من وجدوا في حفظه أدنى ضعف أو كان به أقل تساهل أو أحقر ما يوجب الجرح.

وبالجملة فمن عرف الفنون وأهلها معرفة صحيحة لم يبقَ عنده شك أن اشتغال أهل الحديث بفنهم لا يساويه اشتغال سائر أهل الفنون بفنونهم ولا يقاربه، بل لا يعدّ بالنسبة إليه كثير شيء فإن طالب الحديث لا يكاد يبلغ من هذا الفن بعض ما يريده إلاّ بعد أن يفني صباه وشبابه وكهولته وشيخوخته فيه، ويطوّف الأقطار، ويستغرق بالسماع والكتب الليل والنهار، ونحن نجد الرجل يشتغل بفن من تلك الفنون العام والعامين والثلاثة فيكون معدوداً من محققي أهله ومتقنيهم، فما بالكم أيها المقلدة إذا أردتم الرجوع إلى فن السنّة لم تصنعوا فيه كما تصنعونه في غيره من الرجوع إلى أهل الفن وعدم الاعتداد [٨٨/أ] بغيرهم، وهل هذا منكم إلاّ التعصب البحت والتعسف الخالص/ والتحكم الصرف فهلاّ صنعتم في هذا الفن الذي هو رأس الفنون وأشرفها كما صنعتم في غيره، فرجعتم إلى أهله وتركتم ما تجدونه مما يخالف ذلك في مؤلفات المشتغلين بالفقه، الذين لا يفرّقون بين أصح الصحيح وأكذب الكذب كما يعرف ذلك من يعرف نصيباً من العلم وحظاً من العرفان، ومن أراد الوقوف على حقيقة هذا فلينظر مؤلفات جماعة هم في الفقه بأعلا رتبة، مع التبحر في فنون كثيرة كالجويني(١) والغزالي [ت ٥٠٥ هـ] وأمثالهما فإنهم إذا أرادوا أن يتكلموا في الحديث جاءوا بما يضحك منه سامعه ويعجب لأنهم يوردون الموضوعات فضلاً عن الضعاف ولا يعرفون ذلك ولا يفطنون به، ولا يفرقون بينه وبين غيره، وسبب ذلك عدم اشتغالهم بفن الحديث كما ينبغي، فكانوا عند التكلم فيه عبرة من العبر، وهكذا حال مثل هذين الرجلين وأشباههم من أهل طبقتهم مع تبحرهم في فنون عديدة فما بالك بمن يتصدى للكلام في فن الحديث ويشتغل بإدخاله في مؤلفاته وهو دون أولئك بمراحل لا تحصر، وهكذا تجد كثيراً من أئمة التفسير الذين لم يكن لهم كثير اشتغال بعلم السنة

(١) الملقب بإمام الحرمين وفاته سنة ٤٧٨.

كالزمخشري [ت ٥٣٨ هـ] والفخر الرازي [ت ٦٠٦ هـ] وغالب من جاء بعدهم، فإنهم يوردون في تفاسيرهم الموضوعات التي لا يشك من له أدنى اشتغال بعلم الحديث في كونه موضوعاً مكذوباً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك المفسِّر قد أدخله في تفسيره واستدل به على ما يقصده من تفسير كتاب الله سبحانه، وهكذا أئمة أصول الفقه فإن أكثر من يشتغل في الناس في هذا الزمان بمؤلفاتهم، لا يعرفون فن الحديث ولا يميزون شيئاً منه بل يذكرون في مؤلفاتهم الموضوعات ويبنون عليها القناطر.

وبهذه الأسباب، تلاعب الناس بهذا الفن الشريف وكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبح كذب فصار من له تمييز يقضي من صنيعهم العجب إذا وقف على مؤلفاتهم ومع ذلك فهم لا يشعرون بما هم فيه من الخطأ والخطل والزلل، وهم الموقعون لأنفسهم في هذه الورطة بعدم رجوعهم في هذا الفن بخصوصه إلى أهله المشتغلين به كما يرجعون إلى أهل سائر الفنون عند احتياجهم إلى مسألة من مسائله، ولست أظن سبب تخصيصهم لهذا الفن الشريف الجليل بعدم الرجوع إلى أهله دون غيره إلاّ ما يجده الشيطان في تزيين مثل ذلك لهم من المحال في الدين وإثبات الأحكام الشرعية بالأكاذيب المختلقة، وإغفال كثير من مهمات الدين لعدم علم المتكلمين في الفقه بأدلتها.

وأنت لا يخفى عليك بعد هذا أن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله كائناً ما كان فإنه لو ذهب العالم الذي قد تأهل للاجتهاد يأخذ مثلاً الحديث عن أهله ثم يريد أن يأخذ ما يتعلق بتفسيره في اللغة عنهم كان مخطئاً في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا أخذ المعنى الإعرابي عنهم فإنه خطأ، بل يأخذ الحديث عن أئمته بعد أن يكشف عن سنده وحال رواته، ثم إذا احتاج إلى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب، رجع إلى الكتب

المدونّة في غريب الحديث، وكذا سائر كتب اللغة المدونة في الغريب وغيره، وإذا احتاج إلى معرفة بنية كلماته رجع إلى علم الصرف، وإذا احتاج إلى معرفة إعراب أواخر كلمه رجع إلى علم النحو، وإذا أراد الإطلاع على ما في ذلك الحديث من دقائق العربية وأسرارها رجع إلى علم المعاني والبيان، وإذا أراد أن يسلك طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره رجع إلى علم[1] أصول الفقه، فالعالم إذا صنع هذا الصنع ظفر بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه، وأما إذا أخذ العلم عن غير أهله ورجح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها وأعرض عن كلام أهلها فإنه يخبط ويخلط ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتقان وهو حقيق بذاك، فإن من ذهب يقلد أهل علم الفقه فيما ينقلونه من أحاديث الأحكام ولم يقتد بأئمة الحديث ولا أخذ عنهم ولا اعتمد مؤلفاتهم كان حقيقاً بأن يأخذ بأحاديث موضوعة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويفرّع عليها مسائل ليست من الشريعة، فيكون من المتقولين على الله بما لم يقل، المكلفين عباده مسائل ليست من الشريعة، فيكون من المتقولين على الله بما لم يقل، المكلفين عباده بما لم يشرعه، فيضل ويضل ولا بد أن يكون عليه نصيب من وزر العاملين بتلك
[٨٨/ب] المسائل الباطلة إلى يوم القيامة فإنه قد سن لهم بها سنناً/ سيئة ويصدق عليه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على الذي أفتاه»[2] أخرجه أحمد في المسند وابن ماجه، وفي لفظه «من أفتى بفتيا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه»[3] أخرجه أحمد وأبو داود ورجال

---

(١) في (ب) عِلَل.
(٢) أخرجه: أحمد ٢/ ٣٢١، ابن ماجة (٥٣)، الدارمي ١/ ٧٥ البيهقي ١٠/ ١١٦، الحاكم ١/ ١٠٣، ١٢٦.
(٣) أخرجه أحمد ٢/ ٣٢١، أبو داود: في باب العلم (٢) ، البهيقي ١٠/ ١١٢.

إسناده أئمة ثقات وليس هذا بمجتهد حتى يقال أنه إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، بل هذا مجازف متجرّىء على شريعة الله متلاعب بها لأنه عمد إلى من لا يعرف علم الشريعة المطهرة فرواها عنه وترك أهلها بمعزل، فإن كان يعلم أن أخذ ما يستدل به من الأحاديث عن غير أهل الفن فهو قد أتى ما أتاه من الاستدلال بالباطل وإثبات المسائل التي ليست بشرع عن عمد وقصد فما أحقه أن يعاقب على ذلك، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من روى عني حديثاً يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1]، وفي رواية «يظن أنه كذب»، والحديث ثابت في صحيح مسلم وغيره، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[2]، فهذا العامد إلى كتب من لا يعرفون صحيح الأحاديث من باطلها ولا يميزونها بوجه من وجوه التمييز كالمشتغلين بعلم الفقه والمشتغلين بعلم الأصول قد دخل تحت حديث «فهو أحد الكاذبين»، لأن من كان كذلك فهو مظنة للكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن لم يكن عن عمد منه وقصد لأنه أقدم على رواية ما لا يدري أصحيح هو أم باطل، ومن أقدم على ما هذا شأنه وقع في الكذب وأما إذا كان الناقل من غير أهل الفن لا يدري أن من نقل عنه لا تمييز له فهذا جاهل ليس بأهل لأن يتكلم على أحكام الله، فاستحق العقوبة من الله بإقدامه على الشريعة وهو بهذه المنزلة

---

(١) وفي رواية: «من حدث عني حدثياً إلخ أخرجه مسلم، في مقدم صحيحه ١/ ٩ ابن ماجة (٣٨ ـ ٤١) أحمد ٤/ ٢٥٠، ٤٨٥، ٥/ ١٤/ ٢٠ ابن حبان (٢٩)، الطبراني ٧/ ١٨٠ (رقم ٦٧٥٧).

(٢) أخرجه البخاري ١/ ٣٨، ٢/ ١٠٢، ٤/ ٢٠٧، ٨/ ٥٤ أحمد ١/ ٧٨، ١٣٠، الدارمي ١/ ٧٦ ـ ٧٧ البيهقي ٣/ ٢٧٦ الحاكم ١/ ٧٧، ١٠٢، ٣/ ٦٢، ٤٠١ الطبراني ١/ ٧٣، ٥/ ٢٣، ٢١٥، ٦/ ٣٤٠، ٧/ ١٨٥.

التي لا يستحق صاحبها أن يتكلم معها على كلام فرد من أفراد أهل العلم فكيف على كلام الله ورسوله، فبعداً وسحقاً للمتجرئين على الله وعلى شريعته بالإقدام على التأليفات للناس مع قصورهم وعدم تأهلهم، وقد كثر هذا الصنع من جماعة يبرزون في معرفة مسائل الفقه التي هي مشوبة بالرأي إن لم يكن هو الغالب عليها، ويتصدرون لتعليم الطلبة لهذا العلم، ثم تكبر أنفسهم عندهم لما يجدونه من اجتماع الناس عليهم، وأخذ العامة بأقوالهم في دينهم فيظنون أنهم قد عرفوا ما عرفه الناس، وظفروا بما ظفر به علماء الشريعة المتصدرون للتأليف والكلام على مسائل الشريعة، فيجمعون مؤلفات هي مما قمشت[1]، و «طم حبْلُ الحاطب صُنْعُ من لا يدري لمن لا يفهم»، ثم يأخذها عنهم من هو أجهل منهم وأقصر باعاً في العلم، فينتشر في العالم وتظهر في الملة الإسلامية فاقرة من الفواقر وقاصمة من القواصم، وصاحبها لجهله يظن أنه قد تقرب إلى الله بأعظم القرب، وتاجره بأحسن متاجرة، وهو فاسد الظن باطل الاعتقاد مستحق لسخط الله وعقوبته، لأنه أقدم في محل الإحجام وتحلّى بما ليس له، ودخل في غير مدخله، ووضع جهله على أشرف الأمور وأعلاها وأولاها بالعلم والإتقان والتمييز وكمال الإدراك فهذا هو بمنزلة القاضي الذي لا يعلم بالحق فهو في النار[2]، سواء حكم بالحق أو الباطل، بل هذا الذي أقدم على تصنيف الكتب وتحرير

---

(١) قمش: الشيء جمعه من هنا وهناك. (الحبشي).

(٢) إشارة إلى حديث الرسول ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض قضى بغير الحق وهو يعلم فهو في النار وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار (وفي رواية أخرى: قضى بغير الحق وهو لا يعلم)، وقاض قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة» رواه أبو داود (٣٥٧٣)، ابن ماجه (٢٣١٥) الحاكم ٤/ ٩٠؛ الطبراني ٢/ ٢٠ ـ ٢١ (١١٥٤، ١١٥٦)، البيهقي ١/ ١١٦ ـ ١١٧؛ مجمع الزوائد ٤/ ١٩٣ ـ ١٩٥.

المجلدات في الشريعة الإسلامية مع قصوره وعدم بلوغه إلى ما لا بد لمن يتكلم في هذا الشأن منه، أحق بالنار من ذلك القاضي الجاهل، لأنه لم يصب بجهل القاضي الجاهل مثل من أصيب بمصنفات هذا المصنف المقصّر، ومن فتح الله عليه من معارفه بما يعرف به الحق من الباطل والصواب من الخطأ لا يخفى عليه ما في هذه المصنفات الكائنة بأيدي الناس في كل مذهب، فإنه يقف من ذلك على العجب، ففي بعض المذاهب يرى أكثر ما يقف عليه في مصنف من مصنفات الفقه خلاف الحق، وفي بعضها يجد بعضه صواباً وبعضه خطأ، وفي بعضها يجد الصواب أكثر من الخطأ، ثم يعثر على ما يحرّره مصنفوا تلك الكتب من الأدلة لتلك المسائل التي قد دوّنوها فيجد فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وقد جعلها المصنف شيئاً واحداً، وعمل بها جميعها من غير تمييز، وعارض بين الصحيح والموضوع وهو لا يدري، ورجَّح الباطل على الصحيح وهو لا يعلم. فما كان أحق هذا المصنف ـ لا كثر الله في أهل العلم من أمثاله ـ، بأن يؤخذ على يده ويقال له اترك ما لا يعنيك ولا تشتغل بما لا ليس من شأنك ولا تدخل فيما لا مدخل لك فيه، ثم إذا فات أهل عصره أن يأخذوا على يده فلا ينبغي أن يفوت من بعدهم أن يأخذوا على أيدي الناس ويحولوا بينهم وبين هذا الكتاب الذي لا يفرق مؤلفه بين الحق والباطل. ولا يميز/ بين ما [٨٩/أ] هو من الشريعة وما ليس منها فما أوجب هذا عليهم، فإن هذا المشؤوم قد جنى على الشريعة وأهلها جناية شديدة، وفعل منكراً عظيماً وهو يعتقد لجهله أنه قد نشر في الناس مسائل الدين، ويظن من اتبعه في الأخذ عنه أن هذا الذي جاء به هذا المصنف هو الشريعة، فانتشر بين الجاهلين أمر عظيم وفتنة شديدة، وهذا هو السبب الأعظم في اختلاط المعروف بالمنكر في كتب الفقه، وغلبة علم الرأي على علم الرواية، فإن المتصدر للتصنيف في كتب الفقه وإن بلغ في إتقانه وإتقان علم الأصول وسائر الفنون الآلية إلى حد

يتقاصر عنه الوصف، إذا لم يتقن علم السنّة ويعرف صحيحه من سقيمه، ويعول على أهله في إصداره وإيراده، كانت مصنفاته مبنية على غير أساس، لأن علم الفقه هو مأخوذ من علم السنة إلاّ القليل منه، وهو ما قد صرح بحكمه القرآن الكريم، فما يصنع ذو الفنون بفنونه إذا لم يكن عالماً بعلم الحديث متقناً له معوّلاً على المصنفات المدونة فيه.

وبهذه العلة تجد المصنفين في علم الفقه يعوّلون في كثير من المسائل على محض الرأي، ويدونونه في مصنفاتهم وهم لا يشعرون أن في ذلك سنّة صحيحة يعرفها أقل طالب لعلم الحديث، وقد كثر هذا جداً من المشتغلين بالفقه على تفاقم شره وتعاظم ضرره. وجنوا على أنفسهم وعلى الشريعة وعلى المسلمين. وإذا شككت في شيء من هذا فخذ أي كتاب شئت من الكتب المصنفة في الفقه وطالعه تجد الكثير الواسع، وكثيراً ما تجد في ذلك من المسائل التي لم تَدعُ إليها حاجة ولا قام عليها دليل بل مجرّد الفرض والتقدير وما يدور في مناظرة الطلبة ويسبق إليه أذهانهم، فإن هذا يكون في الابتداء سؤالاً ومناظرة، ثم يجيب عنه من هو من أهل الفقه، وغالب من يتصدّر منهم وينفَق بينهم، هو من لا التفات له إلى سائر العلوم ولا اشتغال منه بها فلا يعرف الحجة ولا يعقلها، فيدون الطلبة جوابه ويصير حينئذ فِقهاً وعِلماً، وهو كلام جاهل لا يستحق الخطاب، ولا يعوّل على مثله في جواب، ولو تكلم معه المتكلم في فن من فنون الاجتهاد لكان ذلك عنده بمنزلة من يتكلم بالعجمية، ويأتي بالمعميات ويتعمد الألغاز، فيا هذا الجاهل ـ لا كثّر الله في أهل العلم من أمثالك ـ، ألاّ تقتصر على ما قد عرفته من كلام من تقلده فإذا سألك سائل عن شيء منه نقلته له بنصه، وإن سألك عما لم يكن منه، قُلتَ: لا أدري، فمالك والكلام برأيك، وأنت جاهل لعلم الرأي فضلاً عن علم الرواية، وعاطل عن كل معقول ومنقول لم تحط من علم الفقه الذي ألفه أهل مذهبك إلاّ بمختصر من المختصرات، فضلاً عن

مؤلفات غير أهل مذهبك في الفقه فضلاً عن المؤلفات في سائر العلوم، فأنت من علامات القيامة، ومن دلائل رفع العلم، وقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عنك وعن أمثالك وأَبانَ لنا «أنه يتخذ الناس رؤوساً جهالاً فيفتون بغير علم فيَضلون ويُضلون»[1] فأنت ممن يُفتي بغير علم، ويتعمد الضلالة لنفسه والإضلال للناس، «فاربع[2] على ظلعك»[2] وأقصر من غوايتك واترك ما ليس من شأنك، ودع مثل هذا لمن علمه الله علم الكتاب والسنّة وأطلعه على أسرارهما بما فتح له من المعارف الموصلة إليهما، فأنت إن وكلت الأمر إلى أهله وألقيت عنان هذا المركب إلى فارسه، دخل إلى الشرع من أبوابه، ووصل إلى الحق من طريقه، وحطّ عن عباد الله كثيراً من هذه التكاليف التي قد كلفهم بها أمثالك من الجهال، وأراحهم من غالب هذه الأكاذيب التي يسمونها علماً، فإن ذلك شيء، الجهل خير منه.

ولقد عظمت المحنة على الشرع وأهله بهذا الجنس من المقلدة حتى بطل كثير من الشريعة الصحيحة التي لا خلاف بين المسلمين في ثبوتها لاشتهارها بين أهل العلم، ووجودها إما في محكم الكتاب العزيز أو في ما صح من دواوين السنّة المطهّرة التي هي مشتهرة بين الناس اشتهاراً على وجه لا يخفى على من ينسب إلى العلم وإن كان قليل الحظ فيه وسبب ذلك أن

(١) الحديث المشار إليه من أحاديث الفتن والملاحم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» رواه البخاري ومسلم، اللؤلؤ المرجان ٣/ ٢١٨ (١٧١٢)؛ ابن ماجه (٥٢)، الترمذي: في باب العلم (٥) الدارمي ص ٢٦ أحمد ٢/ ١٦٢: ١٩٠.

(٢) إربع: توقف وانتظر.
ظلعك: عيبك، ومعنى «إربع على ظلعك».
أي إنك ضعيف فانته عما لا تطيقه. (لسان العرب: مادة ظلع).

هؤلاء كما عرفت قد جعلوا غاية مطلبهم ونهاية مقصدهم العلم بمختصر من مختصرات الفقه التي هي مشتملة على ما هو من علم الرأي والرواية والرأي أغلب، ولم يرفعوا إلى غير ذلك رأساً من جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهلين بالكتاب والسنّة وعلمهما جهلاً شديداً، لأنه قد تقرر عندهم أن علم[1] الشريعة منحصر في ذلك المختصر، وأن ما عداه فضلة أو فضول، فاشتد شغفهم به وتكالبهم عليه، ورغبوا عما عداه وزهدوا فيه زهداً شديداً،
[٨٩/ب] فإذا سمعوا/ آية من كتاب الله أو حديثاً من سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصرحاً بحكم من الأحكام الشرعية تصريحاً يفهمه العامة من أهل طبقتهم كان ذلك هيّناً عندهم كأنه لم يكن كلام الله أو كلام رسوله، ويطرحونه لمجرد مخالفته لحرف من حروف ذلك الكتاب، بل مفهوم من مفاهيمه، وهذا لا ينكره من صنيعهم إلا من لا يعرفهم وقد عرفت منهم من لو جمع له الجامع مصنفاً مستقلاً من أدلة الكتاب والسنّة يشتمل على أدلة قرآنية وحديثية ما يجاوز المئين أو الألوف، كلها مصرح بخلاف حرف من حروف ذلك المختصر الذي قد عرفه من الفقه، لم يلتفت إلى شيء من ذلك. ولو انضم إلى الكتاب والسنّة المنقولة في ذلك المصنف، إجماع الأمة سابقها ولاحقها وكبيرها وصغيرها من كل من ينتسب إلى العلم، على خلاف ما في ذلك المختصر، لم يرفع رأسه إلى شيء من ذلك، ولا استبعد أنه لو جاءه نبي مرسل أو ملك مقرّب يخبره أن الحق الذي شرعه الله لعباده خلاف حرف من حروف ذلك المختصر لم يسمع منهما ولا صدّقهما، بل لو انشقت السماء وصرخ منها ملك من الملائكة بصوت يسمعه جميع أهل الدنيا بأن الحق على خلاف ذلك الحرف الذي في المختصر لم يصدقه ولا رجع إلى قوله، وأعظم من هذا أنك ترى الواحد منهم يعترف بأنه مقلد ثم يحفظ عن

(١) في (ب) حكم.

شيخه مسألة يعترف أنها من أفكاره وأنه لم يسبق إليها مع اعترافه بأن ذلك الشيخ مقلّد واعترافه بأن تقليد المقلد لا يصح ثم يأخذ هذه المسألة عن شيخه ويعمل بها قابلاً لها قبولاً تاماً ساكناً إليها منثلج الخاطر بها مؤثر لها على أدلة الكتاب والسنّة وأنظار المبرزين من العلماء ولو أجمعوا جميعاً فإن إجماعهم ودليلهم لا يثني هذا الفدم الجافي الجلف عن كلام شيخه المقلّد الذي سمعه منه.

وبالجملة فمن كان بهذه المنزلة فهو ممن طبع الله على قلبه وسلبه نور التوفيق فعمي عن طريق الرشاد وضل عن سبيل الحق، ومثل هذا لا يستحق توجيه الخطاب إليه ولا يستأهل الاشتغال به، فإنه وإن كان في مسلاخ إنسان وعلى شكل بني آدم فهو بالدوابِّ أشبه وإليها أقرب، ويا ليته لو كان دابة، ليسلم من معرّته عباد الله وشريعته. ولكن هذا المخذول مع كونه حماري الفهم، بهيمي الطبع، قد شغل نفسه بالحط على علماء الدين المبرزين المشتغلين بالكتاب والسنّة وعلمهما وما يوصل إليهما وعاداهم أشد العداوة وكافحهم بالمكروه مكافحة ونسبهم إلى مخالفة الشرع ومباينة الحق بسبب عدم موافقتهم له على العمل بما تلقنه من شيخه الجاهل.

ولقد جاءت هذه الأزمنة في ديارنا هذه بما لم يكن في حساب ولا خطر ببال إبليس أن يكون له مثل هذه البطانة ولا ظن أنه ينجح كيده فيهم إلى هذا الحد ويبلغون في طاعته هذا المبلغ، فإن غالبهم قد ضمّ إلى ما قدمنا من أوصافه وصفاً أشد منها وأشنع وأقبح وهو أنه إذا سمع قائلاً يقول قال رسول الله، أو يملي سنداً فيقول حدثنا فلان عن فلان قامت قيامته وثار شيطانه واعتقد أن هذا صنع أعداء أهل البيت المناصبين لهم العداوة المخالفين لهديهم[1].

---

(١) راجع للمؤلف: القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص ٣٠.

فانظر ما صنع هذا الشيطان فإن في نسبته للمشتغلين بالسنّة المطهرة إلى مخالفة أهل البيت طعناً عظيماً على أهل البيت لأنه جعلهم في جانب والسنّة في جانب آخر وجعل بينهما عناداً وتخالفاً فانظر هذا الشيعي المحب لأهل البيت القائم في نشر مناقبهم كان أول ما قرره من مناقبهم النداء إلى الناس بأن من عمل بالسنّة المطهرة أو رواها أو أحبها فهو مخالف لأهل البيت، وحاشى لأهل البيت أن يكونوا كما قال، فهم أحق الأمة باتباع سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاهتداء بهديه والاقتداء بكلامه.

(ولو كانوا كما قال هذا الجاهل لم يكونوا من أهل البيت، بل من
[٩٠/أ] أعداء الشريعة المطهرة، وأعداء الله ورسوله فإن من تظهَّر بمخالفة سنة رسول الله فقد تظهر بمخالفة الله وبمخالفة رسوله وخرج من حزب الحق إلى حزب الباطل، ومن نور الهداية إلى ظلمة الغواية كائناً من كان فليس بعد هذا شيء)[1].

ولقد رأينا هؤلاء الذين يسخطون على السنّة المطهرة ويعادون من اشتغل بها وعكف عليها يسمع أحدهم في المساجد والمدارس علوم الفلسفة وسائر علوم غير الشريعة يقرأها الطلبة على الشيوخ فلا ينكر ذلك ولا يرى به بأساً. فإذا سمع حدثنا فلان عن فلان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان هذا أشد على سمعه من علم أرسطاطاليس وأفلاطون وجالينوس بل أثقل على سمعه من فرعون وهامان. فقبح الله أهل البدع وقلّل عددهم وأراح منهم فإنهم أضرّ على الشريعة من كل شيء قد شغلوا أنفسهم بمسائل معروفة هي رأس مذهبهم وأساسه وتركوا ما عدا ذلك وعابوه وعادوا أهله. انظر الرافضة فإنك تجد أكثر ما لديهم وأعظم ما يشتغلون به ويكتبونه

(١) ما بين القوسين ( ) ساقط من (ب).

ويحفظونه مثالب الصحابة رضي الله عنهم المكذوبة عليهم ليتوصلوا بذلك إلى ما هو غاية ما لديهم من السّب والثلب لهم، صانهم الله وكبت مبغضيهم. ثم يعتبرون الناس جميعاً بهذه المسألة، فمن وافقهم فيها فهو المسلم حقاً، المحق وإن فعل ما فعل، ومن خالفهم في هذه المسألة فهو المبطل المبتدع وإن كان على جانب من الورع وحظ من التقوى لا يقادر قدرهما، وقد يضمُّون إلى هذه المسألة التظهر بجمع الصلوات. وترك الجُمَعْ كما قلته في أبيات[1].

تشيّع الأقوام في عصرنا منحصرٌ (في بدع تبتدع[2])
عداوة السنّة والثلب للأ سلاف والجمع وترك الجُمَعْ

وأما معيار التشيع في ديارنا هذه عند جماعة من الزيدية لا عند جميعهم فيزيدون على هذه الأربع خامسة وهي التظهر بترك بعض من سنن الصلاة كالرفع والضم فإن أهل الطبقة التي ذكرنا لك أنها أصل الشر إذا رأوا من يفعل الرفع والضم ونحوهما كالتوجه في الصلاة بعد التكبيرة والتورّك في التشهد الأخير والدعاء في الصلاة بغير ما قد عرفوه، عادوه عداوة أشد من عداوتهم لليهود والنصارى، وظنوا أنه على شريعة آخرة وعلى دين غير دين الإسلام وأوقعوا في أذهان العوام أنه ناصبي، فانتقلوا من فعله لهذه السنن أو أحدها إلى النصب الذي هو بغض عليّ وحكموا عليه به حكماً جازماً، فانظر هذا الصنع الشنيع الذي هو شبيه بلعب الصبيان.

ومما أحكيه لك: إني أدركت في أوائل أيام طلبي رجلاً يقال له الفقيه

---

(١) انظر ديوان الشوكاني: أسلاك الجوهر، تحقيق الدكتور حسين العمري، دمشق: دار الفكر (١٩٨٢) ص ٢٣٤.

(٢) أضاف المؤلف فوق هذه الجملة (في أربع من بدع) حسبما جاءت أيضاً في ديوانه دون أن يشطب على الجملة الأولى.

صالح النهمي[1]، قد اشتهر في الناس بالعلم والزهد وطلب علوم الاجتهاد طلباً قوياً فأدركها إدراكاً جيداً، فرفع يديه في بعض الصلوات، ورآه يفعل ذلك بعض المدرسين في علم الفقه المشهورين بالتحقيق فيه والإتقان له، فقال: اليوم ارتدّ الفقيه صالح. فانظر هذه الكلمة من مثل هذا مع شهرته في الناس واجتماع كثير من طلبة علم الفروع عليه في جامع صنعاء، وشيبه الناصع وثيابه الحسنة، كيف موقعها في قلوب العامة وما تراهم يعتقدون في الفاعل لذلك بعد هذا، فأبعد الله هذا عالماً وذهب بهذا علماً، وإن كان لا عالم ولا علم فإن من لا يعقل الحجة ولا يفهم إلاّ مجرّد الرأي لا الرواية ليس من العلم في شيء، ولا يستحق الدخول في باب من أبوابه، ولا ينبغي وصفه بشيء من صفاته، فيا هذا لا حيّاك الله أيكون فعل سنّة الرفع التي اجتمع على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشرة المبشرة بالجنة ومعهم زيادة على أربعين صحابياً، ردة وكفراً وخروجاً من الملة الإسلامية، اتدري ما صنعت بنفسك يا جاهل؟! عمدت إلى سنّة من السنن الثابتة ثبوتاً متواتراً فتركتها، ولم تقنع لمجرد إنكار ثبوتها بل جاوزت ذلك إلى أن جعلتها ردة، فجنيت على صاحب الشريعة أولاً، ثم على كل مسلم يفعل هذه السنة ثانياً، ثم على نفسك ثالثاً، فخبت وخسرت وخبطت خبطاً ليس من شأن من هو مثلك من أسراء التقليد واتباع التعصب وكفّرت عالماً من علماء المسلمين، يفعل سنة من سنن سيد المرسلين، فمالك وهذا وأنت تعترف على نفسك أنك لا تعرف الحق ولا تعقل الصواب في مسائل الطهارة والتخلي[2] والوضوء والصلاة، فكيف قمت ههنا مقام تكفير المسلمين

---

(١) لم يترجم له المؤلف في كتابه البدر الطالع، وجاء ذكرهُ في ترجمة ولده، محمد صالح النهمي (ت ١٢٥١ هـ) وإنه (أي صالح النهمي) كان شيخ مشائخ القراءآت السبع في صنعاء. البدر الطالع ٢/ ١٧٨.

(٢) التخلي: قضاء الحاجة، والمقصود أنه لا يعرف آداب قضاء الحاجة.

والحكم عليهم بصريح الردة، جازماً بذلك متحدّثاً به مطمئناً إليه، فما أوجب إنكار مثل هذا المنكر على أئمة المسلمين وأولي الأمر منهم، فإن التنكيل بهذا المتكلم بمثل هذا الكلام بالحبس وسائر أنواع التعزير التي تردعه وتردع أمثاله من أهل التعصب عن انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بعلماء الدين من أعظم/ ما يتقرّب به المتقربون، وأفضل ما يفعله من ولاه الله من [٩٠/ب] أمر عباده شيئاً، فإن غالب ما يصدر من هؤلاء المتعصبة من تمزيق أعراض علماء الدين المتمسكين بالسنن الصحيحة الثابتة في هذه الشريعة هو راجع إلى الطعن على الشريعة والرد لما جاءت به، وتقليب السنن بدعاً، والبدع سنناً، والأخذ على أيدي هؤلاء حتى يَدَعوا ما ليس من شأنهم، ويقلعوا عن غوايتهم، ويقصروا عن ضلالتهم، واجب على كل مسلم، وإذا لم تتناول أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا لم تتناول غيره.

ومن هذا الجنس الذي يفعله أهل التعصب فرارهم عن علماء الإنصاف وطعنهم على من اتصل بهم أو أخذ عنهم وتحذيرهم للعامة وللطلبة عن مجالسة من كان كذلك وإخبارهم لهم بأن ذلك العالم سيضلهم ويخرجهم عما هم فيه من المذهب الذي هم عليه، ثم يذكرون عند هذا التحذير والإنذار مطاعن يطعنون بها على ذلك العالم لمجرد سماعها يثور غضب كل مسلم ويلتهب طبع من يسمع ذلك كائناً من كان، فيقولون مثلاً لذلك العامي أو الطالب: هذا العالم الذي تتصل به يبغض عليّ بن أبي طالب أو يبغض أهل البيت أو نحو هذه العبارات الفظيعة، فعند سماع ذلك تقوم قيامة هذا المسكين، وليس بملوم فإنه جاهل جاء إليه من له ثياب أهل العلم وسمتهم وشكلهم، فقال له: إن ذلك العالم يعتقد كذا أو يقول كذا فصدَّقه، فالذنب محمول على ذلك القائل، ولا يكون إلاّ من أهل تلك الطبقة التي هي منشأ الشر ومنبع الفتنة، وقد اشتهر على ألسن الناس في صنعاء وما يتصل بها أن العلماء المجتهدين ومن يأخذ عنهم ويتصل بهم في هذه العصور يقال لهم

سنيّة، وهذا هو اللقب الذي يتنافس فيه المتنافسون، فإن نسبة الرجل إلى السنة تنادي أبلغ نداء، وتشهد أكمل شهادة، بأنه متلبس بها، ولكنه لما صار في اصطلاح هؤلاء المتعصبة، يطلق على من يعادي علياً ويوالي معاوية، افتراء منهم على أهل العلم، واجتراء على المسلمين، استصعب ذلك من استصعبه عند إطلاقه عليه في ألسن هؤلاء الذين هم بالدواب أشبه، ولم أجد أهل ملة من الملل ولا فرقة من الفرق الإسلامية، أشد بهتاً وأعظم كذباً وأكثر افتراء من الرافضة، فإنهم لا يبالون بما يقولون من الزور كائناً ما كان، ومن كان مشاركاً لهم في نوع من أنواع الرفض وإن قلّ كان فيه مشابهة لهم بقدر ما يشاركهم فيه، فهذا الذي نجده في ديارنا هذه يختلف باختلاف المشاركة المذكورة، فمن تلاعب به الشيطان ولم يزل ينقله من درجة إلى درجة حتى وصل به إلى الرفض البحت كما تشاهده في جماعة، فلا مطمع في كفّه عن الطعن والثلب لخير القرون فضلاً عن أهل عصره وليس يفلح من كان هكذا ولا يرجع إلى حق ولا ينزع عن باطل، فإن تظاهر بالإنصاف والإقلاع عن البدعة والتلبس بالسنّة فالغالب أن ذلك يكون لجلب مصلحة له دنيوية أو دفع مفسدة يخشى ضررها، ولا يصح إلاّ في أندر الأحوال، فالهداية بيد الله يهدي من يشاء، وقد شاهدنا من خضوع هؤلاء لأطماع الدنيا وإن كانت حقيرة ما لا يمكن التعبير عنه، فإنه لو طلب منه بعض أهل الدنيا أن يخرج من مذهبه لكان سريع الإجابة قريب الانفعال حتى ينال ذلك الغرض الدنيوي، وهو لا محالة راجع إلى ما كان فيه، ومن كان دون هذا فهو أقل ضرراً منه للإسلام وأهله ولنفسه وأقرب إلى الإنصاف، ثم من كان أقل تلبساً بهذه البدعة، كان أقل شراً وأخفّ ضراً. وهو يرجع عنها إذا طلب العلم ومارس فنونه وعكف على علم الحديث، فإن لم يكن متأهلاً لطلب العلوم
[٩١/أ] فليلزم أهله المتصفين بالإنصاف العارفين بالحق المهتدين بهدي الدليل/، وقد شاهدنا كثيراً ممن كان كذلك يقلع عنه وتنحلّ من عُقَد ما قد أصابه عقدة

بعد عقدة حتى تصفو وتذهب ما تكدرت به فطرته ويدخل إلى الحق من أبوابه بحسب استعداده وبقدر فهمه.

[سادساً: إصرار البعض على التمسك بالخطأ وعدم التراجع عنه بعد معرفتهم للحق والصواب]:

ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره ويشتهر ذلك القول عنه فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله [ويرجع ذلك لعدة أسباب]:

أ ــ [الخوف على سمعته ومكانته العلمية]:

ولا سبب لهذا الإستصعاب إلاّ تأثير الدنيا على الدين فإنه قد يسوّل له الشيطان أو النفس الأمّارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق هو يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه، فإن منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم ويعرفون براهينه ولا سيما عند المناظرة فإذا زاغ عنه زائغ تعصباً لقول قد قاله أو رأي رآه، فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم أحد رجلين: أما متعصب مجادل مكابر إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق ويتميز به الصواب، أو جاهل فاسد الفهم باطل التصوّر إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمّم عليه وجادل عنه، وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين وكثيراً ما تجد الرجلين المنصفين من أهل العلم قد تباريا في مسألة وتعارضا في بحث، فبحث كل واحد منهما عن أدلة ما ذهب إليه فجاءا بالمتردية والنطيحة على علم منه بأن الحق في الجانب الآخر، وأن

ماجاء به لا يسمن ولا يغني من جوع، وهذا نوع من التعصب دقيق جداً يقع فيه كثير من أهل الإنصاف ولا سيما إذا كان بمحضر من الناس وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلاّ في أندر الأحوال، وغالب وقوع هذا في مجالس الدرس ومجامع أهل العلم.

ب ـ [بدافع الكبر إذا كان صاحب الرأي الصواب أصغر منه سناً أو أقل شهرة]:

ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السنّ بالنسبة إلى من يناظره أو قليل العلم أو الشهرة في الناس، والآخر بعكس ذلك فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية على التمسك بالباطل أنفةً منه عن الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سناً أو أقل منه علماً أو أخفى شهرة ظنّاً منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه، وهذا الظن فاسد فإن الحط والنقص إنما هو في التصميم على الباطل، والعلوّ والشرف في الرجوع إلى الحق بيد من كان وعلى أي وجه حصل.

[جـ ـ ما يقع في مجالس العلم من الطلاب أو الشيوخ من المجاملة]:

ومن الآفات ما يقع تارة من الشيوخ وأخرى من تلامذتهم فإن الشيخ قد يريد/ التظهر لمن يأخذ عنه بأنّه بمحل من التحقيق وبمكان من الإتقان [٩١/ب] فيحمله ذلك على دفع الحق إذا سبق فهمه إلى الباطل لئلاّ يظن من يأخذ عنه أنه يخطىء ويغلط، وهو لو عرف ما عند ذلك الذي يأخذ عنه العلم أن رجوعه عن الخطأ إلى الصواب أعظم في عينه وأجل عنده وزاده ذلك رغبة فيه ومحبة له، وإذا استمر على الغلط وصمم على الخطأ كان عنده دون منزلة الرجوع إلى الحق بمنازل، وهكذا التلميذ قد يخطر بباله التزين لشيخه والتجمل عنده بأنه قوي الفهم سريع الإدراك صادق التصور فيحمله ذلك على

الوقوف على ما قد سبق إلى ذهنه من الخطأ والتشبث بما وقع[1] له من الغلط.

وبالجملة فالأسباب المانعة من الإنصاف لا تخفى على الفطن وفي بعضها دقّة تحتاج إلى تيقظ وتدبر وتتفق في كثير من الحالات لأهل العلم والفهم والإنصاف، فالمعيار الذي لا يزيغ، أن يكون طالب العلم مع الدليل في جميع موارده ومصادره لا يثنيه عنه شيء ولا يحول بينه وبينه حائل، فإذا وجد في نفسه نزوعاً إلى غير ما هو المدلول عليه بالدليل الصحيح، وأدرك منها رغبة للمخالفة، وتأثيراً لغير ما هو الحق، فليعلم عند ذلك أنه قد أصيب بأحد الأسباب السابقة من حيث لا يشعر، ووقع في محنة فإن عرفها بعد التدبّر فليجتنبها كما يجتنب العليل ما ورد عليه من الأمور التي كانت سبباً لوقوعه في المرض، وإن خفيت عليه العلة التي حالت بينه وبين اتباع الحق فليسأل من له ممارسة للعلم ومعرفة بأحوال أهله كما يسأل المريض الطبيب إذا لم يعرف علته ولا اهتدى إليها فقد يكون دفع العلة بمجرّد تجنب الأسباب الموقعة فيها كالحمية التي يرشد إليها كثير من الأطباء إذا لم تكن العلة قد استحكمت، وقد يكون دفعها باستعمال الأدوية التي تقاوم المادة الكائنة في البدن وتدافعها حتى تغلبها.

وهكذا علة التعصب فإنه إذا عرف سببه أمكن الخروج منه باجتنابه، وإن لم يعرف سأل أهل العلم المنصفين عن دواء ما أصابه من التعصب فإنه سيجد عندهم من الأدوية ما هو أسرع شفاءً[2] وأقرب نفعاً وأنجع برءاً مما يجده العليل عند الأطباء.

واعلم أنه كما يتسبب عن التعصب محق بركة العلم وذهاب رونقه

---

(١) في (ب) دفع.
(٢) في (ب) كشفاً.

وزوال ما يترتب عليه من الثواب، كذلك يترتب عليه من الفتن المفضية إلى سفك الدماء وهتك الحرم وتمزيق الأعراض واستحلال ما هو في عصمة الشرع ما لا يخفى على عاقل وقد لا يخلو عصر من العصور ولا قطر من الأقطار من وقوع ذلك لا سيما إذا اجتمع في المدينة والقرية مذهبان أو أكثر وقد يقع من ذلك ما يفضي إلى إحراق الديار وقتل النساء والصبيان، كمثل ما كان يقع بين السنّة والشيعة ببغداد، فإنهم كانوا يفعلون في كل عام فتناً ويهرقون الدماء ويستحلون من بعضهم البعض ما لا يستحلونه من أهل الذمة بل قد لا يستحلونه من الكفار الذين لا ذمة لهم ولا عهد، وهذا يعرفه كل من
[٩٢/أ] له خبرة بأحوال الناس/ ، ومن أراد الاطلاع في تفاصيل ما كان يقع بينهم في بغداد بخصوصها فلينظر في مثل تواريخ الذهبي وتاريخ ابن كثير ونحو ذلك فإنه سيجد في حوادث كل سنة شيئاً من ذلك في الغالب[1]، وقد تنتهي بهم التعصبات والمناقضات إلى ما هو من أنواع الجنون والحماقات القبيحة كما وقع في كتب التواريخ أن أهل السنّة ببغداد، أركبوا امرأة على جمل وأركبوا رجلين آخرين وسمّوا المرأة عائشة والرجلين طلحة والزبير ومشوا معهم وتحزبوا وتجمعوا، فسمع بذلك الشيعة من أهل الكرخ فأقبلوا مسرعين بالسلاح والكراع وقاتلوا أهل السنّة قتالاً شديداً وضربوا المرأة المسماة عائشة والمسمى طلحة والزبير ضرباً مبرحاً[2].

---

(١) كانت الحرب بين الشيعة وأهل السنة ببغداد شبه موسمية وخاصة في المناسبات الشيعية (الغدير وعاشوراء)، والملاحظ أنّ الدوافع السياسية كانت هي المحرك الرئيسي لهذا الصراع الدامي بين الفريقين، فقد عمد البويهيون ـ بعد سيطرتهم على بغداد سنة ٣٣٤ هـ ـ إلى دعم ومساندة الشيعة، بغية إضعاف شأن الخلافة العباسية، وبالمثل كانت الخلافة العباسية، وأيضاً الدولة العزنوية والسلجوقية فيما بعد تتدخل لدعم أهل السنة ـ إلخ.

(٢) انظر: ابن الأثير/ الكامل ٧/ ٥١، ابن كثير/ البداية والنهاية ١١/ ٢٧٥.

ومن غرائب مناقضاتهم أن الشيعة لما اجتمعوا لزيارة الحسين بن عليّ رضي الله عنه في عاشوراء اجتمعت السنّية وخرجوا يزورون مصعب بن الزبير وجعلوا ذلك عادة لهم في عاشوراء[1]، فانظر ما في هذه المناقضة من الجهل فإن مصعباً ليس بمستحق لذلك لأنه لم يكن معروفاً بعلم ولا فضل بل أمير كبير ولي العراق من أخيه عبد الله بن الزبير وسفك من الدماء ما لا يأتي عليه الحصر وبقي كذلك حتى وقع الحرب بينه وبين عبد الملك بن مروان فخذله أهل العراق فَقُتل، فانظر أي فضيلة لمصعب يستحق بها أن يكون للسنيّة كالحسين للشيعة.

وبالجملة فقد حدثت بسبب الاختلاف بين الطائفتين فواقر عظيمة لو لم يكن منها إلاّ دخول التتر بغداد وقتلهم الخليفة والمسلمين، فإن سبب

---

(١) اقتضت طبيعة الصراع والمماحكات بين الأحزاب/، المذاهب الإسلامية، أنه إذا اتخذ أي منهما لنفسه فكرة أو موقفاً متميزاً أن يجعل الآخر لنفسه موقفاً مماثلاً أو مضاداً لموقف أو فكرة الطرف الأول، فقد اتخذ (بعض) أهل السنة لأنفسهم شخصية مماثلة لشخصية المهدي عند الشيعة، وهي شخصية السفياني (من ولد أبي سفيان بن حرب)، وكذلك بعد ما فرضت الدولتان الشيعيتان، البويهية في بغداد، والفاطمية في مصر وشمال إفريقيا على الناس الاحتفال بالمناسبات الشيعية، وألزمتهم إظهار الفرح والزينات في يوم الغدير، وبإغلاق الدكاكين وإظهار مشاعر الحزن وإقامة المآتم في عاشوراء. احتفل بالمناسبتين في بغداد لأول مرة عام ٣٥٢ هـ، وفي القاهرة احتفل الفاطميون بالغدير سنة ٣٦٢ هـ وعاشوراء سنة ٣٦٣ هـ، (مسكويه: تجارب الأمم ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، ابن الأثير ٧/ ٧، ابن كثير ١١/ ٢٤٣، السيوطي/ تاريخ الخلفاء ص ٤٠١) فاتخذ أهل السنة لأنفسهم أياماً ومناسبات مماثلة يحتفلون فيها كما يحتفل الشيعة، فمقابل يوم الغدير جعلوا لأنفسهم يوماً بعده بثمانية أيام، احتفلوا فيه بذكرى دخول النبي ﷺ وأبو بكر الغار، ومقابل يوم عاشوراء أيضاً احتفلوا بعده بثمانية أيام بمناسبة ذكرى مقتل مصعب بن الزبير، احتفل أهل السنة بهما لأول مرة في القاهرة سنة ٣٦٣ هـ، وفي بغداد سنة ٣٨٩ هـ، (المقريزي/ اتعاظ الحنفاء ص ١٩٥ ـ ١٩٨ ابن الأثير ٧/ ٢٠٠؛ ابن كثير ١١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦؛ ذيل تجارب الأمم ٤/ ٣٣٩.

ذلك الوزير الرافضي ابن العلقمي(١) كان بينه وبين الأمير مجاهد الدين الدويدار من العداوة أمر عظيم وكان مجاهد الدين يتعصب على الشيعة تعصباً شديداً حتى أفضى ذلك إلى نهب أهل الكرخ وإحراق بعض مساكنهم فغضب الوزير غضباً شديداً، ولم يستطع المكافأة إذ ذاك، فحمله ذلك على مكاتبة التتر وترغيبهم في بغداد وتسهيل الأمر عليهم، فأقبل (هولاكو) ملك التتر ومعه جيش من التتر عظيم فوصلوا بغداد وأحاطوا بها من جميع جوانبها وما زال الوزير يخدع الخليفة ويفرّق جيوشه ويحول بينه وبين الحزم حتى أعيت الحيلة وتمكن العدو، فخرج عند ذلك الوزير إلى التتر وقد تقدم بينهم من المكاتبة ما فيه حرمة وذمة وتكفَّل لهم بإيقاع الخليفة وأعيان المحل في أيديهم يقتلونهم كيف شاؤوا ثم دخولهم بغداد بعد ذلك، ثم رجع إلى الخليفة وأخبره أن سلطان التتر لا يريد استئصاله ولا نزع يده من الخلافة وليس له رغبة إلى ذلك بل مراده أن يكون متصرفاً عن أمر الخليفة كما كان يتصرف عن أمرهم الملوك الحمدانية والبويهية والسلجوقية، وإنه يريد أن يزوج ابن الخليفة بابنته وما زال يخدع الخليفة ويفتل منه في الذروة والغارب حتى أسعده ومال إلى مقاله، وقال له يخرج هو وأعيان البلد لعقد النكاح فخرج الخليفة وإخوته وأولاده وأعمامه وأمراؤه وأعيان بغداد من كل طبقة من الطبقات التي تتصل بالخليفة، وكان الذي عين الخارجين وسمّاهم هو الوزير المذكور، فلم يدع أحداً من أركان الدولة يخشى منه ولا سيما من كان متعصباً على الشيعة كالأمير مجاهد الدين الدويدار، فإنه جعلهم في أول الخارجين لشهود العقد، وقد كان أبرم هو وسلطان التتر أنه سيجعله وزيراً كما كان مع الخليفة العباسي، فلما خرج أولئك الأعيان والخليفة قتلهم التتر جميعاً ثم دخلوا بغداد فقتلوا من بها من الطائفتين لم يبقوا على شيعي ولا

(١) هو مؤيد الدين، محمد بن أحمد العلقمي (ت ٦٥٦ هـ) وزير المستعصم بالله.

سني وكان جملة القتلى كما نقله كثير من ثقات المؤرخين ثمانية عشر لكّاً[1] عن ألف ألف قتيل وثماني مائة ألف قتيل.

فانظر هذه الفاقرة العظيمة التي تسببت عن تعصب الوزير الرافضي لأصحابه من الرافضة لا رحمه الله، وقد كان يظهر التأسف والتندّم ويقول أنه ما كان يظن أن الأمر يقع هكذا وأنه كان يظن سلامة الشيعة وعدم وصول الأمر إليهم حسبما قدمه لنفسه ولهم ولم يصل إلى ما شرطه لنفسه من الوزارة ولا غيرها، وغاية ما ناله السلامة من القتل. ومات بعد أن اقترف هذه العظيمة بأيام يسيرة دون سنة، وكان موته كمداً على ما جناه على نفسه خصوصاً وعلى إخوانه من الرافضة وسائر المسلمين وكان في بعض الأوقات يظهر التجلّد ويقول لا يبالي بمن قُتل ولا بمن أصيب بعد أن شفى نفسه من الدويدار، فانظر هذه الجاهلية التي تظاهر بها هذا الرافضي وانظر ما صنع بالمسلمين وما جناه الخليفة على نفسه من استخلاصه للوزارة وأمانته على الأسرار/ والركون إليه في تدبير الدولة[2]. [٩٢/ب]

---

(١) لكّ: كلمة فارسية وتعني العدد مائة ألف، انظر: المعجم الذهبي/ محمد التونجي ص ٥٢٦.

(٢) تختلف المصادر التاريخية بشأن ما نسب لابن العلقمي من اتهامات ـ وأن كانت تلك المصادر تتفق (جميعها) على عجز المستعصم وعدم كفاءته ـ فالمصادر التاريخية السُّنية تنسب وزر اجتياح التتار لبغداد ومقتل الخليفة العباسي لأبن العلقمي، وتتهمه بأنه هو الذي سرّح معظم الجيش، وتواطأ مع هولاكو، (ابن كثير ١٣/ ٢٠٢، ٢١٢ ـ ٢١٣؛ الوافي بالوفيات ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦ السيوطي/ تاريخ الخلفاء ص ٤٦٦، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٠، ٤٧ ـ ٤٩).
وفي المقابل نجد بعض المصادر الشيعية (الموثوقة) ترى عكس ذلك، فتنحي بالملامة على الخليفة المستعصم (لغفلته وعجزه، وأن ابن العلقمي قد نصحه بالتيقظ والاستعداد ولكن حاشية الخليفة، التي كانت تحسد ابن العلقمي وتكرهه أوهمت الخليفة بعدم وجود أي خطر من التتار، وأن الوزير إنما يعظِّم ذلك لينفق سوقه، ولتبرز إليه الأموال ليجند بها العساكر فيقتطع منها لنفسه (ابن طباطبا، الفخري، =

وهكذا من ألقى مقاليد أمره إلى رافضي وإن كان حقيراً فإنه لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له، لأنه عنده مباح الدم والمال وكل ما يظهره من المودة فهو تقيَّة يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة، وقد جربّنا هذا تجريباً كثيراً فلم نجد رافضياً يخلص المودة لغير رافضي وإن آثره بجميع ما يملكه وكان له بمنزلة الخول وتودّد إليه بكل ممكن، ولم نجد في مذهب من المذاهب المبتدعة ولا غيرها ما نجده عند هؤلاء من العداوة لمن خالفهم، ثم لم نجد عند أحدٍ ما نجد عندهم من التجرّي على شتم الأعراض المحترمة، فإنه يلعن أقبح اللعن ويسبّ أفظع السب كل من تجري بينه وبينه أدنى خصومة وأحقر جدال وأقل اختلاف، ولعل سبب هذا والله أعلم أنهم لما تجرؤوا على سب السلف الصالح هان عليهم سب من عداهم، ولا جرم فكل شديد ذنب يهون ما دونه، وقد يقع بعض شياطينهم في عليّ كرم الله وجهه حرداً عليه وغضباً له حيث ترك حقه، بل قد يبلغ بعض ملاعينهم إلى ثلب العرض الشريف النبوي صانه الله قائلاً إنه كان عليه الإيضاح للناس وكشف أمر الخلافة ومن الأقدم فيها والأحق بها.

وأما تسرع هذه الطائفة إلى الكذب وإقدامهم عليه والتهاون بأمره فقد بلغ من سلفهم وخلفهم إلى حد الكذب على الله وعلى رسوله وعلى كتابه وعلى صالحي أمته ووقع منهم في ذلك ما يقشعرّ له الجلد، وناهيك بقوم بلغ الخذلان بِغُلاتِهم إلى إنكار بعض كتاب الله وتحريف البعض الآخر

= بيروت: دار صادر (د. ت) ص ٣٣٥) ونفى ابن طباطيا أيضاً ما نسب إليه من تهمة التآمر والتواطؤ مع هولاكو، وأكد أن ذلك ما هو إلا إشاعة من حاشية المستعصم (المصدر السابق ص ٣٣٨). أقول: لا يستبعد وقوع كلا الأمرين (ما نُسِب إلى ابن العلقمي أو إلى سنافسيه) فالتعصب إذا استفحل في النفوس أفقدها رشدها وحتى قيم أخلاقها ودينها.

وإنكار سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجاوز ذلك جماعة من زنادقتهم إلى اعتقاد الألوهية في ملوكهم بل في شيوخ بلدانهم، ولا غرو فأصل هذا المظهر الرافضي مظهر الحاد وزندقة، جعله من أراد كياد الإسلام ستراً له فأظهر التشيع والمحبة لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استجذاباً لقلوب الناس لأن هذا أمر يرغب فيه كل مسلم وقصداً للتغرير عليهم، ثم أظهر للناس أنه لا يتم القيام بحق القرابة إلاّ بترك حق الصحابة ثم جاوز ذلك إلى إخراجهم وصانهم الله عن سبيل المؤمنين، ومعظم ما يقصده بهذا هو الطعن على الشريعة وإبطالها، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم هم الذين رووا للمسلمين علم الشريعة من الكتاب والسنّة. فإذا تمّ لهذا الزنديق باطناً الرافضي ظاهراً القدح في الصحابة وتكفيرهم والحكم عليهم بالردّة بطلت الشريعة بأسرها، لأن هؤلاء هم حملتها الراوون لها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا هو العلة الغائية لهم، وجميع ما يتظهرون به من التشيع كذب وزور، ومن لم يفهم هذا فهو حقيق بأن يتهم نفسه ويلوم تقصيره، ولهذا تجدهم إذا تمكنوا وصارت لهم دولة يتظاهرون بهذا ويدعون الناس إليه، كما وقع من القرامطة والباطنية والإسماعيلية ومن نحا نحوهم، فإنهم لما تمكنوا أظهروا صريح الكفر والزندقة وفعلوا تلك الأفاعيل من الاستهتار بمحارم الله وما عظمه كنقلهم للحجر الأسود من الحرم إلى هجر، وكقول رئيس القرامطة اللعين لما سفك دماء الحجاج بالبيت الحرام وفعل به من المنكرات ما هو معروف[1]:

---

(١) هو أبو طاهر سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابي، نسبة إلى جنابه من بلاد فارس، ملك البحرين وزعيم القرامطة، وكان أبوه قد استولى على هجر والأحساء والقطيف، ثم وثب أبو طاهر بعد أن خلف أباه على البصرة ونهبها سنة (٣١١ هـ) وأغار على الكوفة وسلب ما فيها (سنة ٣١٥ هـ) وأغار على مكة يوم التروية سنة ٣١٧ هـ، فقتل ثلاثين ألفا من الحجاج ونهب أموالهم، وقلع الحجر الأسود ونقله إلى هجر، وعرّى البيت وأخذ بابه، وردم زمزم بالقتلى، توفي سنة ٣٣٢ هـ. ابن=

ولـو كـان هـذا البيـت لله ربنـا لصبّ علينا النار من فوقنا صبّاً
لأنّـا حججنـا حجّـةً جـاهليّـةً محلّلـةً لـم تبـق شـرقاً ولا غـربـاً

ثم قال لمن بقي في الحرم سالماً من القتل: يا حمير أنتم تقولون ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد كان أول هذه النحلة القرمطية، التظهر بمحبة أهل البيت والتوجع لهم والعداوة لأعدائهم ثم انتهى أمرهم إلى مثل هذا.

وهكذا الباطنية فإن مذهبهم الذي يتظهرون به ويبدونه للناس هو التشيع ولا يزال شياطينهم ينقلون من دخل معهم فيه/ من مرتبة إلى مرتبة [٩٣/أ] حتى يوقفوه على باب الكفر وصراح الزندقة، وإذا تمكن بعض طواغيتهم فعل كما فعل علي بن الفضل الخارج باليمن من دعاءالناس إلى صريح الكفر ودعوى النبوة ثم الترقي إلى دعوى الألوهية، وكما فعله الحاكم العبيدي بمصر من أمر الناس بالسجود له والقيام عند ذكره على صفة معروفة فكان إذا ذكره الخطيب يوم الجمعة على المنبر قام جميع من بالمسجد ثم يخرّون ساجدين ثم يقوم بقيامهم من يتصل بالجامع من أهل الأسواق ثم يسري ذلك إلى قيام أهل مصر(١)، وما كان يبديه من الأفعال المتناقضة والحماقات الباردة مقصوده من ذلك تجريب أحوال الناس واختبار طاعتهم له في الأمور الباطلة وفي مخالفة الشريعة حتى ينقلهم إلى ما يريده. وكم نعدد لك من هذا.

وبالجملة فإذا رأيت رجلاً قد انتهى به الرفض إلى ذم السلف الصالح والوقيعة فيهم وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية فلا تشك في أنه مثلهم فيما قدمنا لك، وجرِّبْ هذا إن كنت ممن يفهم فقد جرّبناه وجربه من قبلنا فلم يجدوا رجلاً رافضياً يتنزه عن شيء من محرّمات الدين كائناً ما كان ولا

= الأثير ٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥؛ ابن كثير ١١/ ١٦٠ ـ ١٦١، الأعلام للزركلي ٣/ ١٨٣.
(١) راجع ابن الأثير ٧/ ٢٣١ (هامش)، ابن كثير ١١/ ٣٣٦، ١٢/ ٩.

تغترّ بالظواهر فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ ويكون أعفّ الناس عنها في الظاهر وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف ناراً ولا يرجو جنّة.

وقد رأيت من كان منهم مؤذناً ملازماً للجماعات فانكشف سارقاً، وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء وله سمت حسن وهدي عجيب وملازمة للطاعة وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضياً ثم سمعت بعد ذلك عنه بأمور تقشعرّ لها الجلود وترجف منها القلوب، وكان لي صديق يكثر المجالسة لي والوصول إليّ وفيه رفض يسير وهو متنزّه عن كل محظور ثم مازال ذلك يزيد به لأسباب حتى صار يصنّف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يمزّق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات وينسبهم إلى النصب بمجرّد كونهم لا يوافقونه على رفضه. ثم صار يتصل به جماعة ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار وكنت أعرف منه في مبادىء أمره صلابة وعفّة فقلت إذا كان ولا بدّ من رافضي عفيف فهذا ثم سمعت عنه بفواقر، نسأل الله الستر والسلامة.

وأما وثوب هذه الطائفة على أموال اليتامى والمستضعفين ومن يقدرون على ظلمه كائناً من كان فلا يحتاج إلى برهان بل يكفي مدّعيه إحالة منكره على الاستقراء والتتبع فإنه سيظفر عند ذلك بصحة ما ذكرناه.

ولقد جربت أهل عصري في هذه المادة تجريباً عظيماً لتعلقي بما تتعلق به الأطماع[1]، واختباري بالناس على اختلاف طبقاتهم ولا شك أن الدنيا مؤثرة وأن الوثوب على مصالحها وتقديمها وانتهاز الفرص فيما يتعلق بها غير مختص بهؤلاء بل هو عام لكل الفرق والزاهد فيها المؤثر للدين عليها

---

(١) يقصد ولايته لمنصب قاضي القضاة.

هو الشاذ النادر لكن هؤلاء لهم مزيد تكالب، وعظيم تهافت وشدة تهالك، مع عدم وقوف عند حدود الشرع واقتصار على ما فيها من تحليل وتحريم.

ومن أقرب حوادث الرفض والرافضة في ديارنا هذه[1]: أنه كان جماعة من المتظهرين بالعلم يملون على الناس في جامع صنعاء في شهر رمضان سنة ست عشرة ومائتين بعد الألف في كتب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكانوا نحو ثلاثة أو أربعة كل واحد منهم قد اجتمع عليه جماعة كثيرة من العامة، وكان أحدهم يملي على كرسيّ مرتفع وتسرج حوله الشمع الكثير فيجتمع من الناس عدد كثير جداً لقصد الفرجة كما يتفق في مثل هذا، وكانوا يشوبون المناقب بذكر مثالب بعض الصحابة ويحطون من بعضهم ويصرحون بسب البعض ويتوجعون من البعض، وكان ما يصدر من هؤلاء من هذه الأمور إنما هو مطابقة للوزير الرافضي الذي قدمت لك ذكره ولا سيما صاحب الكرسيّ، وهذا الوزير لم يكن رفضه لوازع ديني كما يتفق لكثير من أهل الجهل المتعلقين بالرفض فهو أنذل من ذاك وأقل، ولكنه يفعل ذلك مساعدة لجماعة من شياطين المتفقهة المتعصبة يدخلون إليه فيقولون له: إنه لم يبق من يحامي على هذا الأمر سواك، وإنك ركن التشيع وملجأ أهله، ونحو هذه العبارات فيبالغ في التظهر بهذه الخصلة ويحب نسبة ذلك إليه فكان الرفض مكمِّلاً لمثالبه/ متمماً لمعايبه لأنه في كل باب من أبواب [٩٣/ب] القبائح قريع دهره ونسيج وحده، فلما تكاثر ما يصدر من أولئك المشتغلين بما لا يعنيهم من ثلب السلف، مع ما ينضم إلى ذلك من إدخال الضغائن في قلوب العامة وإيهامهم[2] أن الناس قد تركوا مذهب أهل البيت وفعلوا

(١) راجع ما سبق (ص ١٠٢ ـ ١٠٤)؛ أيضاً البدر الطالع ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٨؛ الشجني/ التقصار ص ٤٠٥ ـ ٤٠٧.
(٢) في (ب) وإيمانهم.

وفعلوا، وكل ذلك كذب فإن الناس هم في هذه الديار زيدية وكثير منهم يجاوز ذلك فيصير رافضياً جلداً، ولم يكن في هذه الديار على خلاف ذلك إلّا الشاذ النادر، وهم أكابر العلماء ومن يقتدي بهم فإنهم يعملون بمقتضى الدليل ولا ينتمون إلى مذهب ولا يتعصبون لأحد، فهؤلاء هم الذين يقصدهم أولئك الرافضة بكل فاقرة ويرمونهم بالحجر والمدر ويسمونهم بميسم[1] النصب. فلما تفاقم شر أولئك المدرسين وصار الجامع ملعباً لا متعبّداً واشتغل بأصواتهم المصلون عن صلاتهم والذاكرون عن ذكرهم، رجَّح إمام العصر[2] أعزّ الله به الدين منع صاحب الكرسي من الإملاء في الجامع وأمره بالعود إلى المسجد الذي كان يملي فيه. فحضر أولئك المستمعون على عادتهم وكان الإملاء قبل صلاة العشاء فلما لم يحضر شيخهم، ذهب بعضهم ليجيء به من بيته، فأخبرهم أن الإمام قد منعه وأمره بالعود إلى حيث كان فلم يعذروه ولا سمعوا منه ورجعوا إلى الجامع، ثم ثاروا ثورة شيطانية وقاموا قومة طاغوتية، فمنعوا [الناس] من الصلاة في الجامع، ومازال ينضم إليهم كل رافضي ومن له رغبة في إثارة الفتن حتى صاروا جمعاً كثيراً ثم خرجوا فقصدوا بيت المؤذن الذي أظهر عليهم الرأي الإمامي فرجموه حتى كادوا يهدمونه، وفيه نساء وأطفال قد صاروا في أمر مريج، هذا وليس لذلك المؤذن المسكين سعي ولا له قدرة على شيء، ولكنه أرسل بالرأي الإمامي والي الأوقاف إليه ووالي الوقف أيضاً ليس له سعي في ذلك ولكنه أرسله إليه بعض من يتصل بالمقام الإمامي، ثم لما فرغوا من رجم بيت المؤذن، ذهبوا ولهم صراخ عظيم وأصوات شديدة إلى بيت والي الأوقاف، وهو رجل من أهل العلم من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجموا بيته رجماً شديداً حتى غشي على بعض من فيه من

(١) وسمه: جعل له صفة يعرف بها.

(٢) هو الإمام المنصور على بن العباس (راجع ص ١٠٠ هامش).

الشرائف، فقال لهم قائل إن هؤلاء الشرائف المرجومات هن بنات نبيكم وبنات علي بن أبي طالب، ولم يكنّ بنات معاوية ولا بنات عمرو بن العاص وغيرهما ممن تعادونهم فما لكم ولهن، فلم يلتفتوا إلى ذلك واستمرّوا على الرجم ثم دخلوا إلى بعض البيت ونهبوا بعض متاعه، وبلغهم أن والي الأوقاف وولده بمسجد قريب بيته، فحاصوا حيصة حُمُر الوحش، وصرخوا صرخة الحُمُر الأهلية وذهبوا إلى ذلك المسجد عازمين على قتله، فأغلق عليه بعض الناس مقصورة المسجد فسلم. ثم ذهبوا بصراخهم وجلبتهم إلى بيت بعض أهل العلم من أهل البيت النبويّ وكان يعظ الناس بالجامع ويتظهر ببعض من السنة، فرجموا بيته رجماً شديداً وفيه شرائف وأطفال. ثم ثاروا إلى بيت بعض وزراء الخليفة لا لذنب إلاّ لكونه ينافسه ذلك الوزير الرافضي، وكونه ينتسب إلى بعض بطون قريش، فرجموه رجماً شديداً، ثم كسروا بعض أبوابه ودخلوا وكادوا يتصلون بمن فيه لولا أنه حماهُ جماعة بالرمي بالبنادق وآخرون بالسلاح، ويتصل ببيت هذا الوزير المرجوم بيت وزير آخر من أهل العلم فرجموه، ورجمهم من في بيت الوزير حتى أصابوا جماعة منهم فتركوه، وسبب رجمهم لبيت الوزير هذا أنه من جملة من يتظهّر بعلم السنّة، ثم لما كاد ينقضي الليل فارقوا ما هم فيه وقد أثاروا فتنة عظيمة، ومحنة شديدة، ولما كان النهار جمع الخليفة أعوانه وطلبني واستشارني، فأشرت عليه بأن يحبس أولئك المدرسين الذين أثاروا الفتنة في الجامع بسبب ما يصدر منهم من نكاية القلوب وإثارة العوام، فحبسهم ثم أشرت عليه بأنه يأمر بتتبع أولئك الذين رجموا البيوت وفعلوا تلك الأفاعيل، ومن وجدوه حبسوه، ويأمر بتتبع جماعة من شياطين الفقهاء المثيرين للفتنة ففعل وحبسوا جميعاً، ولكن لم ينصح والي مدينة صنعاء لموافقته للوزير الرافضي في الرفض ومهابته له ووقوفه عندما يختاره ويرتضيه، وبعد أن اجتمع في الحبس/ جماعة كثيرة من هؤلاء أرسل الإمام حفظه الله لجماعة من [٩٤/أ]

شياطينهم المباشرين للفتنة من الفقهاء فجيء بهم من الحبس إليه وضربهم بالعصي تحت داره وهو ينظر، ثم أرسل في اليوم الآخر لجماعة أهل السوق المباشرين للفتنة فصنع بهم ما صنع بأولئك، ثم جعل جماعة من شياطين الجميع في سلاسل، وأرسل بهم إلى جزائر البحر في هيئة منكرة فسكنت الفتنة سكوناً تاماً.

ولقد شاهدت من التعصبات في هذه الفتنة ما بهرني من الخاصة والعامة، أما الخاصة: فإني رأيت من أهل بيت الخلافة من أولاد الإمام وغيرهم ومن الوزراء والأمراء والقضاة وأهل العلم من ذلك ما يعجب منه، فإني لما أشرت على الخليفة بما أشرت خرجت من المكان الذي هو مستقر فيه إلى حجرته وفيها أكابر أولاده وهم إذ ذاك أمراء الأجناد، وعندهم جميع الوزراء وهم جميعاً في أمر مريج[١] فيهم من يعظم عليه حبس أولئك المدرسين ويراه حطّاً في مرتبة الرفض ونقصاً من الرافضة، وقد فتل منهم ذلك الوزير الرافضي في الذروة والغارب[٢] وأوهمهم أنها ستثور فتنة من العامة والأجناد، ومازال بعض أولاد الخليفة يردّد عليّ ذلك ويرغبني في الرجوع عن الشور الذي أشرت به على الخليفة، ويذكر ما قد ألقاه إليه الوزير الرافضي من خشية ثورة الأجناد والعامة، فمازلت أعرّفه بالصواب وأذكر له أن هذه الفتنة لو لم تحسم يومنا هذا بحبس المثيرين لها لهلك غالب الناس في الليلة الواصلة، ونهبوا الأموال جهاراً، وأنه سيصل الأمر إلى الخليفة وأولاده فضلاً عن غيرهم، وعرّفته أنه ما سيثور بسبب ذلك أجناد ولا

(١) في (ب) مريع.

(٢) فتل في الذروة والغارب: الذروة أعلى السنام، الغارب: مقدم السنام (ما بين السنام والعنق) وأصل فتل في الذروة هو أن يجيء الرجل بالخطام إلى البعير الصعب وقد ستره منه لئلا يمتنع عليه فيأخذ في فتل أعلى سنامه حتى يأنس به فإذا تمكن منه وضع له الخطام ليقوده به، وهذا المثل يضرب في الخداع والمماكرة (مجمع الأمثال، للميداني ٤٣٦/٢ لسان العرب مادة فتل).

غيرهم، فإن هذا تسكين للفتنة لا إثارة لها، ولقد حمدوا هذه المشورة بعد حين وعرفوا أنها صواب وأن بها كان سكون تلك الفتنة التي غلت مراجلها وكادت تعم جميع أهل صنعاء ثم تسري بعد ذلك إلى سائر الديار اليمنية.

وأما العامة: فلا يتسع المقام لسرد ما شوهد منهم من الصولة والجولة والاشتغال بهذا الأمر ولقد كنت أرى كثيراً من المنسوبين إلى العلم يبكون رحمةً لإخوانهم المثيرين للفتنة لما حلّ بهم من العقوبة، ولقد تغيرت بهجة هذه المدينة «العظيمة» وتكدرت مشاربها العلمية وذهب رونق معارفها بما يصنعه جماعة المقصرين المغيّرين لفطرتهم السليمة بما حدث من علوم الروافض ودسائسهم، التي هي أضرّ على المقصرين من السم القتّال وأدوى على من لم تستحكم معرفته وترسخ في العلوم قدمه من الداء العضال، على كثرة من فيها من العلماء المنصفين والطلبة المتميزين والأذكياء الماهرين، فإنه قلّ أن يوجد بمدينة من المدائن ما يوجد الآن في صنعاء من رجوع أهل العلم بها إلى ما صح عن الشارع، وعدم تعويلهم على الرأي وطرحهم للمذاهب عند قيام الدليل الناهض، فإن هذه مزيّة وفضيلة لا تكاد تعرف في سائر الأقطار إلاّ في الفرد الشاذ البالغ من العلم إلى منزلة عليّة، مع مراجعته لفطرته وتفكره في طروء ما طرأ عليها من المغيرات، وتدبره لما قدمنا ذكره من الأسباب الموجبة للتعصب الحائلة بين المتمذهبين وبين الانصاف، وهذا النادر الشاذ يبالغ في الكتم ويستكثر من المجانبة لما يظنه الحق مخافة من وثوب المقلدة عليه وهتكهم له، لأنهم لا يقنعون من العالم وإن كان في أعلى درجات الاجتهاد إلاّ بأن يكون مثلهم مقلداً بحتاً مقتدياً بالعالم الذي يقلدونه هم وأسلافهم، وإن كان هذا العالم الذي يريدون منه ذلك أعلا رتبة وأجلّ قدراً وأكثر علماً من عالمهم الذي يقلدونه كما يجده من له اطلاع على كثير من أحوال الناس، فإن في علماء المذاهب الأربعة من هو أوسع علماً وأعلا قدراً من إمامه الذي ينتمي إليه ويقف عند رأيه ويقتدي بما قاله في

عبادته ومعاملته، وفي فتاويه وقضائه، ويسري ذلك إلى مصنفاته فيرجح فيها ما يرجحه إمامه وإن كان دليله ضعيفاً أو موضوعاً أو لا دليل بيده أصلاً، بل مجرّد محض الرأي، ويدفع من الأدلة المخالفة له ما هو أوضح من شمس النهار تارة بالتأويل المتعسف وحيناً بالزور الملفف، مع كونه بمكان من العلم لا يخفى عنده الصواب، ولا يلتبس معه الحق، ولكنه يفعل ذلك مخافة على نفسه من تلك الطبقة المشؤومة، أو تأثيراً لما قد ظفر به من الدنيا والجاه الذي لا يستمر له إلاّ بالموافقة لهم والسلوك فيما يرضيهم، وقد يحمله على ذلك الحرص على نفاق مصنفه بينهم واشتهاره عندهم وتداولهم له. وما كان أغناه عن هذه البليّة التي وقع/ فيها والجناية التي جناها على [٩٤/ب] نفسه في العاجلة والآجلة، أما في الآجلة فظاهر، فإن اشتغاله بذلك التصنيف المشتمل على تأثير رأي فرد من أفراد أهل العلم على ما شرعه الله في محكم كتابه وعلى لسان رسوله، من أعظم الذنوب التي تلقاه بين يدي الله فإنه ضالّ مضلٍ مفتِون فاتن محارب للشريعة المطهرة معاند لها، فعليه إثم بما سنّه من هذه السنّة السيئة وإثم من عمل بها إلى يوم القيامة، وأما في العاجلة فإن مثل هؤلاء الصمّ البكم من المقلدة لا يفرح العاقل بانتشار مصنّفاته عندهم وشيوعها بينهم، لأنهم لا يفهمون العلم ولا يعرفون أهله ولا فرق بينهم وبين العامة البحت إلاّ مجرد الدعوى والتلبس بلباس أهل العلم والقعود في مقاعد أهله، فكما أن العاقل لا يفرح بإقرار جماعة له من البدوِ والحرّاث أو السوقة من أهل الحياكة والحجامة وسقّاط أهل المهن الدنيئة والمعائش(١) الوضيعة، كذلك لا ينبغي له أن يفرح بمثل ذلك من المقلّدة، فإنهم كما قال القائل(٢):

---

(١) في (ب) المعاشر.
(٢) ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي العقد الفريد ٦/ ٢٥٧ ولم نجده في ديوانه المطبوع.

فإن لم يكنها أو تكنه فإنّه أخوها غذّته أمّهُ بلبانها

ومع هذا فإنه يعرّض نفسه بهذا التصنيف لاستقصار أهل العلم الذين هم أهله وعليهم المعوّل فيه لغايته واستحقار ما جاء به والإزراء عليه من كل واحد منهم في عصره ذلك وما بعده من العصور مادام ذلك المصنف المشؤوم موجوداً على وجه الأرض كما هو معلوم، فإن المحققين من أهل العلم إذا عثروا على شيء من هذه المصنفات المتعسفة الخارجة عن الحق انقبضت أنفسهم عنه واستبردوه، وسقط مصنفه عندهم ولم يعدوه من أهل العلم في ورد ولا صدر، وألحقوه بالطبقة التي حملته على ذلك الصنع الذي صنعه لهم وأخملوا ذكره في مصنفاتهم التي هي المصنفات المعتبرة.

وبالجملة فما صنع هذا المصنف لنفسه بذلك التصنيف إلاّ ما هو خزي له في الدنيا والآخرة ووبال عليه في الآجلة والعاجلة.

وقد يسلك بعض هؤلاء مسلكاً هو أحسن[1] من ذلك المسلك وذلك بأن يورد الأقوال ويحتج لكل واحد منها بما احتج به قائله ويستكثر من إيراد أدلة ما هو الحق منها ويخرجه من مخارجه المقبولة ثم يذكر ما قيل من ضعف دليل ما قال به من يعتقده أهل عصره وقطره، وينسب ذلك التضعيف إلى من يعتدّ به من أهل العلم، ثم يعترض ذلك التضعيف باعتراض يعرف من هو من أهل العلم والإتقان سقوطه وبطلانه، ركوناً منه على أن ذلك لا يخفى على من له قدم في العلم وزعماً أنه قد رَمزَ لهم إلى ما هو الحق بإيراد دليله الصحيح وإلى ما يخالفه بإيراد دليله الضعيف، وأنه لم يأتِ بما أتى به من الاعتراض الساقط والتقوية للقول الفاسد إلاّ على وجه لا يخفى على أهل الإتقان ولا يلتبس عند العارفين، وهو في زعمه قد أرضى الخاصة والعامة وسلك مسلكاً في غاية التحذلق ونهاية التبصّر وهو لا يشعر بأن الخاصة من

---

(١) في (ب) أخَسّ.

أهل التحقيق في غنى عن رمزه وهمزه وتحذلقه فإنهم يعرفون مسالك الحق بدون ما زعمه ويأخذون الصواب من معادنه، فنفاق ما جاء به لديهم غاية ما فيه أنهم لا يطعنون عليه بالجهل والقصور والبلادة وبعد الإدراك، ولكنه قد فتح للمقصّرين أبواب الطعن على الأدلة الصحيحة، وزادهم إلى ما لديهم من البلايا الباطلة بلايا أخرى، وجعل بينهم وبين الرجوع إلى الحق ردماً فوق الردم الذي قد كان معموراً ورفع أبنية الباطل وشيّدها ولم يهدم منها بتصنيفه حجراً ولا مدراً لأنه لقنهم المطاعن على الشرع، وفتح لهم أبواب المقال على الأدلة وهم لا يعرفون أن إعتراضه[1] فاسد، وأنه لا ينفق ولا يصلح لقصور إفهامهم عن إدراك ما هو صحيح أو باطل وضعف معارفهم عن البلوغ إلى درجة التمييز فزادهم بما أفادهم شراً إلى شرهم وتعصّباً إلى تعصبهم وبعداً عن الحق إلى بُعدهم، ولم ينتفع الخاصة بشيء مما جاء به من الألغاز بل أنزل بهم من الضرر ما لم يكن قبله، فإن أهل التعصب يصولون عليهم باعتراضه ويجولون، ويدفعون به في وجه من قال بضعف دليل القول الذي قاله من يقلدونه ويجعلون ذلك ذريعة لهم إلى الاغتباط بما هم فيه، والتهالك على ما ألفوه ووجدوا عليه آباهم. وإنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له تصنيف والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم بيانه وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه، هو أن ينصروا فيه الحق، ويخذلوا به الباطل ويهدموا بحججه أركان البدع ويقطعوا به حبائل التعصب، ويوضحوا فيه للناس ما نزل إليهم من البيّنات والهدى، ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف، ويحبّبوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنّة، وينفّروهم من اتباع محض الرأي، وزائف المقال وكاسد الاجتهاد، ولا يمنعهم من ذلك/ ما [٩٥/أ]
يخيله لهم الشيطان ويسوّله من أن هذا التصنيف لا ينفق عند المقلدة، أو

(١) في (ب) اعتراضهم.

يكون سبباً لجلب فتنة أو نزول مضرة أو ذهاب جاه أو مال أو رئاسة، فإن الله ناصر دينه ومتمم نوره وحافظ شرعه ومؤيد من يؤيّده وجاعل لأهل الحق ودعاة الشرع والقائمين بالحجة سلطاناً وأنصاراً واتباعاً وإن كانوا في أرض قد انغمس أهلها في موجات البدع وتكسّعوا[1] في متراكم الضلال، وقد قدّمنا الإرشاد إلى شيء من هذا.

فإن قُلتَ: هؤلاء المتعصبة قد طبّقوا جميع أقطار الأرض الإسلامية وصارت المدارس والفتاوي والقضاء وجميع الأعمال الدينية بأيديهم، فإن كل مملكة من الممالك الإسلامية يعتزي أهلها إلى مذهب من المذاهب، ونحلة من النحل، وكل بلد من البلاد وقطر من الأقطار كثرت أو قلّت، لابد أن يكون أهلها مقلّدين لميت من الأموات يأخذون عنه ما يجدون في مؤلفاته ومؤلفات أتباعه المقلّدين له، حتى صارت مسائل مذهبهم نصب أعينهم، لا يتحوّلون عنها ولا يخالفونها ويعتقد من تفاقم تعصبه من المقلّدة أن الخروج عن ذلك خروج من الدين بأسره، وإن كانت بقية المذاهب على خلافه في تلك المسألة كما نجده في كل مذهب من المذاهب الأربعة وغيرها، فما عسى يغني إرشاد فرد من أفراد العلم إلى الإنصاف واتباع نص الدليل في قطر واسع من أقطار الأرض أو مدينة كبيرة من مدائنه، فإنه بأول كلمة تخرج منه وأيسر مخالفة يفوه بها، يقوم عليه من المقلدة من ينغّص عليه مشربه ويكدّر عليه حاله، وأقل الأحوال أن يسعى به هؤلاء المقلدة إلى أمثالهم ممن بأيديهم الأمر والنهي والدولة والصولة فيمنعونه من المعاودة ويتوعدونه بأبلغ توعّد، هذا إذا لم يمنعوه من التدريس والإفتاء بمجرّد ذلك، ويحولون بينه وبين ما أردت منه بكل حائل، وما يصنع المسكين بين مئين من المقلدة كل واحد منهم أجل قدراً منه، وأنبل ذكراً وأحسن ثياباً وأفره مركوباً، وأكثر

(١) تكسع في ضلاله أي ذهب. (الحبشي).

اتباعاً، عند ألوف مؤلفة من العامة الذين هم بين جند وسوقة وحراث وأهل حرف لا يفهمون خطاباً ولا يعقلون حقاً، فما ظنك بالعامة إذا بلغهم الخلاف بين فرد من أفراد العلم خامل الذكر، وبين جميع من يعدونه عالماً من أهل بلدهم من المدرسين والقضاة والمفتين وهم عدد جم ومقدار ضخم، أتراهم يظنون الحق بيد ذلك الفرد ويتبعونه ويقولون بقوله ويدعون من يخالفه من أهل مدينتهم قاطبة؟! هذا ما لا يكون، فإنّا نجد العامة في قديم الزمن وحديثه مع الكثرة ولا سيما من كان له من أهل العلم نصيب من دولة كالقضاة فإن الواحد منهم يعدل عند العامة ألوفاً من أهل العلم الذين لا مناصب لهم ولا دولة، فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يُلقيه إليهم المقلدة من الكلمات التي تثير غضبهم وتستطير حميتهم كقولهم: هذا الرجل يخالف إمامكم، ويدعو الناس إلى الخروج من مذهبه، ويزري عليه ويقول إنه جاء بغير الحق، وخالف الشرع، فإنهم عند سماع هذا، مع ما قد رسخ في عقائدهم وثبت في عقولهم، لا يبالون أي دم سفكوا وأي عرض انتهكوا يعلم هذا كل من له خبرة بهم وممارسة لهم.

قُلتُ: هذا السؤال الذي أوردته أيها الطالب للحق الراغب في الإنصاف قد أفادنا أنك لم تفهم ما قدمته لك في هذا الكتاب حق الفهم ولم تتصوره كلية التصور فقد كررت لك في مواضع منه ما تستفيد منه جواب ما أوردته هنا، فعاود النظر وكرّر التدبّر وأطل الفكر، بعد أن تبالغ في تصفية الفطرة وتستكثر من الاستعداد للقبول، وهب أنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون جواباً لما خطر ببالك الآن من هذا السؤال، فها أنا أجيب عليك بجوابين: الأول جواب مجمل، والآخر جواب مفصّل.

أما الجواب المجمل: فأقول لك بعد تسليم جميع ما أوردته في سؤالك هذا من أن حامل العلم ومبلغ الحجة سيحال بينه وبين ما يريده بأول

كلمة تخرج منه فيها مخالفة لما قد ألفه الناس، ولا يقدر بعدها على شيء من الهداية إلى الحق والارشاد إلى الانصاف لما قدرته من أنها ستقوم عليه القيامة وتأزف[1] عليه الآزفة وتضيق عنه دائرة الحق وتنبو عنه جميع المسامع، وتؤخذ عليه كل وسيلة، فبعد هذا كله قد قام بما أوجب الله عليه، وأراد ما طلبه الله منه من الهداية، ووفى بما أخذ عليه من العهد، وامتثل ما ألزمه به من البيان، وصار بذلك من العلماء العاملين القائمين بنشر حجج الله وإبلاغ شرائعه، وهذا فرضه ليس عليه غيره ولا يجب منه سواه. فهو لم يكتم ما علّمه الله ولا خان عهد الله ولا خالف أمره ولا اشترى به ثمناً قليلاً ولا باعه بعرض من أعراض الدنيا. فله أجر من مكنه الله من ذلك وخلى بينَه [٩٥/ب] وبينِه لأنه قد قام في المقام الذي افترضه الله عليه وسلك/ الطريقة التي أمره بسلوكها فحال بينه وبينه من لا يطيق دفعه ولا يقدر على مناهضته فكان ذلك قائماً بعذره مسقطاً لفرضه موجباً لاستحقاقه لثواب ما قد عزم عليه وأجر ما أراده. فأي غنيمة أجلّ من غنيمته ونعمة أكبر من نعمته، وأين منزلته عند الله من منزلة من فتح الله عليه من أبواب معارفه ولطائف شريعته بما يفرق به بين الحق والباطل ويعرف به صواب القول من خطئه، فكَتم الحجة وآثر على نشرها ما يرجوه من استدرار خلف من أخلاف الدنيا ونيل جاه من الجاهات ورئاسة من الرئاسات ومعيشة من المعائش، فمضى عمره وانقضت حياته كاتما للحجة مخالفاً لأمر الله نابذاً لعهده طارحاً لما أخذه عليه.

وأما الجواب المفصل: فاعلم أني لم أرد بما أرشدت إليه في هذا الكتاب ما خطر ببالك ولا لوم عليّ فقد كررت لك ما قصدته تكريراً لا يخفى على الفطن، فهل طلبت من حامل الحجة أن يقوم بين ظهراني الناس قائلاً: اجتنبوا كذا من الرأي اتبعوا كذا من الكتاب والسنة صارخاً بذلك في المحافل

(١) تأزف: أي تحين والآزفة من أسماء يوم القيامة. (الحبشي).

ناطقاً به في المشاهد، مع علمه بتراكم سحائب الجهل، وتلاطم أمواج بحار التعصب، واظلام أفق الانصاف واكفهرار وجه الاسترشاد، فإن هذا وإن كان مسقطاً لما افترضه الله على من استخلصه من عباده لحمل حجته وإبلاغ شريعته لكن لكل عالم قدوة بأنبياء الله، وأسوة بمن أرسله من رسله فقد كانوا عليهم الصلاة والسلام يدبرون عباد الله بتدبيرات فيها من الرفق واللطف وحسن المسلك ما لا يخفى على أهل العلم. فإن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم قد تألّف رؤساء المشركين، وهم إذ ذاك حديثو عهد بجاهلية وترك المهاجرين والأنصار من الغنيمة وسيوفهم تقطر من دماء المُؤلَّفين واتباعهم ومن يشاكلهم فيما كانوا عليه. وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ترك من كان منافقاً على نفاقه وعصمهم بظاهر كلمة الإسلام ولم يكشفهم، وَيَبْلُوَ(١) ما عندهم بعد أن ظهر منهم ما ظهر من النفاق كعبد الله ابن أبيَّ بن سلول رأس المنافقين وقال: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه».

وقد اشتمل الكتاب والسنّة على ما كان يقع من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه من تدبير أمَمِهم والرفق بهم واغتنام الفرص في إرشادهم وإلقاء ما يجذبهم إلى الحق في الوقت بعد الوقت والحالة بعد الحالة على حسب ما تقبله عقولهم وتحتمله طبائعهم وتفهمه أذهانهم. فالعالم الذي أعطاه الله الأمانة وحمله الحجة وأخذ عليه البيان، يورد الكلام مع كل أحد على حسب ما يقبله عقله، وبقدر استعداده، فإن كان كلامه مع أهل العلم الذين يفهمون الحجة ويعقلون البرهان ويعلمون أن الله سبحانه لم يتعبد عباده إلا بما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله، وحال بينهم وبين الالتفات إلى ذلك والرجوع إليه والعمل عليه ما تكدرت به فطرهم وتشوشت عنده أفهامهم، من اعتقاد حقية التقليد، أو استعظام الأموات من أهل العلم، أو استقصار أنفسهم عن

---

(١) في (ب) ويتلف.

معرفة الحق بنص الدليل، فعليه أن يعتمد معهم تسهيل ما تعاظموه من الوقوف على الحق، قائلاً: إن الله تعبّد جميع هذه الأمة بما في الكتاب والسنة، ولم يخص بفهم ذلك من كان من السلف دون من تبعهم من الخلف ولا قصر فضله بما شرعه لجميع عباده على أهل عصر دون عصر أو أهل قطر دون قطر أو أهل بطن دون بطن. فالفهم الذي خلقه للسلف خلق مثله للخلف والعقل الذي ركّبه في الأموات، ركّب مثله في الأحياء. والكتاب والسنّة موجودان في الأزمنة المتأخرة كما كانا في الأزمنة المتقدمة والتعبّد بهما لمن لحق كالتعبّد لمن مضى. وعلم لغة العرب موجود في الدفاتر عند المتأخرين، على وجه لا يشذ منه شيء بعد أن كان المتقدمون يأخذونه عن الرواة حرفاً حرفاً، ويستفيدون من أربابه كلمة كلمة. وكذلك تفسير الكتاب العزيز موجود في التفاسير التي دوّنها السلف للخلف بعد أن كان الواحد منهم يرحل في تفسير آية من كتاب الله إلى الأقطار الشاسعة. وكذلك الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موجودة في الدفاتر التي جمعها الأول للآخر، بعد أن كان الواحد منهم يرحل في طلب الحديث الواحد إلى البلاد البعيدة. وهكذا جميع العلوم التي يستعان بها على فهم الكتاب والسنّة فالوقوف على الحق والاطلاع على ما شرعه الله لعباده قد سهّله الله على المتأخرين ويسره على وجه لا يحتاجون فيه من العناية والتعب/ إلا بعض ما كان يحتاجه من قبلهم[1]. وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى[2]. ثم إن هذا العالم يوضح لمن يأخذ عنه العلم في كل بحث ما [٩٦/أ]

---

(١) ركّز المؤلف جهوده من خلال التدريس أو التأليف، على محاربة التقليد والدعوة للاجتهاد، وقد حاول في معظم كتاباته، دحض حجج ومبررات أنصار التقليد، التي يؤكدون بها على تعذر الاجتهاد، بعد القرن الرابع الهجري، مؤكداً على أن الاجتهاد في القرون المتأخرة أصبح أكثر يسراً وسهولة مما كان عليه سابقاً، انظر: إرشاد الفحول ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ قطر الولي ص ٣٣٦ وما بعدها، القول المفيد ص ٢٨ ـ ٢٩؛ البدر الطالع ٢/ ٨٥ ـ ٩٠.

(٢) راجع ما سبق ص ٨٤ وما بعدها.

يقتضيه الدليل ويوجبه الإنصاف، وهو وإن أبى ذلك في الابتداء فلا بد أن يؤثر ذلك البيان في طبعه قبولاً وفي فطرته انقياداً، ويحرص على أن تكون أوقاته مشغولة بتدريس الطلبة في كتب التفسير والحديث وشروحه، وفي كتب الفقه التي يتعرض مؤلفوها لذكر الأدلة والترجيح، فإنه في تدريس هذه المؤلفات يتيسر له من الإرشاد والهداية وتأسيس الحق وتقريب الانصاف ما لا يتيسر له في غيرها، وإن كان كلامه مع من هو دون هذه الطبقة. فأنفع ما يلقيه إليه، هو ترغيبه في علوم الاجتهاد، وتعريفه أن المقصود بهذه العلوم هو الوصول إلى ما وصل إليه علماء الإسلام، فإذا جدَّ في ذلك فقد انفتحت معه أبواب الهداية، ولاحت عليه أنوار التوفيق، ثم إذا تأهَّل واستعد لفهم الحجة، سلك معه المسلك الأول. ومن كان لا يهتدي إلى طلب تلك العلوم بوجه من الوجوه، فأقرب ما يسلكه العالم معه، هو أن ينظر إلى من قال من أهل العلم الذين يعتقدهم ذلك المقصر، بما قامت عليه الأدلة وأوجب سلوكه الانصاف فيقول له: أن قول العالم الفلاني قول راجح لقيام الأدلة عليه. ثم يصنع معه هذا الصنع في المسائل التي يعتقدها تقليداً ويجمد عليها قصوراً فإن انتفع بذلك فهو المطلوب. وإن لم ينتفع فأقل الأحوال السلامة من معرّته والخلوص من شرّه.

وأما العامة الذين لم يتعلقوا بشيء من علم الرأي: فهم أسرع الناس انقياداً وأقربهم إلى القبول إن سلموا من بلايا ما يلقيه إليهم المتعصبون.

وبالجملة: فالعالم المتصدي للإرشاد المتصدي للهداية لا يخفى عليه ما يصلح من الكلام مع من يتكلم معه. فهذا هو الذي أردته من نشر حجج الله وارشاد العباد إليها وقد قدمته بأبسط من هذا وإنما كررته هنا لقصد دفع ما سبق من السؤال.

[سابعاً: رد المصنّفين المتمسكين بالمذاهب لكل ما يخالف قواعد مذهبهم من الأدلة]:

ومن جملة أسباب التعصب التي لا يشعر بها كثير من المشتغلين بالعلوم ما يذكره كثير من المصنّفين من أنه يرد ما خالف القواعد المقررة[(١)].

فإن من لا عناية له بالبحث يسمع هذه المقالة ويرى ما صنعه كثير من المصنفين من رد الأدلة من الكتاب والسنّة إذا خالفت تلك القاعدة فيظن أنها في اللوح المحفوظ، فإذا كشفها وجدها في الغالب كلمة تكلم بها بعض من يعتقده الناس من أهل العلم الذين قد صاروا تحت أطباق الثرى لا مستند لها إلا محض الرأي، وبحت ما يُدّعى من دلالة العقل. وكثيراً ما تجد في علم الكلام الذي يسمونه أصول الدين قاعدة قد تقررت بينهم واشتهرت وتلقنها الآخر من الأول وجعلوها[(٢)] جسراً يدفعون بها الآيات القرآنية والأحاديث

---

(١) بعد تبلور الفرق والمذاهب الإسلامية، أصبح لكل منها مناهجها الأصولية وقواعدها الفقهية، المنبثقة من رؤاها الفكرية والسياسية؛ وكان المفروض أن تكون هذه المناهج والقواعد بمثابة منهج للبحث والاستنباط في العلوم الدينية، ولكن بعد أن استفحل التعصب والصراع المذهبي، وادعاء كل فرقة بأن رأيها هو الصواب، دون غيرها (وخاصة في علم الكلام) وأنها هي الفرقة الناجية، فبدلاً من أن يكون القرآن والسنة الأصل «الثابت» التي ترد إليه، وتعرض عليه أفكار واجتهادات تلك الفرق، باعتبارها الفرع «المتغير» انعكست الأمور فأصبحت آراء تلك الفرق وقواعدها الأصولية والفقهية بمثابة الأصل «الثابت» وأصبح القرآن والسنة هو الفرع «المتغير» ويتم عرض الأخير على الأول فيقبل منه ما وافق تلك الآراء والقواعد، ويرد أو يؤول ما خالفها وأصبحت هذه الطريقة قاعدة أصولية ثابتة والتي صاغها الفقيه الحنفي أبو الحسن الكرخي (ت ٣٤٠) بقوله: «الأصل أن آية تخالف قول أصحابنا (أي الحنفية) فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح والأولى أن تحمل على التأويل وكل خبر (حديث) كذلك. . .»

انظر: رسالة في أصول الكرخي، ملحقة بكتاب تأسيس النظر للدبوسي نقلاً عن محمد العبد، مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، الكويت: دار الأرقم (ط ١٩٨٦/٢) ص ٩٥.

(٢) في (ب) وخطوها.

النبوية، فإذا كشفت عنها وجدتها في الأصل كلمة قالها بعض علماء[1] الكلام، زاعماً أنه يقتضي ذلك العقل ويستحسنه. وليس إلا مجرد الدعوى على العقل وهو عنه بريء، فإنه لم يقض بذلك العقل الذي خلقه الله في عباده، بل قضى به عقل قد تدنس بالبدع وتكدر بالتعصب وابتلي بالجهل بما جاء به الشرع، وجاء بعده من هو أشد بلاءً منه واسخف عقلاً وأقل علماً وأبعد عن الشرع، فجعل ذلك قاعدة عقلية ضرورية فدفع بها جميع ما جاء عن الشارع عرف هذا من عرفه وجهله من جهله. ومن لم يعرف هذا فليتهم نفسه. فيا لله العجب من فرية[2] يفتريها على العقل بعض من حُرم علم الشرع. ثم يأتي من بعده فيجعلها أصولاً مقررة وقواعد محررة. ويؤثرها على قول الله عز وجل وقول أنبيائه. وهكذا تجد في علم أصول الفقه قاعدة قد أخذها الآخر عن الأول وتلقنها الخلف عن السلف وبنوا عليها القناطر وجعلوها إماماً لأدلة الكتاب والسنة يجيزون ما أجازته ويردون ما ردته[3]. وليست من قواعد اللغة الكلية ولا من القوانين الشرعية بل لا مستند لها إلا الخيال المختل والظن الفاسد والرأي البحت. ومع هذا فهم يزعمون أن هذا العلم لا تُقبل فيه إلا الأدلة القطعية، دعوى ظاهرة البطلان واضحة الفساد، فإن غالبها لا يوجد عليه دليل من الآحاد صحيح ولا حسن. بل لا يوجد آحادي ضعيف، وغالب ما يوجد الموضوعات التي لا يمتري من له حظ من العلم في كذبها كاستدلالهم بمثل: «حكمي على الواحد حكمي على

---

(١) في (ب) حكماء.

(٢) في (ب) مزية.

(٣) قارن بـ : فتح القدير (للمؤلف) ١/٥٢٦، البغدادي، الفرق بين الفرق ص ٣١٧؛ المقبلي، العلم الشامخ ص ٤٨، ١٢٧ ـ ١٢٨، شاه وحي الله الدهلوي، الأنصاف في بيان أسباب الخلاف ص ٩٩، محمد رشيد رضا الوحدة الإسلامية ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

الجماعة» وبمثل: «نحن نحكم بالظاهر»، ونحو هذه الأكاذيب. فالمغرور من اغتر بهذه الدلس. والمخدوع من خدع بها وترقى بها من كونها موضوعة إلى كونها صحيحة ثم من كونها صحيحة إلى كونها قطعية. فيا لله العجب من نفاق مثل هذه الأمور على كثير من أهل العلم وانقراض القرن بعد القرن والعصر بعد العصر. وهي عندهم مسائل قطعية وقواعد مقررة/ والذنب لمن تكلم بها وذكرها في مؤلفاته ولم يقف حيث أوقفه الله من جهله بما جاء في الشريعة. [٩٦/ب]

وهكذا ما وقع في كثير من أبواب الفقه من ذكر قواعد يطردونها في جميع المسائل ويظنون أنها من قواعد الشرع الثابتة بقطعيات الشريعة. ومن كشف عن ذلك وجد أكثرها مبنياً على محض الرأي الذي ليس عليه إثارة من علم ولا يرجع إلى شيء من الشرع. ومن خفي عليه هذا فليعلم أن قصوره وعدم اشتغاله بالعلم هو الذي جنى عليه وغرّه بما لا يغتر به من عض على العلم بناجذه وكشف عن الأمور كما ينبغي.

فعلى من أراد الوصول إلى الحق والتمسك بشعار الانصاف أن يكشف عن هذه الأمور فإنه إذا فعل ذلك هان عليه الخطب ولم يحل بينه وبين الحق ما ليس من الحق.

[ثامناً: الاعتماد على الأدلة التي يحتج بها المتعصبون لأنفسهم، أو ضد خصومهم وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية]:

ومن أسباب الوقوع في غير الانصاف والتمسك بذيل من الاعتساف. أن يأخذ طالب الحق أدلة المسائل من مجاميع الفقه التي يعتزي مؤلفها إلى مذهب من المذاهب. فإن من كان كذلك يُبالغ في إيراد أدلة مذهبه ويُطيل ذيل الكلام عليها ويصرح تارة بأنها أدلة. وتارة بأنها حجج. وتارة بأنها صحيحة. ثم يطفف لخصمه المخالف فيورد أدلته بصيغة التمريض. ويعنونها

بلفظ الشبه. وما يؤدي هذا المعنى[1]. فإذا اقتصر طالب الحق على النظر في مثل هذه المؤلفات وقع في الباطل وهو يظنه الحق. وخالف الحق وهو يظنه الباطل. والذي أوقعه في ذلك اقتصاره في البحث والنظر على ذلك الكتاب الذي ألفه ذلك المتعصب، وإحسانه الظن به، وغفو له عن أن مواطن الأدلة هي مجاميع الحديث كالأمهات وما يلتحق بها. وإن هؤلاء هم أهل العلم وأربابه الذين يعرفون صحيحه من فاسده كما قدمنا الإشارة إلى هذا.

ولا بأس بأن ينظر طالب الحق في كتب العلماء المشهورين بالانصاف الذين لم يتعصبوا لمذهب من المذاهب ولا انتسبوا إلى عالم من العلماء، فإنه يستفيد بمطالعة مؤلفات المنصفين كيفية العمل عند التعارض، ويهتدي إلى مواقع الترجيح ومواطن ما يحق من الاجتهاد على الوجه المطابق.

وهكذا كتب الكلام وأصول الفقه، فإن كل طائفة تصنع هذا الصنع في الغالب فتصف ما يوافق مذهبها بالحجج القواطع والأدلة الراجحة. وتطفف للمخالف فتورد له ما لا يعجزون عن جوابه ودفعه. ويتركون ما لا يتمكنون من دفعه. وقد يذكرونه على وجه فيه مدخل للدفع ويلصقون به ما يفتح فيه أبواب المقال. فليحذر المنصف من الركون على ما يورده المتمذهبون لانفسهم ولخصومهم من الحجج[2]. فإنه قد علق بكل طائفة من العداوة للأخرى ما يوجب عدم القبول من بعضهم في بعض[3].

---

(١) راجع ما سبق ص ١٢٢، ١٥٧، أيضاً: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٠٧، ابن الوزير إيثار الحق على الخلق ص ٣٠ ـ ٣٤.

(٢) قارن بـ : ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ٢٥٠ ابن الوزير العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ٣/ ٣٢٩ وما بعدها.

(٣) انظر: ابن عبد البر القرطبي: الذي خصص في كتابه الجامع فصلاً، في عدم قبول أقوال العلماء وأتباع المذاهب بعضهم في بعض (جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٤٩ ـ ١٦٣؛ وقد استدل محمد بن إسماعيل الأمير على عدم قبول أقوال الفرق ببعضها =

وبالجملة فليس المتعصب بأهل لأن يؤخذ الحق من مؤلفاته فإنه إذا لم ينتفع بالعلم ويهتدي بما عرف منه فكيف يهتدي به غيره أو يتوصل بما جمعه إلى ما هو الحق. فالمصاب بالعمى لا يقود الأعمى. فإن فعل كانت ظلمات بعضها فوق بعض. والمريض لا يداوي من هو مصاب بمثل مرضه. ولو كان صادقاً فيما يزعمه من اقتداره على المداواة كانت نفسه التي بين جنبيه أحق بذاك منه.

[تاسعاً: التقليد في علم الجرح والتعديل]:

ومن جملة الأسباب المانعة من الانصاف: التقليد في علم الجرح والتعديل لمن فيه عصبية من المصنفين فيه كما يجده اللبيب كثيراً. فإنه إذا تصدى لذلك بعض المصابين بالتقليد كان العدل عنده من يوافقه في مذهبه الذي يعتقده. والمجروح من خالفه كائناً من كان. ومن خفي عليه فلينظر ما في مصنفات الحفاظ بعد انتشار المذاهب وتقيد الناس بها[1].

= البعض بما ورد عن الشارع من النهي عن قبول شهادة الخصمين على عداوة ويضيف: وأي عداوة أعظم من عداوة أهل المذاهب، الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الافاضة المدنية (مخطوط ضمن مجموع رسائل ابن الأمير) ق ٢١٩؛ راجع أيضاً لابن الأمير: توضيح الأفكار ٢/١٤٦ وما بعدها؛ السبكي معيد النعم ص ٦٢، المقبلي، العلم الشامخ ص ٢٠٥.

(١) استشهد تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) على أثر الاختلاف المذهبي في حمل المؤرخين على التعصب وعدم الإنصاف بحالة شيخه الذهبي فيقول: «وغالب ما يؤتي هؤلاء (أي المؤرخين) من المخالفة في العقائد فقل أن ترى من الحنابلة إلاّ ويضع من الأشاعرة، وهذا شيخنا الذهبي كان سيد زمانه في الحفظ مع الورع والتقوى، ومع ذلك يعمد إلى أئمة الإسلام من الأشاعرة فيظهر عليه من التعصب عليهم ما ينفّر القلوب، وإلى طائفة من المجسمة فيظهر عليه من نصرتهم ما يوجب سوء الظن به، وما كان والله إلا تقياً نقياً، ولكن حمله التعصب واعتقاده أن مخالفه على خطأ وقل أن ترى أشعرياً من الشافعية والحنفية إلا ويبالغ في الطعن على هؤلاء (أي الحنابلة)، ويصرح بتكفيرهم» معيد النعم ومبين النقم ص ٧٠.

وكذلك ما في كتب المؤرخين فإن الموافقة في المذهب حاملة على ترك التعرض لموجبات الجرح وكتم الأسباب المقتضية لذلك فإن وقع التعرض لشيء منها نادراً أكثر المصنف من التأويلات والمراوغات والتعسفات الموجبة لدفع كون ذلك الخارج خارجاً. وإن كان الكلام على أحوال المخالف، كان الأمر بالعكس من ذلك فالفضائل مغموطة، والرذائل منشورة من غير تأويل ولا إحسان ظن.

وبالجملة: فالاهتمام في الموافق بذكر المناقب دون المثالب. وفي المخالف بالعكس من ذلك. ولا أقول إنهم يتعمدون الكذب ويكتمون الحق فهم أعلى قدراً وأشد تورعاً من ذلك. ولكن رسخ في قلوبهم حب مذاهبهم فأحسنوا الظن بأهلها (ونفرت أنفسهم عن مذاهب غيرهم فأساؤوا الظن بأهلها)[١] فتسبب عن ذلك ما ذكرنا ولم يشعروا بأن هذا الصنيع من أشد التعصب وأقبح الظلم. بل ظنوا أن ذلك من نصرة الدين ورفع منار المحقين ووضع أمر المبطلين غفلة منهم وتقليداً. وقد يقع ذلك بين أهل المذهب الواحد مع اتفاقهم في التقليد لإمام واحد واعتقادهم بمعتقد واحد. فإذا تصدى أحدهم لتراجم أهل مذهبه أطال ذيل الكلام عند ذكر شيوخه وتلامذته بكل ما يقدر عليه. وكذلك يوسع نطاق المقام عند ترجمته لمن له عليه أي يد كانت فإذا ترجم غير شيوخه/ وتلامذته وأهل مودته طفف لهم تطفيفاً. [٩٧/أ]
وأوسعهم ظلماً وحيفاً. وإذا كان هذا مع الاتفاق في المذهب والمعتقد فما ظنك بما يكون مع الاختلاف في المذهب والاتفاق في التسمي باسم واحد أما باعتبار الاعتقاد أو باعتبار أمر آخر كأهل المذاهب الأربعة، فإنهم اختلفوا في المذاهب مع اتفاقهم على أنهم أهل السنة، واشتراك غالبهم في اعتقاد قول الأشعري. فإن دائرة الأهوية حينئذ تتسع. ومحبة العصبية تكثر. كما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

تراه كثيراً في تراجم بعضهم لبعض خصوصاً فيما بين الحنابلة ومن عداهم من أهل المذاهب الأربعة[١]. وكذلك فيما بين الحنفية ومن عداهم. ومن نظر في ذلك بعين الانصاف علم بالصواب.

دع عنك ما يقع مع الاختلاف في المذاهب والمعتقدات، فإنه يبلغ الأمر إلى عداوة فوق عداوة أهل الملل المختلفة. فطالب الانصاف لا يلتفت إلى شيء مما يقع من الجرح والتعديل بالمذاهب والنحل. فَيَقْبَلون جميعاً إلا أن يكون ما جاء به المتمذهب مقوياً لبدعته. أو كان على مذهب لا يرى بالكذب فيه بأساً كما هو عند غلاة الرافضة[٢]. وأما ما عدا الجرح والتعديل بالمذاهب والمعتقدات، فإن كان المتكلم في ذلك بريئاً عن التمذهب والتعصب كما يُروى عن السلف قبل انتشار المذاهب، فأحرص عليه واعمل به على اعتبار صحة الرواية وصدوره في الواقع، وإما باعتبار كونه جارحاً أو غير جارح فذلك مفوض إلى نظر المجتهد. والذي ينبغي التعويل عليه أن القادح إن كان يرجع إلى أمر يتعلق بالرواية كالكذب فيها وضعف الحفظ والمجازفة فهذا هو القادح المعتبر. وإن كان يرجع إلى شيء آخر فلا اعتداد به وإن كان المتكلم متلبساً بشيء من هذه المذاهب فهو مقبول في جرح من يجرحه من الموافقين له وتزكية من يزكيه من المخالفين له. وأما إذا جاء بما يقتضي تعديل الموافق وجرح المخالف، فهذا مما ينبغي التوقف فيه حتى

---

(١) راجع على سبيل المثال ترجمة أبي حنيفة عند يعقوب بن يوسف البسوي (الفسوي) (ت ٢٧٧ هـ) في كتابه المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بغداد: وزارة الأوقاف (١٩٧٥) ٢/ ٨٧٢ وما بعدها فاغلب الظن أن المؤلف لو ترجم للشيطان في كتابه لما زاد عن أن ينعته بما نعت به أبا حنيفة.

(٢) يذكر أصحاب علوم الحديث أن فرقة من هذه الفرق تسمى «الخطابية» كانت تجيز وضع الحديث لنصرة مذهبهم كما كانت تجيز الكذب وشهادة الزور على مخالفيهم، راجع توضيح الأفكار ٢/ ٧٥ ـ ٧٦.

يعرف من طريق غيره أو يشتهر اشتهاراً يقبله سامعه[1].

[عاشراً: الحسد والمنافسة بين الأقران]:

ومن الأسباب المانعة من الانصاف ما يقع من المنافسة بين المتقاربين في الفضائل أو في الرئاسة الدينية أو الدنيوية، فإنه إذا نفخ الشيطان في أنفهما وترقت المنافسة بلغت إلى حد يحمل كل واحد منهما على أن يرد ما جاء به الآخر إذا تمكن من ذلك وإن كان صحيحاً جارياً على منهج الصواب. وقد رأينا وسمعنا من هذا القبيل عجائب صنع فيها جماعة من أهل العلم صنيع أهل الطاغوت. وردوا ما جاء به بعضهم من الحق وقابلوه بالجدال الباطل والمراء القاتل، وإني لأذكر أيام اشتغال الطلبة بالدرس عليّ في كثير من العلوم، وكنت أجيب عن مسائل ترد عليّ يحررها الطلبة ويحررها غيرهم من أهل العلم من أمكنة قريبة وبعيدة. فكان يتعصب على تلك الأجوبة جماعة من المشاركين لي في تدريس الطلبة في علوم الاجتهاد وغيرها. وقد يسلكون مسلكاً غير هذا فيقع منهم الإيهام على العوام بمخالفة ذلك الكلام لما يقوله من يعتقدون قوله من الأموات، فينشأ عن ذلك فتن عظيمة، وحوادث جسيمة. وكان بعض نبلائهم يكتب عليّ بعض ما أكتبه ثم يهديه إلى السائل وإن كان في بلد بعيد من دون أن يقصده بسؤال. ولا طلب منه تعقب ما أجبت به من المقال. وقد أقف على شيء من ذلك فأجده في غاية من الاعتساف فأتعقبه تعقباً فيه كشف عواره وإيضاح بواره. وقد ينضم إلى ذلك ذكر كلمات والاستشهاد بأبيات اقتضاها الشباب والنشاط واشتعال الغضب لما أراه من التعصب والمنافسة على ما ليس لي فيه اختيار. فإن

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن أثر الهوى المذهبي والسياسي على قواعد وعلم الجرح والتعديل، انظر: السبكي/ معيد النعم ص ٦١ ـ ٦٢، المقبلي/ العلم الشامخ ص ١٩٧ ـ ٢٠٦.

وورود سؤالات السائلين إليّ من العامة والخاصة وانثيال المستفتين من كل جهة، لم يكن بسعي مني ولا احتيال. وكذلك اجتماع نبلاء الطلبة لديّ وأخذهم عني وتعدد دروسهم عندي ليس لي فيه حيلة ولا هو من جهتي. فكان هذا الصنع منهم يحملني على مجاوبتهم بما لا يعجبني بعد الصحو من سكر الحداثة والقيام من رقدة الشباب. لا لكونه غير حق أو ليس بصواب. بل لكون فيه من سهام الملام وصوارم الخصام ما لا يناسب هذا المقام. فإذا كان هذا في المشتركين في التدريس والافتاء وهما خارجان عن مناصب الدنيا لانهما في ديارنا لا يقابلان بشيء من الدنيا لا من سلطان ولا من غيره من نوع الانسان. فما بالك بالرئاسات التي لها مدخل في الدين والدنيا. أو التي هي خاصة بالدنيا متمحضة لها. فإنه لا شك أن التنافس بين أهلها أهم من الرئاسات الدينية المحضة التي لم تشب بشيء من شوائب الدنيا. فينبغي للمنصف أن لا يغفل عن هذا السبب، فإن النفس قد تنقبض عن كلام من كان منافساً في رتبة معارضاً في فضيلة وإن كان حقاً. وقد يحصل مع الناظر فيه زيادة على مجرد الانقباض فيتكلم بلسانه أو يحرر بقلمه ما فيه معارضة للحق ودفع للصواب فيكون مؤثراً لحمية الجاهلية وعصبية الطاغوت على الشريعة المطهرة. وكفى بهذا فإنه من الخذلان البيّن. نسأل الله الهداية إلى سبيل
[٩٧/ب] الرشاد./

[أحد عشر: اختلاف قواعد ومناهج البحث في أصول الفقه والتباسها بما ليس فيها]:

ومن أسباب التعصب الحائلة بين من أصيب بها وبين المتمسك بالإنصاف: التباس ما هو من الرأي البحت بشيء من العلوم التي هي مواد الاجتهاد. وكثيراً ما يقع ذلك في أصول الفقه فإنه قد اختلط فيها المعروف بالمنكر والصحيح بالفاسد والجيد بالرديء، فربما يتكلم أهل هذا العلم على

مسائل من مسائل الرأي ويحررونها ويقررونها، وليست منه في شيء ولا تعلق لها به بوجه. فيأتي الطالب لهذا العلم إلى تلك المسائل فيعتقد أنها منه فيرد إليهاالمسائل الفروعية، ويرجع إليها عند تعارض الأدلة. ويعمل بها في كثير من المباحث، زاعماً أنها من أصول الفقه. ذاهلاً عن كونها من علم الرأي. ولو علم بذلك لم يقع فيه ولا ركن إليه. فيكون هذا وأمثاله قد وقعوا في التعصب وفارقوا مسلك الانصاف، ورجعوا إلى علم الرأي وهم لا يشعرون بشيء من ذلك ولا يفطنون به، بل يعتقدون أنهم متشبثون بالحق متمسكون بالدليل واقفون على الانصاف خارجون عن التعصب. وقلَّ من يسلم من هذه الدقيقة وينجو من غبار هذه الأعاصير. بل هم أقل من القليل. وما أخطر ذلك وأعظم ضرره واشد تأثيره وأكثر وقوعه وأسرع نفاقه على أهل الانصاف وأرباب الاجتهاد.

فإن قلتَ: إذا كان هذا السبب كما زعمت من الغموض والدقة ووقوع كثير من المنصفين فيه وهم لا يشعرون فما أحقه بالبيان وأولاه بالإيضاح وأجدره بالكشف حتى يتخلص عنه الواقعون فيه وينجوا منه المتهافتون إليه؟

قُلتُ: اعلم أن ما كان من أصول الفقه راجعاً إلى لغة العرب رجوعاً ظاهراً مكشوفاً كبناء العام على الخاص. وحمل المطلق على المقيد ورد المجمل إلى المبيَّن. وما يقتضيه الأمر والنهي ونحو هذه الأمور. فالواجب على المجتهد أن يبحث عن مواقع الألفاظ العربية. وموارد كلام أهلها وما كانوا عليه في مثل ذلك. فما وافقه فهو الأحق بالقبول والأولى بالرجوع إليه. فإذا اختلف أهل الأصول في شيء من هذه المباحث كان الحق بيد من هو أسعد بلغة العرب. هذا على فرض عدم وجود دليل شرعي يدل على ذلك. فإن وجد فهو المقدم(١) على كل شيء. وإذا أردت الزيادة في البيان

(١) في (ب) المقدر.

والتكثير من الإيضاح بضرب من التمثيل وطرف من التصوير: فاعلم، أنه قد وقع الخلاف في أنه هل يُبنى العام على الخاص مطلقاً أو مشروطاً بشرط أن يكون الخاص متأخراً. ووقع الخلاف في أنه هل يُحمل المطلق على المقيّد مع اختلاف السبب أم لا. ووقع الخلاف في معنى الأمر الحقيقي هل هو الوجوب أو غيره. ووقع الخلاف في معنى النهي الحقيقي هل هو التحريم أو غيره. فإذا أردت الوقوف على الحق في بحث من هذه الأبحاث، فانظر في اللغة العربية واعمل على ما هو موافق لها مطابق لما كان عليه أهلها. واجتنب ما خالفها، فإن وجدت ما يدل على ذلك من أدلة الشرع كما تقف عليه في الأدلة الشرعية من كون الأمر يفيد الوجوب والنهي يفيد التحريم فالمسألة أصولية لكونها قاعدة كلية شرعية لكون دليلها شرعياً كما أن ما يستفاد من اللغة من القواعد الكلية أصولية لغوية. فهذه المباحث وما يشابهها من مسائل النسخ ومسائل المفهوم والمنطوق الراجعة إلى لغة العرب المستفادة منها على وجه يكون قاعدة كلية هي مسائل الأصول. والمرجع لها الذي يعرف به راجحها من مرجوحها هو العلم الذي هي مستفادة منه مأخوذة من موارده ومصادره. وأما مباحث القياس فغالبها من بحث الرأي الذي لا يرجع إلى شيء مما تقوم به الحجة، وبيان ذلك أنهم جعلوا للعلة مسالك عشرة لا تقوم الحجة بشيء منها إلا ما كان راجعاً إلى الشرع. كمسلك النص على العلة. أو ما كان معلوماً من لغة العرب كالإلحاق بمسلك الغاء الفارق. وكذلك قياس الأولى المسمى عند البعض بفحوى الخطاب. وأما المباحث التي يذكرها أهل الأصول في مقاصده كما فعلوه في مقصد الكتاب ومقصد السنة والاجماع. فما كان من تلك المباحث الكلية مستفاداً من أدلة الشرع فهو أصولي شرعي. وما كان مستفاداً من مباحث اللغة فهو أصولي لغوي. وما كان مستفاداً من غير هذين فهو من علم الرأي الذين كررنا عليك التحذير

منه. ومن المقاصد المذكورة في الكتب الأصولية التي هي من محض الرأي الاستحسان والاستصحاب والتلازم.

وأما المباحث المتعلقة بالاجتهاد والتقليد وشرع من قبلنا والكلام على أقوال الصحابة، فهي شرعية فما انتهض عليه دليل الشرع منها فهو حق. وما خالفه فباطل.

وأما المباحث المتعلقة بالترجيح، فإن كان المرجح مستفاداً من الشرع فهو شرعي. وإن كان مستفاداً من علم من العلوم المدونة فالاعتبار بذلك العلم فإن كان له مدخل في الترجيح كعلم اللغة فإنه مقبول. وإن كان لا مدخل له إلا لمجرد الدعوى كعلم الرأي فإنه مردود./ [٩٨/أ]

وإذا تقرر هذا ظهر لك منه فائدتان: الأولى: ارشادك إلى أن بعض ما دوَّنه أهل الأصول في الكتب الأصولية ليس من الأصول في شيء بل هو من علم الرأي الذي هو عن الشرع وما يتوصل إليه به من العلوم بمعزل.

الفائدة الثانية: إرشادك إلى العلوم التي تستمد منها المسائل المدونة في الأصول لترجع إليها عند النظر في تلك المسائل حتى تكون على بصيرة ويصفو لك هذا العلم ويخلص عن شوب[1] الكذب.

فإن قلتَ: إذا كان الأمر كما ذكرته فما تقول فيما يزعمه أهل الأصول من أنه لا يقبل في إثبات مسائله إلا الأدلة القطعية؟.

قُلتُ: هذه دعوى منهم يكذبها العمل ويدفعها ما دوّنوه في هذه العلم من أدلة مسائله.

فإن قُلتَ: إذا كان استمداد هذا العلم عندهم من الكلام والعربية

---

(١) في (ب) مشوب.

والأحكام كما صرحوا به فليس ذلك دعوى مجردة. فانهم قد صرحوا في علم الكلام بأنه لا يقبل في إثبات مسائله إلا الأدلة القطعية. وصرحوا في الكلام على نقل اللغة أنها لا تثبت بالآحاد. وإذا كان ما منه الاستمداد مثبتاً ببراهين قطعية كان ما استمد منه مثله في ذلك.

قُلتُ: هذه دعوى على دعوى وظلمات بعضها فوق بعض. أما علم الكلام فغالب مسائله مبنية على مجرد الدعاوى على العقل التي هي كسراب بقيعة إذا جاءه طالب الهداية لم يجد شيئاً. وقد قدمنا الإشارة إلى هذا. وأما ما كان من مسائله مأخوذاً من الشرع فهي مسائل شرعية ولا فرق بين شرعي وشرعي من هذه الحيثية. وأما اللغة فقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل يشترط في اثباتها أن يكون النقل متواتراً أم لا. والحق بيد من لم يثبت هذا الشرط فإن سابق المشتغلين بنقل لغة العرب[1] ولاحقهم قد رأيناهم يثبتونها لمجرد وجود الحرف في بيت من أبيات شعرائهم. وكلمة من كلمات بلغائهم. ومن أنكر هذا فهو مكابر لا يستحق تطويل الكلام معه.

---

(١) في (ب) علم اللغة.

الفصل الثاني

[طبقات/ فئات المتعلمين وما ينبغي أن يتعلمه طلاب كل فئة من العلوم]

وإذا قد انتهى بنا الكلام في بيان الأسباب المانعة من الانصاف إلى هذه الغاية. وتغلغل بنا البحث إلى ذكر ما ذكرناه من تلك الدقائق التي ينبغي لكل عالم ومتعلم أن تكون نصب عينيه في إقدامه واحجامه. وأن تكون ثابتة في تصوره في جميع أحواله. وما أحقها بذلك. وأولاها بالحرص على ما هنالك. فإنها فوائد لا توجد في كتاب. وفرائد لا يخلو أكثرها عن قوة كثير من المرشدين المحققين وإن حال بينهم وبين إبرازها إلى الفعل حجاب.

فلنتكلم الآن على ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلمه من العلوم:

فأقول: انها لما كانت تتفاوت المطالب في هذا الشأن، وتتباين المقاصد بتفاوت همم الطالبين وأغراض القاصدين. فقد ترتفع همة البعض منهم فيقصد البلوغ إلى مرتبة في الطلب لعلم الشرع ومقدماته[1] يكون عند تحصيلها إماماً مرجوعاً إليه مستفاداً منه مأخوذاً بقوله مدرساً مفتياً مصنفاً. وقد تقصر همته عن هذه الغاية فتكون غاية مقصده ومعظم مطلبه ونهاية رغبته

(١) في (ب) ومقدماً لها.

أن يعرف ما طلبه منه الشارع من أحكام التكليف والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه. ولا يحتاج إلى غيره من دون أن يتصور البلوغ إلى ما تصوره أهل الطبقة الأولى من تعدي فوائد معارفهم إلى غيرهم. والقيام في مقام أكابر الأئمة. ونحارير هذه الأمة. وقد يكون نهاية ما يريده وغاية ما يطلبه أمراً دون أهل الطبقة الثانية وذلك كما يكون من جماعة يرغبون إلى اصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع وعدم تحريفه وتصحيفه وتغيير إعرابه، من دون قصد منهم إلى الاستقلال. بل يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض والاحتياج إلى الترجيح.

فهذه ثلاث طبقات للطلبة من المتشرعين الطالبين للاطلاع على ما جاء في الكتاب والسنة. إما كلا أو بعضاً بحسب اختلاف المقاصد وتفاوت المطالب.

وثم طبقة رابعة: يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لعرض من الأعراض[1] الدينية والدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع. فكانت الطبقات أربع. وينبغي لمن كان صادق الرغبة قوي الفهم ثاقب النظر عزيز النفس شهم الطبع عالي الهمة سامي الغريزة أن لا يرضى لنفسه بالدون. ولا يقنع بما دون الغاية. ولا يقعد عن الجد والاجتهاد المبلغين له إلى أعلى ما يراد وأرفع ما يستفاد فإن النفوس الأبية، والهمم العلية، لا ترضى بدون الغاية في المطالب الدنيوية من جاه أو مال أو رئاسة أو صناعة أو حرفة حتى قال قائلهم[2]:

---

(١) في (ب) لغرض من الأغراض.

(٢) البيتان للمتنبي: انظر ديوانه بشرح البرقوقي ٤/ ٢٤٥.

إذا غامرت في شرف مروم[1] فلا تقنع بما دون النجوم
فطعم الموت في أمر حقير كطعم الموت في أمر عظيم

وقال آخر مشيراً إلى هذا المعنى:

إذا لم تكن ملكاً مطاعاً فكن عبداً لخالقه مطيعاً/ [٩٨/ب]
وإن لم تملك الدنيا جميعاً كما تهواه فاتركها جميعاً
هما شيئان من ملك ونسك ينيلان الفتى شرفاً رفيعاً

وقال آخر:

فإما مكانا يضرب النجم دونه سرادقه أو باكياً لحمام

وقد ورد هذا المعنى كثيراً في النظم والنثر وهو المطلب الذي تنشط إليه الهمم الشريفة، وتقبله النفوس العلية. وإذا كان هذا شأنهم في الأمور الدنيوية التي هي سريعة الزوال قريبة الاضمحلال، فكيف لا يكون ذلك من مطالب المتوجهين إلى ما هو أشرف مطلباً وأعلى مكسباً وأرفع مراداً وأجل خطراً وأعظم قدراً وأعود نفعاً وأتم فائدة. وهي المطالب الدينية مع كون العلم أعلاها وأولاها بكل فضيلة وأجلها واكملها في حصول المقصود، وهو الخبر الأخروي. فإن الله سبحانه قد قرن العلماء في كتابه بنفسه وملائكته فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقصر الخشية له التي هي سبب الفوز لديه عليهم، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]. وأخبر عباده بأنه يرفع علماء أمته درجات، فقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وأخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بأن العلماء ورثة الأنبياء)[2].

---

(١) في الأصل وفي (ب) مدوم، والتصحيح من ديوان المتنبي.
(٢) أخرجه ابن ماجة (٢٢٣)، ابن النجار؛ الفتح الكبير ٢/ ٢٥١، القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤١، ١٣/ ١٦٤.

وناهيك بهذه المزية الجليلة، والمنقبة النبيلة، فاكرم بنفس تطلب غاية المطالب، في أشرف المكاسب. وأحبب برجل أراد من الفضائل ما لا تدانيه فضيلة، ولا تساميه منقبة، ولا تقاربه مكرمة، فليس بعد ما يتصوره أهل الطبقة الأولى متصور. فإن نالوه على الوجه الذي تصوروه فقد ظفروا من خير العاجلة والآجلة وشرف الدنيا والآخرة بما لا يظفر به إلا من صنع صنيعهم ونال نيلهم، وبلغ مبالغهم، وإن اخترمهم دونه مخترم، وحال بينهم وبينه حائل، فقد اعذروا، وليس على من طلب جسيماً ورام أمراً عظيماً أن منعته عنه الموانع وصرفته عنه الصوارف من بأس. وما أحسن ما قاله الشريف الرضي الموسوي[(١)]:

لابـــد أن اركبهـــا صعبـــة وقـاحـة تحـت عـلام وقـاح
اجهـدهـا أو تنثنـي بـالـردى دون الـذي أملـت أو بـالنجـاح
أمـا فتـى نـال المنـى فـاشتفـى أبـو بطـل ذاق الـردى فـاستـراح

وكنت في أيام الطلب وعصر الشباب قد نظمت قصيدة في هذا المعنى على هذا النمط، اذكر منها الآن أبياتاً هي[(٢)]:

قـد أتعـب السيـر رحـالـي وقـد آن لهـا بعـد الـوحـى[(٣)] أن تُـراح
فمـا يهـاب العتـب مـن فـاز مـن غـايـة أمنيتـه بـالنجـاح
سعـى فلمـا ظفـرت بـالمنـى يمينـه ألقـى العصـا واستـراح

فيا أيها العالم الصعلوك، قد ظفرت برتبة أرفع من رتب الملوك،

---

(١) هو محمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضي شاعر معروف توفي سنة ٤٠٦، والأبيات من ديوانه ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٦.
(٢) انظر: ديوان الشوكاني «أسلاك الجوهر» ص ١٠٨، وهذه الأبيات من قصيدة له كتب بها إلى شيخه السيد عبد القادر بن أحمد مطلعها:
مـن دونهـا يـا عمـرو وخز الـرمـاح وعنـدهـا فـاسمـع صليـل الصفـاح
(٣) الوحى: السير بعجلة، وفي الديوان: الوجى، الحفا أو أشدُّ منه.

ونلت من المعالي أعلاها، ومن المناقب والفضائل أولاها بالشرف وأُوْلاها. فإن كل المعالي الدنيوية وإن تناهت فليست باعتبار المعالي العلمية والشرف الحاصل بها في ورد ولا صدر. فإنه يحصل للعالم أولاً وبالذات الفوز بالنعيم الأخروي الدائم السَّرمدي الذي لا تعدل منه الدنيا بأسرها قيد شوط بل مقدار سوط. ويحصل له ثانياً وبالعرض من شرف الدنيا ما يصغر عنده كل شرف، ويتقاصر دونه كل مجد، ويتضاءل لديه كل فخر. وإن من فهم مقدار ما في العلوم من العلو كان عند نفسه أعز قدراً وأعلا محلاً وأجل رتبة من الملوك، وإن كان متضايق المعيشة، يركب نعليه ويلبس طمريه. وقلت في هذا المعنى من أبيات[1]:

قد كنت ذا طمرين أمرح في العلى   مـرح الأغـر بجـانـب[2] الميـدان
مـا كنـت مضطهـداً فـأطلـب رفعـة   أو خـامـلاً فـأريـد شهـرة شـانـي

فاحرص أيها الطالب على أن تكون من أهل الطبقة الأولى، فإنك إذا ترقيت من البداية التصورية، إلى العلة الغائية، التي هي أول الفكر وآخر العمل. كنت فرد العالم، وواحد الدهر، وقريع الناس، وفخر العصر، ورئيس القرن، واي شرف يسامي شرفك، أو فخر يداني فخرك، وأنت تأخذ دينك عن الله وعن رسوله. لا تقلد في ذلك أحداً، ولا تقتدي بقول رجل، ولا تقف عند رأي، ولا تخضع لغير الدليل، ولا تعوّل على غير النص[3]. هذه والله رتبة تسمو على السماء، ومنزلة تتقاصر عندها النجوم. فكيف بك إذا كنت مع هذه المزية مرجعاً في دين الله ملجأ لعباد الله، مترجماً لكتاب الله وسنة رسول الله/ . يدوم لك الأجر ويستمر لك النفع ويعود لك الخير وأنت [٩٩/أ]

(١) ديوان الشوكاني ص ٣٣٥.
(٢) في الديوان (مجانب).
(٣) في (ب) النقد.

بين أطباق الثرى، وفي عداد الموتى، بعد مئين من السنين، ولا يحول بينك وبين هذا المطلب الشريف ما تنازعك نفسك إليه من مطالب الدنيا التي تروقها وتود الظفر بها، فإنها حاصلة لك على الوجه الذي تحب، والسبيل الذي تريد، بعد تحصيلك لما أرشدتك إليه من الرتبة العلمية، وتكون إذ ذاك مخطوباً لا خاطباً ومطلوباً لا طالباً. وعلى فرض أنها تكدي عليك المطالب وتعاندك الأسباب فلست تعدم الكفاف الذي لا بد لك منه. فما رأينا عالماً ولا متعلماً مات جوعاً ولا أعوزه الحال[1] حتى انكشفت عورته عرياً، أو لم يجد مكناً يكنه، ومنزلاً يسكنه، وليس الدنيا إلا هذه الأمور، وما عداها فضلات مشغلة للاحياء مهلكة للأموات[2]:

أنا إن عشت لست أعدم قوتاً … وإذا مت لست اعدم قبراً

وعلى العاقل أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتبه الله له. ولا يعدوه ما قدّره له. وأنه قد فرغ من أمر رزقه الذي فرضه الله له. فلا القعود يصده، ولا السعي واتعاب النفس يوجب الوصول إلى ما لم يأذن به الله. وهذا معلوم من الشرع قد توافقت عليه صرائح الكتاب والسنة، وتطابقت عليه الشرائع. وإذا كان الأمر هكذا فما أحق هذا النوع العاقل من الحيوان الذي دارت رحى التكليف عليه، ونيطت أسباب الخير والشر به، أن يشتغل بطلب ما أمره الله بطلبه، وتحصيل ما خلقه الله لتحصيله، وهو الامتثال لما أمره به من طاعته، والانتهاء عما نهاه عنه من معاصيه، ومن أعظم ما يريده الله منه ويقربه إليه ويفوز به عنده: أن يشغل نفسه ويستغرق أوقاته في طلب معرفة هذه الشريعة

---

(١) وجد في هامش النسخة (ب) مانصه: ومن نظم العلامة البدر الأمير في هذا المعنى:

ما مات والله جوعاً عالم أبداً … سل التواريخ عنه والدواوين

(٢) هذا البيت منسوب للإمام الشافعي، وبعده:

همتي همة الملوك ونفسي … نفس حُرٍ تَرى المذلة كفر

ديوان الشافعي بتحقيق: يوسف البقاعي، بيروت: دار الفكر (١٩٨٦) ص ٥٩.

التي شرعها الله لعباده، وينفق ساعاته في تحصيل هذاالأمر الذي جاءت به رسل الله إلى عباده ونزلت به ملائكته، فإن جميع ما يريده الله من عباده عاجلاً وآجلاً وما وعدهم به من خير وشر قد صار في هذه الشريعة، فأكرم برجل تاقت نفسه عن أن يكون عبد بطنه إلى أن يكون عبد دينه، حتى يناله على الوجه الاكمل، ويعرفه على الوجه الذي أراده الله منه، ويرشد إليه من عباده من أراد له الرشاد، ويهدي به من استحق الهداية، فانظر اعزك الله كم الفرق بين الرجلين، وتأمل قدر مسافة التفاوت بين الأمرين، هذا يستغرق جميع أوقاته وينفق كل ساعاته في تحصيل طعامه وشرابه وملبسه وما لا بد منه قام أو قعد سعى أو وقف، وهذا يقابله بسعي غير هذا السعي وعمل غير ذلك العمل، فينفق ساعاته ويستغرق أوقاته في طلب ما جاء عن الله وعن رسوله، من التكاليف التي كلف بها عباده، وما أذن به من ابلاغه إليهم من أمور دنياهم وأخراهم لينتفع بذلك ثم ينفع به من شاء الله من عباده، ويُبلِّغ إليهم حجة الله ويعرفهم شرائعه. فلقد تعاظم الفرق بين النوعين، وتفاوت تفاوتاً يقصر التعبير عنه ويعجز البيان له، إلا على وجه الإجمال بأن يقال: أن أحد النوعين قد التحق بالدواب، والآخر بالملائكة، لأن كل واحد منهما قد سعى سعياً شابه من التحق به، فإن الدابة يستعملها مالكها في مصالحه، ويقوم بطعامها وشرابها وما يحتاج إليه، ومع هذا فمن نظر في الأمر بعين البصيرة، وتأمله حق التأمل، وجد عيش من شغل نفسه بالطاعة وفرّغها للعلم ولم يلتفت إلى ما تدعو إليه الحاجة من أمر دنياه أرفه، وحاله أقوم، وسروره أتم، وتلك حكمة الله البالغة التي يتبين عندها أنه لن يعدو المرء ما قُدِّر له. ولن يفوته ما كان يدركه، وكما أن هذا المعنى الذي ذكرناه ثابت في الشريعة مصرح به في غير موطن منها قد أجراه الله على لسان الجبابرة من عباده وعتاة أمته، حتى قال الحجاج بن يوسف الثقفي في بعض خطبه ما معناه: أيها الناس إن الله كفانا أمر الرزق وأمرنا بالعبادة فسعينا لما كُفيناه وتركنا السعي

للذي أمرنا به فليتنا أمرنا بطلب الرزق وكفينا العبادة حتى نكون كما أراده الله منا»[1] هذا معنى كلامه لا لفظه. فلما بلغ كلامه هذا بعض السلف المعاصرين له قال إن الله لا يخرج الفاجر من هذه الدار وفي قلبه حكمة ينتفع بها العباد إلا أخرجها منه وإن هذا مما أخرجه من الحجاج، فانظر هذا الجبار كيف لم يخف عليه هذا الأمر مع ما هو فيه من التجبر وسفك الدماء وهتك الحرم والتجرؤ على الله وعلى عباده وتعدي حدوده. فما أحقه بأن لا يخفى على من هو ألين منه قلباً وأقل منه ظلماً وأخف منه تجبراً، وأقرب منه من خير، وأبعد منه من شر، وإن من تصور هذا الأمر حق التصور وتعقله كما ينبغي انتفع به انتفاعاً عظيماً ونال به من الفوائد جسيماً والهداية بيد الهادي جل جلاله وتقدست أسماؤه. وإن لحسن النية وإخلاص العمل تأثيراً عظيماً في هذا المعنى فمن تعكست عليه بعض أموره من طلبة العلم، أو أكْدَتْ[2]
[٩٩/ب] عليه مطالبه وتضايقت مقاصده فليعلم أنه بذنبه أصيب، وبعدم إخلاصه/ عوقب، أو أنه أصيب بشيء من ذلك محنة له وابتلاء واختباراً لينظر كيف صبره واحتماله، ثم يفيض عليه بعد ذلك من خزائن الخير ومخازين العطايا في ما لم يكن بحسبان. ولا يبلغ إليه تصور، فليعض على العلم بناجذه، ويشد عليه يده، ويشرح به صدره، فإنه لا محالة واصل إلى المنزل الذي ذكرنا، نائل للمرتبة التي بيّنا، وما أحسن ما حكاه بعض أهل العلم عن الحكيم أفلاطون فإنه قال: الفضائل مُرة الأوائل حلوة العواقب، والرذائل حلوة الأوائل مُرة العواقب. وقد صدق فإن من شغل أوائل عمره وعنفوان شبابه بطلب الفضائل لا بد له أن يفطم نفسه عن بعض شهواتها ويحبسها عن الأمور التي يشتغل بها أترابه ومعارفه من الملاهي ومجالس الراحة وشهوات

---

(١) راجع نص خطبة الحجاج في العقد الفريد ٣/ ٢٧٨.
(٢) في (ب) أكلف.

الشباب. فإذا انتهى إليه ما هم فيه من تلك اللذات والخلاعات وجد في نفسه بحكم الشباب وحداثة السن وميل الطبع إلى ما هناك مرارة، واحتاج إلى مجاهدة يرد جامح طبعه ومتفلت هواه ومتوثب نشاطه لا يتم له إلا بإلجام شهوته بلجام الصبر ورباطها بمربط العفة. وكيف لا يجد مرارة الحبس للنفس من كان في زاوية من زوايا المساجد ومقصورة من مقاصر المدارس، لا ينظر إلا في دفتر ولا يتكلم إلا في فن من الفنون، ولا يتحدث إلاّ إلى عالم أو متعلم، وأترابه ومعارفه من قرابته وجيرانه وذوي سنه وأهل نشأته وبلده يتقلبون في رافه العيش ورائق القصف. وإذا انضم لذلك الطالب إلى هذه المرارة الحاصلة له بعزف النفس عن شهواتها مرارة أخرى هي إعواز الحال وضيق المكسب وحقارة الدخل. فإنه لا بد أن يجد من المرارة المتضاعفة ما يعظم عنده موقعه، لكنه يذهب عنه ذلك قليلاً قليلاً، فأول عقدة تنحل عنه من عقد هذه المرارة عند أن يتصور ما يؤول به الأمر وينتهي إليه حاله من الوصول إلى ما قد وصل إليه من يجده في عصره من العلماء، ثم تنحل عنه العقدة الثانية بفهم المباحث وحفظ المسائل وإدراك الدقائق، فإنه عند ذلك يجد من اللذة والحلاوة ما يذهب بكل مرارة، ثم إذا نال من المعارف حظاً وأحرز منها نصيباً ودخل في عداد أهل العلم كان متقلباً في اللذات النفسانية التي هي اللذات بالحقيقة، ولا يعدم عند ذلك من اللذات الجسمانية ما هو أفضل وأحلى من اللذات التي يتقلب فيها كل من كان من أترابه، وهو إذا وازن بين نفسه الشريفة وبين فرد من معارفه الذين لم يشتغلوا بما اشتغل به اغتبط بنفسه غاية الاغتباط ووجد من السرور والحبور ما لا يقادر قدره. هذا باعتبار ما يجده من اللذة النفسانية عند أن يجد نفسه عالمة ونفس معارفه جاهلة. ويزداد ذلك بما يحصل له من لوازم العلم من الجلالة والفخامة وبُعد الصيت وعظيم الشهرة ونبالة الذكر ورفعة المحل والرجوع إليه في مسائل الدين وتقديمه على غيره في مطالب الدنيا وخضوع من كان

يزري عليه ويستخف بمكانه من بني عصره فإذا جمعهم مجلس من مجالس الدنيا كانوا له بمنزلة الخدم، وإن كان على غاية من الإفلاس والعدم. ثم إذا تناهى حاله وبلغ من الحظ في العلم إلى مكان عليٍّ انثال عليه الطلبة للعلوم، وأقبل إليه المستفتون في أمر الدين، واحتاج إليه ملوك الدنيا فضلاً عن غيرهم، فيكون عند هذا عيشه حلواً محضا، وعمره مغموراً باللذات النفسانية والجسمانية ويرتفع أمره عن هذه الدرجة ارتفاعاً لا يقادر قدره إذا تصورما له عند الله من عظيم المنزلة وعليّ الرتبة وعظيم الجزاء الذي هو المقصود أولاً وبالذات من علوم الدين.

وكنت في أوائل أيام طلبي للعلم في سن البلوغ أو بعدها بقليل تصورت ما ذكرته هنا فقلت:[1]:

سددت الأذن عن داعي التصابي ... فــلا داع لــديّ ولا مجيــب
وأنفقــت الشبيبــة غيــر وانٍ ... لمجـد الشيـب فليهـن المشيـب

وقلت أيضاً رامزاً إلى هذا المعنى[2]:

وأبــدي رغبــة لنجــود نجــدٍ ... وشــوقـاً لا نتشـاقـى منـه ريحـاً
ومـا بسـوى العقيـق أقـام قلبـي ... وأضحـى بيـن أهليـه طـريحـاً

وأما كون الرذائل حلوة الأوائل مُرة العواقب فَصدقُ هذا غير خافٍ على ذي لب فإن من أرسل عنان شبابه في البطالات، وحل رابط نفسه فأجراها في ميادين اللذات، أدرك من اللذة/ الجسمانية من ذلك بحسب ما [١٠٠/أ] يتفق له منها ولا سيما إذا كان ذا مال وجمال. ولكنها تنقضي عنه اللذة وتفارقه هذه الحلاوة إذا تكامل عقله ورجح فهمه وقوي فكره، فإنه لا يدري عند ذلك ما يدهمه من المرارات التي منها الندامة على ما اقترفه من

(١) انظر: ديوانه ص ٨٠.
(٢) الديوان ص ١١٤.

معاصي الله، ثم الحسرة على ما فوته من العمر في غير طائل، ثم (الكربة)[1] على ما أنفقه من المال في غير حلّه، ولم يفز من الجميع بشيء ولا ظفر من الكل بطائل. وتزداد حسرته وتتعاظم كربته إذا قاس نفسه بنفس من اشتغل بطلب المعالي من أترابه، في مقتبل شبابه، فإنه لا يزال عند موازنة ذاته بذاته وصفاته بصفاته، في حسرات متجددة، وزفرات متصاعدة، ولاسيما إذا كان بيته في العلم طويل الدعائم، وسلفه من المتأهلين لتلك المعالي والمكارم، فإنه حينئذ تذهب عنه سكرة البطالة، وتنقشع عنه عماية الجهالة، بكروب طويلة، وهموم ثقيلة، وقد فاته ما فات و ([قد][2] حيل بين العير والنزوان)[3] و (حال الجريض دون القريض)[4]، و([في][2] الصيف ضيعت اللبن)[5]. فانظر أعزك الله أي الرجلين أربح صفقة، وأكثر فائدة، واعظم عائدة. (فقد بيّن الصبح لذي عينين)[6] (وعند الصباح يحمد القوم السرى)[7].

---

(١) ساقطة من (ب).
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) من الأمثال السائرة، وهو شطر بيت لصخر بن عمر (أخو الخنساء) أوله: «أهم بأمر الحزم لو استطيعه...».
مجمع الأمثال ٢/ ٤٨٢.
(٤) الجريض: الغصّة، من الجرض، وهو الريق يُغصُّ به، والقريض: الشعر، وهو من الأمثال: يضرب للأمر يقدر عليه أخيراً حين لا ينفع، (مجمع الأمثال ١/ ٣٤١).
(٥) مثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه، مجمع الأمثال ٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.
(٦) في نهج البلاغة «قد أضاء الصبح لذي عينين» وهو من حكم الإمام علي بن أبي طالب المشهورة، انظر نهج البلاغة/ تحقيق وشرح: صبحي الصالح ص ٥٠١ رقم (١٦٩)؛ الطبري ٦/ ١٢٨.
(٧) من الأمثال السائرة: يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء الراحة، وهو شطر بيت لخالد بن الوليد، وبقية البيت:
عند الصباح يحمد القوم السرى ... وتنجلي عنهم غيابات الكرى
مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨.

ولنعد الآن إلى بيان ما يحتاج إليه أهل تلك الطبقات من العلوم وما ينبغي لهم أن يشتغلوا به فنقول:

[الطبقة الأولى من حملة العلم]:

أما أهل الطبقة الأولى التي هي أرفع مكان وأعز محل يرتقي إليه علماء الشريعة على حسب ما قدمنا بيانه: فينبغي لمن تصور الوصول إليها وقصد الادراك لها أن يشرع بعلم النحو مبتدئاً بالمختصرات كمنظومة الحريري المسماة بالملحة[1] وشروحها فإذا فهم ذلك وأتقنه انتقل إلى كافية[2] ابن الحاجب وشروحها ومغني اللبيب[3] وشروحه. هذا باعتبار هذه الديار اليمنية إذا كان طالب العلم فيها، لأنه يجد شيوخ هذه المصنفات ولا يجد شيوخ غيرها من مصنفات النحو الاَّ باعتبار الوجادة[4] لا باعتبار السماع،

---

(١) ملحة الأعراب منظومة في النحو شهيرة من تأليف أبي محمد القاسم ابن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٦ أولها:

أقول من بعد افتتاح القول ... بحمد ذي الطول شديد الحول

وقد شرحها جماعة من العلماء. ومن علماء اليمن شرحها العلامة عبد الله بن محمد بامخرمة المتوفى سنة ٩٠٣ ومحمد بن عمر بحرق المتوفي سنة ٩٣٠ وشرحه مطبوع، وعبد الملك بن دعسين المتوفى سنة ١٠٠٦ هـ يقوم حالياً بتحقيق شرح ابن دعسين الاستاذ عبد الرحمن المحضار، كرسالة علمية لنيل درجة الماجستير من جامعة صنعاء.

(٢) مختصر شهير في النحو وهو من تأليف أبي عمرو عثمان بن عمر الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ شرحه جماعة من علماء اليمن منهم علي بن محمد ابن هطيل المتوفى سنة ٨١٢ ومحمد بن أحمد الرصاص وأحمد بن محمد الخالدي المتوفى سنة ٨٨٠ وكثيرون.

(٣) كتاب كبير في النحو تأليف أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ أثنى عليه ابن خلدون في المقدمة.

(٤) الوجادة: التحصيل الذاتي (حواشي هذه الصفحة وما بعدها حتى ص ١٩٦ للاستاذ الحبشي).

فإذا كان ناشئاً في أرض يشتغلون فيها بغير هذه المصنفات فعليه بالإشتغال بما اشتغل به مشائخ تلك الأرض مبتدئاً بما هو أقربها تناولاً، منتهياً إلى ما هو النهاية للمشتغلين بذلك الفن في ذلك القطر. فاعرف هذا وأعلم أن ما أسميه ههنا إنما هو باعتبار ما يشتغل به الناس في الديار اليمنية. فمن كان في غيرها فليأخذ عن شيوخها في كل فن مقداراً يوافق ما أذكره هنا.

واعلم أنه لا يستغني طالب العلم المتصور المتبحر في علم الشريعة العازم على أن يكون من أهل الطبقة الأولى عن اتقان ما اشتمل عليه شرح الرضي[1] على الكافية، من المباحث اللطيفة، والفوائد الشريفة، وكذلك ما في (مغني اللبيب) من المسائل الغريبة، ويكون اشتغاله بسماع شروح المختصرات بعد أن تكون هذه المختصرات محفوظة له حفظاً يمليه عن ظهر قلبه، ويبديه من طرف لسانه، وأقل الأحوال أن يحفظ مختصراً منها هو أكثرها مسائل وأنفعها فوائد، ولا يفوته النظر في مثل الألفية[2] لابن مالك وشروحها، والتسهيل وشرحه والمفصل[3] للزمخشري، والكتاب لسيبويه، فإنه يجد في هذه الكتب من لطائف المسائل النحوية ودقائق المباحث العربية، ما لم يكن قد وجده في تلك.

---

(١) وهو العلامة محمد بن الحسن الرَّضِيّ الإستراباذي وفاته نحو سنة ٦٨٦ واشتهر شرحه في اليمن مع حاشيته للخبيصي.

(٢) وتسمى الخلاصة وإنما سميت بالألفية لأنها ألف بيت وهي من نظم محمد بن عبد الله الطائي المعروف بابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢. أولها:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي خير مالك

وشرحها التسهيل المذكور من تأليف الناظم يقال أن نسخته الوحيدة ظلت محفوظة في اليمن ولم تعرف إلا فيه.

(٣) كتاب شهير ألفه جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ شرحه من علماء اليمن علي بن محمد بن هطيل والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠.

وينبغي للطالب المذكور أن يطلع على (مختصر من)[1] مختصرات المنطق ويأخذه عن شيوخه ويفهم معانيه بعد أن يفهم النحو بفهم ما يبتدىء به من كتبه ليستعين بذلك على فهم ما يورده المصنفون في مطولات كتب النحو ومتوسطاتها من المباحث النحوية. ويكفيه في ذلك مثل المختصر المعروف بايساغوجي[2]، أو تهذيب السعد[3] وشرح من شروحهما. وسيأتي بيان ما ينبغي الاشتغال به من فن المنطق إن شاء الله، وليس المراد هنا إلا الاستعانة بمعرفة مباحث التصورات والتصديقات إجمالاً لئلا يعثر على بحث من مباحث العربية من نحو أو صرف أو بيان قد سلك فيه صاحب الكتاب مسلكاً على النمط الذي سلكه أهل المنطق فلا يفهمه كما يقع كثيراً في الحدود والرسوم[4] فإن أهل العربية يتكلمون في ذلك بكلام المناطقة، فإذا كان الطالب عاطلاً عن علم المنطق بالمرة لم يفهم تلك المباحث كما ينبغي.

ثم بعد ثبوت الملكة له في النحو وإن لم يكن قد فرغ من سماع ما سميناه يشرع في الاشتغال بعلم الصرف كالشافية[5] وشرحها، والريحانية ولامية الأفعال[6]. ولا يكون عالماً بعلم الصرف كما ينبغي إلا بعد أن تكون
[١٠٠/ب] الشافية/ من محفوظاته لانتشار مسائل فن الصرف وطول ذيل قواعده وتشعب أبوابه. ولا يفوته الاشتغال بشرح الرضي على الشافية بعد أن يشتغل

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) لفظ يوناني معناه الكليات الخمس وهذا الكتاب (أي المختصر) من تأليف أثير الدين معضل بن عمر الأبهري في القرن السابع الهجري.
(٣) ويسمى تهذيب المنطق والكلام من تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢.
(٤) في (ب) والإلزمات.
(٥) من تأليف ابن الحاجب السابق الذكر.
(٦) من تأليف ابن مالك السابق الذكر.

بما هو أخصر منه من شرحها كشرح الجاربردي[١] ولطف الله الغياث[٢] فإن فيه من الفوائد الصرفية ما لا يوجد في غيره.

ثم ينبغي له بعد ثبوت الملكة له نحواً وصرفاً وإن لم يكن قد فرغ من سماع كتب الفنين أن يشرع في علم المعاني والبيان، فيبتدىء بحفظ مختصر من مختصرات الفن يشتمل على مهمات مسائله كالتلخيص و (شرح السعد) المختصر وما عليه من الحواشي وشرحه المطول وحواشيه. فإنه إذا حفظ هذا المختصر وحقق الشرحين المذكورين وحواشيهما، بلغ إلى مكان من الفن مكين. فقد أحاطت هذه الجملة بما في مؤلفات المتقدمين من شُرَّاح (المفتاح) ونحوه. وإذا ظفر بشيء من مؤلفات عبد القادر الجرجاني[٣] والسكاكي[٤] في هذا الفن فليمعن النظر فيه فانه يقف في تلك المؤلفات على فوائد.

وينبغي له حال الاشتغال بهذا الفن إن يشتغل بفنون مختصرة قريبة المأخذ قليلة المباحث كفن الوضع، وفن المناظرة، ويكفيه في الأول رسالة الوضع[٥]وشرح من شروحها. وفي الثاني آداب البحث العضدية[٦] وشرح من شروحها. وقد تشعبت مسائل علم المناظرة في الأزمنة الأخيرة

---

(١) هو أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦. وله شرح على الشافية وشرح على الحاوي.

(٢) هو لطف الله بن محمد الغياث له عدة كتب في الصرف منها المناهل الصافية على الشافية وهو شهير ومعروف.

(٣) هو أبو بكر بن عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١. له عدة كتب منها أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. (الحبشي).

(٤) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦. من أشهر كتبه مفتاح العلوم في البلاغة. (الحبشي).

(٥) رسالة من تأليف الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦. (الحبشي).

(٦) نسبة إلى مؤلفها عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى سنة ٧٥٦(الحبشي).

فوصل رجل من الأكراد من طلبة العلم ومعه رسالة وشرحها يذكر أنها لبعض علماء الهند ولم يعرف اسمه، وفيها من الفوائد والتفاصيل ما لا يوجد في الآداب العضدية وشروحها إلا ما هو بالنسبة إليه كالرموز. وقد نقلها الناس عنه وانتشرت بين علماء صنعاء، وهي في نحو ثلاثة كراريس مشتملة على مقدمة وتسعة مباحث. ولا يستغني طالب هذا الفن عن إمعان النظر فيها، وقد اشتغلت بهذه الرسالة وقابلتها معه على نسخته ولم يكن له من الفهم والاستعداد ما يبلغ به إلى أن تؤخذ عنه هذه الرسالة وشرحها رواية و دراية مع كونه كان من أهل الصلاح والإكباب على الطلب والرغبة في العلم.

وكما تشعبت مباحث علم المناظرة فقد تشعبت أيضاً عند المتأخرين مباحث (علم البديع). فإن الموجود في كتب المتقدمين من أنواعه اللفظية والمعنوية دون أربعين نوعاً وعند أهل البديعيات زيادة على مائة وخمسين نوعاً.

وأخبرني الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الرئيس من علماء الحرم المكي عند وفوده إلى صنعاء أنه قد أنهاها بعض المتأخرين إلى نحو سبع مائة نوع، وإنه وقف على رسالة أو منظومة ـ الشك مني ـ لبعض المتأخرين تشمل على ذلك، وأنا بحمد الله قد استخرجت أنواعاً من البديع وذكرت لها أسماء خارجة عن الأسماء التي ذكرها أهل هذا العلم، وذكرت أبياتاً اشتملت[1] على ذلك.

ثم ينبغي له أن يكب على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتها

---

(١) وهذا في كتاب للمؤلف بعنوان الروض الوسيع في عدم انحصار البديع منه عدة نسخ خطية بمكتبة الجامع برقم (١).

كالصحاح[١] والقاموس[٢] وشمس العلوم[٣] وضياء الحلوم[٤] وديوان الأدب[٥] ونحو ذلك من المؤلفات المشتملة على بيان اللغة العربية عموماً أو خصوصاً كالمؤلفات المختصة بغريب القرآن والحديث[٦].

ثم يشتغل بعد هذا بعلم المنطق فيحفظ مختصراً من مختصراته كالتهذيب[٧] أوالشمسية[٨]. ثم يأخذ في سماع شروحهما على أهل الفن. فإن العلم بهذا الفن على الوجه الذي ينبغي يستفيد به الطالب مزيد إدراك، وكمال استعداد عند ورود الحجج العقلية عليه. وأقل الأحوال أن يكون على بصيرة عند وقوفه على المباحث التي يوردها المألفون في علوم الاجتهاد من المباحث المنطقية كما يفعله كثير من المؤلفين في الأصول والبيان والنحو.

ثم يشتغل بفن أصول الفقه بعد أن يحفظ مختصراً من مختصراته المشتملة على مهمات مسائله كمختصر المنتهي[٩] أو جمع الجوامع[١٠]

---

(١) من تأليف أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى سنة ٣٩٣.

(٢) تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي نزيل اليمن المتوفى سنة ٨١٧ (انظر ترجمته في كتابنا مصادر الفكر الإسلامي ص ٣٧٧)،

(٣) من تأليف أبي سعيد نشوان بن سعيد الحميري المتوفى سنة ٥٧٣ تقريباً (انظر ترجمته في كتابنا السابق ص ٣٧٠).

(٤) مختصر الكتاب السابق تأليف ابن المؤلف محمد بن نشوان الحميري (انظر ترجمته في كتابنا مصادر الفكر الإسلامي ص ٣٧١).

(٥) من تأليف إسحاق بن إبراهيم الفارابي المتوفى سنة ٣٥٠ ألفه في زبيد على أصح الروايات.

(٦) من أشهر الكتب الموضوعة في غريب القرآن والحديث كتاب الغريب للهروي وغريب الحديث لابن قتيبة وغريب القرآن للراغب الأصفهاني وغيره.

(٧) التهذيب سبق ذكره.

(٨) مختصر في المنطق من تأليف نجم الدين علي بن عمر القزويني المتوفى سنة ٦٧٥.

(٩) مختصر شهير في أصول الفقه من تأليف ابن الحاجب السابق ذكره انظر شروحه عند أهل اليمن في كتابنا مصادر الفكر الإسلامي في اليمن.

(١٠) من تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١.

أو الغاية(*). ثم يشتغل بسماع شروح هذه المختصرات كشرح العضد على المختصر وشرح المحلي[1] على الجوامع وشرح ابن الإمام على الغاية المسمي بالهداية[2]. وينبغي له أن يطوّل الباع في هذا الفن ويطّلع على مؤلفات أهل المذاهب المختلفة كالتنقيح[3] و (التوضيح)[4] و (التلويح)[5] و (المنار)[6] و (تحرير)[7] ابن الهمام. وليس في هذه المؤلفات مثل التحرير المذكور وشرحه. ومن أنفع ما يستعان به على بلوغ درجة التحقيق في هذا الفن الاكباب على الحواشي التي ألفها المحققون على الشرح العضدي وعلى شرح الجمع. / [١٠١/أ]

ثم ينبغي له بعد اتقان فن أصول الفقه وإن لم يكن قد فرغ من سماع مطولاته أن يشتغل بفن الكلام المسمى بأصول الدين، ويأخذ من مؤلفات الأشعرية بنصيب، ومن مؤلفات المعتزلة بنصيب، ومن مؤلفات الماتريدية بنصيب، ومن مؤلفات المتوسطين بين هذه الفرق كالزيدية بنصيب. فإنه إذا

(*) في الأصل «الهداية». و «الغاية» مختصر في أصول الفقه للحسين بن القاسم (ت ١٠٥٠ هـ) ويسمى «غاية السول في علم الأصول».

(١) وهو جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفى سنة ٨٦٤.

(٢) في الأصل: وشرح ابن الإمام على الهداية المسمى بالغاية والتصويب من (ب). والهداية وتسمى: «هداية العقول شرح غاية السول» للحسين بن القاسم.

(٣) ويسمى تنقيح الأصول من تأليف صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري المتوفى سنة ٧٤٧.

(٤) حواشي على شرح منتهى السول لابن الحاجب من تأليف محمد بن محمد الأسدي القدسي.

(٥) شرح التنقيح من تأليف التفتازاني السابق الذكر.

(٦) ويسمى منار الأنوار في أصول الفقه تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٧١٠.

(٧) كتاب شهير في أصول الفقه من تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١.

فعل هكذا عرف الاعتقادات كما ينبغي وأنصف كل فرقة بالترجيح، أو التجريح على بصيرة، وقابل كل قول بالقبول أو الرد على حقيقة. ومن أحسن مؤلفات المعتزلة المجتبي، ومن أحسن مؤلفات متأخري الأشعرية المواقف العضدية وشرحها للشريف والمقاصد السعدية وشرحها له، وإياك أن يثنيك عن الاشتغال بهذا الفن ما تسمعه من كلمات بعض أهل العلم في التنفير عنه والتزهيد فيه والتقليل لفائدته[1]، فانك إن عملت على ذلك وقبلت ما يقال في الفن قبل معرفته كنت مقلداً فيما لا تدري ما هو. وذلك لا يليق بما تطلبه من المرتبة العلية، والكون في الطبقة الأولية، بل اعرفه حق معرفته، وأنت بعد ذلك مفوض فيما تقوله من مدح أو قدح، فإنه لا يقال لك حينئذ أنت تمدح مالا تعرفه، أو تقدح فيما لا تدري ما هو، على أنه يتعلق بذلك فائدة وزيادة بصيرة في علوم أخرى، كعلم التفسير، وعلم تفسير الحديث، فإنك إن بلغت إلى ذلك علمت ما في العلم بهذا الفن من الفائدة لا سيما عند قراءة (كشاف) الزمخشري ومن سلك مسلكه، فإن في مباحثهم

(١) ذهب الإمام الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري ومعهم أهل الحديث إلى رفض علم الكلام والتشنيع على المتكلمين والمشتغلين بعلم الكلام، واعتبروا الاشتغال به من أعظم الذنوب، ووضعوه في المرتبة الثانية بعد الشرك بالله، فقد نُسب إلى الإمام الشافعي وصفه للمشتغل بعلم الكلام بأنه «لا دين له» وحكم عليهم بأن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر. . ، وقال مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء. . أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا» وقال أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة، وقال أبو يوسف: لا تجوز الصلاة خلف المتكلم، وإن تكلم بحق لأنه بدعة» الملا علي القاري/ شرح الفقه الأكبر، القاهرة: الحلبي (د. ت) ص ٢ ـ ٧؛ حاشية الإسفراييني على العقائد النسفية، القاهرة الحلبي (د. ت) ص ١٤، وقد صنف في التشنيع على علم الكلام والمتكلمين عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت ٤٨١ هـ) كتاباً بعنوان «ذم الكلام وأهله».

من التدقيقات الراجعة إلى علم الكلام ما لا يفهمها حق الفهم إلا من عرف الفن واطلع على مذاهب المعتزلة والأشعرية وسائر الفرق.

وإني أقول بعد هذا: إنه لا ينبغي لعالم أن يدين بغير ما دان به السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم من الوقوف على ما تقتضيه أدلة الكتاب والسنّة، وإبراز الصفات كما جاءت، ورَدّ علم المتشابه إلى الله سبحانه، وعدم الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدونة في هذا العلم، المبنية على شفى جرف هار من أدلة العقل التي لا تعقل، ولا تثبت إلا بمجرد الدعاوي والافتراء على العقل بما يطابق الهوى، ولا سيما إذا كانت مخالفة لادلة الشرع الثابتة في الكتاب[1] والسنة، فإنها حينئذ (حديث خرافة)[2] ولعبة لاعب، فلا سبيل للعباد يتوصلون به إلى معرفة ما يتعلق بالرب سبحانه وبالوعد والوعيد والجنة والنار والمبدا والمعاد إلا ما جاءت به الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه عن الله سبحانه، وليس للعقول وصول إلى تلك الأمور، ومن زعم ذلك فقد كلف العقول ما أراحها الله منه ولم يتعبدها به، بل غاية ما تدركه، وجل ما تصل إليه هو ثبوت الخالق الباري، وإن هذه المصنوعات لها صانع، وهذه الموجودات لهاموجد، وما عدا ذلك من التفاصيل التي جاءتنا في كتب الله عز وجل وعلى ألسن رسله فلا يستفاد من العقل، بل من ذلك النقل الذي منه جاءت، وإلينا به وصلت.

واعلم أني عند الاشتغال بعلم الكلام وممارسة تلك المذاهب والنحل

---

(١) في (ب) الحديث.

(٢) من الأمثال السائرة، وخرافة رجل من عذرة، استهوته الجن ـ كما يزعم العرب ـ مدة، ثم لما رجع إلى قومه أخبرهم بما رأى منهم فكذبوه حتى صاروا يقولون لما لا يمكن وقوعه: «حديث خرافة» مجمع الأمثال ١/ ٣٤٦.

لم ازدد بها إلا حيرة ولا استفدت منها إلا العلم بأن تلك المقالات خزعبلات فقلت إذ ذاك مشيراً إلى ما استفدته من هذا العلم[1].

وغاية ما حصلته من مباحثي ومن نظري من بعد طول التدبر
هو الوقف ما بين الطريقين حيرة فما علم من لم يلق غير التحير
على إنني قد خضت منه غماره وما قنعت نفسي بدون التبحر

وعند هذا رميت بتلك القواعد من حالق[2]، وطرحتها خلف الحائط ورجعت إلى الطريقة المربوطة بأدلة الكتّاب والسنّة المعمودة بالأعمدة التي هي أوثق ما يعتمد عليه عباد الله، وهم الصحابة ومن جاء بعدهم من علماء الأمة المقتدين بهم، السالكين مسالكهم، فطاحت الحيرة، وانجابت ظلمة العماية، وانقشعت (سحابة الجهالة)[3] وانكشفت ستور الغواية، ولله الحمد، على أني ولله الشكر لم اشتغل بهذا الفن إلا بعد رسوخ القدم في أدلة الكتّاب والسنّة، فكنت إذا عرضت مسألة من مسائله، مبنية/ على غير أساس [١٠١/ب]
رجعت إلى ما يدفعها من علم الشرع، ويدمغ زائفها من أنوار الكتاب والسنّة، ولكني كنت أقدّر في نفسي أنه لو لم يكن لدي إلا تلك القواعد والمقالات فلا أجد حينئذ إلا حيرة، ولا أمشي إلا في ظلمة، ثم إذا ضربت بها وجه قائلها ودخلت إلى تلك المسائل من الباب الذي أمر الله بالدخول منه كنت حينئذ في راحة من تلك الحيرة، وفي دعة من تلك الخزعبلات، والحمد لله رب العالمين عدد ما حمده الحامدون بكل لسان في كل زمان.

ثم بعد إحراز هذه العلوم يشتغل بعلم التفسير فيأخذ عن الشيوخ ما

---

(١) تناول المؤلف هذه الفكرة في بعض رسائله واستشهد كذلك بهذه الأبيات انظر: التحف في مذاهب السلف ص ٥٤، كشف الشبهات ص٢٣ ـ ٢٤، وانظر الأبيات أيضاً في ديوانه ص ١٨٢.

(٢) أي: من شاهق.

(٣) ساقط من (ب).

يحتاج مثله إلى الأخذ، كالكشاف، ويكبُّ على كتب التفسير على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها ويعتمد في تفسير كلام الله سبحانه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عن الصحابة، فإنهم مع كونهم أعلم من غيرهم بمقاصد الشارع هم أيضاً من أهل اللسان العربي، فما وجده من تفاسير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المعتبرة كالامهات وما يلتحق بها قدمه على غيره، بل تعيَّن عليه الأخذ به، ولا يحل له مخالفته واجمع مؤلف في ذلك وأنفعه وأكثره فائدة الدر المنثور[1] للسيوطي. وما ذكرنا من تقديم ما ورد عن الصحابة مقيد بما إذا لم يخالف ما يُعلم من لغة العرب، ولم تكن تلك المخالفة لاجل معنى شرعي، فإن كانت لمعنى شرعي فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية، وينبغي له أن يطول الباع في هذا العلم ويطالع مطولات التفاسير، كمفاتيح الغيب[2] للرازي، فإن المعاني المأخوذة من كلام الله سبحانه كثيرة العدد يستخرج منها كل عالم بحسب استعداده وقدر ملكته في العلوم، ولا يغتر بما يزعمه بعض أهل العلم من أنه يكفي الاطلاع على تفسير بعض آيات الكتاب العزيز كما وقع لكثير من التآليف في تفسير آيات مخصوصة مسمياً له بآيات الأحكام كالموزعي[3] وصاحب الثمرات[4]. فإن القرآن جميعه حتى قصصه وأمثاله لا يخلو من

---

(١) ويسمى الدر المنثور بالتفسير بالمأثور تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١. (الحبشي).

(٢) مفاتيح الغيب في التفسير كتاب كبير تأليف محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦.

(٣) هو نور الدين محمد بن علي الموزعي المتوفى سنة ٨٢٥ وكتابه في تفسير آيات الأحكام يسمى تيسير البيان في أحكام القرآن (انظر مخطوطاته في كتابنا مصادر الفكر الإسلامي ص ٢١).

(٤) هو الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٨٣٢ وكتابه في تفسير آيات الأحكام شهير عليه اعتماد أهل اليمن. (هوامش هذه الصفحة وما بعدها حتى ص ٢٠٤ للأستاذ الحبشي).

فوائد متعلقة بالأحكام الشرعية ولطائف لا يأتي الحصر عليها لها مدخل في الدين. يعرف هذا من يعرفه ويجهله من يجهله[1]. وينبغي أن يُقَدّم على قراءة التفاسير: الاطلاع على علوم الأداء وكل ما كان له مدخل في التلاوة وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز لا من هذه الحيثية وما أنفع الاتقان[2] للسيوطي في مثل هذه الأمور. ثم لا يهمل النظر في الكتب المدونة في القراءات وما يتعلق بها كالشاطبية[3] وشروحها والطيبة[4] وشروحها.

إذا عرفت ما ينبغي لمن أراد أن يكون من أهل الطبقة الأولى فاعلم أن أعظم العلوم فائدة وأكثرها نفعاً واوسعها قدراً واجلّها خطراً علم السنّة المطهرة فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز ثم استقل بما لا ينحصر من الأحكام. ولست أقول أن الطالب يشتغل به في وقت معين ولا أقول أنه يقدمه على هذه العلوم المتقدمة أو يؤخره عنها بل أقول أنه ينبغي لطالب العلم بعد أن يُقيم لسانه بما يحتاج إليه من النحو أن يُقبل على سماع الكتب التي جمع فيها أهل العلم متون الأحاديث مقطوعة الأسانيد كجامع الأصول[5] والمشارق[6]

---

(١) ولهذا السبب لم يترك الشوكاني مؤلفاً مستقلاً في آيات الأحكام وإنما أورد هذا خلال تفسيره الكبير المسمى فتح القدير.

(٢) الإتقان في علوم القرآن كتاب شهير للسيوطي مطبوع.

(٣) منظومة شهيرة في القرآن نظم القاسم بن فيرة الأندلسي المتوفى سنة ٥٩٠ وتسمى أيضاً (حرز الأماني).

(٤) وتسمى أيضاً طيب النشر في القراءات العشر تأليف محمد الجزري المتوفي سنة ٨٣٣.

(٥) جامع الأصول من أحاديث الرسول لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير المتوفي سنة ٦٠٦.

(٦) مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية تأليف رضي الدين حسن بن محد الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠.

وكنز العمال[١] والمنتقى[٢] لابن تيمية وبلوغ المرام[٣] لابن حجر والعمدة[٤]. ثم يسمع الكتب التي فيها الأسانيد كالأمهات الست ومسند أحمد وصحيح ابن خزيمة[٥] وابن حبّان[٦] وابن الجارود[٧] وسنن الدارقطني[٨] والبيهقي[٩] وبالجملة فما بلغت إليه قدرته ووجد في أهل عصره شيوخه من كتب السنّة جد في سماعه واجتهد بحسب ما يمكنه، ويكون هذا الاشتغال بهذا العلم الجليل مصاحباً لاشتغاله بجميع العلوم المتقدمة من البداية إلى النهاية.

فإذا قضى وطره من سماع كتب المتن والإسناد اشتغل بشروح هذه المؤلفات فيسمع منها ما تيسر له سماعه ويطالع ما لم يتيسر له سماعه، ويستكثر من النظر في المؤلفات في علم الجرح والتعديل[١٠] (ولا تقتصر على المختصرات فقد يكتفي مؤلفوها بقول فرد من أفراد أئمة الجرح

---

(١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال تأليف علي بن حسام المتقي الهندي المتوفي سنة ٩٥٧.

(٢) المنتقى ويسمى منتقى الأخبار تأليف تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبدا الله بن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ وعليه شرح كبير للمؤلف بعنوان نيل الأوطار.

(٣) بلوغ المرام من أحاديث الأحكام تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢.

(٤) عمدة الأحكام عن سيد الأنام تأليف تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠.

(٥) وهو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي من علماء الحديث توفي سنة ٣١١.

(٦) هو محمد بن حاتم بن أحمد البستي من العلماء له عدة كتب في رواة الحديث توفي سنة ٣٥٤.

(٧) هو أحمد بن علي بن الجارود له المسند توفي سنة ٢٩٩.

(٨) هو علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ شهير في علوم الحديث.

(٩) هو أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨.

(١٠) علم الجرح والتعديل هو أصل علم الحديث وبه يعرف قدر الرجال والرواة.

والتعديل)[1]، بل يتوسع في هذا العلم بكل ممكن، وأنفع ما ينتفع به مثل النبلاء[2] و (تاريخ الإسلام)[3] و (وتذكرة الحفاظ)[4] و (الميزان)[5] فإنه يجد في هذه المؤلفات من الاختلاف في المترجم له وذكر أسباب الجرح والتعديل ما لا يجده في غيرها كتهذيب الكمال[6] وفروعه. ./ [١٠٢/أ]

وهذا بعد أن يشتغل بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث كمؤلفات ابن الصلاح[7] والألفية للعراقي[8] وشروحها. ولا يستغني عن المطولات بالمختصرات لاسيما إذا بالغ مؤلفوها في الاختصار كالنخبة[9] وما هو مشابه لها.

وينبغي له أن يشتغل بمطالعة الكتب المصنفة في تاريخ الدول وحوادث العالم في كل سنة كما فعله الطبري في تاريخه[10] وابن الأثير في كامله[11]

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ب).

(٢) ويعرف بأعلام النبلاء من تأليف محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ طبعت منه بضعة أجزاء ولا يعتبر هذا الكتاب من كتب الجرح والتعديل وإنما هو في التراجم.

(٣) من تأليف الذهبي السابق الذكر طبع في الهند.

(٤) من تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢.

(٥) ويسمى ميزان الاعتدال في نقد الرجال من تأليف الذهبي السابق.

(٦) تهذيب الكمال كتاب كبير في نقد الرجال من تأليف عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠ وقد لخصه العلامة أحمد بن عبد الله الخزرجي من أهل زبيد في القرن العاشر الهجري في كتابه خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

(٧) هو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهروزي المتوفى سنة ٦٤٣.

(٨) هو زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦.

(٩) وتسمى نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢.

(١٠) ويسمى أخبار الرسل والملوك من تأليف محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣٦٠.

(١١) هو علي بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠.

وكما فعله كثير من المؤرخين على اختلاف مسالكهم في تخصيص التصنيف بدولة من الدول أو طائفة من طوائف أهل العلم والأدب، أو فرقة من فرق أهل الرئاسات أو غير ذلك فإن للاطلاع على ذلك فائدة جليلة لا يعرفها إلا من عرف أحوال العالم واتقن أهل كل عصر منهم وعلم بأوقات موالدهم ووفياتهم.

فإذا أحاط الطالب بما ذكرناه من العلوم فقد صار حينئذ في الطبقة العالية من طبقات المجتهدين، وكملت له جميع أنواع علوم الدين، وصار قادراً على استخراج الأحكام من الأدلة متى شاء وكيف شاء.

ولكنه ينبغي له أن يطَّلع على علوم أخرى ليكمل له ما قد حازه من الشرف، ويتم له ما قد ظفر به من بلوغ الغاية.

فمن ذلك علم الفقه وأقل الأحوال أن يعرف مختصراً في فقه كل مذهب من المذاهب المشهورة، فإن معرفة ما يذهب إليه أهل المذاهب الإسلامية قد يحتاجه المجتهد لافادة المتمذهبين السائلين عن مذاهب أئمتهم. وقد يحتاجه لدفع تشنيع من يشنع عليه في اجتهاده، كما يقع ذلك كثيراً من أهل التعصب والتقصير، فإنه إذا قال له قد قال بهذه المقالة العالم الفلاني أو عمل عليها أهل المذهب الفلاني كان ذلك دافعاً لصولته، كاسراً لسورته، وقد وقعنا في كثير من هذه الأمور مع المقصرين وتخلصنا من شغبهم بحكاية ما انكروه علينا عن بعض من يعتقدونه من الأموات، وما انفع الاطلاع على المؤلفات البسيطة في حكاية مذاهب السلف وأهل المذاهب وحكاية أدلتهم وما دار بين المتناظرين منهم، إما تحقيقاً أو فرضاً، كمؤلفات ابن المنذر[1]

---

(١) هو الفقيه محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري له المبسوط في الفقه وغيره توفي سنة ٣١٩.

وابن قدامة[1] وابن حزم وابن تيمية ومن سلك مسالكهم. فإن المجتهد يزداد بذلك علماً إلى علمه، وبصيرة إلى بصيرته، وقوة في الاستدلال إلى قوته، فإن تلك المؤلفات هي مطارح أنظار المحققين، ومطامح أفكار المجتهدين، وكثيراً ما يحصل للعالم من النكت واللطائف الصالحة للاستدلال بها ما لا يحصل للعالم الآخر، وإن تقاربت معارفهما وتوازنت علومهما، بل قد يتيسر لمن هو أقل علماً ما لا يتيسر لمن هو أكثر علماً من الاستدلال والجواب والنقض والمعارضة، وكما قيل:

ورأيان أحزم من واحد ورأي الثلاثة لا ينقض

وكما قيل[2]:

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرايح والعلوم

ولا سيما مؤلفات أهل الانصاف الذين لا يتعصبون لمذهب من المذاهب ولا يقصدون إلاَّ تقرير الحق وتبيين الصواب فإن المجتهد الطالب للحق ينتفع بها ويستعين بأهلها فينظر فيما قد حرروه من الأدلة وقدروه من المباحث ويُعمِلْ فكره في ذلك فيأخذ ما يرتضيه ويزيد عليه ما بلغت إليه قدرته، ووصلت إليه ملكته غير تارك للبحث عن تصحيح ما قد صححوه وتضعيف ما قد ضعفوه على الوجه المعتبر. ومن حق الانصاف ولازم الاجتهاد أن لا يُحسن الظن أو يسيئه بفرد من أفراد أهل العلم على وجه يوجب قبول ما جاء به أو رده من غير إعمال[3] فكر وامعان نظر وكشف

---

(١) من فقهاء الحنابلة وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة توفي سنة ٦٢٠ له كتاب المغني في الفقه وغيره.

(٢) البيت للمتنبي من قصيدة له، انظر ديوانه بشرح البرقوقي ٢٤٦/٤.

(٣) من (ب) إهمال.

وبحث. فإن هذا شأن المقلدين وصنيع المتعصبين، وإن غرته نفسه بأنه من المنصفين وإن لا يغتر بالكثرة، فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرين والخروج عن قول الأقلين أو إلى متابعة من له جلالة قدر ونبالة ذكر وسعة دائرة علم، لا لأمر سوى ذلك فليعلم أنه قد بقي فيه عرق من عروق العصبية وشعبة من شعب التقليد وإنه لم يوف الاجتهاد حقه.

وبالجملة فالمجتهد على التحقيق: هو من يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها على الوجه الذي قدمناه ويفرض نفسه موجوداً في زمن النبوة وعند/ [١٠٢/ب] نزول الوحي وإن كان في آخر الزمان وكأنه لم يسبقه عالم ولا تقدمه مجتهد. فإن الخطابات الشرعية تتناوله كما تناولت الصحابة من غير فرق. وحينئذ يهون الخطب وتذهب الروعة التي نزلت بقلبه من الجمهور وتزول الهيبة التي تداخل قلوب المقصرين.

ومما يزيد من أراد هذه الطبقة العلية علوا ويفيده قوة إدراك وصحة فهم وسيلان ذهن: الاطلاع على أشعار فحول الشعراء ومجيديهم، والمشهورين منهم باستخراج لطائف المعاني ومطربات النكات مع ما يَحصل له بذلك من الاقتدار على النظم والتصرف في فنونه. فقد يحتاج العالم إلى النظم لجواب ما يرد عليه من الأسئلة المنظومة، أو المطارحات الواردة إليه من أهل العلم، وربما ينظم في فن من الفنون لغرض من الأغراض الصحيحة، فإن من كان بهذه المنزلة الرفيعة من العلم إذا كان لا يقتدر على النظم كان ذلك خدشة في وجه محاسنه ونقصاً في كماله. وهكذا الاستكثار من النظر في بلاغات أهل الانشاء المشهورين بالإجادة والإحسان المتصرفين في رسالاتهم ومكاتباتهم[1] بأفصح لسان وأبين بيان، فإنه ينتفع بذلك إذا

---

(١) في (ب) وحكاياتهم.

احتاج إلى الإنشاء أو جاوب صديقاً أو كاتب حبيباً، لأنه ينبغي أن يكون كلامه على قدر علمه، وهو إذا لم يمارس جيد النظم والنثر كان كلامه ساقطاً عن درجة الاعتبار عند أهل البلاغة، والعلم شجرة ثمرتها الألفاظ. وما أقبح بالعالم المتبحر في كل فن أن يتلاعب به في النظم والنثر من لا يجاريه في علم من علومه، ويتضاحك منه من له أدنى المام بمستحسن الكلام ورائق النظام، ويستعين على بلوغ ما يليق به ويطابق رتبته بمثل علم العروض والقوافي، وأنفع ما في ذلك منظومة الجزاز[1] وشروحها. وبمثل المؤلفات المدونة لذلك، وانفع ماينتفع به (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير[2]. ثم لا بأس على من رسخ قدمه في العلوم الشرعية أن يأخذ بطرفٍ من فنون هي من أعظم ما يصقل الأفكار ويصفي القرائح ويزيد القلب سروراً والنفس انشراحاً، كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب. وبالجملة فالعلم لكل فن خير من الجهل به بكثير، ولا سيما من رشح نفسه للطبقة العلية والمنزلة الرفيعة. ودع عنك ما تسمعه من التشنيعات، فإنها كما قدمنا لك شعبة من التقليد وأنت بعد العلم بأي علم من العلوم حاكم عليه بما قد لديك من العلم غير محكوم عليك واختر لنفسك ما يحلو، وليس يُخشى على من قد ثبت قدمه في علم الشرع من شيء، وإنما يخشى على من كان غير ثابت القدم في علوم الكتاب والسنّة، فإنه ربما يتزلزل وتخور قوته[3] فإذا قَدَّمت العلم بما قدمنا لك من العلوم الشرعية فاشتغل بما شئت، واستكثر من الفنون ما أردت، وتبحر في الدقائق

---

(١) هو أحمد بن محمد الجزاز المسيكي الزبيدي المتوفى سنة ٩٤٣ (انظر ترجمته في كتابنا مصادر الفكر الإسلامي ص ٣٨٢) (الحبشي).

(٢) هو نصر الله بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧. (الحبشي).

(٣) في (ب) وتحول ثقته.

ما استطعت، وجاوب من خالفك وعذلك وشنَّع عليك بقول القائل[1]:

أتـــانـــا أن سهـــلاً ذم جهـــلاً ... علـــومـــاً ليـــس يعـــرفهـــن سهـــل

علـــومـــاً لـــو دراهـــا مـــا قـــلاهـــا ... ولكـــن الـــرضـــى بـــالجهـــل سهـــل

وإني لأعجب من رجل يدّعي الانصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطعن في علم من العلوم لا يدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه ولا غايته ولا فائدته ولا يتصوره بوجه من الوجوه، وقد رأينا كثيراً ممن عاصرنا ورأيناه يشتغل بالعلم وينصف في مسائل الشرع ويقتدي بالدليل فإذا سمع مسألة من فن من الفنون التي لا يعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك، نفر منه طبعه ونَفَّر عنه غيره، وهو لا يدري ما تلك المسألة ولا يعقلها قط ولا يفهم شيئاً منها[2]. فما أحق من كان هكذا بالسكوت والاعتراف بالقصور والوقوف حيث أوقفه الله، والتمسك في الجواب إذا سُؤل عن ذلك بقوله لا أدري، فإن كان ولا بد متكلماً ومادحاً أو قادحاً فلا يكون متكلماً بالجهل وعائباً لما لا يفهمه، بل يقدم بين يدي ذلك الاشتغال بذلك الفن حتى يعرفه حق المعرفة ثم يقول بعد ذلك ما شاء. ولقد وجدنا لكثير من العلوم التي ليست من علم الشرع نفعاً عظيماً وفائدة جليلة في دفع المبطلين والمتعصبين وأهل الرأي البحت ومن لا اشتغال له بالدليل، فإنه إذا اشتغل من يشتغل منهم بفن من الفنون، كالمشتغلين بعلم المنطق جعلوا كلامهم ومذاكرتهم في قواعد فنهم، ويعتقدون لعدم اشتغالهم بغيره أن من لا يجاريهم في مباحثه ليس من أهل العلم، ولا هو معدود منهم، وإن كان بالمحل العالي من علوم الشرع، فحينئذ لا يبالون بمقاله ويوردون عليه ما لا

---

(١) ذكر المؤلف البيتين في قطر الولي (دون عزو) ص ٣٤٠.

(٢) قارن بـ: المقبلي/ العلم الشامخ ص ١٩٧ ـ ١٩٩؛ طاش كبرى زاده/ مفتاح السعادة ١/ ٢٥ ـ ٢٧.

يدري ما هو ويسخرون منه فيكون في ذلك من المهانة على علماء الشريعة ما لا يقادر قدره، وأما إذا كان العالم المتشرع المتصدر للهداية إلى المسالك الشرعية والمناهج الانصافية عالماً بذلك فإنه يجري معهم في فنهم فيكبر في عيونهم، ثم يعطف عليهم فيبيّن لهم بُطلان ما يعتقدونه بمسلك من المسالك التي يعرفونها، فإن ذلك لا يصعب على مثله. ثم بعد ذلك يوضح لهم أدلة الشرع فيقلبون منه أحسن قبول، ويقتدون به أتم قدوة. وأما العالم الذي لا يعرف ما يقولون فغاية مايجري بينه وبينهم خصام/ وسباب ومشاتمة، هو [١٠٣/أ] يرميهم بالاشتغال بالعلوم الكفرية ولا يدري ما هي تلك العلوم، وهم يرمونه بالبلادة وعدم الفهم والجهل بعلم العقل ولا يدرون ما لديه من علم الشرع.

ولقد أهدت لنا هذه الأيام ما لم يكن لنا في حساب من زعانف هم سقط المتاع وفقعة القاع وأبناء الرعاع، لابَسوا طلبة العلم بعض الملابسة وشاركوهم بجامع الخلطة والعشرة في مثل النظر في مختصرات النحو حتى صاروا ممن يتمكن من إعراب أواخر الكلم، ثم طاحت بهم الطوايح ورمت بهم الروامي إلى مطالعة تجريد الطوسي[(١)] وبعض شروحه وفهموا بعض مباحثه، فظنوا أنهم قد ظفروا بما لم يظفر به أرسطاطاليس ولا جالينوس، دع عنك مثل الكندي والفارابي وابن سينا فانهم عندهم في عداد المقصرين، وأما مثل الرازي[(٢)] وطبقته فليسوا من أهل العلم في ورد ولا صدر، وأما سائر العلماء المتحبرين في علم الشرع وغيره من أهل العصر وغيرهم فهم عند هؤلاء النوكاء[(٣)] الرُّقعاء لا يفهمون شيئاً ولا يعقلون. فقبّح الله تلك

---

(١) مختصر في علم الكلام تأليف نصير الدين محمد بن محمد الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢. (الحبشي).

(٢) هو أبو بكر محمد بن زكريا المتوفى سنة ٣١١. (الحبشي).

(٣) الحمقاء.

الوجوه فإنها صارت عاراً وشناراً على أهل العلم، وصار دخول مثل هؤلاء الذين دنسوا عرض العلم وجهموا وجهه وأهانوا شرفه، من أعظم المصائب التي أصابت أهله وأكبر المحن التي امتُحن بها حملته، فإنه يسمعهم السامع يثلبون أعراض الأحياء والأموات من المشهورين بالعلم الذين قد اشتهرت مصنفاتهم وانتشرت معارفهم فيزهد في العلم ويخاف من أن يعرّض نفسه للوقيعة من مثل هؤلاء الجهلة، على أنهم لا يعرفون شيئاً إلا ما ذكرت لك، ولا يفهمون علماً من العلوم لا بالكنة ولا بالوجه فما أحق هؤلاء بالمنع لهم عن مجالس العلم والأخذ على أيديهم من الدخول في مداخل أهله والتشبه بهم في شيء من الأمور، والزامهم بملازمة حرف آبائهم وصناعات أهلهم والوقوف في الأسواق لمباشرة الأعمال التي يباشرها سلفهم، فليس في مفارقتهم لها إلا ما جلبوه من الشر على العلم وأهله، ولكنهم قد تحذلقوا وجعلوا لانفسهم حصناً حصيناً وسوراً منيعاً، فتظهّروا بشيء من الرفض وتلبّسوا بثيابه فإذا أراد من له غيرة على العلم المعاقبة لهم واعزاز دين الإسلام باهانتهم، قالوا للعامة إنهم اصيبوا بسبب التشيع، وأهينوا بما اختاروه لأنفسهم من محبة أهل البيت رضي الله عنهم، وقد علم الله وعَلِم كل من له فهم أنهم ليسوا من ذلك في قبيل ولا دبير، بل ليس عندهم إلا التهاون بالشريعة الإسلامية والتلاعب بالدين والطعن على الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه فضلاً عن غيرهم من المتمسكين بالشرع. وكل عارف إذا سمع كلامهم وتدبر أبحاثهم يتضوع له منها روائح الزندقة بل قد يقف على ما هو صريح الكفر الذي لا يبقى معه ريب.

ولقد كان القضاة من أهل المذاهب في البلاد الشامية والمصرية والرومية[1] والمغربية وغيرها يحكمون بإراقة دم من ظهر منه دون ما يظهر

(١) أي التركية «العثمانية».

من هؤلاء حسبما تحكيه كتب التواريخ وقد أصابوا أصاب الله بهم، فاعزاز دين الله هو في الانتقام من أعدائه المتنقِّصين به. وما يصنع العالم في مثل أرضنا هذه في مثل هؤلاء المخذولين فإنه إن قام عليهم وافتى بمايستحقونه ويوجبه عليهم الشرع، حال بينه وبينهم حوائل، منها: عدم اعتياد مثل هذه البلاد لمثل سفك دماء المتزندقين، ومنها عدم نفوذ أفهام المنفِّذين لاحكام الشرع حتى يعرفوا الدقايق الكفرية الموجبة للخروج من الإسلام القاضية بسفك دم من صدرت عنه، وكيف يفهم ذلك غالب القضاة وهم يعجزون عن فهم شروط الوضوء وفرائضه وسننه، بل يقصرون عن فهم مباحث أبواب قضاء الحاجة. فهل تراهم يفهمون ما يقوله لهم المفتي بسفك دم المتزندق من أنه كفر بكذا استحق سفك دمه بكذا. هيهات هيهات فإنهم أبلد من ذاك وأسوأ فهماً من البلوغ إليه.

ومنها وهو أعظمها ما عرّفناك به من تظهّرهم بالرفض وادعائهم إنهم لم يُصابوا بذنب سواه ولا نالهم ما نالهم إلا بسببه، فإن هذه الدعوى سريعة النفاق تدخل إلى أذهان غالب الناس وتقبلها عقولهم بأيسر عمل للاشتراك في الجنس وإن لم يكن على التواطؤ بل على التشكيك، وكفاك من شر سماعه.

وبعد هذا فإني أرجو الله عز وجل أن يمكن منهم فتجري عليهم الأحكام الشرعية وينفذ فيهم ما يقتضيه مُرَّ الحق ونص الدليل. وقد علم الله سبحانه أني أجد من الحسرة والتلهف ما لا يُقادر قدره ولا يمكن التعبير عنه، لأنه ليس بتغاض عن مبتدع، ولا بمجرد سكوت عن انتهاك حرمة أو حُرَم من حرمات الشرع، بل هو سكوت عن الكفر واغماض عن متظهر بالزندقة يتكلم فيها بملء فيه ويبدي منها ما تبكي له عيون الإسلام وأهله، فتارة يتهاون بالقرآن، وتارة يتهاون بالأنبياء، وتارة يتهاون بحملة الدين، وحيناً يزري على علماء المسلمين/ ، ولكن بعبارات لا يفهمها المقصرون، ورموز لا [١٠٣/د]
يهتدي إليها المشتغلون بأبواب الفقه، مع خلط تلك العبارات بشيء من

الرفض يفهمه المقصر والكامل. فإذا نظره المقصرون في كلامهم لم يفهموا منه إلا ما فيه من الرفض. ولا يفهمون شيئاً مما عداه. وإذا أخبرهم العالم بما اشتمل عليه ذلك الكلام من الكفر والزندقة لم تقبله افهامهم لامرين: أحدهما الجهل بالعلوم التي يتوصلون بها إلى فهم ذلك، والثاني: اعتقادهم أن ذلك المتكلم شيعي وأن هذا العالم الذي أنكره إنما قام عليه لاجل تشيعه، لكونهم يعتقدون في كل من اشتغل بعلوم الاجتهاد أنه يخالف الشيعة، طبيعة راسخة فيهم، وأمر ورثوه عن اسلافهم، وداء قبلوه من كل مخذول، ومحنة تعاظم بسببها البلاء على الشريعة وعلى أهلها.

فبهذه الأسباب علمت أن قيامي عليهم لا يجدي إلا ثوران فتنة وظهور محنة، وقد يكون سبباً لتظهرهم بزيادة على ما يتظهرون به من تلك الأمور الفظيعة، والكفريات الشنيعة. اللهم إني أُشهدك وأنت خير الشاهدين: أني أول حاكم بسفك دم من صدر منه ذلك، وأول مفتٍ بقتل من فعل شيئاً منه أو قال به، عند أول بارقة من بوارق العدل، وفي إخفاء[1] رائحة من روائح الانصاف، ولست أقول أن جميع من أشرت إليهم هم على الصفة التي ذكرتها الموجبة لاراقة الدم وازهاق الروح، بل يتظهر بذلك بعض مخذوليهم، ويشتغل به أناس من شياطينهم، والبقية وإن كانوا بما يصدر منهم نقمة على العلم وأهله، فانهم ينفرّون الناس عن علم الشرع، ويهونونه في صدورهم، ويستصغرون علوم الدين بأسرها، ويجذبون من يطمعون فيه إلى جهالاتهم وضلالاتهم، فهم مُستحقون للحيلولة بينهم وبين كل سبب يتوصلون به إلى العلِم على كل تقدير كما أشرنا إليه سابقاً، مع إنزال بعض ما فيه إهانة لهم بهم ومسهم بسوط إذلال، ليكون في ذلك إعزاز للدين ورفع

---

(١) إخفاء: مصدر خفي، وهي من الأضداد، فهي تعني: كتمه، وكذلك: أظهره، والمؤلف يقصد المعنى الثاني، أي الظهور، والوضوح وجاء في معنى هذا قوله تعالى: ﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾ [طه: ١٥] أي أظهرها.

لمناره، وغسل لما قد لوثوا به أهله من القذر الذي يلقونه عليهم وينجسونهم به، والله المرجو فعنده الخير كله. وهو أغير على دينه، وهو أكرم عليه من أن يهان أو يضام أهله.

وفيهم أفراد قليلون يصلحون بتعلم العلم ويتشبهون بأهله ويجرون على نمط من يتعلمون منه ويأخذون عنه إن خيراً فخير وإن شراً فشر. ولكن ما أقل من يكون هكذا منهم.

فإن قُلتَ: وما هذه الأهلية التي يكون صاحبُها محلاً لوضع العلم فيه وتعليمه إياه؟.

قُلتُ: هي شرف المحتد وكرم النجار[1] وظهور الحسب، أو كون في سلف الطالب من له تعلق بالعلم والصلاح ومعالم الدين، أو بمعالي الأمور ورفيع الرتب. وقد أشار إلى هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الثابت عنه في الصحيح فقال: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»[2]. فاعتبر صلى الله عليه وآله وسلم الخيار في الجاهلية، وليس ذلك لأمر يتعلق بالدين، فإنه لا دين لأهل الجاهلية، بل المراد بخيار أهل الجاهلية من كان منهم من أهل الشرف وفي البيوت الرفيعة، فإن هذا أمر يجذب بطبع صاحبه إلى معالي الأمور، ويحول بينه وبين الرذائل، ويوجب عليه إذا دخل في أمر أن يكون منه في أعلى محل وأرفع رتبة، فمتعلم العلم منهم يكون في أهله على أتم وصف وأحسن حال غير شامخ بأنفه، ولا متباه بما حصّله ولا مترفع على الناس بما نال منه، وأما

---

(١) النِّجار، النُّجار: الأصل والحسب.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ٣/١٧٧ (١٦٤٢)، أحمد ٢/٢٥٧، ٢٦٠، ٣٩١، ٣/٣٦٧، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢٠٦٦٤١)؛ الهيثمي/ مجمع الزوائد ١/١٢١.

من كان من سقط المتاع وسفساف أهل المهن كأهل «الحياكة» و «العصارة» و «القضابة»[١] ونحو ذلك من المهن الدنية، والحرف الوضيعة، فإن نفسه لا تفارق الدناءة[٢] ولا تجانب السقوط ولا تأبى المهانة ولا تنفر عن الضيم، فإذا اشتغل مشتغل منهم بطلب العلم ونال منه بعض النيل وقع في أمور: منها العجب والزهو والخيلاء، لأنه يرى نفسه بعد أن كان في أوضع مكان وأخس رتبة قاعداً في أعلى محل وأرفع موضع، فإن منزلة العلم وأهله هي المنزلة التي لا تساميها منزلة وإن علت، ولا تساويها رتبة وإن ارتفعت، فبينما ذلك الطالب قاعد بين أهل حرفته من أهل الحياكة أو الحجامة أو الجزارة أو نحوهم في أخس بقعة وأعظم مهانة، إذ صار بين العلماء المتعلمين الذين هم في أعلى منازل الدنيا والدين. فبمجرد ذلك يحصل له من العجب والتطاول على الناس والترفع عليهم ما يعظم به الضرر على أهل العلم فضلاً عن غيرهم ممن هو دونهم، مع ما ينضم إلى ذلك من السخف الذي نشأ عليه وتلقاه من سلفه وسقوط النفس وضعف العقل ونذالة الهمة، ومثل تأثر الصبي لما ينشأ عليه من أخلاق آبائه لا ينكره أحد. ولهذا يقول صلى الله عليه وآله وسلم فيما صح عنه في الصحيح: «كل مولود يولد على الفطرة ولكن أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه»[٣] فإذا كان الصغير ينطبع بطابع الكفر بسبب أبويه، فما [١٠٤/أ] بالك بسائر الأخلاق التي يجدهما عليها. /

ومما يقع فيه هذا الطالب الناشيء بين أهل الوضاعة المرتضع من ثدي الرقاعة أنه بحكم الطبع وألف المنشأ لا يرى في الناس إلا أهل حرفته وبني

---

(١) القضابة: نسبة إلى الزراعة وبيع القضب، وهو البرسيم.

(٢) هذه ليست قاعدة مطردة ولا عبرة في تقييم الشخص بمهنته لأن كثير من أصحاب المهن الوضيعة ما يفوقوا بأخلاقهم الكثير من ذوي الشرف المزعوم. (راجع تعقيبنا على هذه الفقرة والفقرة السابقة لها في مقدمة هذا التحقيق).

(٣) سبق تخريجه: انظر ص ٨٨ (هامش).

مهنته، فيعود من حيث بدا ويرجع من الباب الذي خرج منه فيكون في ذلك من الإهانة للعلم والإزراء على أهله والوضع بجانبهم ما لا يقادر قدره، لأن هذا يراه الناس تارة في المدارس قاعداً بين أيدي شيوخ العلم مشاركاً للمتعلمين، وتارة يرونه في دكاكين الحجامين وحوانيت العطارين ومن جرى هذا المجرى من المحترفين، ومما يقع فيه أنه بحكم الطبع الذي استفاده من المنشأ وتطبّع به من أبويه ومن يماثلهما وإن دخل في مداخل العلم وتزيا بزي أهله فهم أبغض الناس إليه وأحقرهم لديه، لا يقيم لهم وزنا ولا يعترف لهم بفضيلة، بل يكون ديدنه وهجيراه ومعنى كلامه وفحواه، هو التهاون بهم وتحقير ما عظمه الله من أمرهم، والاغراء بين أمثالهم والتعرض للمفاضلة بين فضائلهم، وادخال الشحناء بينهم بكل ممكن. ومن أنكر هذا فعليه بالاستقراء والتتبع، فإنه سيجد ما وجدناه، ويقف على صحة ما حكيناه، ولا يخرج من هؤلاء إلا النادر القليل، ولا يكون ذلك إلا لعرق ينزعه إلى الشرف ويجذبه إلى الخير في سلفه القديم. وإن جهله من لم يعرفه.

وبالجملة فهذا ما تفيده التجربة وتشير إليه بعض الأدلة الشرعية، وإذا صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «واضع العلم في غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر» ففيه أعظم عبرة للمعتبرين، من الحاملين لعلوم الدين. وقد عزاه بعض أهل العلم إلى ابن ماجة، ولا استحضره حال الرقم فيما هو في حفظي من أحاديث سنن ابن ماجة فلينظر[1].

---

(١) أضاف المؤلف في الهامش ما يلي: «ثم كشفت عنه فوجدته من سنن ابن ماجة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب». وفي إسناده حفص بن سليمان البزار» انتهى كلام المؤلف.

أقول: أخرج الطبراني في الكبيرعن ابن مسعود، بداية الحديث وهو «طلب العلم =

وأما من كان أهلاً للعلم وفي مكان من الشرف فإنه يزداد بالعلم شرفاً إلى شرفه، ويكتسب به من حسن السّمت وجميل التواضع ورائق الوقار وبديع الأخلاق ما يزيد علمه علوا وعرفانه تعظمياً، فيتخلق بأخلاق الأنبياء ومن يمشي على طريقهم، من عاملي العلماء وصالحي الأمة. ويعرف للعلم حقه، ويعظمه بما ينبغي من تعظيمه، فلا يكدره بالمطامع ولا يشوبه بالخضوع لأهل الدنيا، ولا يجهمه بالتوصل به إلى ما في يد الأغنياء فيكون عنده مخدوماً لا خادماً، ومقصوداً لا قاصداً.

وبين هاتين الطائفتين طائفة ثالثة، ليست من هؤلاء ولا من هؤلاء، جعلوا العلم مكسباً من مكاسب الدنيا، ومعيشة من معايش أهله لا غرض لهم فيه إلا إدراك منصب من مناصب أسلافهم، ونيل رئاسة من الرئاسات التي كانت لهم، كما نشاهده في غالب البيوت المعمورة بالقضاء أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة، أو ما هو شبيه بهذه الأمور، فإن من كان طالباً للوصول إلى شيء من هذه الأمور، ذهب إلى مدارس العلم يتعلم ما يتأهل به لما يطلبه، وهو لا يتصور البلوغ إلى الثمرة المستفادة من العلم، والغاية

= فريضة على كل مسلم»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١١٩ ـ ١٢٠)، وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي قال عنه البخاري: مجهول، وعقب محقق المعجم الكبير حمدي السلفي: بأن للحديث روايات عن جماعة من الصحابة يرتقي بها إلى الحسن» (الطبراني ١٠/ ١٩٥ (١٠٤٣٩) أما الزيادة «وواضع العلم عند غير أهله أو في غير أهله...» التي أخرجها ابن ماجة في سننه عن أنس رقم (٢٢٤٠) قال عنه الهيثمي: اسناده ضعيف لضعف حفص بن سليمان» وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، بعد عرض مختلف روايات الحديث: «وبالجملة فالحديث ليس بموضوع ومن جعله في الموضوعات فقد أخطأ»، وقد عقب المرحوم عبد الرحمن المعلمي محقق كتاب الشوكاني على كلام المؤلف، «لم يثبت من اسانيده ما يدفع عنه الوضع ومتنه منكر..» الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥؛ أيضاً ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٠٩١.

الحاصلة لطالبه فيكون ذهنه كليلاً، وفهمه عليلاً، ونفسه خائرة، ونيته خاسرة بل غاية تصوره ومعظم فكرته في اقتناص المنصب والوصول إليه، فيخدم في مدة طلبه واشتغاله أهل المناصب ومن يرجو منهم الإعانة على بلوغ مراده أكثر مما يخدم العلم، ويتردد إلى أبوابهم ويتعثر في مجالسهم، ويذوق به من الإهانة ما فيه أعظم مرارة ويتجرع من الغصص ما يصغر قدر الدنيا بالنسبة إليه. فإذا نال ذلك المنصب ضرب بالدفاتر وجه الحائط، وألقاهاخلف السور لعدم الباعث عليها من جهة نفسه والمنشط على العلم والمرغب فيه.

فهذا هو شبيه بمن يتعلم مهنة من المهن ويتدرب في حرفة من الحرف فيقصد أهلها حتى يدركها ويكون فيها أستاذاً ثم يذهب إلى دكان من الدكاكين فيعتاش بتلك الحرفة، وليس هو من أهل العلم في ورد ولا صدر، ولا ينبغي أن يكون معدوداً منهم وأن ارتسم في ذهنه منه رسوم فهو من أزهد الناس فيها، وأجفاهم لها وأقلهم احتفالاً بها، ولا فائدة في تعلمه راجعة إلى الدين قط، بل غاية ما استفاده منه العلم وأهله تعريضه وتعريضهم للإهانة عند أهل الدنيا وإيقاعه وإيقاعهم في يد من لا يعرف للعلم قدراً ولا يرفع له ذكراً ولا يقيم له وزناً، كما يشاهد من المتعلقين بالأعمال الدولية[1]، فإنهم يتلاعبون بطلبة المناصب الدنيوية غاية التلاعب ويعرّضونهم للإهانة مرة بعد أخرى، ويتلذذون بذلك ويبتهجون، لأنهم يظنون أنها قد ارتفعت طبقتهم عن طبقات/ أهل العلم، وحكموا تارة فيهم بالولاية وتارة بالعزل، وتمرغوا على [١٠٤/ب]
عتباتهم مرة بعد مرة، فبهذه الوسيلة دخل على أهل العلم بما يصنعه هؤلاء من هذه الهنات الوضيعة والفعلات الشنيعة ما تبكي عيون العلم وأهله، وتقوم عليه النواعي، ويغضب له كل من له حمية دينية وهمة علية، ولو علم أولئك المغرورون لم يبتهجوا بمن قصدهم من هؤلاء النوكاء، فإنهم ليسوا

(١) أي بوظائف الدولة.

من أهل العلم ولا بينه وبينهم علاقة ولا فرق بينهم وبين من يطلب الأعمال الدولية التي لا تعلق بها بالعلم.

ومن هذه الحيثية تنازل منصب العلم وتهاون الناس به، لأنهم يرون رجلاً قد لبس لباس أهل العلم وتزيّا بزيهم وحضر مجالسهم، ثم ذهب إلى مجالس أهل الدنيا ومن لهم قدرة على إيصال أهل الأعمال الدنيوية إليها من وزير أو أمير، فتصاغر لهم وتذلّل وتهاون وتحقّر، حتى يصير في عداد خدمهم ومن هو في أبوابهم، ثم أعطوه منصباً من المناصب، فعمل على ما يريدونه منه، وإن خالف الشرع واعتمد ما يرسمونه له وإن كان طاغوتاً بحتاً، فيظن من لا علم عنده بحقائق الأمور أن أهل العلم كلهم هكذا وأنهم ينسلخون من العلم إذا ظفروا بمنصب من المناصب هذ الانسلاخ، ويمسخون هذا المسخ. ويعود أمرهم إلى هذا المعاد، فيزهد في العلم وأهله، وتنفر عنه نفسه، وتقل فيه رغبته، ويؤثر الحُرف الدنيوية عليه ليربح السلامة من المهانة التي رآها نازلة بهذا المشؤوم الجالب على نفسه وعلى أهل العلم ما جلب من الذل والصغار. وإذا كان ما جناه هؤلاء النوكاء على العلم وأهله بالغاً إلى هذا الحد عند سائر الناس فما ظنك بما يعتقده فيهم من يطلبون منه المناصب بعد أن شاهد منهم ما يشاهده من الخضوع والذلة والانسلاخ عن الشرع إلى ما يريدونه منه، وبذل الأموال لهم على ذلك، ومهاداتهم بأفخر الهدايا، والوقوف على ما يطلبونه منه على أي صفة تراد منهم، وينضم إلى هذا خلوهم عن العلم وجهلهم لأهله الذين هم أهله، فيظنون أن أولئك الذين قصدوهم وتعثروا على أبوابهم هم رؤوس أهله، لما يشاهدونه عليهم من الهيئة واللباس الفاخر الذي لا يجدونه عند المشتغلين بالعلم. فهل تراهم بعد هذا يميلون إلى ما يقوله أهل العلم وينزجرون بما يوردونه عليهم من الزواجر الشرعية المتضمنة لإنكار ما هو منكر والأمر بما هو معروف والتخويف لهم عن مجاوزة حدود الله. هيهات أن يصغوا لهذا

سمعاً أو يفتحوا له طرفاً، فإلى الله المشتكى، وعليه المعول، فهذا أمر وقع فيه من أهل العصور الأول فالأول. وما أحق أهل العلم الحاملين لحجج الله المرشدين لعباده إلى شرائعه أن يطردوا هؤلاء عن مجالسهم، ويبعدوهم عن مواطن تعليمهم، وأن لا يبذلوا العلم إلا لمن يقدره حق قدره، وينزله منزلته، ويطلبه لذاته ويرغب فيه لشرفه، ويعتقد أنه أشرف مطلب من مطالب الدين والدنيا وأنه يصغر عنده المُلك فضلاً عما هو دونه.

ولا أقول أن أهل العلم العارفين به المطلعين على أسراره يمنعون أنفسهم من المناصب الدينية، وكيف أقول بهذا وهذه المناصب إذا لم تُربط بهم ضاعت، وإذا لم يدخل فيها الأخيار تتابع فيها الأشرار، وإذا لم يقم بها أهل العلم قام بها أهل الجهل، وإذا أدبر عنها أهل الورع أقبل إليها أهل الجور. وكيف أقول هذا وأهل العلم هم المأمورون بالحكم بين الناس بالحق والعدل والقسط، وما أنزل الله وما أراهم الله والقيام بين الناس بحججه والتبليغ لاحكامه وتذكيرهم بما أمر الله بالتذكير به وإرشادهم إلى ما ارشدهم الله إليه، ولأهل القضاء والافتاء ونحوهما من هذه الأمور أوفر نصيب وأكبر حظ. ولكني أقول أنه ينبغي لطالب العلم أن يطلبه كما ينبغي، ويتعلمه على الوجه الذي يريده الله منه، معتقداً أنه أعلى أمور الدين والدنيا راجياً أن ينفع به عباد الله بعد الوصول إلى الفائدة منه. ومن جملة النفع إذا احتاج إليه الملوك وأهل الدنيا أن يلي منصباً من المناصب فطلبوا منه ذلك وعوّلوا عليه في الإجابة معترفين بحق العلم منقادين إلى ما يوجبه الشرع معظمين لما أوجب الله تعظيمه وكان قد بلغ إلى منزلة في العلم تصلح لذلك المنصب وشهد له أهل العلم بكمال التأهل واحراز عدته فهذا إذا كان الحال هكذا لا يحل له أن يمتنع من الإجابة أو يأبى من قبول ذلك[1]، فإنه إذا فعل

---

(١) يرى المؤلف أيضاً: أنه يجوز للعالم الذي يرى في نفسه الكفاءة والمقدرة على =

[١٠٥/أ] ذلك/ كان تاركاً لما أوجبه الله عليه من القيام بحجته ونشر أحكامه وإرشاد عباده إلى معالمه ونهيهم عن تجاوز حدوده ولا شك أن ذلك من أوجب الواجبات على أهل العلم وأهم المهمات[1]، ولو جاز ذلك لمن طُلب منهم وعول عليه لجاز لغيره من أهل العلم أن يصنع كصنعه ويسلك مسلكه، فتتعطل معاهد الشرع وتذهب رسومه «ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقضون بغير علم فيَضلون ويُضلون» وذلك من علامات القيامة وأشراط الساعة كما ورد به الخبر الصحيح[2].

[الطبقة الثانية من حملة العلم]:

وإذا عرفت ما ينبغي لأهل الطبقة الأولى من العلوم فلنتكلم الآن في بيان ما ينبغي لأهل الطبقة الثانية من الطبقات المذكورة سابقاً، وهي طبقة من يريد أن يعرف ما طلبه منه الشارع من أحكام التكليف والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه ولا يحتاج إلى غيره، من دون أن يتصور البلوغ إلى ما تصوره أهل الطبقة الأولى من تعدي فوائد معارفهم إلى غيرهم والقيام في مقام أكابر الأئمة المرجوع إليهم، كما يتصوره أهل الطبقة الأولى.

فنقول: صاحب هذه الطبقة الثانية هو من يطلب ما يصدق عليه مسمى الاجتهاد ويسوِّغ به العمل بأدلة الشرع، وهو يكتفي بأن يأخذ من كل فن من

= الإصلاح أن يطلب «الولاية» لنفسه، حيث يقول في تفسير قوله تعالى ـ على لسان يوسف ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ (يوسف/٥٥): وفيه دليل على أنه يجوز لمن وثق من نفسه إذا دخل في أمر من أمور السلطان أن يرفع منار الحق ويهدم ما أمكنه من الباطل طلب ذلك لنفسه» (فتح القدير ٣/ ٣٥).

(١) ولهذا السبب قبل المؤلف منصب القضاء، راجع عن ظروف توليه لهذا المنصب في: البدر الطالع ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦، ٢/ ٢٢٤، التقصار ص ٢٤ ـ ٢٥، ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٣ (هامش).

فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذلك الفن علماً يستغني به عن الحاجة إليه، أو يهتدي به إلى المكان الذي فيه ذلك البحث على وجه يفهم به ما يقف عليه منه، فيشرع بتعلم علم النحو حتى تثبت له فيه ملكة يقتدر بها على معرفة أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً. وأقل ما يحصل له ذلك بحفظ مختصر من المختصرات المشتملة على مهمات مسائل النحو والمتضمنة لتقرير مباحثه على الوجه المعتبر، كالكافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحها المختصرة، وأحسنها بالنسبة إلى الشروح المختصرة شرح الجامي[١]. فإنه ينتفع به الطالب انتفاعاً لا يجده في غيره من مختصرات الشروح. ثم يحفظ مختصراً في الصرف كالشافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحها المختصرة، وأحسنها شرح الجاربردي[٢]. ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات علم المعاني والبيان كالتلخيص للقزويني، وقراءة شرح من شروحه المختصرة كشرح السعد المختصر.

ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات الأصول وقراءة شرح من شروحه. وأنفع ما ينتفع به الطالب الغاية للحسين بن القاسم وشرحها له. فإنهما، مع المبالغة في الاختصار، قد اشتملا على ما حوته غالب المطولات الكبار.

ثم يشتغل بقراءة تفسير من التفاسير المختصرة كتفسير القاضي البيضاوي[٣] مع مراجعة ما يمكنه مراجعته من التفاسير. ثم يشتغل بسماع ما لا بد من سماعه من كتب الحديث، وهي الست الأمهات فإن عجز عن ذلك اشتغل بسماع ما هو مشتمل على ما فيها من المتون كجامع الأصول، ثم لا

---

(١) هو نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨ (الحبشي).

(٢) هو أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦. (الحبشي).

(٣) هو عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة ٧٨٥ وتفسيره يسمى (انوار التنزيل واسرار التأويل). (الحبشي).

يدع البحث عن ما هو موجود من أحاديث الأحكام في غيرها بحسب ما تبلغ إليه طاقته، ويبحث عن الأحاديث الخارجة عن الصحيح في المواطن التي هي مظنة للكلام عليها من الشروح والتخريجات، ويكون مع هذا عند ممارسته لعلم اللغة على وجه يهتدي به في البحث عن الألفاظ العربية واستخراجها من مواطنها، وعنده من علم اصطلاح الحديث وعلم الجرح والتعديل ما يهتدي به إلى معرفة ما يتكلم به الحفاظ على أسانيد الأحاديث ومتونها[١].

فمن علم بهذه العلوم علماً متوسطاً يوجب ثبوت مطلق الملكة في كل واحد منها صار مجتهداً مستغنياً عن غيره، ممنوعاً من العمل بغير الدليل، وعليه أن يبحث عند كل حادثة يحتاج إليها في دينه عن أقوال أهل العلم وكيفية استدلالهم في تلك الحادثة، وما قالوه وما رُدَّ عليهم به، فإنه ينتفع بذلك انتفاعاً كاملاً، ويضم إلى علمه علوماً وإلى فهمه فهوماً، وهو وإن قصر عن أهل الطبقة الأولى فليس بمحتاج فيما يتعلق به من أمر الدين إلى زيادة على هذا المقدار، ويختلف الانتفاع بالعلوم، باختلاف القرايح والفهوم، فقد ينتفع من هو كامل الذكاء، صادق الفهم، قوي الادراك بالقليل ما لا يقتدر على الانتفاع بما هو أكثر منه كثير من جامدي الفهم راكدي الفطنة.

[الطبقة الثالثة من حملة العلم]:

وأما أهل الطبقة الثالثة وهم الذين يرغبون إلى إصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يتقدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع وعدم تحريفه وتصحيفه وتغيير إعرابه، من دون قصد منهم إلا الاستقلال بل
[١٠٥/ب] يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض/ والاحتياج إلى

(١) انظر للمؤلف: إرشاد الفحول ص ٢٥١ وما بعدها؛ البدر الطالع ١/ ٨٦ ـ ٨٧.

الترجيح. فينبغي تعلم شيئاً من علم الإعراب حتى يعرف به إعراب أواخر الكلم. ويكفيه في مثل ذلك حفظ منظومة الحريري المسماة (الملحة) وقراءة شروحها على أهل الفن. وتدربه في إعراب ما يطلع عليه من الكلام المنظوم والمنثور، ويحفي[1] السؤال عن إعراب ما أشكل عليه حتى تثبت له بمجموع ذلك ملكة يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وإن لم يعلم بوجوه العلل النحوية ولا عرف الحجج العربية.

ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث ويكفيه في مثل ذلك مثل (النخبة) وشرحها. ثم بعد هذا يكب على سماع المختصرات في الحديث مثل (بلوغ المرام) و (العمدة) و (المنتقى). وإن تمكن من سماع (جامع الأصول) أو شيء من مختصراته فعل، فإذا أشكل عليه معنى حديث نظر في الشروح أو في كتب اللغة، وإن أشكل عليه الراجح من المتعارضات أو التبس عليه هل الحديث مما يجوز العمل به أو لا. سأل علماء هذا الشأن الموثوق بعرفانهم وانصافهم ويعمل على ما يرشدونه إليه، استفتاءً وعملاً بالدليل، لا تقليداً وعملاً بالرأي، ويشتغل بسماع تفسير من التفاسير التي لا يحتاج إلى تحقيق وتدقيق كتفسير البغوي وتفسير السيوطي المسمى «الدر المنثور». وإذا أشكل عليه بحث من المباحث أو تعارضت عليه التفاسير ولم يهتد إلى الراجح أو التبس عليه أمر يرجع إلى تصحيح شيء مما يجده في كتب التفسير رجع إلى أهل العلم بذلك الفن سائلاً لهم عن الرواية لا عن الرأي.

وقد كان من هذه الطبقة غالب الصحابة والتابعين وتابعيهم[2] الذين يقول فيهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم

---

(١) يلح.
(٢) راجع أيضاً: البدر الطالع ٢/٨٨؛ إرشاد الفحول ص ٢٦٨.

ثم الذين يلونهم)(١). فإنهم كانوا يسألون أهل العلم منهم عن حكم ما يعرض لهم مما يحتاجون إليه في معاشهم ومعادهم، فيروون لهم في ذلك ما جاء عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فيعملون بروايتهم لا برأيهم، من دون تقليد ولا التزام رأي، كما يعرف ذلك من يعرفه.

وقد أوضحت هذا إيضاحاً كثيراً في كتابي الذي سميته (القول المفيد في حكم التقليد)(٢) فليرجع إليه.

[الطبقة الرابعة من حملة العلم]:

وأما الطبقة الرابعة الذين يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لغرض من الأغراض الدينية أو الدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع، كما يفعله من يريد أن يكون مدركاً لصناعة من الصناعات التي لها تعلق بالعلم، وذلك كمن يريد أن يكون شاعراً ومنشئاً أو حاسباً فإنه ينبغي له أن يتعلم ما يتوصل به إلى ذلك المطلب.

فمن أراد أن يكون شاعراً تعلم من علم النحو والمعاني، والبيان ما يفهم به مقاصد أهل هذه العلوم. ويستكثر من الاطلاع على علم البديع والإحاطة بأنواعه، والبحث عن نكته وأسراره، وعلم العروض والقوافي، ويمارس أشعار العرب ويحفظ ما يمكنه حفظه منها. ثم أشعار أهل الطبقة الأولى من أهل الإسلام كجرير [ت ١١٠ هـ] والفرزدق [ت١١٠ هـ] وطبقتهما. ثم إشعار مثل بشار بن برد [ت ١٦٧ هـ] وأبي نواس

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ٣/ ١٨٠ ـ ١٨١ (١٦٤٦ ـ ١٦٤٧)؛ الترمذي (٢٣٠٢ ـ ٢٣٠٣)؛ ابن ماجه ٢٣٦٢.

(٢) هذا الكتاب من كتب المصنف رحمه الله طبع في مصر سنة ١٣٤٠ هجرية بإشراف الشيخ محمد المنيري. (الحبشي).

[ت ١٩٨ هـ] ومسلم بن الوليد[(١)] وأعيان من جاء بعدهم كأبي تمام [ت ٢٣١ هـ] والبحتري [ت ٢٨٤ هـ] والمتنبي[ت ٣٥٤ هـ] ثم أشعار المشهورين بالجودة من أهل العصور المتأخرة، ويستعين على فهم ما استصعب عليه بكتب اللغة، ويكب على الكتب المشتملة على تراجم أهل الأدب كيتيمة الدهر[(٢)] وذيولها[(٣)] وقلائد العقيان[(٤)] وما هو على نمطه من مؤلفات أهل الأدب كالريحانة[(٥)] والنفحة[(٦)]. وكما يحتاج إلى ما ذكرناه من أراد أن يكون شاعراً فهو يحتاج إليه أيضاً من أراد أن يكون منشئاً مع احتياجه إلى الاطلاع على المثل السائر لابن الأثير، والكامل للمبرد[(٧)]، والأمالي للقالي[(٨)]، ومجاميع خطب البلغاء ورسائلهم، خصوصاً مثل ما هو مدوّن من بلاغات الجاحظ[(٩)] والفاضل[(١٠)] والعماد[(١١)] وأمثالهم، فإنه ينتفع بذلك أتم انتفاع.

---

(١) الملقَّب بصريع الغواني (ت ٢٠٨ هـ) (حواشي هذه الصفحة والتي يليها حتى ص ٢٢٧ للأستاذ الحبشي).

(٢) يتيمة الدهر كتاب شهير في الأدب تأليف أبي منصور عبد الملك ابن محمد الثعالبي المتوفي سنة ٤٣٠.

(٣) من أشهر ذيول اليتيمة كتاب دمية القصر للباخرزي وكتاب خريدة القصر للعماد الأصفهاني وغيرهما.

(٤) قلائد العقيان كتاب في الأدب من تأليف الفتح بن خاقان المتوفى سنة ٥٣٥.

(٥) هو ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا تأليف أحمد الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩.

(٦) ويسمى نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة تأليف محمد بن أمين المحبي المتوفى سنة ١١١١.

(٧) هو محمد بن يزيد المتوفى سنة ٢٨٦.

(٨) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ٣٥٦.

(٩) يقصد بذلك البيان والتبيين للجاحظ.

(١٠) هو القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني المتوفى سنة ٥٩٦.

(١١) هو عماد الدين محمد بن محمد الأصفهاني المتوفى سنة ٥٩٧.

ومن أراد أن يكون حاسباً اشتغل بعلم الحساب، ومؤلفاته معروفة، وهكذا من أراد أن يطلع على علم الفلسفة فإنه يحتاج إلى معرفة العلم الرياضي، وهو علم يُعرف به أحوال الكمّ المتصل والمنفصل، والعلم الطبيعي، وهو العلم الباحث عن أحوال عالم الكون والفساد. والعلم الإلهي، وهو العلم الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، مع ما يتعلق بذلك من أحوال المبدأ والمعاد. وهكذا علم الهندسة، وهو العلم الباحث
[١٠٦/أ] عن مقادير الأشياء كمّاً وكيفاً ومبادية الأشكال/، فمن جمع هذه العلوم الأربعة أعني الرياضي والطبيعي والإلهي والهندسة صار فيلسوفاً. والعلم بالعلوم الفلسفية لا ينافي علم الشرع بل يزيد المتشرع الذي قد رسخت قدمه في علم الشرع غبطة بعلم الشرع ومحبة له، لأنه يعلم أنه لا سبيل للوقوف على ما حاول الفلاسفة الوقوف عليه إلا من جهة الشرع، وإن كل باب غير هذا الباب لا ينتهي بمن دخل إليه إلى غاية وفائدة.

ومن كان مريداً لعلم الطب فعليه بمطالعة كتب جالينوس، فإنها أنفع شيء في هذا الفن باتفاق من جاء بعده من المشتغلين بهذه الصناعة إلا النادر القليل. وقد انتقى منها جماعة من المتأخرين ستة عشر كتاباً وشرحوها شروحاً مفيدة. فإن تعذر عليه ذلك فاكمل ما وقفت عليه من الكتب الجامعة بين المفردات والمركبات والعلاجات كتاب (القانون) لابن سينا[١] و «كامل الصناعة» المشهور «بالملكي» لعلي بن العباس[٢]. ومن أنفع المختصرات في هذا الفن الذخيرة لثابت بن قرة[٣]، فإنها قد تضمنت من العلاجات النافعة

---

(١) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ وكتابه مطبوع ومتداول.

(٢) هو علي بن عباس المجوسي عالم بالطب من الأهواز توفي سنة ٤٠٠ هـ تقريباً وكتابه مطبوع في أوربا.

(٣) هو ثابت بن قرة بن زهرون الحراني طبيب وحاسب وفيلسوف توفي سنة ٢٨٨ وكتابه الذخيرة في الطب، طبع في أوربا.

والأدوية المجربة مع اختصارها ما هو قائم مقام كثير من المطولات ومن أنفع ما في هذا الفن باعتبار خواص الأدوية المفردة وبعض المركبات تذكرة الشيخ داود الأنطاكي[1]. ولو كمل بالمعالجات لكان مغنياً عن غيره، ولكنه انقطع بعد أن شرع في الكلام على معالجات العلل على حروف أبجد فوصل إلى حرف الطاء ثم انقطع الكتاب. ومن انفع الكتب في هذا الفن «الموجز»[2] وشروحه.

وبالجملة: فمن كان قاصداً إلى علم من العلوم، كان عليه أن يتوصل إليه بالمؤلفات المشهورة بنفع من اشتغل بها، المحررة أحسن تحرير، المهذبة أبلغ تهذيب، وقد قدَّمنا في كل فن ما فيه إرشاد إلى أحسن المؤلفات فيه، وكثيراً ما يقصد الطالب الذي لم يتدرب بأخلاق المنصفين ويتهذب بارشاد المحققين الاطلاع على مذهب من المذاهب المشهورة، ولم تكن له في غيره رغبة، ولا عنده لما سواه نشاط، فأقرب الطرق إلى إدراك مقصده ونيل مأربه أن يبتدىء بحفظ مختصر من مختصرات أهل ذلك المذهب كالكنز[3] في مذهب الحنفية، والمنهاج[4] في مذهب الشافعية. فإذا صار ذلك المختصر محفوظاً له متقناً على وجه يستغني به عن حمل الكتاب، شرع في تفهم معانيه وتدبر مسائله على شيخ من شيوخ ذلك الفن، حتى يكون جامعاً بين حفظ ذلك المختصر وفهم معانيه، مع كونه مكرراً لدرسه، متدبراً لمعانيه، الوقت بعد الوقت، حتى يرسخ حفظه رسوخاً يأمن معه من التفلت.

---

(١) هو الشيخ داود بن عمر الأنطاكي من علماء الطب توفي سنة ١٠٠٨ هـ.

(٢) هو كتاب موجز في الأسباب والعلامات اختصره من كتاب القانون تأليف ابن النفيس المتوفى سنة ٦٨٧.

(٣) هو كتاب كنز الدقائق تأليف عبد الله بن أحمد النَّسَفي المتوفى سنة ٧١٠.

(٤) هو كتاب منهاج الطالبين تأليف يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦.

ثم يشتغل بدرس شرح مختصر من شروحه على شيخ من الشيوخ، ثم يترقى إلى ما هو أكثر منه فوائد وأكمل مسائل. ثم يكبّ على مطالعة مؤلفات المحققين من أهل ذلك الفن فيضم ما وجده من المسائل خارجاً عن ذلك المختصر الذي قد صار محفوظاً له إليه على وجه يستحضره عند الحاجة إليه، ولكنه إذا لم يكن لديه من العلم إلا ما قد صار عنده من فقه ذلك المذهب فلا ريب أنه يكون عامي الفهم سيء الإدراك عظيم البلادة غليظ الطبع. فعليه أن يبتدىء بتهذيب فهمه وتلقيح فكره بشيء من مختصرات النحو ومجاميع الأدب، حتى تثبت له الفقاهة الصورية. وأما الفقاهة الحقيقية فلا يتصف بها إلا المجتهد بلا خلاف بين المحققين.

الفصل الثالث

[مباحث عامة تتضمن إرشاد الباحث إلى بعض القواعد الكلية ليستغني بها عن كثير من الجزئيات]

وإذا عرفت ما ينبغي لكل طبقة من تلك الطبقات من المعارف العلمية، فلنكمل لك الفائدة بذكر مباحث ينتفع بها طالب الحق ومريد الأنصاف انتفاعاً عاماً ويرتقي بها إلى مكان يستغني به عن كثير من الجزئيات:

[بناء الشريعة على جلب المصالح ودفع المفاسد]:

فمنها: أن يعلم أن هذه الشريعة المطهرة السهلة السمحة مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد، ومن تتبع الوقائع الكائنة من الأنبياء، والقصص المحكية في كتب الله المنزلة، علم ذلك علماً لا يشوبه شك ولا تخالطه شبهة وقد وقع ذلك من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وقوعاً لا ينكره من له أدنى علم بالشريعة المطهرة، فإنه صلى الله عليه وآله ومسلم لما تبين له نفاق/ بعض المنافقين واستحقاقه للقتل بحكم الشرع قال: «لا يتحدث [١٠٦/ب] الناس بأن محمداً يقتل أصحابه»[١]. فترك قتله لجلب مصلحة هي أتم نفعاً للإسلام وأكثر عائدة على أهله ودفع مفسدة هي أعظم من المفسدة الكائنة

(١) انظر: ابن الأثير الكامل ٢/ ١٣١، ابن كثير البداية والنهاية ٤/ ١٥٧.

بترك قتله. وبيان ذلك أنه إذا تحدث الناس بمثل هذه الحديث وشاع بينهم شيوعاً لا يتبين عنده السبب كان ذلك من أعظم المنفرات لأهل الشرك عن الدخول في الدين، لأنه يَصُكُّ أسماعهم ذلك الحديث فيظنون عنده أن ما يعتقدونه من السلامة من القتل بالدخول في الإسلام غير صحيح، فيهربون منه هرباً شديداً ويبعدون عنه بعداً عظيماً.

وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم التأثير لجماعة ممن لم تثبت قدمه في الإسلام بغنايم (حنين) كأبي سفيان والأقرع بن حابس وعيينه بن حصن. فكان يعطي الواحد من هؤلاء وأمثالهم المائة من الإبل وما يقوم مقام ذلك. والمهاجرون والأنصار، الذي هم المقاتلة المستحقون للغنيمة ينظرون إلى ذلك التأثير، ووقع في أنفسهم ما وقع، حتى قال قائلهم: «يرحم الله رسول الله يعطي هؤلاء وسيوفنا تقطر من الدماء» فلما علموا بما أراده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المصلحة العائدة على الإسلام وأهله بتأليف مثل هؤلاء وتأثيرهم بالغنيمة قبلوه أتم قبول، وطابت أنفسهم أكمل طيبة[1]. وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم، العزم على مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة ظناً منه بأن في ذلك جلب مصلحة ودفع مفسدة، فلما تبين له أن الترك أجلب للمصلحة وأدفع للمفسدة صار إليه[2].

وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن تلقيح النخل فلما تبين له ما في ذلك من المصلحة لأهله أذن لهم به.

وهكذا وقع منه الإذن بالعرايا[3]، لما شكى عليه الفقراء ما يلحقهم من

---

(١) ابن الأثير ٢/١٨٣ ـ ١٨٤؛ ابن كثير ٤/٣٥٢ ـ ٣٦٣.
(٢) ابن الأثير ٢/١٢٤؛ ابن كثير ٤/١٠٤ ـ ١٠٥.
(٣) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ٢/١٣٨ ـ ١٣٩ (٩٨٦ ـ ٩٨٨)، وأبو داود (٣٣٤٧)؛ الترمذي (١٣١٩)؛ النسائي ٧/٢٦٨؛ الطبراني في الكبير ٦/١٠٢ (٥٦٣٣).

المفسدة بالمنع من شراء الرطب بالتمر مع عظم الخطر فيما هو مظنة للرباء، وكم يعد العاد من هذه الأمور.

وبالجملة: فكل ما وقع من النسخ والتخصيص والتقييد في هذه الشريعة المطهرة، فسببه جلب المصالح أو دفع المفاسد، فإن كل عالم يعلم أن نسخ الحكم بحكم آخر يخالفه لم يكن إلا لما في الناسخ من جلب مصلحة أو دفع مفسدة زائدة على ما في الأول من النفع والدفع. وهكذا (إخراج بعض ما يتناوله العام بالتخصيص أو ما يصح اطلاق المطلق عليه)[1] بالتقييد كما وقع في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2] وقوله عز وجل: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[3] ونحو ذلك كثير جداً. وقد كان دينه صلى الله عليه وآله وسلم وهجيراه، الإرشاد إلى التيسير دون التعسير، وإلى التبشير دون التنفير، فكان يقول «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا»[4] وكان صلى الله عليه وآله وسلم يرشد إلى الإلفة واجتماع الأمر وينفر عن الفرقة والاختلاف لما في الألفة والاجتماع من الجلب للمصالح والدفع للمفاسد وفي الفرقة والاختلاف من عكس ذلك.

فالعالم المرتاض بما جاءنا عن الشارع، الذي بعثه الله تعالى متمماً لمكارم الأخلاق، إذا أخذ نفسه في تعليم العباد وإرشادهم إلى الحق وجذبهم عن الباطل ودفعهم عن البدع، والأخذ بحجزهم عن كل مزلقة من المزالق ومدحضة من المداحض، بالأخلاق النبوية والشمائل المصطفوية

---

(١) ما بين القوسين ( ) ساقط من (ب).
(٢) سورة النساء: الآية ٩٥.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٧.
(٤) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١ (١١٣٠ ـ ١١٣١)؛ أبو داود (٤٨٣٥)؛ أحمد ٤/٣٩٩.

الواردة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة، فيَسَّر ولم يعسر، وبشر ولم ينفر وأرشد إلى ائتلاف القلوب واجتماعها ونهى عن التفرق والاختلاف. وجعل غاية همه وأقصى رغبته جلب المصالح الدينية للعباد ودفع المفاسد عنهم. كان من أنفع دعاة المسلمين، وانجع الحاملين لحجج رب العالمين، وانجذبت له القلوب، ومالت إليه الأنفس، وتذَّللَ له الصعب، وتسهَّل عليه [١٠٧/أ] الوعر/ وانقلب له المتعصب منصفاً، والمبتدع متسنناً ورغب في الخير من لم يكن يرغب فيه، ومال إلى الكتاب والسنة من كان يميل عنهما، وتردى بأثواب الرواية من كان متجلبباً بالرأي، ومشى في رياض الاجتهاد واقتطف من طيب ثمراته واستنشق من عابق رياحينه من كان معتقلاً في سجن التقليد، مكبلاً بالقيل والقال، مكتوفاً بآراء الرجال.

فإن قُلتَ: ما ذكرته من إنبناء الشريعة المطهرة على جلب المصالح ودفع المفاسد ماذا تريد به؟. هل يلاحظ ذلك النفع والدفع مطلقاً أو في حالة من الحالات؟.

قُلتُ: لا أريد بما قدمته إلاَّ أنَّ ما لم يرد فيه نص يخصه ولا اشتمل عليه عموم ولا تناوله اطلاق فحق على العالم المرشد للعباد الطالب للحق أن يستحضر ذلك ويرشد إليه، ويهتم به ويدعو إليه.

وأما مواقع النصوص وموارد أدلة الكتاب والسنة، ومواطن قيام الحجج، فلا جلب نفع ولا دفع ضر أولى من ذلك، وأقرب منه إلى الخير، وأولى منه بالبركة، فهو في الحقيقة مصالح مجلوبة ومفاسد مدفوعة، وإن قصرت بعض العقول عن إدراك ذلك، والاحاطة بكنهه، والوقوف على حقيقته، فمن قصورها أُتيت ومن ضعف ادراكها دُهيت. ومن تدبر ذلك كل التدبر وتأمله بحق التأمل لم يخف عليه، فإن كل جزئيّ من جزئيات الشريعة التي قام الدليل على طلبها والتعبد بها للكل أو البعض مطلقاً أو مقيداً لا بد

أن يشتمل على جلب مصلحة أو مصالح عرفها من عرفها وجهلها من جهلها. وكل جزئيّ من جزئيات الشريعة الواردة بالنهي عن أمر أو أمور لابد أن يكون المنهي عنه مشتملاً على مفسدة أو مفاسد تندفع بالنهي عنها. ولمزيد التتبع وكثرة التدبر في ذلك مدخلية جليلة، لا سيما مع استحضار الاستعانة بالله والتوكل عليه والتفويض إليه.

[وجوب تدبر ومعرفة الكليات الشرعية وإلحاق الجزئيات بها]:

ومما يستعين به طالب الحق ومريد الانصاف على ما يريده من ربط المسائل بالدلائل والخروج من آراء الرجال المتلاعبة بأهلها من يمين إلى شمال، أن يتدبر الدلائل العامة ويتفكر فيما يندرج تحتها من المسائل بوجه من وجوه الدلالة المعتبرة، فإنه إذا تمرن في ذلك وتدرب صار مستحضراً لدليل كل ما يُسأل عنه من الأحكام الشرعية، كائناً ما كان، وعرف معنى قوله عز وجل: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ومن أمعن النظر فيما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من استخراج الأحكام الشرعية من كتاب الله تعالى زاده ذلك بصيرة. كما ثبت عنه «انه لما سُئل عن [زكاة][1] الحُمرْ الأهلية فقال: لم أجد فيها إلا هذه الآية الفاذة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝﴾[2] فإن في هذا وأمثاله أعظم عبرة للمعتبرين، وأجل بصيرة للمتبصرين، وأوضح قدوة للمقتدين من العلماء المجتهدين. وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرو بن

(١) زيادة يقتضيها السياق (انظر نص الحديث في الهامش التالي).

(٢) أخرج الطبراني في الكبير؛ عن أبي ثعلبة: «سئل الرسول ﷺ أفي الحُمر زكاة؟ قال: لا، إلاّ الآية الفاذة الشاذة: ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ الطبراني ٢٢/ ١٨٩ وقال في مجمع الزوائد ٣/ ٩٩) وفيه سعد بن بشير، وفيه كلام وقد وثق.

العاص: «صليت بأصحابك وأنت جُنُب يا عمرو. فقال: سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ﴾ [النساء: ٢٩] فأقرَّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضحك ولم يقل شيئاً»[١] وهذا باب واسع يطول تعداده.

وهكذا التفكر في الكليات الصادرة عمن أُعطي جوامع الكلم وأفصح من نطق بالضاد كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»[٢] فإن هذا اللفظ الموجز والعبارة المختصرة صالحة للاستدلال بها على كل جزئي من جزئيات الشرع، فتدخل ما حصلت فيه النية في عداد الأعمال المقبولة ويخرج ما لم تحصل فيه النية إلى حيِّز الأعمال المردودة، وتصير بها المباحات[٣] قربات وعبادات، أقل أحوالها الاندراج تحت حقائق المندوبات، ويبطل كثير من الصور الحاكية لما هو من العبادات بفقد[٤] النية وعدم وجودها، أو وجودها لا على الوجه المعتبر. وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كل بدعة ضلالة»[٥]. و «من غشنا فليس منا»[٦]. و «الحلال بيّن والحرام بيّن»[٧] و «كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد»[٨]. فإن كل فرد من أفراد هذه العبارات وأمثالها صالح لجعله قضية كبرى للشكل الأول فلا يبقى

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ٤٥٤؛ والبيهقي ١/ ٢٢٦؛ وأبو داود ١/ ١٣٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٦.

(٣) في (ب) المباحثات.

(٤) في (ب) بعقد.

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الجمعة ب ١٣ رقم ٤٣)؛ ابن ماجه (٤٢، ٤٦) أحمد ٣/ ٣١٠؛ البيهقي ٣/ ٢٠٧، ٢١٣ ـ ٢١٤؛ مجمع الزوائد ١/ ١٧١.

(٦) أخرجه: مسلم (الإيمان ـ ١٦٤)؛ أحمد ٣/ ٤٩٨؛ الدارمي ٢/ ٢٤٨؛ البيهقي ٥/ ٢٢٥؛ الحاكم ٢/ ٩؛ الطبراني ١٠/ ١٣٨ (١٠٢٣٤)؛ ابن حبان (١١٠٧).

(٧) أخرجه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير: اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤ (١٠٢٨)؛ الطبراني عن ابن عباس ١٠/ ٣٣٣ (١٠٨٢٤)، مجمع الزوائد (١٠/ ٢٩٤) وقال: فيه سابق الجزري ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات.

(٨) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٩٥ (١١٢٠)؛ الدراقطني ٤/ ٢٧.

فرد من الأفراد إلا وأمكن إدراجه/ تحت هذه الكلية باجتلاب قضية صغرى [١٠٧/ب] سهلة الحصول. تقول مثلاً هذا أمر ليس عليه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكل أمر ليس عليه أمره رد، فهذا رد، فلا يبقى فعل ولا قول ولا اعتقاد لم يأت به الشرع إلا وأمكن الاستدلال على رده بهذا الحديث الصحيح.

وهكذا العمل في سائر الكليات والمتحلي بالمعارف العلمية يستغني بمجرد الإشارة والإيقاظ لأن المواد قد حصلت له بما حصّله من العلوم، ومارسه من المعارف، فربما يغفل عن إخراج ما في القوة إلى الفعل، فإذا نُبه على ذلك تنبه. وكان العمل عليه سهلاً والانتفاع بالعلوم يسيراً.

[وجوب الالتزام بالمدلول الحقيقي للألفاظ، وعدم الانتقال عنه إلى المجاز إلاَّ بمسوِّغ شرعي وعقلي][1]:

ومن جملة ما ينبغي له تصوره ويعينه استحضاره أن يعلم أن هذه الشريعة المباركة هي ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأوامر والنواهي والترغيبات والتنفيرات وسائر ما له مدخل في التكليف، من غير قصد إلى التعمية والالغاز ولا إرادة لغير ما يفيده الظاهر، ويدل عليه التركيب ويفهمه أهل اللسان العربي. فمن زعم أن حرفاً من حروف الكتاب والسنّة لا يراد به المعنى الحقيقي والمدلول الواضح فقد زعم على الله ورسوله زعماً يخالف اللفظ الذي جاءنا عنهما، فإن كان ذلك لمسوّغ شرعي تتوقف عليه الصحة الشرعية أو العقلية التي يتفق العقلاء عليها، لا مجرد ما يدعيه أهل المذاهب والنحل على العقل، مطابقاً لما قد حببه إليهم التعصب، وادناه من عقولهم البُعد عن الانصاف فلا بأس بذلك، وإلاّ فدعوى التجوز مردوده مضروب بها

(١) قارن بـ «إرشاد الفحول» للمؤلف ص ٢١ ـ ٢٩.

في وجه صاحبها، فاحرص على هذا فإنه وإن وقع الاتفاق على أصالة المعنى الحقيقي وعدم جواز الانتقال عنه إلا لعلاقة وقرينة كما صُرح به في الأصول وغيرها، فالعمل في كتب التفسير والحديث والفقه يخالف هذا لمن تدبره وأعمل فكره. ولم يغتر بالظواهر ولا جمد على قبول ما يُقال من دون بحث عن موارده ومصادره. وكثيراً ما تجد المتعصبين يحامون عن مذاهبهم ويؤثرونها على نصوص الكتاب والسنة. فإذا جاءهم نص لا يجدون عنه متحولاً وأعياهم رده وأعجزهم دفعه. ادعوا أنه مجاز وذكروا للتجوز علاقة هي من البعد بمكان، وقرينة ليس لها في ذلك المقام وجود ولا تدعو إليها حاجة. وأعانهم على هذه الترهات استكثارهم من تعداد أنواع القرائن والعلاقات، حتى جعلوا من جملة ما هو من العلاقات المسوّغة للتجوز التضاد، فانظر هذا التلاعب، وتدبر هذه الأبواب التي فتحوها على أدلة الكتاب والسنة. وقَبِلَها عنهم من لم يمعن النظر ويطيل التدبر فجعلها علماً وقبلها على كتاب الله وسنة رسوله. وأصلها دعوى افتراها على أهل اللغة متعصب قد آثر مذهبه على الكتاب والسنة، ولم يستطع التصريح بترجيح المذهب على الدليل، فدقَّقَ الفكر وأَعمَق النظر عناداً لله تعالى وبغياً على شريعته وخداعاً لعباده، فقال: هذا الدليل وإن كان معناه الحقيقي يخالف ما نذهب إليه فهو ههنا مجاز والعلاقة كذا والقرينة كذا، ولا علاقة ولا قرينة. فيأتي بعد عصر هذا المتعصب من لا يبحث عن المقاصد ولا يتدبر المسالك كما ينبغي فيجعل تلك العلاقة التي افتراها ذلك المتعصب من جملة العلائق المسوّغة للتجوز. ولهذا صار العلاقات قريباً من ثلاثين علاقة. ثم لما كان من جملة أنواع القرائن، القرائن العرفية والعقلية افترى كل متعصب على العقل والعرف ما شاء وصنع في مواطن الخلاف ما أراد والله المستعان.

[ضرورة تيقظ الباحث لحيل الفقهاء فلا يغتر بها][1]

ومن جملة ما يستعين به على الحق ويأمن معه من الدخول في الباطل وهو لا يشعر أن يقرر عند نفسه أن هذه الشريعة لما كانت من عند عالم الغيب والشهادة، الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. ويعلم ما تكنّ الصدور وتخفيه الضمائر، ويحول بين المرء وقلبه، كانت المخادعة بالحيل الباطلة، والتخلص مما طلبه بالوسائل الفاسدة، من أعظم المعاصي له، وأقبح التجاري عليه، وجميع هذه الحيل التي دوّنها أهل الرأي هي ضد لما شرعه وعناد له ومراوغة لاحكامه ومجادلة باطلة لما جاء في كتابه وسنة رسوله. ومن تفكّر في الأمر كما ينبغي وتدبره كما يجب/ اقشعر له جلده، [١٠٨/أ] ووقف عنده شعره، فإن هذا الذي وضع للعباد هذه الحيل كأنه يقول لهم هذا الحكم الذي أوجبه الله عليكم أو حرمه قد وجدت لكم عنه مخلصاً ومنه متحولاً بذهني الدقيق وفكري العميق، هو كذا وكذا، فهذا المخذول قد بلغ من التجري على الله تعالى مبلغاً يتقاصر عنه الوصف لأنه ذهب يعانده ويضاد ما تعبّدنا به بمجرد رأيه الفايل وتخيّله الباطل. مقراً على نفسه بقبيح صنعه. وإنه جاء بما يريح العباد من الحكم الشرعي، فإن كان مع هذا معتقداً أن

(١) تناول المؤلف هذا الموضوع بتوسع في كتابه: قطر الولي وذكر نماذج وأمثلة لأنواع الحيل التي أراد بها أصحابها التحلل من التكاليف الشرعية، قطر الولي ص ٣٥٣ ـ ٣٦٤.

ذلك التحيل الذي جاء به يحلل الحرام ويحرم الحلال، فهو مع كذبه على الله وافترائه على شريعته قد ضم إلى ذلك ما يستلزم أنه يدّعي لنفسه أن يشرع للعباد من عند نفسه غير ما شرعه لهم، وذلك لا يكون إلا لله سبحانه، فإن كان هذا المخذول يدّعي لنفسه الألوهية مع الله سبحانه فحسبك من شر سماعه، وإن كان لا يدعي لنفسه ذلك فيقال له ما بالك تصنع هذا الصنع وأي أمر ألجاك إليه وأوقعك فيه. فإن قال: رأيت الله عز وجل قد صنع مثل هذا في مثل قصة أيوب وصنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المريض الذي زنى. فيقال له: ما أنت وهذا، لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك، ومن أنت حتى تجعل لنفسك ما جعله الله لنفسه، فلو كان هذا الأمر الفظيع سائغاً لأحد من عباد الله لكان لهم أن يشرعوا كما شرع، وينسخوا من أحكام الدين ما شاءوا كما نسخ. ثم أي جامع بين هذه أو بين ما شرعه الله من ذلك فإنه مجرد خروج من مأثم وتحلل من يمين قد شرع الله تعالى فيها اتيان الذي هو خير كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة، حتى ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلف على ذلك فقال: «والله لا أحلف على شيء فأرى غيره خيراً منه إلا أتيت الذي هو خير وكفّرت عن يميني»[1]. فأين هذا مما يصنعه أسراء التقليد من الكذب على الله تعالى وعلى شريعته وعلى عباده. أما الكذب على الله فلكونهم زعموا عليه أنه أذن لهم به وسوّغه لهم وهو كذب بحت وزور محض، وإن كانوا لا يعتقدون ذلك بل جعلوه من عند أنفسهم جُرأةً وعناداً ومكراً وخداعاً فالأمر أشد والقضية أَعظم. وأما كذبهم على الشريعة فلكونهم جعلوا ما نصبوه من الحيل الملعونة والذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية من جملة الشريعة

(١) أخرج البخاري ومسلم من حديث طويل عن أبي موسى الأشعري. «... وإني والله ـ إن شاء الله ـ لا أَحْلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلاّ أتيت الذي هو خير وتحلّلتها» اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٧٢ (١٠٧٠).

ومن مسائلها ودوّنوه في كتب العبادات والمعاملات. وأما الكذب على عباده فلكونهم ذهبوا إليهم فخدعوهم وماكروهم بأن ما أوجبه الله من كذا ليس بواجب وما حرّمه من كذا ليس بمحرم إذا فعلوا كذا أو قالوا كذا. وما أشبه هذا بما كان يصنعه رؤساء الجاهلية لأهلها من التلاعب بهم كما يتلاعب بالصبيان والمجانين، وكما يصنعه المجان وأهل الدعابة. فإن تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وكذلك ما كان يفعلونه من النسيء وما كانوا عليه من الميسر والأنصاب والازلام، وما كانوا يعتمدونه مع من يطوف بالبيت الحرام من تلك الأفعال التي هي أشبه بأفعال المجانين كالتعري وما يشاكله، لا مقصد لرؤساء الجاهلية بهذه الأمور التي كانوا يفعلونها ويأمرون العباد بها إلا مجرد ارتفاع الذكر واظهار اقتدارهم على تنفيذ ما يريدونه وقبول الناس لما يأمرونهم به وإن كانت أموراً متكررة وبلايا متعددة وأعمالاً شاقة. فتدبر هذا وتأمله لتكون على حذر من نفاق ما جاءوا به من الحيل الباطلة عندك، وإلا كنت كالبهيمة التي لا تمنع ظهرها من راكب، ولا تستعصي على مستعمل. وقد دلت أدلة الكتاب والسنة على هذا، وكفاك بما قصه الله سبحانه علينا من حيلة أهل السبت. وقد أورد البخاري في كتاب الحيل من صحيحه ما يشفي ويكفي[1]، ولبعض المتأخرين في هذا مصنّف حافل استوعب فيه جميع الأدلة، وهي معلومة لعلماء الكتاب والسنة، ولكننا اقتصرنا ههنا على بيان الأسباب التي تنشأ عنها الحيل والمفاسد التي تتأثر عنها ليكون ذلك أدفع للمنصف وأوقع في نفسه كما هو دأبنا في هذا المختصر. فإنا نشير إلى القضية التي ينبغي اجتنابها بكلمات لا تنبو عنها مسامع/ المنصفين ولا تنكرها قلوبهم. ولا تبعد عنها أفهامهم. وإذا حصل [١٠٨/ب] المقصود بالاختصار لم تبق للتطويل حاجة، وقد ينفع القليل نفعاً لا يبلغه الكثير على أنّا لم نكن بصدد نشر الأدلة وإيراد ألفاظها فإنها معروفة مدونة.

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٩/ ٢٩ ـ ٣٧ (كتاب الحيل).

بل نحن بصدد الارشاد إلى الانصاف بعبارات تشتمل على معان قد تحتجب عن كثير من الاذهان، وتبعد عن غالب الأفهام.

ومن جملة ما ينبغي له استحضاره: أن لا يغتر بمجرد الاسم دون النظر في معاني المسميات وحقائقها فقد يسمي الشيء باسم شرعي وهو ليس من الشرع في شيء، بل هو طاغوت بحت، وذلك كما يقع من بعض من نزعه عرق إلى ما كانت عليه الجاهلية من عدم توريث الإناث فإنهم يخرجون أموالهم أو أكثرها أو أحسنها إلى الذكور من أولادهم بصورة الهبة والنذر والوصية أو الوقف، فيأتي من لا يبحث عن الحقائق فينزل ذلك منزلة التصرفات الشرعية اغتراراً منه بأن الشارع سوّغ للناس الهبة والنذر والوصية. غير ملتفت إلى أن هذا لم يكن له من ذلك إلا مجرد الاسم الذي أحدثه فاعله ولا اعتبار بالأسماء بل الاعتبار بالمسميات، فالهبة الشرعية هي التي أرشد إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لما سأله بشير والد النعمان عن تخصيص ولده النعمان بشيء من ماله وطلب منه أن يشهد على ذلك فقال لا أشهد على جور، ووقع منه الأمر بالتسوية بين الأولاد» وهو حديث صحيح له طرق متعددة[1]. فالهبة المشتملة على التفصيل المخالف لفرائض الله ليست بهبة شرعية بل هي جور مضاد لما شرعه الله. فاطلاق اسم الهبة عليها مخادعة لله ولعباده، فلا ينفذ من ذلك شيء بل هو باطل رده لكونه ليس على أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وهكذا من خصص بعض ورثته بنذر يخالف ما شرعه الله من الفرائض. فهذا ليس هو النذر الذي شرعه الله بل هو نذر طاغوتي. فإن النذر الذي شرعه الله سبحانه هو الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «النذر ما ابتغي به وجه الله» ويقول: «لا نذر في

---

(١) أخرج حديث النعمان بن بشير، البخاري ومسلم بألفاظ قريبة لما أورده المؤلف، اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٦٢ (١٠٤٨ ـ ١٠٤٩)،

معصية الله»[1] كما هو ثابت في الصحيح. وهذا الذي أخرج بعض ماله إلى بعض ورثته مخالفة لما فرضه الله تعالى من المواريث. ثم سمى ذلك البعض نذراً لم يبتغ به وجه الله ولا أطاعه به، بل ابتغى به وجه الشيطان الذي وسوس له بأن يخالف الشرع، واطاعه بمعصية الله. وهكذا من أخرج بعض ماله على تلك الصفة بالوصية، فإن هذه الوصية المتضمنة للمفاضلة بين الورثة ليست الوصية التي شرعها الله تعالى لعباده بل وصية طاغوتية فإن الوصية الشرعية هي التي يقول فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ولا وصية لوارث»[2] ويقول فيها الرب تبارك تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ﴾ [النساء: ١٢] ويقول فيها ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ١٨٢]. والمراد بالاصلاح إبطال ما جاء به من الفساد في وصيته. وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن الضرار في الوصية من أسباب النار وأنه يحبط عبادة العمر» كما أخرج ذلك جماعة وصححه من صححه[3] فمن جاءته من هذه الوصايا المشتملة على الضرار بوجه من الوجوه فأنفذها من الثلث مستدلاً على ذلك بمثل حديث: «الثلث والثلث كثير»[4] وبمثل ما ورد من سائر الآيات والأحاديث القاضية بالوصية على الإطلاق، فقد غلط غلطاً

---

(١) وردت أحاديث كثيرة مؤكدةً على هذه المعاني انظر: النسائي ٧/ ٢٨، والبيهقي ١٠/ ٢٧٠، الطبراني ٢١/ ٢٣ (١٠٩٣٣) مجمع الزوائد ٤/ ١٨٦؛ الحاكم ٤/ ٣١٩ - ٣٤٠ (٧٨٤٠ - ٧٨٤٢)، نيل الأوطار ٦/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) أخرجه أحمد ٥/ ٢٦٧؛ أبو داود (٢٨٥٣، ٣٥٤٨)؛ الترمذي (٦٦٥، ٢٢٥٣)؛ ابن ماجه (٢٠٠٧، ٢٧١٣، ٢٢٩٥)؛ البيهقي ٤/ ١٩٣ - ١٩٤، ٦/ ٧٢، ٨٨، ٢٤٤؛ الطبراني ٨/ ١٣٥، ١٧/ ٣٠ - ٣٣.

(٣) راجع نيل الأوطار ٦/ ٤٢.

(٤) أخرجه: البخاري (٢٧٤٣) ومسلم (١٦٢٩)؛ أحمد (٢٠٣٤، ٢٠٧٦)، النسائي ٦/ ٢٤٤؛ ابن ماجه (٢٧١١)؛ الطبراني ١٠/ ٢٩٧ (١٠٧١٩).

بيّناً. فإن هذه الوصية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثلث والثلث كثير هي وصية قربة. كما في القصة المشهورة الثابتة في الأمهات: «أن سعد بن أبي وقاص استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصدق بجميع ماله فما زال يُنازله حتى قال له: «الثلث والثلث كثير»[1].

وهكذا ما ورد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله جعل لكم ثلث أموالكم في آخر أعماركم» فإنه قيّده بقوله في آخره «زيادة في حسناتكم»[2] ولا يزيد في الحسنات إلا ما كان قربة. وأما وصايا الضرار المتضمنة لمخالفته ما شرعه الله فهي زيادة في السيئات لا زيادة في الحسنات فتبين لك أن هذه الوصية التي أذن بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست وصية الضرار، فإن تلك قد أخرجها الله من عموم مشروعية الوصية بقوله: ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً﴾ [النساء:١٢٠]. وأخرجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم من الوعيد الشديد لمن يضار في وصيته ويمنع الوصية للوارث حتى ثبت في بعض الروايات بلفظ لا تجوز وصيته لوارث. وقد أوضحته في أبحاث متعددة من مصنفاتي[3]. وليس المراد ههنا إلا إرشاد طالب الانصاف إلى عدم الاغترار بما يفعله المتلاعبون بأحكام الشرع/ من [١٠٩/أ]

---

(١) أخرج حديث سعد بن أبي وقاص، البخاري ومسلم اللؤلؤ والمرجان ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤ (١٠٥٣).

(٢) رواه الدارقطني ٤/ ١٥٠؛ الطبراني ٢٠/ ٤٧ مجمع الزوائد ٤/ ٢١٢ وقال: وفيه عتبة بن حمد الضبي وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أحمد وللحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن».

(٣) بالإضافة إلى تناول المؤلف لهذا الموضوع ضمن كتبه الفقهية فقد أفرد له عدة أبحاث و (رسائل):

ـ بحث فيمن أوصى بالثلث قاصداً إحرام الوارث، (خ) مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (المكتبة الشرقية (٥٠ مجاميع).

ـ بحث في وصايا الضرار (خ): المصدر السابق.

=

تسمية أمور تصدر عنهم من الطاغوت بأسماء شرعية مخادعة لأنفسهم، واستدراجاً لمن لا فهم عنده ولا بحث عن الحقائق. وهذه الذريعة الشيطانية قد عمت وطمّت خصوصاً أهل البادية فإنه بقي في أنفسهم ما كانت عليه الجاهلية الأولى من عدم توريث الإناث[*] ومن لا حظ له عندهم من الورثة وإن كانوا ذكوراً، فأرادوا الاقتداء بهم، ولكنهم لما كانوا مخبوطين بسوط الشرع، مقهورين بسيفه، نصبوا هذه الوسائل الملعونة، فقالوا: نذرنا، وهبنا، أوصيْنا وساعدهم على ذلك طائفة من المقصرين الذين لا يعقلون الصواب ولا يفهمون ربط المسببات بأسبابها فحرروا لهم تحريرات على أبلغ ما يفيد النفوذ والصحة، طمعاً فيما يتعجلونه من الحطام الذي هو من أقبح أنواع السحت. فإن ما يأخذونه على ذاك هو حرام، كما ثبت عن الشارع: من «تحريم حلوان الكاهن وأجر البغي»[1] وما يأخذه من يُعلِّم كتاب الله ونحو ذلك من الأمور. ولا يشك من يفهم الحجج الشرعية أن سبب تحريم ذلك هو كونه على تحليل حرام أو تحريم حلال. وهذا الذي يكتب هذه

= - سؤال عن الوصية لوارث (خ) نفسه.
- بحث في مسائل الوصايا التي يترتب عليها الضرر (خ) مكتبة الجامع الغربية ١٥٠ مجاميع).
- بحث فيمن وقف على أولاده دون زوجته (خ) المصدر السابق.

(*) ظلت ظاهرة حرمان النساء من المواريث سائدة في معظم المناطق الريفية، وخصوصاً المناطق النائية منها (أي أهل البادية حسب تعبير المؤلف)، منذ عصر المؤلف وحتى عهد قريب عندما استقر حكم الإمام يحيى حميد الدين، وتمكّن من بسط سيطرته على المناطق الواقعة تحت حكمه، فحسب علمي أنه لم يبتدىء توريث النساء في منطقة حاشد السفلى (عذر والعصيمات) إلاَّ سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م على أن يلغي ما كان قبل هذه السنة من المواريث.

(١) «نهى الرسول ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن» أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ المرجان ٢/١٤٧ (١٠١٠)؛ أحمد ٤/١١٩ - ١٢٠؛ الترمذي (١١٤٤، ١٢٩٣، ٢١٥١)؛ ابو داود (٣٣٦٤)؛ النسائي ٧/٣٩؛ ابن ماجه (٢١٥٩)، الطبراني ١٧/٢٣٢ - ٢٣٣.

المكاتيب الطاغوتية المتضمنة لمخالفة ما شرعه الله لعباده من المواريث وقدّره لهم في كتابه وقيّده بعدم الضرار هو أولى بتحريم ما يأخذه من أولئك. وقد يقوم شيطان من شياطين المقلدة ومخذول من مخذولي المشتغلين بالرأي فيجادل عن هذه الوصايا والنذور، والهبات ونحوها وينزلها منزلة الوصايا والنذور والهبات الشرعية. ويورد ما قاله من يقلده ممن يستعظم الناس كلامه ويعتدّون[1] بمذهبه ويحكي لهم ما صرّح به في هذه الأبواب ونحوها من منصفاته غير متعقل للفرق بين هذه الطواغيت وبين تلك الأمور الشرعية. ولا فاهم للمغايرة الكلية، ولا متأمل للأسباب التي تصدر عنها تلك الأمور، وإن أهل العلم بأسرهم إنما تكلموا في مصنفاتهم على الأمور الشرعية لا الأمورالجاهلية، وإن مجرد الاسم لا يحلل الحرام ولا يحرم الحلال. كما لو سميت الخمر ماء. أو الماء خمراً. فإنه لو كان الحكم يدور على التسمية لكان الخمر المسمى ماء حلالاً، وكان الماء المسمى خمراً حراماً. وهذا خرق للشرع وهتك للدين. ومن اغتر به فليس من النوع الإنساني بل من النوع البهيمي. ولا ينبغي الكلام معه، بل يقال له هذا الذي فيه النزاع ليس هو ما تكلم عليه من تقلِّده وتقتدي به، بل هو شيء آخر يضاده ويخالفه، لأن أهل الشرع إنما يتكلمون على الأمور الشرعية، وهذا ليس شرعي بل طاغوتي فإن فهم هذا استراح منه، وإن لم يفهمه ففي السكوت راحة من تحمل كرب مخاطبة السفهاء.

ولقد وقعنا مع جماعة من مقصري القضاة والمفتين في هذه المسألة في أمور عظيمة، وخطوب جسيمة، وفتن كبيرة، لا يتسع المقام لبسطها. والحق منصور والباطل مخذول ولله الحمد.

وأعظم ما يتمسكون به من التغرير على العوام والتزوير على الملوك

(١) في (ب) ويقتدون.

ومن يقدر على القيام بنصرهم، استكثارهم من قولهم هذا خالف المذهب فعل كذا قال كذا ولم يخالف في الواقع إلا الطاغوت، ولا نصر إلا الشرع. فليحذر طالب العلم من الاغترار بمثل ذلك أو الروعة منه. فإن العاقبة للمتقين، والله ناصر المحقين والأعمال بالنيات. ولقد تلطف المحبون لهذه الطواغيت والمساعدون لهم على كتبها لما صممت على إبطالها وأبطلها كل من ترد عليه من قاض أو غيره بعد أن وقع بيني وبينهم ما أشرت إليه سابقاً فكان من جملة ما عدلوا إليه من الذرائع والوسائل، الإقرار للذكور أو لمن يحبون بديون ونفقات ومكتسبات. ولم ينفق ذلك عليّ ولا التفت إليه، بل كشفت عن أصل كل إقرار، فما كان صادراً عن هذه المقاصد الفاسدة أبطلته.

ومن جملة ما تلطف به من له أولاد ذكوراً وإناثاً: أن يعمدوا إلى أولاد أولادهم الذكور فينذرون عليهم ويوصون لهم، ويقولون أنهم فعلوا ذلك لغير وارث، ولم يفعلوا ذلك إلا لقصد تقليل نصيب بناتهم وتوفير نصيب الذكور، وقد تتبعت هذا فما وجدت أحدا يوصي لأولاد أولاده أو ينذر عليهم إلا ومعه بنات، أو له ميل إلى بعض الأولاد دون بعض، ولا يفعلون ذلك لمقصد صالح إلا في أندر الحالات وأقلها.

[١٠٩/ب] ومن جملة هذه الوصايا الطاغوتية: والنذور الشيطانية/ ، ما يفعله كثير من الناس من النذور والوصايا على قبور الأموات، فإنه لا مقصد لهم بذلك إلا استجلاب الخير واستدفاع الشر من صاحب القبر. وهو قد صار بين أطباق الثرى يعجز عن نفع نفسه فضلاً عن نفع غيره. فلا يصح شيء من ذلك، بل يتوجب على أهل الولايات صرفه في مصالح المسلمين. ويعرّفون الناس بقبح ما يصنعونه من ذلك، وأنه من الأمور التي لا يحل اعتقادها، وأن الضر والنفع واستجلاب الخير واستدفاع الشر بيد الله عز وجل ليس لغيره فيه حكم ولا له عليه اقتدار، فإن رجعوا عن ذلك وتابوا وإلا انتقل صاحب

الولاية معهم إلى ما هو أشد من ذلك. ولا يدعهم حتى يتوبوا. وهكذا ما يقع من الأوقاف على القبور فإنها من الحُبَس الشيطانية، والدلس الطاغوتية. ولا يحل تقرير شيء منها ولا السكوت عنه، بل صرفها في مصالح المسلمين من أهم الأمور وأوجبها. فإن في عدم إنكارها وإبطالها مفسدة عظيمة تنشأ عنها الاعتقادات الباطلة المفضية بصاحبها إلى نوع من أنواع الشرك وهو لا يشعر.

[تشكيك المؤلف في حجية الإجماع والقياس والاستحسان]:

ومن جملة ما ينبغي لطالب الحق أن يتصوره ويحذر من قبوله بدون كشف عنه: ما يجعله كثير من أهل العلم دليلاً يستدلون به على إثبات الأحكام الشرعية على العباد، وهو الإجماع، والقياس، والاجتهاد، والاستحسان:

فأما الإجماع[1]: فقد أوضحت في كثير من مؤلفاتي أنه ليس بدليل شرعي على فرض امكانه لعدم ورود دليل يدل على حجيته. وأوضحت أنه ليس بممكن لاتساع البلاد الإسلامية، وكثرة الحاملين للعلم، وخمول كثير منهم في كل عصر من الأعصار منذ قام الإسلام إلى هذه الغاية. وتعذر الاستقراء التام لما عند كل واحد منهم. وأن الاعمار الطويلة لا تتسع لذلك فضلاً عن الإعمار القصيرة. فإن المدينة الواسعة قد يعجز من هو من أهلها أن يعرف ما عند كل فرد من أفراد علمائها، بل قد يعجز عن معرفة كل عالم فيها كما هو مشاهد محسوس معلوم لكل فرد فكيف بالمدائن المتباينة. فكيف بجميع الأقطار الإسلامية بدوها وحضرها ومداينها وقراها. فقد يوجد في زوة من الزوايا التي لا يؤبه لها، ولا يرفع الرأس إليها من يقل نظيره من المشاهير في الأمصار الواسعة. ومع هذا فهذه المذاهب قد طبّقت الأقطار وصارت عند المنتمين إلى الإسلام قدوة يقتدون بها، لا يخرج عنها ويجتهد رأيه ويعمل بما قام عليه الدليل إلا الفرد بعد الفرد، والواحد بعد الواحد

(١) انظر: إرشاد الفحول ص ٧١ ـ ٨٩.

وهم على غاية الكتم لما عندهم والتستر بما لديهم، خوفاً من المتمذهبين، لأنهم قد جعلوا المذهب الذي هم عليه حجة شرعية على كل فرد من أفراد العباد، لا يخرج عنه خارج، ولا يخالفه مخالف، إلا مزقوا عرضه وأهانوه وأخافوه، والدولة في كل أرض معهم وفي أيديهم. والملوك معهم لأنهم من جنسهم في القصور والبعد عن الحقائق. وإذا وجد النادر من الملوك، والشاذ من السلاطين، له من الإدراك والفهم للحقائق ما يعرف [به][1] الحق والمحقين، فهو تحت حكم المقلدة وطوع أمرهم لأنهم جُندُه ورعيته، فإذا خالفهم خالفوه، فيظن عند ذلك ذهاب ملكه، وخروج الأمر من يده، وإذا كان الحال هكذا فكيف يمكن الوقوف على ما عند كل عالم من علماء الإسلام. هذا باعتبار الأحياء، وهو في أهل العصور المنقرضة من الأموات أشد بعداً وأعظم تعذراً، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا ما يوجد في المصنفات، وما كل من يعتد به في الإجماع يشتغل بالتصنيف، بل المشتغلون بذلك منهم هم القليل النادر. ومع هذا فمن اشتغل منهم بالتصنيف لا يحظي بانتشار مؤلفاته منهم إلا أقلهم. وهذا معلوم لكل أحد لا يكاد يلتبس، ولا شك أن من الملوك من يصر على أمر مخالف للشرع فلا يستطيع أحد من أهل العلم أن ينكر عليه أو يظهر مخالفته تقية ومحاذرة ورغبة في السلامة، وفراراً من المحنة. وبالجملة فالدنيا مؤثرة في كل عصر، وإذا عجز الملك عن إظهار مذهبه، على فرض أنه من أهل الإدراك/ والحال أن بيده السيف والسوط فما [١١٠/أ] ظنك بعالم مستضعف لم يكن بيده إلا أقلامه ومحبرته.

ومما أحكيه لك مما أدركته في أيام الحداثة ومن الصبا: أن الإمام المهدي العباس بن الحسين[2] رحمه الله تعالى أحد ملوك اليمن ووالد إمامنا

(١) زيادة من (ب).

(٢) هو الإمام المهدي عباس بن الحسين بن المتوكل تولى إمامة اليمن من سنة ١١٦١ إلى سنة ١١٨٢ (انظر ترجمته في كتاب المؤلف البدر الطالع ج ١ ص ٣١٠).

الإمام المنصور حفظه الله، كان له إدراك تام، وفهم ثاقب، واتصل بمقامه من أكابر العلماء المنصفين العالمين بالإدلة جماعة فأظهر في الصلاة سنناً كانت متروكة بترك المتمذهبين لها فقامت قيامة جماعة من المتفيهقين المقلدين، وأثاروا حفائظ جماعة من شياطين البدوان الذين لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، ولا يدرون من الدين إلا رسمه، فتجمعوا في بواديهم وقالوا قد خرج الإمام من مذهب الشيعة إلى مذهب السنّة، ومن الاقتداء بعلي بن أبي طالب، إلى الاقتداء بمعاوية. كما لقنهم هذه المقالة شياطين المقلدة. ثم خرجوا عليه في جند يعجز عن مقاومتهم، فما وسعه إلا مصانعتهم بالمال والإعلان بترك تلك السنن التي هي أوضح من شمس النهار.

وأحكي لك أيضاً حادثة أشنع من هذه كائنة في عام تحرير هذه الأحرف: هي أني لم أزل منذ اتصلت بخليفة عصرنا حفظه الله مرغباً له في العدل في الرعية على الوجه الذي ورد الشرع به، ورفع المظالم المخالفة لقطعيات الشريعة كالمكس[1] ونحوه، والاقتصار على ما ورد به الشرع وعدم مُجاوزته في شيء، فألهمه الله سبحانه إلى الإجابة إلى ذلك بعد طول مداراة وترغيب، فجعلت مكتوباً[2] محكياً عنه مضمونه أنه قد أمر عماله بالعدل في الرعية ورفع كل مظلمة والاقتصار على ما ورد به الشرع في كل شيء، وإن من لم يمتثل هذا الأمر كان على القاضي في ذلك القطر أن ينهي أمره إلى حضرة الإمام حتى يحل به من العقوبة ما يردعه ويردع أمثاله. وفي هذا المكتوب التشديد في الربا والسياسية الشيطانية والأخذ على قضاة الأقطار أن يبعثوا من يُعلِّم الناس أمر دينهم، من الصلاة والصيام والحج والزكاة والتوحيد على الوجه المطابق لمراد الله عز وجل. وقرر الإمام ذلك وأنفذه

(١) هو ما يشبه الآن نظام الجمارك (الحبشي).
(٢) انظر نصّ الرسالة في التقصار ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

وأظهره في الناس[1]، فقامت شياطين المقلدة وفراعين البُدوان وخونة الوزراء في وجه هذا الأمر قياماً يبكي له الإسلام، ويموت كمداً عنده الأعلام، فجعلوا هذا المعروف منكراً، وما كان الأمر السابق عليه من المنكر معروفاً وليس العجب ممن له حظ في المظالم ونصيب من المكس وقسط من السحت. فقد يفعل ذلك من يؤثر الدنيا على الدين ويبيع الآجل بالعاجل. ولكن العجب من جماعة لا حظ لهم في شيء من ذلك، ولهم حظ من العلم ونصيب من الورع متكئين على أرائكهم عاكفين على دفاترهم، صاروا ينكرون من الأمر ما يعلمون أنه منهم مخالفة لقطعيات الشريعة، مع علمهم بحكم من خالفها، واعترافهم بأن هذا هو الحق الذي اتفقت عليه الكتب المنزلة والرسل المرسلة، لكنهم يتركون تدبير الشرع، ويعودون لتدبير الدولة وما يصلحهم ويصلح لهم، حتى كأنهم من أهل الولايات، ومن القابضين للجبايات وظهر ما عندهم وتكلموا به للناس، حتى اعتقد من لا حقيقة لديه من العامة، ومن يلتحق بهم ومن أصحاب الدولة ومن شابههم. أني أرشدت إلى خطأ وأمرت بمنكر، فاجتمع من جميع ما قدمت ذكره تشوش خاطر الإمام. ومن له رغبة في شرائع الإسلام، فتوقف الأمر ولم ينفذه من يقدر على التنفيذ ممن له رغبة فيه، ووجد أعداء الله من الظلمة المجال فبالغوا في المخالفة والمدافعة والمحاولة والمصاولة[2]، فاسمع هذه الأعجوبة واعتبر بها، وأني لا أشك أن الله سبحانه منفذ شرعه وناصر من نصره وخاذل من خذله ومتم نوره على رغم أنف من أباه. ولكن للباطل صولة وللشيطان

---

(١) ذكر الشجني أن الإمام المنصور أمر في شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٢ هـ بهدم دكاكين المكوس المتخذة للجبايات فهدم منها ما بأبواب صنعاء جميعاً، التقصار ص ١٧٢.

(٢) استطاع وزراء المنصور ورجال حاشيته، الذين تضررت مصالحهم من هذا القرار، التأثير عليه وإقناعه بالعدول عنه، بحجة أن ذلك يضر بمركز الدولة وهيبتها. وبمواردها المالية، حتى تم لهم ذلك، انظر تفاصيل هذه الحادثة وما قاله الشوكاني عنها من الشعر في: التقصار ص ١٧٣ ـ ١٨٠.

جولة، حتى يقر الحق في قراره ويتم من العدل ورفع الظلم ما أمر الله به، ومن رام أن ينصر باطلاً أو يدفع حقاً فهو مركوس من غير فرق بين رئيس ومرؤوس (وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل). و (عند عزائم الرحمن يندفع كيد الشيطان)/ . [١١٠/ب]

وأما القياس[١]: فاعلم أنه قد رسمه أهل الأصول بأنه مساواة أصل للفرع في علة حكمه ثم شرطوه بشروط وقيدوه بقيود هي معلومة عند من يعرف الفن لكنهم توسعوا في هذه المساواة واثبتوها بأمور هي مجرد خيال، ليس على ثبوته إثارة من علم.

وبيانه أنهم جعلوا مسالك العلة أنواعاً فأكثر ما قيل أنها عشرة. ثم جميع هذه المسالك إلا القليل هي بحت الرأي ومحض الدعاوي المجردة، فعليك أن تضع قدمك موضع المنع، وتقوم في مقام الإنكار، حتى يوجب عليك المصير إلى شيء منها ما لا يقدر على دفعه ولا يشك في صحته كمسلك النص على العلة، ومسلك القطع بانتفاء الفارق، ومثل هذا فحوى الخطاب، وما شابه هذه الأمور، وإياك أن تثبت أحكام الله بخيالات تقع لك أو لعالم مثلك من سابق الأمة أو لاحقها، فإن عليك من الوزر والوبال ما قدمنا ذكره في هذا الكتاب.

وبالجملة: فالقياس الذي يذكره أهل الأصول ليس بدليل شرعي تقوم به الحجة على أحد من عباد الله. ولا جاء دليل شرعي يدل على حجيته، وإن زعم ذلك من لا خبرة له بالإدلة الشرعية، ولا بكيفية الاستدلال بها يعرف هذا من يعرفه، وينكره من ينكره، وأما ما كانت العلة فيه منصوصة فالدليل هو ذلك النص على العلة، لأن الشارع كأنه صرح باعتبارها إذا وجدت في شيء من المسائل من غير فرق بين كونه أصلاً أو فرعاً. وهكذا ما وقع القطع فيه بنفي الفارق فإنه بهذا القدر قد صار الأمران اللذان لا فارق بينهما شيئاً

(١) انظر مبحث القياس في: إرشاد الفحول ص ١٩٨ وما بعدها.

واحداً ما دل على أحدهما دل على الآخر من دون تعديه ولا إعتبار[1] أصلية ولا فرعية[2]. وأما فحوى الخطاب ولحنه، فهذان هما راجعان إلى المفهوم والمنطوق، وإن سماهما بعض أهل العلم بقياس الفحوى، وبحث العمل بالمفهوم خارج عما نحن بصدده وقد جاءت لغة العرب الحاكية لما كانوا يفهمونه ويتحاورون به ويعملون عليه، أن مثل هذا المفهوم كان معتبراً لديهم مأخوذاً به عندهم. ولهذا قال من قال من العلماء أنه منطوق لا مفهوم.

ولقد تلاعب كثير من أهل الرأي بالكتاب والسنة تلاعباً لا يخفى إلا على من لا يعرف الإنصاف بهذه الذريعة القياسية، وعولوا على ما هو منه أوهن من بيت العنكبوت، وقدموه على آيات قرآنية، وأحاديث نبوية. وما هذه بأول فاقرة جاء بها الشيطان، وحسّنها لنوع الإنسان، وذاد بها عباد الله عن شرائعه. ومن أنكر هذا فلينظر المصنَّفات في الفقه، ويتتبع مسائلها المبنية على مجرد القياس المبني على غير أساس مع وجود أدلة نيرة وبراهين مرضية. ومن هذا الباب دخل أهل الرأي وإليه خرجوا من أبواب الأدلة الثابتة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فكن رجلاً رجله في الثرى وهامة همته في الثريا

وكل من له فهم لا يَعْزُب عنه أن الله تعالى لم يتعبد عباده بمجرد قول عالم من العلماء، أنه قد أفاده مسلك تخريج المناط، أو تنقيح المناط، أو الشبه، أو الدوران، أو نحو هذا الهذيان. هذا على فرض أنه لم يوجد في الكتاب والسنة ما يخالف هذاالمسلك الذي لا يسلكه المتورعون، ولا يمشي عليه المتدينون، فكيف إذا كان الدليل المخالف له واضح المنار ظاهر الاشتهار قريب الديار لمن سافر إليه من أهل الاعتبار. والكلام في هذا

(١) في (ب) اعتماد.
(٢) كذا في الأصل ولعل في الجملة نقص؛ ويمكن أن تكون الجملة كل يدل السياق: «ولا اعتبار بأن تلك العلّة أصلية ولا فرعية».

البحث طويل الذيول، وقد أفرده جماعة من أهل العلم بالتصنيف وليس
[١١١/أ] المراد/ هنا إلا مجرد التنبيه لطالب العلم. وإني وإن حذرته عن العمل بهذا القياس، فلا أحذره عن العلم به وتطويل الباع في معرفته والإحاطة بما جاء به المصنفون من أهل الأصول في مباحثه، فإنه لا يعرف صحة ما قلته إلا من عرفه حق معرفته، وقد يُعرف الشيء ليُجتنب ويُحذر. ويعرف الشر لا للشر.

وأما الاستحسان(١): فاعلم أنهم رسموه بأنه دليل ينقدح في نفس المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه، وأنت لا يخفي عليك إن بقي لك نصيب من فهم، وحظ من إنصاف، أن الله تبارك وتعالى لم يتعبد أحداً من عباده بدليل يستدل به أحد من علماء الأمة ويمكنه التعبير عنه وإبرازه من القوة إلى الفعل إلا إذا كان صحيحاً تقوم به الحجة، فكيف يتعبدهم بما انقدح في نفس فرد من أفرادهم على وجه لا يمكنه التعبير عنه ولا إبرازه إلى الخارج. فإن هذا الذي انقدح في نفسه لا ندري ما هو ولا كيف هو، فكيف يكون حجة على أحد من الناس وقد عجز صاحبه عن بيانه وعسرت عليه ترجمته. فيا لله العجب من هذا الهذيان وكيف استجاز قائله أن يحكم عليه بأنه دليل شرعي ويفتري على الشرع ما ليس منه، وعلى الله سبحانه ما لم يقله. وبالجملة فبيان فساد هذا لا يحتاج إلى إيضاح، وأفهام البشر وإن بلغت في الضعف أي مبلغ وقاربت أفهام الدواب فهي لا تطلب البرهان على بطلان هذا الهذيان، ولو احتاج محتاج إلى الاستدلال على بطلان هذا الباطل لزمه أن يدفع فرية كل مفتر على الله. ولله در الإمام الشافعي حيث يقول: (من إستحسن فقد شرّع).

وأما الاجتهاد(٢): فقد رسموه بأنه استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن

---

(١) قارن بـ: إرشاد الفحول ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٠ وما بعدها.

بحكم شرعي. ولا شك أن هذا الظن الكائن بعد الاستفراغ وإن تعبد الله به ذلك المستفرغ، لكونه فرضه عند فقد الدليل كماتقدم البحث عن هذا والاستدلال عليه. لكن الشأن في كون هذا الظن حجة على أحد من عباد الله ممن لم يقع له هذا الظن ولا تقدم له استفراغ الوسع فإن الحجة الشرعية ليست ظنون بعض المكلفين بالشرع المتعبدين به على البعض الآخر ولا جاء في الشريعة حرف واحد مما يفيد هذا ويدل عليه، بل صرح الكتاب العزيز بالنهي عن اتباع الظن وأنه لا يغني من الحق شيئاً وأن بعضه إثم. وهذه الأدلة الكلية توجب على الإنسان أن لا يعمل بظنه في شيء كائناً ما كان إلا ما خصصه الشرع، فكيف بظن غيره.

فيا معشر المقلدة، اسمعوا وعُوا، فإنكم إنما تتبعون ظنوناً خطرت لقوم. الحجة من الله بما في كتابه وسنة نبيه قائمة عليهم كما هي قائمة عليكم، وهم مُتعبَّدون بها كتعبدكم بها، فما لكم ولهم، وماذا عليكم من ظنونهم، (فقد أسفر الصبح لذي عينين)(١)، وارتفع ما على قلوب قوم من الرَّين، إن بقي للهداية مجال، ولاستماع الصواب احتمال. وقد كررت الكلام في هذا المقام بما لا يحتاج معه إلى التطويل هنا.

[ابتلاء الإسلام بالمذاهب وتقديس الأموات]:

واعلم أن المفاسد الماحقة لبركة العلم والمفرقة لكلمة المسلمين كثيرة جداً، والإحاطة بها تتعسر، وقد ذكرنا هنا ما حضر عند التحرير، واعظم ما أصيب به دين الإسلام من الدواهي الكبار، والمفاسد التي لا يوقف لها في الضرر على مقدار/ أمران، أحدهما: هذه المذاهب التي ذهبت ببهجة [١١١/ب]
الإسلام وغيرت رونقه وجَهَّمت وجهه وقد قدمنا في هذا ما يستغني عن الزيادة إن بقي له فهم يرجع به إلى الحق ويخرج به من الباطل.

---

(١) من أقوال الإمام علي بن أبي طالب (راجع ص ١٨٩ هامش (٦).

والأمر الثاني: هذه الاعتقادات التي حدثت لهذه الأمة في صالحي الأموات حتى صار الرجل يقرن من يعتقده من الأموات بمن يقلده منهم. فيقول إمامه في المذهب فلان، وشيخه في الاعتقاد والمحبة فلان. وهذا يقوله ظاهراً، وهو لو كوشف ونطق بما في ضميره لقال وشيخه الذي يعوّل عليه في زعمه عند الشدائد في قضاء حاجاته ونيل مطالبه فلان. فصمِّي صَمَام[1]، من خلف وأمام. فإن هذه الداهية الدهياء والمصيبة الصماء العمياء، فقد كان أوائل المقلدة يعتمدون على أئمتهم في المسائل الشرعية ويُعوّلون على آرائهم، ويقفون عند اختياراتهم، ويَدعون نصوص الكتاب والسنة، ولكنهم لا ينزلون حوائجهم بغير الله عز وجل، ولا يناجون سواه ولا يرجون غيره، ولا يعوّلون إلا عليه، ولا يطلبون إلا منه، فهم وإن خلطوا صومهم وصلاتهم وحجهم وزكاتهم وسائر عباداتهم ومعاملاتهم بآراء الرجال، وقلدوا في كثير من تفاصيلها ما لم يأذن الله بتقليده، وأخذوا دينهم على الوجه الذي لم يأمر الله به ولا ارتضاه لهم. لكنهم لم يخلطوا في معنى لا إله إلا الله، ولا تلاعبوا بالتوحيد، ولا دخلوا في أبواب الشرك ومضايق الجحود وبلايا الجاهلية وما كانوا عليه.

وأما هؤلاء فعمدوا إلى جماعة من الأموات الذين لا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون، فقصدوهم في المهمات، وعكفوا على قبورهم ونذروا لهم النذور ونحروا لهم النحاير وفزعوا إليهم عند المهمات. فتارة يطلبون منهم من الحاجات ما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل وخصوهم بالنداء وأفردوهم بالطلب. وتارة ينادونهم مع الله عز وجل ويصرخون بأسمائهم مع

---

(١) الصَمّ: الداهية الشديدة، صَمَام: كقَطام، عَلَمٌ للداهية الشديدة و (صَمّي صمام): أي زيدي يا داهية (لسان العرب مادة (صَمم)، مجمع الأمثال ٢/٢١٩.
(٢) في (ب) أدوار.

اسم الله سبحانه فيأتون بكلمات تقشعر لها جلود من يعلم معنى لا إله إلا الله، ويعرف مدلول «قل هو الله أحد»، وتلاعب بهم الشيطان في ذلك ونقلهم من مرتبة إلى مرتبة، ومن منزلة إلى منزلة، حتى استعظموا من جانب هؤلاء الأموات الذين خلقهم الله ورزقهم وأحياهم وأماتهم ما لا يستعظمونه من جانب باري البرية وخالق الخلق، جل اسمه وتعالى قدره ولا إله غيره. وأفضى ذلك إلى أن أحدهم يحلف بالله تعالى فاجراً ولا يحلف بمن يعتقده من الأموات، ويقدم على المعصية في المساجد التي هي بيوت الله، ولا يقدم عليها عند قبر من يعتقده. وتزايد الشر وعظمت المحنة وتفاقمت المصيبة حتى صار كثير منهم ينسبون ما أصابهم من الخير في الأنفس والأموال والأهل إلى ذلك الميت. وما أصابهم من الشر في ذلك إليه، وقد صار تحت أطباق الثرى وغُيّب عن أعين البشر وصار مشغولاً بنفسه عاجزاً عن جر نفع إليه أو دفع ضر عنه، منتظراً لما ينتظر له مثله من الأموات لا يدري بما نزل به من هؤلاء النوكاء ولا يشعر بما ألصقوه به. ولو علم بذلك لجالدهم بالسيف، ودفعهم بما يقدر عليه/ . [١١٢/أ]

ومن أعظم الذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية أنهم بالغوا في التأنق في عمارة قبور من يعتقدونه من الصالحين، ونصبوا عليهم القباب، وجعلوا على أبوابها الحجاب، ووضعوا عليها من الستور العالية، والآلات الرائعة ما يبهر الناظر إليه، ويدخل الروعة في قلبه، ويدعوه إلى التعظيم كما جبلت عليه طبائع العوام من دخول المهابة في قلوبهم والروعة في عقولهم بما يتعاطاه المريدون لذلك، كما يفعله غالب ملوك الدنيا من المبالغة في تزيين منازلهم وتعظيمها والتأنق في بنائها والاستكثار من الحجاب والخدم والصياح والجلبة وارتباط الأسود ونحوها من الحيوانات، ولبس فاخر الثياب، قاصدين بذلك تربية المهابة لهم والمخافة منهم. وصنع هؤلاء القبوريون كصنعهم، ففعلوا في الأموات من جوالب التعظيم وأسباب الهيبة

ما يكون له من التأثير في قلوب من يزورهم من العامة ما لا يُقادر قدره ثم يزيد ذلك قليلاً قليلاً حتى يحصل لهم من الاعتقاد في اولئك الأموات ما يقدح في إسلامهم ويخدش في توحيدهم. ولو اتبع الناس ما أرشد إليه الشارع من تسوية القبور كما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي الهياج قال: قال لي علي بن أبي طالب: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»[1] فانظر كيف بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أميراً لهدم القبور المشرفة وطمس التماثيل هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم بعث عليٌّ أيام خلافته أميراً على ذلك هو أبو الهيّاج. وأخرج أبو داود وابن ماجة وابن حبان والحاكم من حديث جابر: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يجصص القبر وأن يُبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطىء»[2] «وأخرجه مسلم في صحيحه» بدون ذكر الكتابة. قال الحاكم: «النهي عن الكتابة على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة». قال: «والعمل من أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك يعني يقررون كتابة الاسم من دون إنكار، انتهى»[3] وأقول: لا حجة في أحد خالف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كائناً من كان قل عددهم أو كثر فليس لهم أن يشرعوا للناس غير ما شرعه الله، بل يُحملون على الخطأ وعدم العناية بأمر الشرع والتساهل في أمر الدين. وما هذا بأول

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ٦١ (جنائز ٩١)؛ أحمد ١/ ٨٩، الحاكم في المستدرك ١/ ٥٢٤ (١٣٦٦ ـ ١٣٦٧).

(٢) صحيح مسلم (جنائز ٩٤ ـ ٩٥)؛ ابن ماجه (١٥٦٢ ـ ١٥٦٤)؛ أحمد ٦/ ٢٩٩، ٣/ ٣٣٢، ٣/ ٣٩٩؛ النسائي (ب الجنائز ٩٧ ـ ٩٨)؛ الترمذي (ب الجنائز ٥٨)؛ الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد ١٣/ ٢١٣ ، الحاكم، المستدرك ١/ ٢٢٥ (١٣٦٩ ـ ١٣٧٠).

(٣) المستدرك ١/ ٥٢٥.

باب من أبواب الشرع أهمله الناس وخالفوا فيه السنن الواضحة والشرائع الثابتة، ولا سيما بعد أن استعلى الجهل على العلم وغلبت آراء الرجال ما جاء في الكتاب والسنة، وصار التقليد والتمذهب هو المعروف عند الجمهور، وغيره المنكر، ولا اعتبار بسكوت أهل العلم الذي هم أهله فإنهم مغلوبون مكثورون مخبوطون بسوط العامة الذي منهم السلاطين وجنودهم كما قدمنا الإشارة إلى هذا، وإطباق أهل المشرق والمغرب على الكتابة هو كإطباقهم على رفع القبور وتجصيصها ووضع القباب عليها وجعلها مساجد، فخالفوا ما تقدم عنه صلى الله عليه وآله وسلم مع مخالفتهم لما ثبت في الصحيح عنه ثبوتاً لا يخالفه فيه مخالف من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تجعلوا قبري مسجداً لا تجعلوا قبري وثنا لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[1] وكان هذا القول من آخر ما قاله في مرض موته كما ثبت، آخر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأمر بإخراج اليهود من جزيرة العرب والنهي عن اتخاذ قبره مسجداً وتنفيذ جيش أسامة»[1] ثم كان الواقع من أمته بعد هذا/ التأكيد أنهم بنوا على قبره الشريف قبة. وما [١١٢/ب] زال ملوك الإسلام يبالغون في تحسينها وتزيينها ورفع سمكها، ووضعوا القباب ورفعوا القبور، وكانوا يفعلون هذا بأهل الصلاح. ثم تزايد الشر وصاروا يفعلون ذلك لمن له رئاسة دنيوية. وإن كان من أفجر الفجرة. وقد يوصي الميت في وصيته بذلك.

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان ١/ ١٠٧ (٣٠٧ ـ ٣٠٨) وأخرج الطبراني من حيث أسامة بن زيد بلفظ: لعن الله اليهود؛ الطبراني: ١/ ١٦٤ (٣٩٣)، ١٦٧ (٤١١)؛ أحمد ٥/ ٢٠٤؛ ووردت أيضاً روايات متعددة بألفاظ متقاربة انظر: البيهقي السنن الكبرى ٤/ ٨٠؛ دلائل النبوة ٧/ ٢٠٤، أبو داود (٣٢٢٧)؛ الترمذي (٢٢٦، ٧٨٢، ١٢٤١)؛ مجمع الزوائد ٢/ ٢٧، ٤/ ٢؛ المستدرك ٤/ ١٩٤؛ النسائي: الجنائز (١٠٥، ١٠٦)؛ أحمد ١/ ٢١٨، ٢/ ٢٦٠، ٢٨٤ ـ ٢٨٥، ٥/ ١٨٤، ١٨٦.

وأعجب من هذا كله تصريح جماعة من أهل الفقه بأنه لا بأس بذلك إذا كان الميت فاضلاً، ودونوه في مصنفاتهم التي هي مدارس الطلبة، وضربوا بما ذكرناه من الأدلة في وجه من جاء به ورموا بها خلف الحائط. ولم يردعهم دين ولا وزعهم حياء وقابلوا بما أسلفنا بقولهم أنه قد استحسن رفع هذه القباب وتزيين هذه القبور بعض السلف. فلا كثر الله في أهل العلم (من أمثالكم)[1] ولا من أمثال من استحسن مخالفة الشرع من السلف الذين صرتم تقوّلون عليهم بما لم يقولوه، فإنه إذا صح ما تزعمونه من أنه استحسن ذلك بعض السلف فلا حجة في استحسان من استحسن مخالفة الشرع كائناً من كان. فإنه أول مبتدع ومخالف للشرع وعاص لله ولرسوله وللشريعة المطهرة[2].

ولقد تزلزل بهذا السبب أقدام كثير من العباد عن الإسلام، وذهب بهذه الذريعة إيمان جماهير من الأنام، فإنا لله وإنا إليه راجعون. فإنها لو كانت القبور على الصفة التي شرعها الله وعلمها الأمة، رسولُ الله لم يحدث من هذه الاعتقادات الفاسدة شيء. ولا يشك عاقل أن أعظم ما أدخل فاسد الاعتقاد في صدور كثير من العباد هو هذا الأمر مع سكوت العلماء عن البيان الذي أمرهم الله به ومجاملتهم للعامة، إما مع علمهم بما في هذا الأمر من الخطر، أو مع غلبة العادات الطارئة عليهم لما عندهم من العلم، حتى ذهب ذلك بما يعلمونه ومحق بركته وأبطل ثمرته.

ومما أحكيه لك: أنه كان يبلغني وأنا في الطلب للعلم والاشتغال به ما يصنعه أهل القطر التهامي في الاجتماع لزيارة جماعة من المعتقدين لديهم وما يحدث منهم عند ذلك من النهيق الذي لا يعود صاحبه إلى الإسلام سالماً

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) للمؤلف رسالة مطولة حول هذا الموضوع بعنوان: شرح الصدور في تحريم رفع القبور، نشرت ضمن: الرسائل السلفية، القاهرة: (١٣٤٨ هـ).

مع عدم إنكار من بتلك الديار من العلماء بل كان الكثير منهم يحضرون تلك المجامع ويشهدون تلك الزيارات، فتكون المنكرات وما يحدث من أنواع الشرك بمرأى منهم ومسمع، فكتبت رسالة إلى العلماء من أهل تلك الديار على يد رجل من أهل العلم الراحلين إلى هنالك، فلما عاد أخبرني بما حصل من الاستنكار منهم لما كتبته إليهم وعدم الاعتداد به والالتفات إليه فقضيت من ذلك العجب. ثم لما ولي القضاء ببعض البنادر التهامية بعض علماء صنعاء الأكابر وشاهد من هذه المنكرات ما حمله على أن يحرر إليّ سؤالاً فأجبته برسالة مطولة سميتها: «الدر النضيد في اخلاص كلمة التوحيد»[1]، وأمرته أن يكتب منها نسخاً ويرسلها إلى القضاة في تلك الديار ففعل ولم يؤثّر ذلك شيئاً، بل كتب كبير علماء تلك الديار على رسالتي مناقشات واعتراضات. فلم تمض إلا أيام قلائل حتى نزل بهم السيف وهدم الله تلك الطواغيت، وذهب بتلك الاعتقادات الفاسدة، فهي الآن صافية عن تلك الأمور التي كان يتلوث بها أهلها، فلا يقدر أحد منهم أن يستغيث بغير الله سبحانه، أو ينادي ميتاً من الأموات، أو يجري ذكره على لسانه. ولكنه لم يغسل أدرانهم ويذهب بالكدورات التي كانت تشوب صافي إسلامهم إلا السيف/ وهو الحكم العدل، في من استحكمت عليه نزعات [١١٣/أ] الشيطان الرجيم، ولم تردعه قوارع آيات الرحمن الرحيم.

ويلتحق بالأمرين المذكورين أمر ثالث: وإن لم تكن مفسدته كمفسدتهما، ولا شموله كشمولهما، وهو ما صارت عليه هذه الطائفة المدعوة بالمتصوفة، فقد كان أول هذا الأمر يطلق هذا الاسم على من بلغ في الزهد والعبادة إلى أعلى مبلغ، ومشى على هدي الشريعة المطهرة، وأعرض عن الدنيا وصد عن زينتها، ولم يغتر ببهجتها، ثم حدث أقوام

(١) هذه الرسالة مطبوعة في مصر (١٣٥٠ هـ/ ١٩٣٢ م).

جعلوا هذا الأمر طريقاً إلى الدنيا، ومدرجاً إلى التلاعب بأحكام الشرع، ومسلكاً إلى أبواب اللهو والخلاعة، ثم جعلوا لهم شيخاً يعلمهم كيفية السلوك، فمنهم من يكون مقصده صالحاً وطريقته حسنة، فيلقن أتباعه كلمات تباعدهم من الدنيا وتقربهم من الآخرة، وينقلهم من رتبة إلى رتبة، على أعراف يتعارفوها، ولكنه لا يخلو غالب ذلك من مخالفة للشرع وخروج عن كثير من آدابه. والخير كل الخير في الكتاب والسنة، فما خرج عن ذلك فلا خير فيه، وإن جاءنا أزهد الناس في الدنيا وأرغبهم في الآخرة، واتقاهم لله تعالى واخشاهم له في الظاهر فإنه لا زهد لمن لم يمش على الهدى النبوي، ولا تقوى ولا خشية لمن لم يسلك الصراط المستقيم. فإن الأمور لا تكون طاعات بالتعب فيها والنصب وإيقاعها على أبلغ الوجوه. بل إنما تكون طاعات خالصة محضة مباركة نافعة لموافقة الشرع، والمشي على الطريقة المحمدية. واعتبر بالخوارج: فقد وصفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما وصف من تلك العبادات والمجاهدات التي لا تبلغ عبادتنا ولا مجاهدتنا إلى شيء منها، ولا تعتبر بالنسبة إليها، ومع هذا فقال: «إنها لا تجاوز تراقيهم»[1] وقال: «إنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[1]، وقال: «إنهم كلاب النار»[2] فانظر: كيف كانت مجاهداتهم وعباداتهم وقيامهم الليل وصيامهم النهار نقمة عليهم وبلية ومحنة لهم لم تعد عليهم بنفع قط إلا ما أصيبوا به من الخسار والنكال والوبال فكانت تلك الطاعات الصورية من صلاة وصيام وتهجد وقيام هي نفس المعاصي الموجبة

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري: اللؤلؤ والمرجان ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ (٦٤٢).

(٢) أخرجه الطبراني: ٨/٢٦٦ ـ ٢٧٥ من رقم (٨٠٣٣ ـ ٨٠٥٦) أحمد ٥/٢٥٣، عبد الرزاق (١٨٦٦٣)؛ الترمذي (٤٠٨٦)؛ ابن ماجه (١٧٦)؛ مجمع الزوائد ٦/ ٢٣٣، ٣٢٧.

للنار. وهكذا كل من رام أن يطيع الله على غير الوجه الذي شرعه لعباده وارتضاه لهم فإنه ربما يلحق بالخوارج، بجامع وقوع ما أطاعوا الله به على غير ما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسوله وإني أخشى أن يكون من هذا القبيل ما يقع من كثير من المتصوفة، من تلك الأقوال والأفعال التي ظاهرها التنفير عن الدنيا والبعد عن أهلها والفرار عن زينتها، مع تلك الوظائف التي يلازمونها من التخشع والإنكسار والتلهب والتأسف والصراخ تارة والهدوء تارة أخرى والرياضات والمجاهدات وملازمة أذكار يذكرون بها لم ترد في الشرع على صفات لم يأذن الله بها، مع ملازمة تلك الثياب الخشنة الدرنة، والقعود في تلك المساطب القذرة، وما ينضم إلى ذلك من ذلك الهيام والشطح والأحوال التي لو كان فيها خير لكانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين هم خير القرون.

ولا أنكر أن في هذه الطائفة من قد بلغ في تهذيب نفسه وغسلها من الطواغيت الباطنة والأصنام المستورة عن الناس كالحسد والكبر والعجب والرياء ومحبة الثناء والشرف والمال والجاه مبلغاً عظيماً، وارتقى مرتقا جسيماً، ولكني أكره له أن يتداوى بغير الكتاب والسنة، وأن يتطبب بغير الطب الذي اختاره الله لعباده، فإن في القوارع القرآنية/ ، والزواجر [١١٣/ب] المصطفوية، ما يغسل كل قذر، ويدحض كل درن، ويدمغ كل شبهة، ويدفع كل عارض من عوارض السوء. فأنا أحب لكل عليل في الدين أن يتداوى بهذا الدواء، فيعكف على تلاوة كتاب الله متدبراً له متفهماً لمعانيه، باحثاً عن مشكلاته، سائلاً عن معضلاته (ويديم النظر في كتب السنة المعتبرة عند أهل الإسلام كالأمهات الست وما يلحق بها)[١] ويستكثر من مطالعة السيرة النبوية، ويتدبر ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ليله

(١) ما بين القوسين ( ) ساقط من (ب).

ونهاره، ويتفكر في أخلاقه وشمائله، وهديه وسمته، وما كان عليه أصحابه، وكيف كان هديهم في عباداتهم ومعاملاتهم. فإنه إذا تداوى بهذا الدواء ولاحظته العناية الربانية، وجذبته الهداية الإلهية، فاز بكل خير مع ما له من الأجر الكثير، والثواب الكبير، في مباشرة هذه الأسباب وإذا حال بينه وبين الانتفاع بهذه الأمور حائل ومنعه من الظفر بما يترتب عليها مانع، فقد نال بتلك الأسباب التي باشرها أجراً عظيماً، لأنه طلب الخير من معدنه، ورام نيل الرشد من موطنه، فكان له في تلك الأشغال من الأجر ما لطلبة علم الشرع. لأنه قد جهد نفسه في الأسباب، ولم يفتح له الباب.

فانظر كم بين هذين الأمرين من المسافة الطويلة، فإن طالب الرشد بغير الأسباب الشرعية لا يأمن على نفسه بعد الوصول إلى مطلوبه من أن يكون صنعه كصنع الخوارج في خسرانهم بما ظنوه ربحاً ووقوعهم في الظلمة وقد كانوا يظنون أنهم يلاقون صبحاً، لأنهم خالفوا الطريقة التي أرشد الله إليها عباده وأمرهم بسلوكها. وإذا كان هذا الأمر مجوزاً في طلبة الخير من غير طريق الشرع كصلحاء الصوفية الذين لا رغبة لهم في غير تهذيب أخلاقهم على وجه يوجب زهدهم فيما ترغب النفوس إليه، وتتهالك الطبائع البشرية عليه، فما ظنك بمن كان من متصوفة الفلاسفة الذين يدورون بمرقعاتهم وأبدانهم القشفة وثيابهم الخشنة، ووجوههم المصفرة حول ما يقوله الفلاسفة من تلك المقالات التي هي ضد الشرع. وخلاف له وينهقون عند إدراك شيء من تلك المعارف الشيطانية نهيقاً منكراً ويسمون ذلك حالاً، وهو عند التحقيق حال حائل عن طريق الدين، وخيال مائل عن سبيل المؤمنين. وللرد على هؤلاء جمعت الرسالة التي سميتها الصوارم الحداد[1]

---

(١) في الرد على أهل الاتحاد القائلين بوحدة الوجود وهي مخطوطة بمكتبة الجامع. (الحبشي).

هي من المجموعات التي جمعتها في أيام الحداثة وأوائل الشباب، وبعد هذا كله فلست أجهل أن في رجال هذه الطائفة المسماة بالصوفية من جمع الله له بين الملازمة لهذه الشريعة المطهرة والمشي على الطريقة المحمدية والصراط الإسلامي، مع كونه قد صار من تصفية باطنه من كدورات الكبر والعجب والحسد والرياء ونحوها بمحل يتقاصر عنه غيره، ويعجز عنه سواه، ولكني في هذا المصنف بسبب الإرشاد إلى العمل بالكتاب والسنة، والتنفير عما عداهما كائناً ما كان. فلست أحب لمن أراد القُرب إلى الله والفوز بما لديه والظفر بما عنده أن يتسبب إلى ذلك بسبب خارج عنهما من رياضة أو مجاهدة أو خلوة أو مراقبة، أو يأخذ عن شيخ من شيوخ الطريقة الصوفية شيئاً من الاصطلاحات الموصلة إلى الله عندهم، بل يطلب علم الكتاب والسنة ويأخذهما عن العلماء المتقنين لهما المؤثرين لهما على غيرهما المتجنبين لعلم الرأي وما يوصل إليه، النافرين عن التقليد وما يحمل عليه، فإنه إذا فعل ذلك سلك مسلك النبوة، وظفر بهدي الصحابة، وسلم من البدع كائنة ما كانت، فعند ذلك يحمد مسراه، ويشكر مسعاه، ويفوز بخير أولاه وأخراه.

إلى هنا انتهى
الكتاب بقلم
مؤلفه محمد بن [١١٤/أ]
علي الشوكاني
غفر الله لهما

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

٣ ـ فهرس الأمثال والحكم والأقوال

٤ ـ فهرس الكتب
الوارد ذكرها في الكتاب والدراسة

— ن —

— هـ —

٥ ـ فهرس الأعلام

٦ ـ مصادر الدراسة والتحقيق
مرتبة على عناوين الكتب حسب الحروف الهجائية

أولاً: الكتب:

١ ـ آداب العلماء والمتعلمين: الحسين بن القاسم بن محمد (ت ١٠٥٠)، جدَّة: الدار اليمنية للطباعة والنشر (ط ٢/١٩٨٧).

٢ ـ الاتجاهات التعصبية: معتز سيد عبد الله، الكويت (سلسلة عالم المعرفة) رقم (١٣٧).

٣ ـ احياء علوم الدين: أبو حامد العزالي (ت ٥٠٥ هـ)، القاهرة: الحلبي (١٩٦٧).

٤ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد علي الشوكاني، بيروت: دار الفكر (د. ت) (تصوير).

٥ ـ الأَعلام: خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة (د. ت) (د. ن).

٦ ـ الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد الغزالي، بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٨٣).

٧ ـ الإمام الشوكاني حياته وفكره: عبد الغني قاسم، صنعاء: مكتبة الجيل (١٩٨٨).

٨ ـ الإمام الشوكاني مفسراً: محمد حسن الغماري، جدّه: دار الشروق (١٤٠١ هـ).

٩ ـ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق: محمد إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية (د. ت).

١٠ ـ البداية والنهاية: أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، بيروت: دار الفكر (١٩٧٨).

١١ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، بيروت: دار المعرفة (د. ت).

١٢ ـ تاريخ الأدب العربي من الجاهلية إلى العصر الأموي: كارلو نالينو، القاهرة: دار المعارف (١٩٧٠).

١٣ ـ تاريخ التربية الإسلامية: أحمد شلبي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ط ٣ (١٩٦٦).
١٤ ـ تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) القاهرة (١٩٥٢).
١٥ ـ تجارب الأمم: مسكويه، تحقيق: هـ. ف آمدروز، القاهرة (١٣٢٢ هـ).
١٦ ـ تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاجها مربوا الأطفال: ابن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤ هـ) تحقيق: محمد سهيل الدبس، دمشق: دار ابن كثير، ط ٢ (١٩٨٧).
١٧ ـ التربية في الإسلام: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
١٨ ـ تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، القاهرة: مطبعة الاستقامة (ط ٢/ ١٩٥٤).
١٩ ـ التفكير العلمي: فؤاد زكريا، الكويت: (سلسلة عالم المعرفة) رقم (٣) ط ٣ (١٩٨٨).
٢٠ ـ تلبيس إبليس: أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) بيروت: دار الكتب العلمية (١٣٦٨ هـ).
٢١ ـ توضيح الأفكار: محمد إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة: مكتبة الخانجي (١٣٦٦ هـ).
٢٢ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٧٨).
٢٣ ـ حياة الإمام الشوكاني المسمى كتاب التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني: لمحمد بن الحسن الشجني (ت ١٢٦٨ هـ) تحقيق: محمد علي الأكوع، صنعاء: مكتبة الجيل (١٩٩٠).
٢٤ ـ ديوان الشوكاني المسمى أسلاك الجوهر: تحقيق د. حسين العمري، دمشق: دار الفكر (١٩٨٢).
٢٥ ـ ذكريات الشوكاني: رسائل المؤرخ اليمني محمد بن علي الشوكاني، عدن: وزارة الثقافة (١٩٨٣) تحقيق: صلاح رمضان محمود.
٢٦ ـ رسالة في الطريق إلى ثقافتنا: محمود محمد شاكر، القاهرة: (سلسلة كتاب الهلال) العدد (٤٨٩) سبتمبر ١٩٩١ م.
٢٧ ـ سنن ابن ماجة تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت).

٢٨ ـ سنن أبي داود، القاهرة: مكتبة الحلبي (١٩٥٢).
٢٩ ـ سنن البيهقي، حيدر آباد (الهند) (١٣٥٥ هـ).
٣٠ ـ سنن الترمذي، القاهرة: مكتبة الحلبي (١٩٦٥).
٣١ ـ سنن الدارمي، القاهرة: دار إحياء السنن النبوية (د. ت).
٣٢ ـ سنن النسائي، القاهرة: الحلبي (١٩٦٤).
٣٣ ـ صحيح البخاري، بيروت: دار الفكر (١٩٨١).
٣٤ ـ صحيح مسلم، القاهرة: الحلبي (د. ت).
٣٥ ـ العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي، بيروت: دار ومكتبة الهلال ط ٢ (١٩٩٠).
٣٦ ـ العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية: ابن عابدين، القاهرة: (١٣٠٠ هـ).
٣٧ ـ العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ/ صالح مهدي المقبلي (ت ١١٠٨ هـ). القاهرة: دار الحديث ط ٢ (١٩٨٥).
٣٨ ـ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠ هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عمّان: دار البشير (١٩٨٥).
٣٩ ـ فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، بيروت: دار إحياء التراث (د. ت) (تصوير).
٤٠ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، بيروت: دار الكتب العلمية (د. ت).
٤١ ـ قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة: عبد العزيز المقالح، بيروت: دار العودة (١٩٨٢).
٤٢ ـ قطر الولي على حديث الولي: الشوكاني، تحقيق: إبراهيم هلال، القاهرة: دار الكتب الحديثة (د. ت).
٤٣ ـ القواعد الفقهية مفهومها نشأتها تطورها: علي أحمد الندوي، دمشق: دار القلم (١٩٨٦).
٤٤ ـ الكامل في التاريخ: ابن الأثير، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٦ (د. ت).
٤٥ ـ الكامل في الضعفاء: ابن عدي، بيروت: دار الفكر (د. ت).
٤٦ ـ لسان العرب، ابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، بيروت: دار لسان العرب (د. ت).
٤٧ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم: إعداد: محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة: دار الحديث (١٩٨٦).

٤٨ ـ مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الحلبي (د. ت).
٤٩ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) بيروت: دار الكتاب العربي ط ٣ (١٩٨٢) (تصوير).
٥٠ ـ محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية: صالح محمد صغير مقبل، بيروت: دار الجيل (١٩٨٩).
٥١ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري: اعتمدنا على طبعتين:
القديمة (غير المرقمة) تصوير: دار الفكر بيروت (١٩٧٨).
الحديثة (مرقمة) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية (١٩٩٠).
٥٢ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل: بيروت: المكتب الإسلامي؛ دار صادر (د. ت).
٥٣ ـ مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبشي، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني (د. ت).
٥٤ ـ معارج القدس: أبو حامد الغزالي، القاهرة: (١٩٢٧).
٥٥ ـ المعجب في تلخيص أخبار المغرب: عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧ هـ) تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٩٦٣).
٥٦ ـ المعجم الكبير: للطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بغداد: وزارة الأوقاف، ط ٢ (١٩٨٥).
٥٧ ـ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، بيروت: مكتبة المثنى (١٩٥٧).
٥٨ ـ المعرفة والتاريخ: يعقوب بن يوسف الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) تحقيق: أكرم ضياء العمري، بغداد، وزارة الأوقاف (١٩٧٥).
٥٩ ـ معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية (١٩٨٦).
٦٠ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: أحمد مصطفى الشهير بـ (طاش كبرى زاده)، تحقيق: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة: دار الكتب الحديثة (د. ت).
٦١ ـ المنتظم/ أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٩٢).

٦٢ ـ المؤرخون اليمنيون في العصر الحديث: حسين العمري، دمشق: دار الفكر (١٩٨٨).
٦٣ ـ الموضوعات: ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية (١٩٦٦).
٦٤ ـ نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف: محمد زبارة، صنعاء: مركز الدراسات (د. ت).
٦٥ ـ نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: محمد زبارة، القاهرة: المطبعة السلفية (١٣٥٠ هـ).
٦٦ ـ النظم التعليمية عن المحدثين: المكي اقلايينة، قطر: (سلسلة كتاب الأمة) رقم (٣٤) رجب ١٤١٣ هـ.

ثانياً: المقالات والرسائل:

١ ـ آداب المتعلمين: نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ)، نشرها أحمد عبدالغفور عطا مع عدة رسائل أخرى بعنوان: آداب المتعلمين ورسائل أخرى، ط ٢ (١٩٦٧) بيروت.
٢ ـ آداب المعلمين: ابن سحنون (ت ٢٥٦ هـ) نشرها أحمد فؤاد الأهواني ملحقة بكتابه: التربية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
٣ ـ أدب البحث العلمي عند الإمام الشوكاني: سعيد إسماعيل علي، قطر: مجلة «الأمة» العدد (٧٢) ١٩٨٦/٨ م.
٤ ـ إرشاد السّائل إلى دلائل المسائل: الشوكاني (ضمن الرسائل السلفية).
٥ ـ أزمة الثقافة العربية الإسلامية: محمد عمارة، مجلة «الاجتهاد» العدد (١٠ ـ ١١) شتاء/ربيع ١٩٩١.
٦ ـ الإمام الشوكاني في تراجم معاصريه: حسين العمري، مجلة «دراسات يمنية» العددان (١٣، ١٤) السنة ١٩٨٣ م.
٧ ـ الإمام الشوكاني مصلحاً: حسين العمري، مجلة «العربي» العدد (٣٠٠) محرم ١٤٠٤ هـ.
٨ ـ الإمام الشوكاني محدثاً واثره في علم الحديث: حسن الأهدل، (من أبحاث ندوة الإمام الشوكاني المنعقدة بجامعة صنعاء خلال الفترة من ١٧ ـ ١٩ فبراير ١٩٩٠ نشرته مجلة «دراسات يمنية» العدد (٤٠) ربيع ١٩٩٠.
٩ ـ الإمام محمد بن علي الشوكاني المجتهد المفسّر: إبراهيم عبد الله رفيدة (ندوة الشوكاني) مجلة «دراسات يمنية» العدد (٤٠).

١٠ ـ الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: محمد إسماعيل الأمير (مخطوط) مجموع رسائل محمد إسماعيل الأمير، مكتبة آل الأمير الخاصة.
١١ ـ أيها الولد: أبو حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، بيروت: دار الكتب العلمية (١٩٨٦) «الجزء الثالث».
١٢ ـ التحرر الفكري والمذهبي عند الإمام الشوكاني: محمد مصطفى بلحاج (ندوة الإمام الشوكاني).
١٣ ـ تذكرة السامع والمتكلم في آداب السامع والمتعلم: ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) (ضمن مجموعة أحمد عبد الغفور عطا: آداب المتعلمين).
١٤ ـ حركة التجديد والإصلاح في اليمن في العصر الحديث: حسين العمري مجلة «الاجتهاد» العدد (٩) خريف ١٩٩٠.
١٥ ـ الحكمة يمانية: محمد الرميحي، مجلة «العربي» الكويت العدد (٢٩٥) يونيو ١٩٨٣ م.
١٦ ـ الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: الشوكاني، القاهرة (١٣٥٠/ ١٩٣٢ م) (أعيد نشره ضمن الرسائل السلفية).
١٧ ـ الدواء العاجل في دفع العدو الصائل: الشوكاني، القاهرة (١٩٣٠) (نشرت ضمن الرسائل السلفية).
١٨ ـ الرسالة المفصّلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين: أبي الحسن علي محمد ابن خلف القابسي (ت ٤٠٣ هـ) (نشرت ملحقة بكتاب الأهواني: التربية في الإسلام).
١٩ ـ شرح الصدور في تحريم رفع القبور: الشوكاني، القاهرة (١٣٤٨/ ١٩٣٠) (نشرت ضمن الرسائل السلفية).
٢٠ ـ القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد: الشوكاني، القاهرة (١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م) (نشرت أيضاً ضمن الرسائل السلفية).
٢١ ـ المثقف والسلطة: النموذج اليمني: عبد العزيز المقالح، صنعاء مجلة: «دراسات يمنية» العدد (٣٦) ربيع ١٩٨٩ م.
٢٢ ـ النشر الندي بحقيقة محمد بن عبد الوهاب النجدي: محمد إسماعيل الأمير (مخطوط) ـ مجموع رسائل ابن الأمير ـ.

٧ ـ فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة